

# شرح قانون المرور

شرح تفصيلي لنصوص مواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ وشرح أركان جرمي القتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال ونصوص القسانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وأركان المسؤولية المدنية والتأديبية الناشئة عن جرائم المرور وأحكام محكمة النقض المصرية بشأن تلك الجرائم وذلك فيما يلي :

**أولاً:** الأصول التشريعية لنصوص قانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات وأحدث أحكام محكمة النقض بشأنها  
**ثانياً:** شرح نصوص وأركان المسؤولية الجنائية والمدنية الناشئة عن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال والقيود والأوصاف الجنائية ومشكلاتها العملية .  
**ثالثاً:** الأصول الفنية الصحيحة لتحقيق ومعاينة جرائم المرور وإعداد التقارير الفنية والتعليمات العامة للنيابات والكتب الدورية بشأن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ .  
**رابعاً:** شرح أحكام المسؤولية التأديبية وصور الإخلال بالواجبات الوظيفية للعاملين على ام قانون المرور ولائحته التنفيذية والجزاءات التأديبية المقررة على المخالفات.  
صيغ الجنائية للصلح في جرائم المرور ودعاوى التعويض وعقود السيارات .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail: [mourad@alexcomm.net](mailto:mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>





# شرح قانون المرور

شرح تفصيلي لنصوص مواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ وشرح أركان جرمي القتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال ونصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وأركان المسؤولية المدنية والتأديبية الناشئة عن جرائم المرور وأحكام محكمة النقض المصرية بشأن تلك الجرائم وذلك فيما يلي :

**أولاً :** الأصول التشريعية لنصوص قانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات وأحدث أحكام محكمة النقض بشأنها **ثانياً :** شرح نصوص وأركان المسؤولية الجنائية والمدنية الناشئة عن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال والقيود والأوصاف الجنائية ومشكلاتها العملية . **ثالثاً :** الأصول الفنية الصحيحة لتحقيق ومعاينة جرائم المرور وإعداد التقارير الفنية والتعليمات العامة للنيابات والكتب الدورية بشأن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ . **وأخيراً :** شرح أحكام المسؤولية التأديبية وصور الإخلال بالواجبات الوظيفية للعاملين على تطبيق أحكام قانون المرور ولائحته التنفيذية والجزاءات التأديبية المقررة على المخالفات . **خامساً :** الصيغ الجنائية للملص في جرائم المرور ودعاوى التعويض وعقود السيارات .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

٥

مكتبة الإسكندرية [mail:mourad@alexcomm.net](mailto:mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>

### جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو إنتاج أي جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من المؤلف :

المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد ، دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية . الأستاذ المحاضر بالجامعات.

العنوان : الإسكندرية المنشية ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٣١  
ت: ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨ ، فاكس : ٠٣/٤٨٤٤٤٤٠ جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: [E-mail: mourad@alexcomm.net](mailto:E-mail: mourad@alexcomm.net)

الموقع على الإنترنت: <http://www.alexcomm.net/mourad>

### TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES . TOUTE REPRODUCTION, TOTALE OU PARTIELL, DE CE LIVRE EST FORMELLEMENT INTERDITE A MOINS D'UNE AUTORISATION ECRITE DE L'AUTEUR:  
**CONSEILLER DR. ABD EL FATTAH MOURAD**

- CHEF DE JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE.

- DOCTORAT DANS LE DROIT GENERAL ET COMPARATIF AVEC LA MENTION "TRES HONORABLE".

- PROFESSEUR DE DROIT AUX UNIVERSITES.

ADDRESS: NO 48 RUE EL KAYED GOHAR , APPARTEMENT NO 31, MANCHEYA , ALEXANDRIE, EGYPT.

TEL: (03)4844448

FAX: 03/4844440.

[E-mail: mourad@alexcomm.net](mailto:E-mail: mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>

### ALL RIGHTS ARE RESERVED FOR THE AUTHOR

- NO PART OF THIS BOOK MAY BE USED OR REPRODUCED IN ANY MANNER WHATSOEVER WITHOUT PREVIOUS WRITTEN PERMISSION FROM THE AUTHOR:

**COUNSELLOR DR. ABD EL FATTAH MOURAD**, CHIEF JUSTICE OF THE HIGH COURT OF APPEAL, DOCTORATE IN GENERAL AND COMPARATIVE LAW WITH GRADE OF HONOR, LECTURER PROFESSOR IN UNIVERSITIES:

ADDRESS : NO 48, EL KAYED GOHAR STREET , APT.31 MANCHEYA, ALEXANDRIA, EGYPT.

TELEPHONE : (03) 4844448

FAX : (03) 4844440 ALEXANDRIA ,

EGYPT.

[E-mail: mourad@alexcomm.net](mailto:E-mail: mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>



إهداء

إلى زوجتي ..

إلى ابنتي أميا ..

إلى ابني بهاء ..

الذين يؤمنون معي:

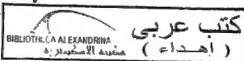
بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر وبأن فوق كل

ذي علم عليم إيماناً بقول الله تعالى:

«لَرَفَعُ مَرَجَاتُ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»

(من الآية ٧٦ من سورة يوسف)

عبد الفتاح مبراد



كتب عربي  
(إهداء)

رقم التسجيل

## حديث نبوي

### شريعة

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (( إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتظم به <sup>(١)</sup> ، أو ولد صالح يدعو له )) . رواه مسلم .

وفي رواية أخرى عند ابن ماجه : عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (( خير ما يعلف الرجل من بعده ثلاث : ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجري ببلغه أجراً ، وعلم يعمل به من بعده )) .

وفي رواية أخرى لابن ماجه والبيهقي : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشروه ، وولداً صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله شي صحت حياته ، تلحقه من بعد موته )) .

<sup>(١)</sup> ونحن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنسان بعد موته العلم الذي تركه ليعمل به وينتفع به سواء علمه لأحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (( إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشروه .. )) .

وروي ابن ماجه عن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من علم علماً لله أجر من عمل به ، لا ينقص من أجر العامل شيء) . وروي البزار عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .

وروي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً) .

44

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية :

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين العملية والنظرية  
يكتسب موضوع هذا البحث أهمية خاصة في أنه يتناول شرح تفصيلي للنصوص من مواد  
قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ والأحكام  
التقنينية والقانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية  
الناتجة من حوادث السيارات وأركان جرائم القتل والإصابة الخطية والإحراق (بالإضافة إلى  
والمنصوص عليها في قانون العقوبات والأحكام التقنينية المدنية والتجارية في القوانين  
المدني وذلك على ضوء آراء الفقهاء وأحكام محكمة النقض المصرية والمحكمة الاتحادية  
العليا . وذلك بإيراد نص المادة وما يقبله من تفويض في الاختصاص التنفيذية وما يقابلها في  
المذكورة الإضاحية والطلبات والعلاجات القانونية والقضائية المؤلف من : فقرة واحدة  
وتظهر الأهمية العملية لهذا البحث في أنه يبين الطرائق التي يجب اتباعها في التطبيق  
معرفة الأصل التاريخي للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩  
١٩٩٩ والقانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن القانون الإجباري من المسؤولية المدنية  
الناتجة من حوادث السيارات وما يقابلها في القوانين المدنية الاتحادية (التي هي  
والأوصاف الجنائية لجرائم المرور وإجراء التحقيقات الوظيفية والهيكلية التي  
التأنيبية للعاملين على تطبيق أحكام قانون المرور ولأحكامه التنفيذية

ثانياً : منهج البحث :

[illegible]

الثاني : خطة البحث

سوف نتناول موضوع هذا المقال في الكتب الآتية :

سوف نتناول موضوع هذا الملف في العدد القادم.

**الكتاب الأول:** الأصول التشريعية لقانون المرور، والإجابة التفسيرية والتطبيقية وقانون التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وجرأئيم القتل والإصابة الخطأ والآلاف والمسؤولية المدنية في القانون المدني.

**الكتاب الثاني:** المسؤولية الجنائية عن جرائم المزور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف.

**الكتاب الثالث:** المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف.

**الكتاب الرابع:** المسؤولية التأديبية للعاملين على تطبيق قانون المرور ولائحته التنفيذية

**الكتاب الخامس:** الأوراق والنماذج والصيغ القانونية المتعلقة بقانون المرور .

سوف نعرض لموضوع هذا الكتاب في الصيغ التالية :

**الصيغة الأولى:** صيغة عقد صلح عين قيمة إتلاف سيارة وإصابة خطأ نتيجة

حادثة مروري والتنازل عن الجنحة المحررة عن الواقعة

**الصيغة الثانية:** صيغة عقد بيع سيارة مع الاحتفاظ بحق الملكية للبايع

**الصيغة الثالثة:** صيغة دعوى تعويض عن إتلاف سيارة

**الصيغة الرابعة:** صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ

**الصيغة الخامسة:** صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ ضد حارس الشيء

**الصيغة السادسة:** صيغة دعوى إثبات حالة مستعجلة لسيارة تلفت نتيجة حادث مرور .

**الصيغة السابعة:** صيغة طلب إجراء معاينة لسيارة مركبة لحادث

**الصيغة الثامنة:** صيغة طلب تسليم سيارة بعد المعاينة

**الصيغة التاسعة:** نموذج وثيقة تأمين إجباري على سيارة (١)

**الصيغة العاشرة:** نموذج لمخبر جمع استدلالات عن حادث سيارة

وتنح لنا أن يوافينا القراء بالبريد الممسجل دون غيره - بكل ما يروله من نقدا أو اقتراحات بشأن موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطباعات التالية أوفى بالغرض وأنفع للقارئ (٢)

**المستشار الدكتور**

**عبد الفتاح ميراد**

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

دكتوراه في القانون المقارن، منح مرتبة الشرف الأولى

الاستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail: [mourad@alexcomm.net](mailto:mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>

(١) انظر في عبد الفتاح ميراد "منزح الأوراق التجارية - طبقا لقانون التجارة المصري الجديد" ص ٥٥ وما بعدها

(٢) وذلك على عنواننا الكتان بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية - المنشية - ٤٨ في القنال

جوه - شقة رقم ٣١ ، ت/ ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨ ، فاكس/ ٠٣/٤٨٤٤٤٤٠

## الكتاب الأول

### الأصول التشريعية لقانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الكتاب للأصول التشريعية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وأركان جرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف<sup>(١)</sup> المنصوص عليها في قانون العقوبات وأحكام المسؤولية المدنية الناشئة عن هذه الجرائم والمنصوص عليها في القانون المدني وذلك في الأبواب التالية :

**الباب الأول :** الأصول التشريعية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ولائحته التنفيذية .

**الباب الثاني :** الأصول التشريعية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات<sup>(٢)</sup>.

**الباب الثالث :** الأصول التشريعية لنصوص قانون العقوبات المتعلقة بالقتل والإصابة الخطأ والإتلاف<sup>(٣)</sup>.

**الباب الرابع :** الأصول التشريعية لنصوص القانون المدني المتعلقة بالمسؤولية المدنية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد \* التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي \* ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد \* التعليق على القانون المدني \* ص ٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد \* التعليق على قانون العقوبات \* ص ٥٥ وما بعدها .



## قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

بإصدار قانون المرور<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قررو مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يعمل بأحكام قانون المرور المرافق .

ويلغى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

كما تلغى لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٩١ ولائحة عربات الركوب والأنوبيس الصادرة بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٩٤ ولائحة الدراجات الصادرة بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٤١ ، كما يلغى كل ما يخالف قانون المرور المرافق من أحكام .

**مادة ٢ -** يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذه .

ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور واللوائح المشار إليها فى المادة السابقة ، إلى أن يتم وضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة له .

**مادة ٣ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصدق هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ،

أنور السادات

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ فى ١٩٧٣/٨/٢٣

## الباب الأول

### تنظيم المرور في الطرق<sup>(١)</sup>

#### الفصل الأول - استعمال الطريق في المرور

**مادة ١<sup>(١)</sup>** - يكون استعمال الطرق أيا كانت طبيعتها في المرور على الوجه الذي لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يؤدي إلى الإخلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعمال القير له ، أو يقلق الراحة أو يضر بالبيئة .

ويقصد بالطرق في تطبيق أحكام هذا القانون الطريق العام ، والطرق التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية إذا كانت داخلية في تقسيمات أو تجمعات سكنية أو صناعية أو سياحية أو أي تجمعات أخرى .

**مادة ٢** - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية النافذة في البلاد لا يجوز بغير ترخيص من قسم المرور المختص تسيير أية مركبة في الطريق ، وفيما عدا دراجات الركوب وعربات اليد لا يجوز لأحد بغير ترخيص من القسم المذكور قيادة أية مركبة في الطريق .

ويقصد بقسم المرور المختص قسم مرور المحافظة التي توجد بها محل إقامة طالب الترخيص .

#### الفصل الثاني - المركبات وأنواعها

**مادة ٣** - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمركبة كل ما أعد للسير على الطرق من آلات ومن أدوات النقل والجر .

#### والمركبات نوعان :

مركبات النقل السريع وهي السيارات والجرارات والمقطورات ونصف المقطورات والدراجات النارية (الموتوسيكل) وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق .

(١) المادة (١١) مستحقة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ - المريدة الرسمية - العدد ٥٢ (تابع)

في ١٩٩٩/١٢/٣

(٢) ملحوظة : نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه . على استبدال عبارة «الدراجة النارية» بعبارة «الدراجة البخارية» . وكلمة «الطريق» بعبارة «الطريق العام» أينما وردت في قانون المرور



ومركبات النقل البطني: وهي الدراجات غير النارية والعربات التي تسير بقوة الإنسان أو الحيوان (١).

ولحق وزير الداخلية، بقراره منه، أي نوع جديد من المركبات بحد الأنواع المذكورة في هذا القانون.

ولتسرى أحكام هذا القانون على المركبات التي تسير على الخطوط الحديدية إلا فيما ورد به نص في هذا القانون.

### الفرع الأول - مركبات النقل السريع :

مادة ١ - السيارة مركبة ذات محرك: التي تسير بواسطة : ومن أنواعها ما يلي :

(١) سيارة خاصة : وهي المعدة للاستعمال الشخصي.

(٢) سيارة أجرة : وهي المعدة لنقل الركاب بأجر شامل عن الرحلة (٢).

ويجوز طبقا للمواضع التي يصدرها قرار من المحاضر المختصة السماح لها في دائرة سهر معينة بنقل الركاب بأجر عن الركاب. ويحظر تسير السيارة التي تخضع لهذا النظام خارج المحافظة المرخصة بها إلا بتطريح أمن قسم المرور المختص. وفي حالة المخالفة تسحب اللوحات المعدنية والرخصة لمدة ثلاثين يوما وفي حالة تكرار المخالفة خلال ستة أشهر تلغى الرخصة.

(٣) - سيارة نقل الركاب : وهي المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وأنواعها (٣).

أ - سيارة نقل عام للركاب (أتوبيس أو توكلي باص) : وهي المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة طبقا لخط سير معين.

ب - سيارة نقل خاص للركاب (أتوبيس مدارس أو أتوبيس خاص) : وهي المعدة لنقل الطلبة أو نقل العاملين وعائلاتهم في حدود دائرة معينة (٤).

(١) الفيت غبارة والذراثة الأتلية وكل ما يتعلق بها من أحكام في قانون المرور بالمادة الخامسة من

القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) - (٣١) - مادة ٤ بند ٢ (ج) مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية

العدد ٤٣ (مكرر) في ٢٨ - ٥٦ - ١٩٩٨

(٣) - ملاحظة بالاستفسار المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٨ - الفكر في ١٩٨٧/١٢/٢٠

(ج) أتوبيس سياحي : وهو سيارة معدة للسياحة ويجوز أيضا استعمالها لنقل جمالي  
المرخص له طبقا للأحكام والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية (١)

(د) أتوبيس رحلات : وهو سيارة معدة للرحلات . ويجوز أيضا استعمالها لنقل  
عمال المرخص له طبقا للأحكام والشروط التي يصدر بها قرار من وزير  
الداخلية (١)

(هـ) سيارة نقل مشتركة : وهي المعدة لنقل الأشخاص والأشياء معاً ضمن حدود  
الناطق التي يحددها وزير الداخلية بقراره (١)

(و) سيارة نقل : وهي المعدة لنقل الحيوانات أو البضائع وغيرها من الأشياء (٢)

(٣) (١) سيارة نقل خفيف : وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة  
تحتل لأكثر من شخص في المقعد الخلفي . وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة  
تحتل لأكثر من شخص في المقعد الخلفي . وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة  
تحتل لأكثر من شخص في المقعد الخلفي . وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة

ويجوز قيادة هذه السيارة برخصة قيادة خاصة .

مادة ٥ - الجرار مركبة ذات محرك آلي تسير بواسطته ولا يسمح تصميمها بوضع أية  
ختملة عليها أو استعمالها لنقل الأشخاص . ويقتصر استعمالها على جر المقطورات  
والآلات وغيرها .

مادة ٦ - المقطورة مركبة بدون محرك يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى

تصنع المقطورة مركبة بدون محرك يركز جزء منها أثناء السير على القاطنة .

(١) الفقرة (د) من البند (٣) مادة (٤) مضافة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ (ج) و (د)

(٢) أمثلة البند ٦ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ المراجعة الرسمية - البند ٢٥

حتى ١٩٧٦/٨/٢٦ ثم استبدلت الفقرة الثانية من البند ٦ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠

**مادة ٧ -** <sup>(١١)</sup> الدراجة النارية مركبة ذات محرك آلي تسير به لها عجلتان أو ثلاثة ولا يكون تصميمها على شكل السيارة ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وقد يلحق بها صندوق .

### الفرع الثاني - مركبات النقل البطيء :

- مادة ٨ -** الدراجة مركبة ذات عجلتين أو أكثر تسير بقوة راكبيها ومعدة لنقل الأشخاص فقط ، ويجوز استعمالها في نقل الأشياء على أن يلحق بها صندوق .
- مادة ٩ -** العربة مركبة معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وأنواعها كالآتي :
- (١) عربة ركوب حنطور : وهي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشخاص .
- (٢) عربة نقل كارو : وهي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشياء .
- (٣) عربة نقل الموتى : وهي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الموتى .
- (٤) عربة يد : وهي تسير بقوة الإنسان ومعدة لنقل الأشياء .

(١١) استبدلت عبارة « الدراجة النارية » بعبارة « الدراجة البخارية » بالمادة الرابعة من القانون رقم

١٥٥ لسنة ١٩٩٩

كما حذفت الفقرة الثانية من المادة ٧ إعمالاً لحكم المادة الخامسة من ذات القانون التي نصت على إلغاؤه عبارة « الدراجة الآلية » وكل ما يتعلق بها من أحكام أسما « ودت في قانون المرور » .

## الباب الثاني

رخص تسيير وقيادة مركبات النقل السريع

### الفصل الأول - رخص تسيير مركبات النقل السريع

**مادة ١٠ -** يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه إلى قسم المرور المختص .  
مرفقاً به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته وملكيته للمركبة .  
ويصدر بتحديد هذه المستندات وشروط قبولها قرار من وزير الداخلية

**مادة ١١ -** يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

(١) الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

(٢) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص طبقاً  
للقانون الخاص بذلك .

(٣) استيفاء المركبة لشروط المتانة والأمن التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات ومقابل الفحص الفني والجهات التي تتولاها  
وحالات الإعفاء من الفحص الفني<sup>(١)</sup>

**مادة ١٢ -** لا تسرى الرخصة إلا عن المركبة التي صرفت عنها والمدة التي تسدد عنها  
الضريبة بما لا يزيد على سنة ، فيما عدا السيارات الخاصة ، فيجوز أن تكون لمدة لا تزيد  
على ثلاث سنوات بحسب رغبة مالك المركبة وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ،  
ويجوز تسيير المركبة في جميع أنحاء البلاد ما لم يكن الترخيص مقصوراً على دائرة  
معينة أو خط سير محدد<sup>(٢)</sup>

ويجب أن تكون رخصة المركبة موجودة بها دائماً ، ولرجال الشرطة المرور أن يطلبوا  
تقديمها في أي وقت .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتحدد النماذج اللازمة لذلك .

(١) مادة (١١) بند (٣) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨

(٢) المادة ١٢ فقرة أولى معدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ - الجريدة الرسمية

**مادة ١٣ -** تحمل كل مركبة أثناء سيرها لوحين معدنيين يصرفهما قسم المرور المختص بعد إتمام إجراءات الترخيص وأداء تأمين عنهما ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شكل اللوحات والبيانات التي تتضمنها وأماكن وضعها وقيمة التأمين الذي يؤدي عنها .  
وهذه اللوحات ملك الدولة وتختم بخاتمها .

ويجب أن تكون اللوحات ظاهرة دائماً وبياناتها واضحة بحيث يمكن قراءتها من بعد مناسب ، وتكون إحدى اللوحين في مقدمة المركبة والثانية في مؤخرتها ، أما المركبة المقطورة ونصف المقطورة فيكتفى بوضع لوحة واحدة في مؤخرتها ولا يجوز تغيير مكان وضع اللوحات .

**مادة ١٤ .** <sup>(١)</sup> لا يجوز تسيير المركبة المرخص بها بغير لوحاتها ، كما لا يجوز استعمال اللوحات إلا للمركبة المنصرفة لها أو إبدال اللوحات أو تغيير بياناتها وإلا سحبت إدارياً اللوحات الأصلية للمركبة واللوحات المستعملة وألقت قيمة التأمين عن اللوحات إلى الدولة . وفي جميع هذه الأحوال يعتبر ترخيص المركبة ملغياً من تاريخ الضبط كما تعتبر رخصة القائد ملغاة ولا يجوز الترخيص للسيارة أو لقائدها قبل مضي ثلاثة أشهر على إلغاء الترخيص .

**مادة ١٥ -** على مالك المركبة والمرخص له في حالة فقد اللوحات أو إحداها إبلاغ أقرب مركز للشرطة أو للمرور فوراً <sup>(٢)</sup>

وعليه عند انتهائها ترخيص المركبة أو استغنائها عن تسييرها وكذلك عند سحب الرخصة ، رد اللوحات إلى قسم المرور المختص وذلك في موعد أقصاه اليوم التالي .

وتزول قيمة التأمين إلى الدولة عند فقد اللوحات أو إحداها أو تلفها وعند الامتناع عن تسليمها إذا انتهى أجل الرخصة أو سحبت أو ألغيت وكذلك إذا سحبت اللوحات أو صودرت وذلك دون إخلال بالعقوبة الجنائية المقررة للتبديد في حالة الامتناع عن التسليم .

(١) ملحوظة : نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه على الأتي :  
« يلقى تدبير سحب اللوحات المعدنية إدارياً المقرر عند ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون المرور المشار إليه أينما ورد فيه أو ذلك فيما عدا المادة ١٤ منه »

(٢) المادة ١٥ فقرة أولى مستدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨

وكل مركبة سحبت لوحاتها طبقاً للقانون يجوز منحها ترخيصاً مؤقتاً بالسبيل لتوصيلها إلى أقرب مكان مبين بالترخيص ، فإذا ضبطت مسيرة في الطريق ، يعتبر ترخيصها وترخيص قائدها ملغياً من تاريخ الضبط ولا يجوز إعادة الترخيص بها قبل مضي تسعين يوماً على إلغاء الترخيص .

**مادة ١٦<sup>(١)</sup>** - على المرخص له إخطار قسم المرور المختص بكل تعبير في محل إقامته لتثبت في الرخصة خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ التغيير ، فإذا كان التعبد إلى محافظة أخرى كان عليه خلال الميعاد المذكور أن يستوفي إجراءات نقل القيد التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

ويترتب على مخالفة ذلك إلغاء الترخيص ومنح رخصة ولوحات معدنية مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة لنقل القيد لجهة المرور الواقع في دائرتها محل الإقامة

**مادة ١٧<sup>(٢)</sup>** - على المرخص له إخطار قسم المرور المختص قبل إجراء أى تغيير في الأجزاء الجوهرية للمركبة ، وبكل تغيير جوهري في وجه استعمال المركبة أو في وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالرخصة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز تسير المركبة ما لحقتها من تغيير قبل الموافقة عليه وإتمام الفحص الفني . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه ما يعتبر من الأجزاء الجوهرية وكذا التغييرات الموجبة للإخطار ، ويترتب على مخالفة ذلك اعتبار الرخصة ملغاة .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر يعاقب كل من قدم بالتزوير أو التلاعب في الأجزاء الجوهرية بالمحس .

<sup>١</sup> (٢) استبدلت المادتان ١٦ ، ١٧ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

**مادة ١٨ -** إذا تعدد ملاك المركبة وجب عليهم أن يعينوا من يكون مسئولاً عن إدارتها وعن مراعاة أحكام هذا القانون ويؤشر بذلك فى الرخصة ، ويكونون جميعها مسئولين بالتضامن معه عن الضرائب والرسوم التى تستحق على المركبة طبقاً لهذا القانون.

**مادة ١٩ -** على المرخص له فى حالة نقل ملكية المركبة إخطار قسم المرور المختص بذلك ، ويرفق بإخطاره سنداً مقبولاً فى إثبات نقل الملكية طبقاً للمادة ١٠ من هذا القانون. وعلى المالك الجديد أن يطلب نقل القيد باسمه ، وأن يتم الإخطار واستيفاء جميع إجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالى لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبولا فى حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالى لانتهاء هذه المادة ، ولا يجوز نقل القيد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة وكذلك الوفاء بالغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد .

ويظل المقيده باسمه المركبة مسئولاً بالتضامن مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية أو إلى أن ترد اللوحات المعدنية للمركبة إلى قسم من أقسام المرور .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك .

**مادة ٢٠ -** إذا وضعت المركبة تحت الحراسة القضائية أو الاتفاقية أو كانت جزءاً من أموال وضعت تحت الحراسة أو جزءاً من تفليسة أو تصفية قضائية أو اتفاقية أو إذا وضع المرخص له تحت الوصاية أو القوامة أو المساعدة القضائية ، وجب على الحارس أو وكيل الدائنين أو المصطفى أو الوصى أو القيم أو المساعد القضائى إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ثلاثين يوماً من قيامه بمهمته ، ويؤشر بذلك فى الدفاتر وفى رخصة المركبة على حسب الأحوال ، وعليه الإخطار بانتهاء مهمته ويتم حل محله فيها أو يمن آلت إليه المركبة خلال ثلاثين يوماً من انتهائها أو من أيلولة المركبة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يتولى شئون الغائب غيبة متقطعة قبل الحكم باعتباره مفقودا .

**مادة ٢١ (١) -** إذا توفي مالك المركبة أو حكم باعتباره مفقودا ، وجب على ورثته أو من يمثلهم إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ستة أشهر من اليوم التالى لتاريخ الوفاة أو الحكم ومن يكون مستولا عن المركبة من الورثة البالغين أو من له النيابة عن القصر ، فإذا آلت المركبة إلى أحد الورثة وجب عليه أو على نائبه الإخطار عن ذلك ليتم نقل قيد الرخصة إليه .

ويسرى على مصفى التركة والوصى والقيم حكم المادة ٢٠ من هذا القانون مع مراعاة الجيعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

**مادة ٢٢ -** تنقضى صلاحية ترخيص تسيير المركبة بانقضاء أجله دون تجديد .

ويكون تجديد رخصة المركبة فى موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة الترخيص .

**مادة ٢٣ (٢) -** يقدم طلب التجديد على النموذج المعتمد من وزير الداخلية مع أداء الضرائب والرسوم المقررة ، ولا يجوز التجديد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المتأخرة عن المركبة من آخر ترخيص حتى تاريخ التجديد بحد أقصى خمس سنوات ، وكذلك الرقعة بالفرامات المحكوم بها عن مخالفة أحكام هذا القانون ، كما يتم فحص المركبة فنيا على الوجه المبين فى المادة (١١) من هذا القانون ، فإذا أسفر الفحص عن عدم صلاحية المركبة أخطر الطالب كتابة بالرفض مع بيان الأسباب خلال أسبوع من تاريخ الفحص ، وفى هذه الحالة يجوز منح ترخيص مؤقت بتسيير المركبة لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما متى كان تسييرها لهذه المدة لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يخلق الراحة أو يضر بالبيئة .

وتحدد اللائحة التنفيذية حالات التجديد مع الإعفاء من الفحص الفنى .

(١) مادة ٢١ مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠

(٢) مادة ٢٣ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩



مادة ٢٤ - إذا أدى المرخص له الضرائب والرسوم المقررة للتجديد خلال المدة المبينة في المادة ٢٢ من هذا القانون دون استيفاء ماقى إجراءات التجديد خلالها ، تسحب الرخصة و للوحات المعدنية عند انتهاء الترخيص ولا ترد إليه اللوحات المعدنية إلا بعد استيفاء إجراءات التجديد ، مع الرخصة المجددة ، وتسرى هذه الرخصة من تاريخ انتهاء الرخصة السابقة .

فإذا انقضت المدة المدفوع عنها الضرائب والرسوم دون استيفاء إجراءات التجديد سقط حق فى استردادها ويتبع فى الترخيص بالمركبة إجراءات الترخيص الجديد .

مادة ٢٥<sup>(١)</sup> - يجوز منح رخص ولوحات معدنية تجارية لمن يزاولون صناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها ، متى كان الطالب مقيدا بهذه الصفة فى السجل التجارى ، وكذا للأشخاص الاعتبارية العامة التى تمارس وفقا لنظمها إحدى هذه العمليات للغير ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة ، وتحدد اللائحة لتنفيذ شروط منح هذه الرخص بما فى ذلك تحديد أغراض استعمالها .

وفى حالة مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة فى غير الأغراض المذكورة يفسى الترخيص إداريا ، وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص .

**مادة ٢٦ -** يجوز منح رخص ولوحات معدنية مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون وذلك في الحالات الواردة في المادة السابقة لمن ليس لهم حق الحصول على رخص تجارية . وعند مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة في غير الأغراض المذكورة ، تسحب اللوحات إداريا وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص .

**مادة ٢٧ -** يضع وزير الداخلية بقرار منه نظم الترخيص لتسيير المركبات المملوكة للحكومة وللجامعات ولوحدات الإدارة المحلية<sup>(١)</sup> وشروطه وإجراءاته وأوضاعه ومدته ومجديه والفحص الفني واللوحات وبياناتها وكيفية وجهة صرفها . وفي جميع الأحوال يجب أن يتوافر في هذه المركبات شروط المتانة والأمن المشار إليها في المادة ١١ من هذا القانون .

ويتصد بالحكومة رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات وما يتبع هذه الجهات من مصالح وفروع ، وذلك دون الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

**مادة ٢٨ -** يحدد المحافظ المختص بقرار منه بعد موافقة المجلس الشعبي للمحافظة الحد الأقصى لعدد سيارات الأجرة المصرح بتسييرها في دائرة المحافظة<sup>(٢)</sup> .  
ويحدد تعريفه أجور سيارات الأجرة ونقل الموتى بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلي الذي تعمل السيارات في دائرته .

(١) حلت « الإدارة المحلية » محل عبارة « الحكم المحلي » بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨

(المجلة الرسمية العدد رقم ٢٣ تابع « أ » في ١٩٨٨/٦/٩)

(٢) مادة ٢٨ فقرة أولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠

ولا يجوز تسيير سيارة أجرة فى دائرة المحافظة التى صدر فيها قرار باستعمال العدادات (تاكسيميتير) ما لم تكن مجهزة بعداد معتمد من قسم المرور المختص .

ولأقسام المرور أن تفحص عداد أية سيارة فى أى وقت ، فبإن وجدت به خللاً جاز سحب رخصة تسيير السيارة ورخصة القيادة إدارياً لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ثلاثين يوماً ، ولا يجوز بأية حال إعادة تسيير السيارة إلا بعد إتمام إصلاح العداد أو استبدال غيره به وفى حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال ستة أشهر يضبط العداد إدارياً ويتعين سحب رخصة السيارة ولوحاتها ورخصة القيادة إدارياً لمدة ثلاثين يوماً<sup>(١)</sup>.

وتحدد اللائحة التنفيذية رسم فحص العداد وأحوال استحقاقه .

**مادة ٢٩ -** يوضع فى رخص سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب ، عدد الركاب المرخص بنقلهم والدائرة المعينة لسيورها أو خط سيرها ، ويعلن بوضوح داخل السيارة رقمها وعدد الركاب المرخص بنقلهم وتعريفه نقل الركاب بحسب نوع السيارة .

ويوضع فى رخص مركبات النقل أقصى وزن وارتفاع وعرض لحمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب من عمال السيارة ، فضلاً عن الاشتراطات الصغية والإدارية التى يرى المحافظ وجوب توافرها فى هذا النوع من السيارات ، كما يعلن على جانبي السيارة رقمها وأقصى وزن وارتفاع وعرض لحمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب .

وتسرى على سيارات النقل المشترك الأحكام الواردة فى هذه المادة الخاصة بسيارات النقل وسيارات النقل العام للركاب .

**مادة ٣٠ -** لوزير الداخلية بقرار منه أن يعفى من ترخيص التسيير أو من شروطه وإجراءاته ، بعضها أو كلها ، المركبات المصممة لتكون آلات صناعية . أو زراعية

أو لتبديد الطرق وصيانتها والتي لا يمكن بحسب تصميمها وتجهيز استعمالها فى نفس الأشخاص أو الأشياء .

**مادة ٣١ -** لأقسام المرور ولأقسام ومراكز وتقط الشرطة بعد مرافقة الجهة الصحية المختصة أن تصرح بنقل الموتى فى غير المركبات المعدة لذلك .

**مادة ٣٢<sup>(١)</sup> -** يلغى ترخيص تسيير المركبة ورخصة قائدها إذا استخدمت المركبة فى غير الغرض المبين برخصتها ، ولا يجوز إعادة ترخيصها أو رخصة قائدها قبل مضى ثلاثين يوماً ، وفى حالة العود للفعل ذاته خلال ستة أشهر من تاريخ ارتكاب الفعل السابق يلغى ترخيص المركبة ورخصة قائدها لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر ، وفى حالة العود للفعل ذاته مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكاب الفعل يلغى ترخيص المركبة ورخصة قائدها لمدة لاتزيد على ستة أشهر ، ولا يسرى ذلك على مالك المركبة إلا إذا كان قد وافق على تسييرها مع علمه باستخدامها فى غير الغرض المبين برخصتها .

**مادة ٣٣ -** لضباط الشرطة ورجال المرور إيقاف أية مركبة لا تتوافر بها شروط المثانة والأمن أو الشروط المنصوص عليها فى الرخصة ، وتوصيلها إلى أقرب مركز للشرطة أو للمرور فإذا أسفر الفحص الفنى للمركبة عن عدم توافر أى من هذه الشروط سحبت الرخصة واللوحات المعدنية إلى حين استيفائها ، مع منحها ترخيصاً مؤقتاً بالسير لمدة لاتزيد على سبعة أيام لإتمام ذلك . ويجوز منع المركبة ترخيصاً آخر لمدة أربع وعشرين ساعة لتسييرها إلى قسم المرور لإعادة الفحص .

### الفصل الثانى - رخص قيادة مركبات النقل السريع

**مادة ٣٤ -** لا يجوز لأحد أن يحصل على أكثر من رخصة واحدة من رخص القيادة المبينة فى هذه المادة عدا المرخص لهم طبقاً للبنود من ٥ إلى ١٢ منها فيجوز لهم الحصول على رخصة واحدة إضافية من نوع آخر .

( ١ ) الفقرة الثانية من المادة ٣٢ مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

## أنواع رخص القيادة كالآتي<sup>(١)</sup> :

( ١ ) رخصة قيادة خاصة : تجيز لحاملها ، من لا تكون القيادة مهنته ، قيادة سيارة خاصة ، وقيادة سيارات الأجرة التي تعمل في النقل السياحي والجرار الزراعي بقصد الاستعمال الشخصي ، وسيارات النقل الخفيف التي لا تزيد حمولتها على ألفي كيلو جرام .

(٢) رخصة قيادة درجة ثالثة : تجيز لحاملها ، من تكون قيادة السيارات مهنته ، قيادة السيارات الأجرة ، وسيارات الأتوبيس التي لا يزيد عدد ركابها على سبعة عشر راكباً فضلاً عن السيارات المبينة في البند السابق .

(٣) رخصة قيادة درجة ثانية : تجيز لحاملها قيادة سيارات الأجرة ، وسيارات الأتوبيس التي يزيد عدد ركابها على سبعة عشر راكباً وحتى ستة وعشرين راكباً ، وسيارات النقل والمعدات الثقيلة ، فضلاً عن قيادة السيارات المبينة في البندين السابقين ، ولا تصرف إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على الرخصة المبينة في البند (٢) .

(٤) رخصة قيادة درجة أولى : تجيز لحاملها قيادة جميع أنواع السيارات ولا تصرف إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على الرخصة المبينة في البند (٣) .

(٥) رخصة قيادة جرار زراعي ، تجيز لحاملها قيادة جرار مفرد أو ذي مقطورة زراعية .

(٦) رخصة قيادة مترو أو ترام : تجيز لحاملها قيادة مركبات المترو أو الترام .

( ١ ) مادة ٣٤ (بند ١) مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت البنود ١ ، ٢ .

٣ ، ٤ ، ١٣ ، ١٥٥ ، ١٩٩٩

(٧) رخصة قيادة دراجة نارية خاصة : وتجهيز لحاملها ممن تكون القيادة مهنتهم قيادة دراجة نارية .

(٨) ملفسة<sup>(١)</sup> .

(٩) ملفسة<sup>(٢)</sup>

(١٠) رخصة قيادة عسكرية : وتجهيز لحاملها قيادة المركبات العسكرية فقط وتمنح لأفراد القوات المسلحة من الجهات التابعة لها وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية :

(١١) رخصة قيادة شرطة : وتجهيز لحاملها قيادة مركبات الشرطة فقط وتمنح لأفراد هيئة الشرطة بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

(١٢) رخصة قيادة للتجربة : تمنح للمنوط بهم اختبار صلاحية مركبات النقل السريع .

(١٣) رخصة قيادة مؤقتة للتعليم : تمنح لراغبي تعلم قيادة المركبات .

**مادة ٣٥<sup>(٣)</sup>** - يشترط لمنح رخص القيادة أن تتوافر في طالب الترخيص الشروط الآتية :

١ - ألا يقل سن الطالب عن ١٨ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة بالبندين (١) ، (٧) من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها ، وعن ٢١ سنة ميلادية بالنسبة

(١) البند ٨ من المادة ٣٤ ملغى بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

مع ملاحظة أن المادة السابقة الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على الآتي :

« ملغى البند ٨ من المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه بشأن رخصة قيادة دراجة بخارية عامة ، كما يلغى كل نص يتعلق بهذه الرخصة من هذا القانون » .

(٢) ألغى البند ٩ بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ حيث نصت على إلغاء عبارة «الدرجة الآتية» وكل ما يتعلق بها من أحكام أينما وردت في قانون المرور

(٣) استبدل البند ٣ من المادة ٣٥ بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم

١٥٥ لسنة ١٩٩٩

للرخص الواردة فى البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (١٢) من المادة السابقة ويرخص التعليم اللازمة للحصول عليها .

٢ - لياقته صحياً للقيادة من حيث سلامة البنية والنظر والخلو من العاهات التى تعجزه عن القيادة .

٣ - أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة دراسية أو شهادة محو الأمية الصادرة من الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

٤ - اجتياز اختبار فنى فى القيادة وفى قواعد المرور وادابه وذلك بعد اداء رسم مقابل الاختبار وتحدد اللائحة التنفيذية قيمة الرسم وأحوال استحقاقه .

٥ - بالنسبة للرخص الواردة فى البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٦) و (١٢) من المادة السابقة ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أو سبق معاقبته لقيادته مركبة تحت تأثير خمر أو مخدر ، ما لم تكن مضت ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، أو كان الحكم مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة .

وينظم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية إجراءات إخطار الإدارة العامة للمرور بالأحكام النهائية الصادرة فى هذه الجرائم..

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والمستندات التى ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطلوبة ، كما تحدد النماذج اللازمة للترخيص ، وتبين نظام وشروط منح الرخص المبينة بالبندين (١٢) و (١٣) من المادة السابقة ، كما تنظم الترخيص للقيادة لذوى العاهات ونوع المركبات التى يصرح لهم بقيادتها وشروطها من حيث التصميم الفنى . وتضع شروط منح الترخيص لمن يفيدون من نظم تأهيل المفرج عنه من المؤسسات العقابية دون تقيد بأحكام البند (٥) من هذه المادة أو الفقرة الثانية من المادة (٣٦) .

**مادة ٣٦ -** يجوز الامتناع عن منح ترخيص القيادة لمن سبق الحكم عليه فى جريمة قتل أو إصابة خطأ بسبب قيادة مركبة وذلك خلال ثلاث سنوات من تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، أو من تاريخ الحكم إذا اقترنت بوقف تنفيذ العقوبة

وإذا حكم عليه مرة أخرى فى إحدى الجريمتين المشار إليهما فى الفقرة السابقة خلال ثلاث سنوات ، فلا يجوز منح ترخيص القيادة إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات تحسب على الوجه السابق .

**مادة ٣٧ (١) -** تكون مدد سريان الرخص المنصوص عليها فى المادة (٣٤) من هذا القانون كما يلى :

١ - عشر سنوات بالنسبة للبند (١)

٢ - خمس سنوات بالنسبة للبند (٥) ، (٧) ، (١٢) .

٣ - ثلاث سنوات بالنسبة للبند (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) .

٤ - ستة أشهر بالنسبة للبند (١٣) .

٥ - مدة الخدمة بالنسبة للبندين (١٠) ، (١١) .

ويكون تجديد الرخص خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدتها ، ويشترط عند كل تجديد توافر الشروط المطلوبة لمنح الترخيص عدا البند رقم (٤) من المادة (٣٥) من هذا القانون .

**مادة ٣٨ -** على المرخص له عند تغيير محل إقامته إخطار قسم المرور المختص خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالى للتغيير بكتاب موصى عليه ، فإذا كان التغيير إلى محافظة أخرى وجب عليه خلال المدة المذكورة أن يقدم إلى قسم المرور بهذه المحافظة طلباً لنقل قيد الرخصة واستيفاء إجراءات نقل القيد التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه .  
ويتربط على عدم مراعاة الميعاد فى الحالة الثانية اعتبار الرخصة ملفاة .



**مادة ٣٩ -** تسرى رخصة القيادة الأجنبية أو الدولية للمدد المصرح بها طبقاً لاتفاقات الدولة النافذة في البلاد على ألا تتجاوز مدة صلاحيتها في الدولة الصادرة منها ولا يعتمد بتجديدها في الخارج أثناء وجود المرخص له بالبلاد .  
وتنظم اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات منح حامل تلك الرخص رخص قيادة طبقاً بهذا القانون وأنواعها .

**مادة ٤٠ -** يحدد وزير الداخلية بقرار منه الجهة التي تتولى منح رخص القيادة الدولية وشروط منحها والرسوم المستحقة .

**مادة ٤١ -** على المرخص له حمل الرخصة أثناء القيادة وتقديمها لرجال الشرطة والمرور كلما طلبوا ذلك .

**مادة ٤٢<sup>(١)</sup> -** تسحب رخصة المركبة لمدة لا تزيد على تسعين يوماً ، في إحدى الحالات الآتية :

- ١ - إذا قاده شخص غير مرخص له أو كان مرخصاً له وألغيت رخصته ، ولا يجوز في هذه الحالة منحه ترخيص قيادة قبل مضي مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الفعل .
  - ٢ - إذا قاده شخص سحب أو أوقفت رخصته ، ولا يجوز في هذه الحالة استرداد رخصة القيادة قبل مضي مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة السحب أو الوقف .
  - ٣ - إذا قاده شخص مرخص له برخصة لا تجيز له قيادة المركبة المضبوطة ، وفي هذه الحالة يلغى ترخيص القيادة الممنوح له ولا يجوز منحه ترخيص قيادة آخر قبل مضي مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الفعل .
- وفي جميع الأحوال إذا ارتكب الفعل ذاته مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكاب الفعل السابق تضاعف مدة سحب أو إيقاف رخصة القيادة .
- ولمالك المركبة استرداد رخصة المركبة ما لم يثبت علمه بالواقعة .

**مادة ٣٤(١) -** لا يجوز لأحد ممارسة مهنة معلم قيادة السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قسم المرور المختص .

ولا يجوز إنشاء أو إدارة مدارس لتعليم قيادة السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مدير الإدارة العامة للمرور بناء على عرض قسم المرور المختص ، وفي حالة المخالفة تغلق المدرسة إدارياً بقرار من مدير الإدارة العامة للمرور إلى أن يستوفى مالك المدرسة أو المسئول عنها إجراءات الترخيص .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح الترخيص وإجراءاته ونماذجه ومدة الترخيص وتجديده وتنظم التعليم والامتحان بالمدارس المذكورة .

---

(١) مادة ٤٣ فقرة أولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

## الباب الثالث

### رخص تسيير وقيادة مركبات النقل البطني

#### الفصل الأول - رخص تسيير مركبات النقل البطني

**مادة ٤٤ -** يشترط للترخيص لمركبات النقل البطني ما يأتي :

( ١ ) الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

( ٢ ) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة بالنسبة لأنواع المركبات التي يحددها المحافظ المختص بقرار منه<sup>(١)</sup> .

( ٣ ) استيفاء المركبة شروط الصلاحية للسير بما لا يؤثر على سلامة الطرق وأمن المرور بها والتي يحددها المحافظ المختص بكل نوع منها ، كما يحدد الشروط الواجب توافرها في حيوانات الجر<sup>(٢)</sup> .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتجديده والجهة التي تنسولها والتماوج اللازمة .

**مادة ٤٥ -** تسرى الرخصة للمدة المؤداة عنها الضريبة ، ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية أن يضع نظاماً لسريان الرخص لمدة أطول على أن تعتبر الرخصة صالحة إذا لم تزد الضرائب والرسوم المستحقة عنها في موعد لا يجاوز الثلاثين يوماً التالية لهذه المدة

**مادة ٤٦ -** تسرى الرخصة في نطاق المحافظة التي تتبعها الجهة الصادرة منها . ومع ذلك يجوز للمحافظ المختص بالتنسيق مع المحافظات الأخرى وضع نظام لتسيير هذه المركبات في أكثر من محافظة<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) مادة ٤٤ بند ( ٢ ) مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠

( ٢ ) مادة ٤٤ بند ( ٣ ) مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠

( ١ ) مادة ٤٦ مستبدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠

مادة ٤٧<sup>(١)</sup> - مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا الفصل تسرى على رخص مركبات النقل البطيء أحكام المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ فقرة أولى وثانية و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من هذا القانون .

### الفصل الثاني - رخص قيادة مركبات النقل البطيء

مادة ٤٨ - أنواع رخص قيادة مركبات النقل البطيء هي :

( ١ ) رخصة قيادة عربة ركوب أو عربة نقل موتى .

( ٢ ) رخصة قيادة عربة نقل .

( ٣ ) رخصة قيادة دراجة نقل .

وتُشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

( ١ ) ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

( ٢ ) لياقته صحياً للقيادة من حيث سلامة البنية والنظر والحلو من العاهات التي تعجزه عن القيادة .

( ٣ ) اجتياز اختبار فنى في قيادة النوع الذى يطلب الترخيص له بقيادته وفي قواعد المرور وآدابه .

( ٤ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة<sup>(٢)</sup> أو فى إحدى جرائم المخدرات أو السكر ما لم تكن مضت سنة على تنفيذ العقوبة أو على سقوطها بمضي المدة أو من تاريخ الحكم إذا اقترن بوقف التنفيذ وذلك لمن كانت مهنته القيادة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والجهة التى تتولاها والمستندات التى ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطلوبة وخاصة شروط اللياقة الصحية ، ونظام الاختبار الفنى وتحديد النماذج اللازمة للترخيص .

( ١ ) مصححة بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٥٣ ( مكر ) فى ١٩٧٣/١٢/٣١

ويحمل قائد عربات الركوب والنقل علامات معدنية مميزة ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شكل هذه العلامات والبيانات التي تتضمنها ومكان وضعها وقيمة التأمين الذي يؤدي عنها ويجب أن تكون العلامات ظاهرة وبياناتها واضحة (١)

وفي جميع الأحوال لا يجوز الترخيص بتسيير دراجات الركوب أو عربات اليد إلا بعد التحقق من قدرة المرخص له على قيادة المركبة وعلى إلمامه بقواعد المرور وآدابه .  
**مادة ٤٩ (٢) -** تسرى رخصة القيادة لمدة خمس سنوات من تاريخ صرفها .

وفيما عدا الأحكام الواردة بهذا الفصل تسرى على رخص قيادة مركبات النفاذ البطي أحكام المواد ٣٦ و ٣٨ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون ، وفي جميع الأحوال التي يجوز فيها إلغاء ترخيص القيادة لمخالفة أحكام هذا القانون أو سحبه أو وقفه ، تلغى بالنسبة لدراجات الركوب وعربات اليد رخصة المركبة ذاتها أو تسحب أو توقف لذات المدة المقررة .

**مادة ٥٠ (٣) -** لا يجوز قيادة دراجات الركوب في الطرق لمن تقل سنه عن ثمانين سنوات ميلادية ويكون متولى شئون الصغير مسئولاً عما يحدث عن ذلك من أضرار .  
ولا يجوز لمؤجرى هذه الدراجات وعمالهم تأجيرها لهم وإلا كانوا مسئولين عما يحدث عن ذلك من أضرار للغير وللصغير نفسه .

ولا يجوز مزاوله مهنة مؤجر الدراجات للغير إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك ويحدد المحافظ المختص شروط الترخيص والجهة التي تتولاها والشروط التي يجب أن تتوافر في المحل الذي يزاوله فيه ... وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر في الدراجات المؤجرة شروط الصلاحية المطلوبة في دراجات الركوب (٣) .

( ١ ) مادة ٤٨ فقرة قبل الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٥٢ (مكرر) في ١٩٧٣/١٢/٣١

(٣) مادة ٥٠ الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

## الباب الرابع

### فى الضرائب والرسوم

**مادة ٥١ -** تفرض على تراخيص تسير المركبات وتراخيص القيادة الضرائب والرسوم المحددة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤدى مقدماً وكاملة .

ومع ذلك يجوز أداؤها مقدماً على أقساط لا تقل مدة كل قسط عن ثلاثة أشهر بالنسبة لرخص تسير سيارات النقل والنقل المشترك والمقطورات غير الزراعية ، وسيارات نقل الركاب عدا المخصصة لنقل الطلبة .

وتسرى المدة المؤداة عنها الضريبة من تاريخ صرف اللوحات المعدنية بالنسبة للمركبات ، وبالنسبة لرخص القيادة من تاريخ صرفها .

**مادة ٥٢ -** يلتزم بأداء الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون المرخص بأسمه المركبة ومالكها ، وكذلك من انتقلت إليه ملكيتها طالما لم يتم نقل القيد طبقاً للمادة ١٩ من هذا القانون .

**مادة ٥٣<sup>(١)</sup> -** إذا لم يتم المرخص له فى المواعيد المبينة فى المادة ٢٢ من هذا القانون بأداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة ولم يرد اللوحات المعدنية ، استحق على المركبة من اليوم التالى لانقضاء تلك المواعيد الضرائب والرسوم المستحقة عن سنة كاملة أو عن قسط واحد لا يقل عن الثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز بشأنها التبسيط ، ويفرض عليها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة المستحقة عنها أو ثلث القسط المستحق عنها .

فإذا طلب المرخص له إعادة الترخيص بالمركبة خلال المدة التى دفعت عنها الضريبة الأصلية والإضافية استفاد بباقى المدة سواء كانت اللوحات المعدنية سحبت أم لم تسحب .

(١) مصححة بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (مكرر) فى

أما إذا طلب إعادة الترخيص بعد فوات ميعاد التجديد اتبعت إجراءات الترخيص الجديد ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة من تاريخ انتهاء الترخيص مضافاً إليها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة السنوية المستحقة بعد أقصى خمس سنوات<sup>(١)</sup> .

**مادة ٥٤<sup>(٢)</sup>** - في حالة تسيير أية مركبة في الطريق بدون ترخيص تضبط إدارياً ويستحق عنها الضريبة السنوية كاملة ، وذلك من تاريخ شرائها أو من تاريخ إدخالها إلى البلاد أو من اليوم التالي لانتهاء الضريبة السابقة بحسب الأحوال ، كما تستحق عنها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة السنوية من تاريخ إنتهاء الترخيص وبعد أقصى خمس سنوات عن كل من الضريبة الأصلية والضريبة الإضافية .

وإذا لم يتمكن مالك المركبة من إثبات تاريخ شرائها أو تاريخ إدخالها للبلاد . تستحق عنها الضريبة كاملة من تاريخ سنة الصنع حتى تاريخ الضبط بعد أقصى خمس سنوات ، كما تستحق عنها فضلاً عن ذلك الضريبة الإضافية المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

فإذا رخص بعد ذلك للمركبة كان للمرخص له الانتفاع بالباقي من المدة المؤداة عنها الضريبة وتطبق على قائد المركبة أحكام المادة (١٤) من هذا القانون .

**مادة ٥٥** - إذا أدى التغيير المشار إليه في المادة ١٧ من هذا القانون إلى زيادة الضرائب والرسوم التي تستحق عن المركبة ، استحق الفرق عن المدة من تاريخ الإخطار بالتغيير إلى نهاية المدة المؤداة عنها الضريبة .

فإذا لم تتم الإجراءات المبينة في المادة المذكورة استحق الفرق عن مدة الترخيص كاملة باعتبارها سنة ، واستحقّت ضريبة إضافية قيمتها ثلث الضرائب المستحقة سنوياً بعد التغيير أو ثلث الضريبة السنوية المستحقة عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التي يجوز التقسيط بشأنها .

**مادة ٥٦** - للمرخص له إذا استغنى عن تسيير المركبة وقام برد الرخصة واللوحات المعدنية إلى قسم المرور المختص أن يسترد جزءاً من الضريبة المؤداة عن المركبة يناسب

( ١ ) استبدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٣ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

مع ملاحظة أن المادة الرابعة من القانون المشار إليه قد نصت على أن تستبدل عبارة « ثلث الضريبة السنوية المستحقة » بعبارة « ثلث القسط المستحق » أينما وردت في قانون المرور .

( ٢ ) استبدلت المادة ٥٤ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

المدة الباقية من المدة المزدأة عنها الضريبة وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها<sup>١</sup> الضريبة أجزاء الشهر .

**مادة ٥٧ -** تعفى من الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون :

( ١ ) المركبات المملوكة للحكومة ولل مجالس المحلية ولل هيئات العامة التي لا تستغل لقاء أجر .

( ٢ ) مركبات الهيئات الدبلوماسية والتفصلية العربية أو الأجنبية والمركبات المملوكة لموظفيها العرب أو الأجانب وعائلاتهم في الحدود التي يقرها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية وبشرط المعاملة بالمثل .

( ٣ ) مركبات الهيئات الدولية والوكالات التابعة لها والهيئات العربية أو الأجنبية وموظفيها العرب أو الأجانب التي يتقرر لها الإعفاء بمقتضى اتفاقيات دولية نافذة في البلاد .

( ٤ ) المركبات المملوكة لجامعة الدول العربية وفروعها والمندوبين المعتمدين لديها وموظفيها طبقاً للاتفاقيات المبرمة بشأنها والنافذة في البلاد .

( ٥ ) المركبات المملوكة للبعثات والهيئات العربية أو الأجنبية وبعض الشخصيات العربية أو الأجنبية التي يقرر وزير الداخلية إعفاؤها بناء على طلب وزير الخارجية .

( ٦ ) مركبات الإسعاف المعدة لأغراض الإسعافات العامة .

( ٧ ) مركبات الجمعيات الخيرية التي يصدر بتحديد قرار من المحافظ المختص بالاتفاق مع مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظة<sup>(١)</sup> .

( ١ ) مادة ٥٧ بند ( ٧ ) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠



( ٨ ) مركبات جمعيات الرفق بالحيوان المعدة لنقل الحيوانات المريضة أو المصابة

( ٩ ) المركبات المصممة ليقودها ذوو العاهات والتي يتولون قيادتها بأنفسهم .

( ١٠ ) الجرارات الزراعية والآلات الملحقة بها المخصصة لخدمة الإنتاج الزراعي .

( ١١ ) المركبات المملوكة للعابرين والسائحين المرخص بتسييرها فى الدول التى

يقيمون فيها وذلك لمدة تسعين يوماً فقط من يوم دخولها البلاد متى كان مؤمناً من المسئولية المدنية الناشئة من حوادثها فى البلاد .

وينجوز الترخيص بها بعد انقضاء هذه المدة بعد أداء الضرائب والرسوم عنها ، ويجوز أداء الضريبة على أقساط لا تقل مدة كل قسط منها عن ثلاثة أشهر ويسرى ذلك إذا ما تقدم المالك بطلب الخروج بها من البلاد بعد انقضاء المدة المذكورة ، فإذا ضبطت مسيرة بعد انقضاء مدة التسعين يوماً دون ترخيص بها فرضت عليها الضريبة والرسوم المستحقة كما يستحق عنها ضريبة إضافية قيمتها ثلث الضريبة السنوية المستحقة عن ثلاثة أشهر . وللمالك أن يستفيد من باقى المدة المؤدى عنها الضريبة والرسوم متى طلب الترخيص بالمركبة .

**مادة ٥٨ -** يعفى من رسوم رخص القيادة الخاصة ، أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى العربيين أو الأجبيين والعاملون العرب أو الأجانب بالسفارات والقنصليات العربية أو الأجنبية وعائلاتهم بشرط المعاملة بالمثل ، كما يعفى أعضاء الهيئات الدولية العربية أو الأجنبية وعائلاتهم الذين يقرر وزير الداخلية إعفاءهم بناء على طلب وزير الخارجية .

**مادة ٥٨ (مكرراً) -** يعفى ذوو العاهات من رسوم رخص القيادة الخاصة .

**مادة ٥٩ -** يجوز لكل صاحب شأن أن يسترد ما دفعه من ضرائب ورسوم طبقاً لهذا القانون إذا تبين أنها غير مستحقة كلها أو بعضها ، متى قدم طلباً بذلك إلى

قسم المرور المختص خلال ثلاثة أشهر من الدفع مصحوباً بما يؤيده من الأوراق وإيصال أداءه من ضرائب ورسوم ، وإلا سقط حقه في الاسترداد .  
ويجوز أن يرسل الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول متى أرسل في الميعاد .

**مادة ٦٠ -** عند عدم الوفاء بالضرائب الأصلية والإضافية والرسوم المقررة بهذا القانون والغرامات المالية المحكوم بها لمخالفة أحكامه ، تحصل بطريق الحجز الإداري على المركبة المستحقة عنها طبقاً للقانون الخاص بذلك<sup>(١)</sup>

فإذا لم يعثر على المركبة ، أو لم يف ناتج البيع بالمبلغ المطلوب جار تحصيلها بالتنفيذ على أموال المدين الأخرى طبقاً للقانون .

ويسرى ذلك بالنسبة للغرامات المحكوم بها على المرخص له بقيادة المركبة طبقاً لهذا القانون .

**مادة ٦١ -** كل مركبة تستدعى للعمل طبقاً لأحكام القانون الخاص بالتعبئة العامة يوقف سريان رخصتها من تاريخ وضعها تحت السلطة المختصة ويعفى مالكيها من إجراءات التجديد وأداء الضرائب والرسوم المقررة إذا حلت مواعيد استحقاقها خلال مدة الاستدعاء .  
فإذا رغب في تسيرها بعد إعادتها فله أن يستفيد من الضرائب والرسوم المؤداة لمدة مماثلة للمدة التي كانت الرخصة موقوفة خلالها .

أما إذا امتنع عن تسيرها فله استرداد الضرائب التي أداها عن مدة وقف سريان الرخصة بحيث لا تقل عن ثلاثين يوماً ، إذا ما طلب ذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ إعادة المركبة إليه وإلا سقط حقه في الاسترداد وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

**مادة ٦٢ -** كل مركبة يستولى عليها طبقاً لأحكام قانون التعيشة العامة تلغى رخصتها من تاريخ الاستيلاء عليها ، ولمالك المركبة أن يطلب استرداد ما أداه من ضرائب عن المدة الباقية من الترخيص بحيث لا تقل عن شهر إذا ما طلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاستيلاء على المركبة وإلا سقط حقه في الاسترداد ، وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

## الباب الخامس

### قواعد المرور وآدابه

**مادة ٦٣ -** على المشاة وقائدى جميع المركبات التزام قواعد المرور وآدابه واتباع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور والشرطة .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لبيان قواعد المرور وآدابه وإشارات وعلاماته كما يضع الحدين الأقصى والأدنى لسرعة المركبات عند الحاجة .

وللمحافظ عند الاقتضاء أن يحدد السرعة فى المناطق التى يعينها داخل حدود المحافظة .

**مادة ٦٤ -** لقسم المرور المختص تنظيم وتحديد أماكن لافتات وإشارات المرور الضوئية وعلامات المرور الدولية وغير ذلك وله أن يحدد الجهات والأوقات التى يمنع فيها سير المركبات أو أنواع معينة منها أو يمنع فيها سير المشاة ، كما ينظم ويحدد أماكن انتظار ووقوف المركبات وإصدار التعليمات اللازمة لانتظام حركة المرور وتأمين سلامتها وسلامة الركاب والمشاة والمركبات ، وذلك كله بعد أخذ رأى المجالس المحلية المختصة .

وتتولى هيئة السكك الحديدية بالاشتراك مع قسم المرور المختص تنظيم ووضع الحواجز والإشارات وآلات التنبيه اللازمة عند تقاطع الطرق مع الخطوط الحديدية .

ولقسم المرور المختص عند الضرورة تعديل خط ومواعيد سير سيارات النقل العام للركاب وله اتخاذ ما يراه لازماً لصالح المرور أو الأمن العام أو الصحة العامة بالنسبة لجميع مستعملى الطرق .

**مادة ١٣٦٥ -** لا يجوز ترك المركبات أو الحيوانات أو الأشياء في الطريق بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إعاقتها .

وعلى الهيئات والمؤسسات والشركات من عامة وخاصة وغيرها وعلى المتاولين وغيرهم إخطار قسم المرور المختص قبل الشروع في إجراء أى إنشاءات أو عمليات حفر أو تعبيد بالطرق ، ووضع لوحات التحذير وعلامات حمراء نهاراً ومصابيح تشع ضوءاً أحمر ليلاً تحدد من بعد لا يقل عن مائة متر أماكن وجود العمليات والإنشاءات بالطرق .

ولرجال المرور والشرطة اتخاذ أية إجراءات وقائية تكون لازمة ، ولهم إزالة المخالفة على نفقة المتسبب بالطريق الإدارى .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب المتسبب بالحيس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقبتين .

**مادة ١٣٦٦ -** يحظر قيادة أية مركبة على من كان واقعاً تحت تأثير خمر أو مخدر وإلا سحبت رخصة قيادته إدارياً لمدة تسعين يوماً ، ولضباط وأمناء ومساعدى الشرطة والمرور عند الاشتباه فحص حالة قائد المركبة بالوسائل الفنية التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة ، أو إحالته إلى أقرب مقر شرطة أو مرور لإحالته إلى أقرب جهة طبية مختصة لفحصه ، فإذا امتنع أو لجأ إلى الهرب سحبت رخصته إدارياً للمدة المذكورة وعند ارتكاب ذات الفعل خلال سنة تُلغى الرخصة إدارياً لمدة ستة أشهر في الحالتين ، فإذا تكرر ذلك سحبت الرخصة نهائياً ولا يجوز إعادة الترخيص قبل انقضاء سنة على الأقل من تاريخ السحب .

**مادة ٦٧ -** على قائد أية مركبة وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص أن يهتّم بأمر المصابين وإبلاغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف بالحادثة فور وقوعه ، وعليه عند الضرورة نقل المصاب إلى أقرب مكان لإسعافه .

( ١ ) المادة ٦٥ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

( ٢ ) مصححة بالاستدراك المنشور في الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (مكرر) فى ١٢/٣١/١٩٧٣

ثم ألغيت الفقرة الثانية من المادة ٦٦ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

**مادة ٦٨ -** على قائد أية مركبة أو المرخصة باسمه أو حائزها أو المسؤول عن: كلما طلب منه أن يرشد رجال الشرطة والمروء عن اسم وعنوان من كان يقود المركبة لم وقت معين .

**مادة ٦٩ -** لا يجوز تركيب أجهزة تنبيه أو مصابيح بالمركبة بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، كما لا يجوز تركيب سيرينة هوائية أو ما يماثلها من أجهزة: وإلا جاز قى جميع هذه الأحوال ضبطها والحكم بمصادرتها .

**مادة ٧٠<sup>(١)</sup> -** كل سائق سيارة أجرة مرخصة بالعداد أو بدونه امتنع بغير مبرر عن نقل الركاب ، أو تشغيل العداد ، أو تقاضى أجراً أكثر من المقرر ، أو نقل عدداً من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر ، أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة لسيارات الأجرة بدون عداد تسحب رخصة قيادته لمدة ثلاثين يوماً ، وإذا عاد لارتكاب أى من هذه الأفعال خلال ستة أشهر من تاريخ السحب السابق للترخيص تسحب رخصة قيادته لمدة تسعين يوماً .

**مادة ٧١ -** تسرى على تسيير وقيادة مركبات المترو والترام أحكام المواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤١ و ٦٣ و ٦٥ فقرة أولى و ٦٦ و ٦٧ من هذا القانون .

**مادة ٧٢<sup>(٢)</sup> -** إذا ضبط قائد أية مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للآداب فى المركبة أو سمح بأرتكابه فيها ، تسحب رخصة قيادته ورخصة تسيير المركبة لمدة تسعين يوماً اعتباراً من تاريخ الضبط .

وفى حالة العود إلى الفعل ذاته خلال سنة من تاريخ ارتكابه يلغى ترخيص تسيير المركبة ورخصة قائدها ، ولا يجوز إعادة الترخيص والرخصة إلا بعد مضى ستة أشهر .

ولا يكون إلغاء ترخيص تسيير المركبة إذا كان مالك المركبة حسن النية .

ولمالك المركبة استرداد رخصة المركبة ما لم يثبت علمه بالواقعة .

( ١ ) مادة ٧٠ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

( ٢ ) المادة ٧٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

**مادة ٧٢ (مكرر<sup>(١)</sup>) -** تسحب رخصة القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً إذا ارتكب قائد المركبة فعلاً من الأفعال الآتية :

- ( ١ ) السماح بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للمركبة .
- ( ٢ ) قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الخلفية الحمراء، أو عاكس الأنواع المقررة وذلك حتى ولو كان عدم استعمال الأنوار يرجع إلى عدم صلاحيتها أو عدم وجودها بالمركبة .
- ( ٣ ) استعمال الأنوار المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .
- ( ٤ ) وقوف المركبة ليلاً في الطريق في الأماكن غير المضاءة بدون إضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .
- ( ٥ ) استعمال قائد المركبة لها في غير الغرض المين برخصتها .
- ( ٦ ) ترك المركبة بالطريق بحالة ينجم عنها تعرض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إعاقتها .
- ( ٧ ) عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلامات وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .
- ( ٨ ) عدم التزام قائد المركبة الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .
- ( ٩ ) عدم إبلاغ قائد المركبة الجهات المختصة عن الحادث الذي وقع له ونشأت عنه صابات للأشخاص كذلك عدم الاهتمام بأمر المصابين أو نقلهم لأقرب مركز إسعاف أو مستشفى عند الضرورة .

---

( ١ ) مادة ٧٢ (مكرر<sup>(١)</sup>) مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(١٠) قيادة مركبة آلية بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة أو بطريقة تعرض لأرواح أو الممتلكات للخطر .

(١١) قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .

(١٢) قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل ينوعها أو كانت جميع فراملها أو إحداها صالحة للاستعمال .

(١٣) قيادة مركبة برخصة قيادة لا تجيز قيادتها .

(١٤) تعمد قائد المركبة تعطيل حركة المرور في الطريق أو إعاقته

(١٥) استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها

(١٦) اعتداء قائد المركبة على رجال المرور بالقول أو بالفعل أثناء أو بسبب تأديتهم لوظيفته .

(١٧) استعمال المركبة في مواكب خاصة أو تجمعات دون تصريح من الجهات المختصة .

(١٨) مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها<sup>(١)</sup> .

(١٩) السير في عكس اتجاه حركة المرور بالطرق<sup>(٢)</sup> .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة (٧٣) يجب أن يتم سحب الترخيص من المخالف بمعرفة ضباط المرور .

**مادة ٧٢ مكرراً<sup>(١)</sup>(٣)** - في حالة ارتكاب قائد المركبة إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد ٢٨ ، ٧٠ ، ٧٢ (مكرراً) من هذا القانون مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكابه المخالفة السابقة ، تلغى رخصة القيادة ، ولا يجوز منحه رخصة أخرى قبل مضي سنة من تاريخ الإلغاء .

**مادة ٧٢ مكرراً<sup>(٢)</sup>(٤)** - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع سحب رخصة القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً ، كل قائد مركبة تسبب في تلويث الطريق بإلقاء أية فضلات أو مخلفات بناء أو أية

(١) استبدل البند ١٨ من المادة ٧٢ مكرراً بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) البند ١٩ أضيف للمادة ٧٢ مكرراً بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٣ ، ٤) أضيفت المادتان ٧٢ مكرراً (١) ، ٧٢ مكرراً (٢) بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩



شيء آخر ، وكل من قاد مركبة في الطريق تُصدر أصواتاً مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرة بالصحة العامة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور أو يتساقط من حمولتها ما ينال من سلامة الطريق أو يشكل خطراً أو إيذاءً لمستعمليه .

فيذا ارتكب قائد المركبة الفعل ذاته مرة ثانية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ارتكابه الفعل السابق ، تضاعف قيمة الغرامة المشار إليها مع سحب رخصة قيادته لمدة تسعين يوماً .

وفي حالة العود إلى الفعل ذاته مرة ثالثة خلال ستة أشهر من تاريخ ارتكاب الفعل الثاني ، يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة السابقة ، مع سحب رخصة قيادته لمدة عام .

**مادة ٧٣<sup>(١)</sup>** - في جميع الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة ، يصدر القرار بضبط الرخص من رئيس قسم المرور المختص أو من ينوبه من مأموري الضبط القضائي فور عرض الأمر عليه ، عقب ضبط المخالفة .

ولصاحب الشأن التظلم من قرار الضبط خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره بهذا القرار أمام المحكمة المختصة ، وتفصل المحكمة على وجه السرعة في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم .

**مادة ٧٣ (مكرر)<sup>(٢)</sup>** - في جميع الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة ، تقضى المحكمة المختصة بإيقاف الرخص للمدة المقررة قانوناً أو إلغائها أو سحبها أو اعتبارها ملغاة ، بالإضافة إلى العقوبات المقررة قانوناً للجريمة .

( ١ ) المادة ٧٣ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

( ٢ ) المادة ٧٣ (مكرراً) مضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

## الباب السادس

### العقوبات

**مادة ٧٤<sup>(١)</sup>** - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة فى هذا القانون أو بأية عقوبة أُنشدت  
تقضى أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتى جنيهه كل  
من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

( ١ ) استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف  
للمقرر فى شأن استعمالها .

( ٢ ) وقوف المركبة ليلاً بالطريق فى الأماكن غير المخصصة بدون إضاءة الأنوار  
الصفيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .

( ٣ ) قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقصورة والأنوار الحمراء  
أو عاكس الأنوار المقررة وذلك سواء كانت الأنوار غير مستعملة أو غير صالحة للاستعمال  
أو غير موجودة .

( ٤ ) سماح قائد المركبة بوجود ركاب على أى جزء خارجى من المركبة .

( ٥ ) عدم الالتزام الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير فى الاتجاهين .

( ٦ )<sup>(٢)</sup> مخالفة أحكام المواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من هذا القانون .

( ٧ ) عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة  
بمتنظيم السير .

( ٨ ) مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .

( ٩ ) استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر فى شأن استعمالها .

كما يحكم فى الحالة المنصوص عليها فى البند ٩ بمصادرة الأجهزة المستخدمة فى  
ارتكاب المخالفة .

( ١ ) المادة ٧٤ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون  
رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

( ٢ ) أُلغيت عبارة (فقرة ثانية) الواردة بالبند (٦) من المادة ٧٤ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

مادة ٧٤ مكرراً<sup>(١)</sup> مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة فى هذا القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

( ١ ) قيادة مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة إذا ترتب عليها إعاقة حركة المرور بالطريق .

( ٢ ) استعمال قائد المركبة الآلية فى غير الغرض المبين برخصتها .

( ٣ ) (٢) عدم استخدام قائد السيارة ومن يركب بجواره حزام الأمان أثناء سيرها فى الطريق ، وذلك وفقاً للقواعد والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

عدم استخدام قائد الدراجة النارية غطاء الرأس الواقى .

استخدام التليفون يدوياً أثناء القيادة .

( ٤ ) عدم وضع اللوحات المعدنية للمركبة فى المكان المقرر لها .

( ٥ ) عدم تزويد المركبة بأجهزة الإطفاء الصالحة للاستعمال أو عدم جعلها فى متناول قائد السيارة والركاب .

( ٦ ) عدم حمل مركبة النقل البطى ل لوحة المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحة

معدنية لغير المركبة المنصرفة لها أو تغيير بيانات أو لون اللوحة المعدنية .

(١) مادة ٧٤ مكرراً مضافة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) استبدال البند ٣ من المادة ٧٤ مكرراً بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ مع ملاحظة أن المادة

السابعة منه قد نصت على الآتى :

« ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، عدا الحكم الخاص

بحزام الأمان وغطاء الرأس الواقى فيعمل به اعتباراً من أول الشهر التالى لضى سنة من هذا التاريخ »

**مادة ٧٥<sup>(١)</sup>** - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقرة أشد في أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

- ( ١ ) قيادة مركبة آلية بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .
  - ( ٢ ) قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصها أو لوحتها المعدنية .
  - ( ٣ ) قيادة المركبة آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لاجتياز قيادتها أو برخصة انتهت أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريانها .
  - ( ٤ ) عدم حمل مركبة النقل السريع للوحات المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها .
  - ( ٥ ) قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل بنوعيتها أو كانت فراملها أو أحدها غير صالحة للاستعمال .
  - ( ٦ ) تعمد إثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في هذا القانون .
  - ( ٧ ) تعمد تعطيل حركة المرور بالطرق أو إعاقتها .
  - ( ٨ ) مخالفة أحكام المادة ٧٠ فقرة أولى من هذا القانون .
  - ( ٩ ) تغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية المقررة لمركبات النقل السريع .
  - ( ١٠ ) عدم استيفاء إجراءات الترخيص بإنشاء أو إدارة مدرسة لتعليم قيادة السيارات .
- وفى جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال ستة شهور من ارتكابها .

**مادة ٧٥ مكرر<sup>(٢)</sup>** - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز فى السيارات أو استعمل فيها أجهزة تكشف أو تنذر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها ، كما يتم ضبط تلك الأجهزة وتقضى المحكمة بمصادرتها .

(١) المادة ٧٥ مستبدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) مادة ٧٥ مكررا مضافة بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ - الجريدة الرسمية العدد ١٧ فى ٢٨/٤/١٩٨٣

مادة ٧٦<sup>(١)</sup> - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب كل من قاد مركبة وهو تحت تأثير مخدر أو مسكر بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة عند العود إلى الفعل ذاته خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي بالإدانة .

مادة ٧٧<sup>(٢)</sup> - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب على المخالفات الأخرى الواردة بهذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهًا .

مادة ٧٨ - إذا حكم على قائد مركبة مرخص له بالقيادة لارتكابه فعلاً معاقباً عليه بمقتضى المواد من ٧٤ إلى ٧٧ من هذا القانون ، فللقاضى أن يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالإكراه البدنى أو من تاريخ الحكم إذا كان مقرونا بوقف التنفيذ .

وفى هذه الأحوال يجوز للقاضى أن يأمر بتعليق إعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التى يحددها القاضى بإحدى مدائس أو مراكز تعليم القيادة المشار إليها فى المادة ٤٣ من هذا القانون .

وفى الأحوال التى توقف فيها الرخصة إدارياً بناء على نص آخر فى هذا القانون تحسب مدة الوقف الإدارى من المدة المحكوم بالوقف خلالها .

(١) . (٢) - استبدلت المادتان ٧٦ ، ٧٧ بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

### مادة ٧٩ - ملفاة .<sup>(١)</sup>

**مادة ٨٠ -** دون إخلال بتطبيق القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ (مكرراً) من قانون الإجراءات الجنائية بشأن التصالح في مواد المخالفات والجناح ، يجوز التصالح في الحالات المبينة في المادة (٧٤) من هذا القانون ، متى قام المخالف بدفع مبلغ خمسة وعشرين جنيها بصفة فورية ، كما يجوز التصالح في المخالفات الواردة بهذا القانون التي تقع من المشاة متى قام المخالف بدفع مبلغ خمسة جنيها .

ويقوم بتحرير محاضر التصالح ضباط شرطة المرور ، وينظم وزير الداخلية بقرار منه إجراءات التصالح المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، وترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز التصالح في الأحوال المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (٧٤) من هذا القانون .

**مادة ٨١ -** إذا اتهم قائد أى سيارة بارتكاب جريمة قتل أو إصابة خطأ بالسيارة فيجوز للنيابة العامة أن تأمر بإيقاف سريان رخصة القيادة المنصرفة إليه لمدة لا تتجاوز شهرا ولها إذا رأت مد إيقافه أن تعرض الأمر على القاضى الجزئى ليأمر بإلغائه أو امتداده لمدة التي يحددها .

**مادة ٨١ مكرر<sup>(٢)</sup>** - تنقضى الدعوى الجنائية في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع العمل ، كما تسقط العقوبة بمرور ثلاث سنوات على صيرورة الحكم بها نهائيا .

(١) ألغيت المادة ٧٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) المادة ٨٠ مستبلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٣) مادة ٨١ مكرراً مضافة بالقانون ١ لسنة ١٩٨٨ - الجريمة الرسمية العدد رقم ٤ في ١٩٨٨/١/٢٨

## الباب السابع

### احكام ختامية

#### الفصل الاول - المجلس الاعلى للمرور

**مادة ٨٢<sup>(١)</sup>** - ينشأ بوزارة الداخلية مجلس أعلى للمرور ، يختص برسم السياسة عامة لمرفق المرور ووضع خططه ووسائل وأساليب النهوض به .. ويختص كذلك بتحديد مهام ومسئوليات الوزارات والهيئات والجهات القائمة على تنفيذ خطط مرفق المرور .  
ويصدر بتشكيل ونظام عمل المجلس قرار من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح وزير الداخلية وتكون قراراته ملزمة بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء .

#### الفصل الثاني - احكام انتقالية

**مادة ٨٣** - تسرى رخص تسيير المركبات وقيادتها الصادرة قبل العمل بهذا القانون حتى نهاية مدتها ، والرخص التي تنتهى مدتها خلال تسعين يوماً من بدء العمل به ، يجوز تجديدها خلال هذه المدة .

**مادة ٨٤** - للخاصين على رخصة قائد سيارة خاصة أو أجرة عند العمل بهذا القانون حق قيادة السيارات المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٣٤ من هذا القانون بذات الرخصة ، إلى أن يستبدل بها رخصة أخرى عند تجديدها طبقاً لهذا القانون مع مراعاة المادة المقررة في المادة السابقة .

(١) مادة ٨٢ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

## جدول الرسوم والضرائب

### (أولاً - الضرائب)

#### ١ - ضرائب بدركات النقل السريع :

- ( أ ) تكون الضرائب عن المركبات المبينة بعد إذا كان الوقود المستعمل فى إدارة محركها يتزينا صاقيا على الوجه الآتى :

- ١٥ جنيها سنويا للسيارات التى تقل سعة محركها عن ١٠٠٠ سم<sup>٣</sup>
- ١٨ جنيها سنويا للسيارات التى سعة محركها ١٠٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد على ١٣٠٠ سم<sup>٣</sup>
- ٣٠ جنيها سنويا للسيارات التى سعة محركها ١٣٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد على ١٦٠٠ سم<sup>٣</sup>
- ٥٠ جنيها سنويا للسيارات التى تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد على ٢٠٠٠ سم<sup>٣</sup>.
- ٩٠ جنيها سنويا للسيارات التى تزيد سعة محركها على ١٢٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد على ٢٥٠٠ سم<sup>٣</sup>.

١٢٠ جنيها سنويا للسيارات التى تزيد سعة محركها على ٢٥٠٠ سم<sup>٣</sup> (١).

(ب) تكون ضريبة الرخصة التجارية خمسون جنيها ( ٥٠ جنيها ) سنويا ، وضريبة الرخصة المؤقتة جنيها واحدة ( ١ جنيها ) عن اليوم الواحد (٢) .

(ج) تكون الضريبة عن الجرار المفرد أو الذى يقطر مقطورة زراعية وعن كل آلة ذات عجلات تسير على الطريق وغير معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء جنيهاين (٢ جنيها) سنويا .

(١) استبدلت فئة الضريبة المنصوص عليها فى البند (أ/١) بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢  
الجرينة الرسمية - العدد ٣١ فى ١٩٨٢/٨/٥  
ملحوظة : صبح عنوان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ فى ١٩٨٢/٨/٢٦  
(٢) الفقرة (ب) مستبدلة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠



## (د) ضرائب المركبات المقطورة .

تكون هذه الضرائب سنويا عن المركبات المقطورة المبينة بعد كالاتى :

مليم جنيه

- ١٢ عن المقطورة الملحقة بالسيارة الخاصة « الكارفان » .

- ١٥ عن المقطورة الزراعية .

٢٥٠ ٢ عن كل راكب من عدد الركاب المصرح به للمقطورات المخصصة لنقل الركاب

٢٥ - عن الكيلو جرام من الوزن الصافى للمقطورة أو نصف المقطورة غير الزراعية المخصصة لنقل البضائع والأشياء .

٢٠ - عن الكيلو جرام من الوزن الصافى للمقطورات الملحقة بسيارات النقل المشترك للركاب والبضائع معا والتي تكون من نوعها .

١٥ - ( أ ) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات الشلاجة المجهزة والمعدة لنقل الأسماك والطيور المذبوحة واللحوم والألبان .

( ب ) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات غير المعدة لنقل بضائع ومؤن والشب

بها ورافع « رنش » أو آلات أو أجهزة وتكون معها وحدة كاملة .

( هـ ) تزد بمقدار ٥٠ ٪ الضرائب التى تستحق عن (السيارات الخاصة)<sup>(١)</sup> والمركبات

المقطورة ( الكارفان ) الملحقة بالسيارات الخاصة ، وسيارات الأجرة وسيارات

النقل الخاص للركاب عدا المخصصة لنقل الطلبة ، والموتوسيكل غير المعد لنقل

البضائع والأشياء ، وتؤول حصيلة هذه الزيادة إلى الخزنة العامة .

(١) نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر على الآتى .

« تلغى بالنسبة للسيارات الخاصة ، الضريبة الإضافية الواردة بجدول الرسوم والضرائب ( أولا -

لضرائب ) الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بتد أ/هـ »

كما ألغيت عبارة « الدراجة الآلية » بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) ضرائب مركبات النقل البطيء .

تكون هذه الضرائب ستويا كالآتي :

مليم جنيه

- ١ عن عربة الركوب .
- ١ عن عربة نقل الموتى .
- ١ عن عربة النقل .
- ٢٠٠ عن دراجة الركوب المعدة للإيجار .
- ١ عن الدراجة ذات الصندوق .
- ١٠٠ عن دراجة الركوب الخاصة .
- ١٠٠ عن عربة اليد .

تفرض ضريبة إضافية على رخصة سيارات الركوب الخاصة والأجهزة التي تعمل بالسرلار مقدارها عشرة جنيهات سنويا (١) .

وتحصل هذه الضريبة مع الضرائب المقررة للترخيص بهذه السيارات ، وتسرى عليها الأحكام التي تسرى على هذه الضرائب .

#### ثانيا - الرسوم

١ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل السريع :

تكون رسوم رخص القيادة وتجديدها كالآتي :

مليم جنيه

- ١ عن الرخصة التي تسرى لمدة خمس سنوات .
- ٤٠٠ عن الرخصة التي تسرى لمدة سنتين .
- ٦٠٠ عن رخصة القيادة المؤقتة للتعليم لمدة ستة أشهر .
- ٢٠٠ عن بدل الفاقد أو التالف .

(١) أضيف هذا النص بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

## ٣ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل البطين :

مليم جنيه

٥٠ - عن رخصة عربة ركوب أو نقل لمدة خمس سنوات ويحصل مثل هذا

الرسم عند تجديدها .

١٠٠ - عن بدل الفاقد أو التالف

٣ - رسوم أخرى :

مليم جنيه

٤٠٠ - رسم فاقد أو تالف لرخصة تسيير أية مركبة من مركبات النقل السريع .

٤٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال اللوحتين المعدنيتين للمركبة (١) .

٢٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال لوحة المقطورة ولوحة الموتوسيكل (٢) .

١٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال اللوحة المعدنية لمركبات النقل البطين .

٢٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربة الركوب وعربة نقل الموتى .

١٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربة النقل .

١٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير دراجة الركوب المعدة للإيجار

والدراجة ذات الصندوق .

٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة دراجة الركوب الخاصة وعربة اليد .

١٠ - عن الرخصة التى تسرى لمدة عشر سنوات (٣) .

(١) ألغيت عبارة «الدراجة الآلية» بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

(٢) مضاف بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

(\*) مصححة بالاستنداد المنشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (مكرر) فى ١٩٧٣/١٢/٣١

**أحكام بمكبلة**  
**للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩**  
 بتعديل بعض أحكام قانون المرور  
 الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

( المادة الرابعة )

تستبدل عبارة « الدراجة النارية » بعبارة « الدراجة البخارية » ، وعبارة « ثلث الضريبة السنوية المستحقة » بعبارة « ثلث القسط المستحق » ، وكلمة « الطريق » بعبارة « الطريق العام » أينما وردت هذه العبارات في قانون المرور المشار إليه .

( المادة الخامسة )

تلغى الفقرة الثانية من المادة ٦٦ وعبارة « فقرة ثانية » الواردة بالبند (٦) من المادة ٧٤ والمادة ٧٩ من قانون المرور المشار إليه وعبارة « الدراجة الآلية » وكل ما يتعلق بها من أحكام أينما وردت في هذا القانون .

( المادة السادسة )

يلغى تبليغ سحب اللوحات المعدنية إداريا المقرر عند ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في قانون المرور المشار إليه أينما ورد فيه ، وذلك فيما عدا المادة ١٤ منه .

( المادة السابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، عدا الحكم الخاص بحزام الأمان وغطاء الرأس الواقى فيعمل به اعتباراً من أول الشهر التالى لمضى سنة من هذا التاريخ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٩م)

**حسنى مبارك**

## المذكورة الإيضاحية

لمشروع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢

### ١ - أصول التنظيم الحالي :

صدر أول تنظيم قانوني لتسيير المركبات بـ لائحة عربات النقل والصنوق الصادرة

بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٨٩١ بقرار من ناظر الداخلية .

وقد هدفت هذه اللائحة إلى وضع تنظيم شامل في هذا الشأن ، فقد أوجبت الترخيص

بتسيير هذا النوع من المركبات وبينت كيفية الترخيص وشروطه كما أوجبت وضع لوحات

معنوية مرقمة عليها ، كذا نظمت هذه اللائحة أحكام رخصة القيادة لهذا النوع من المركبات

وبينت شروطه وأحوال محبه ثم تعرضت لقواعد المرور وآدابه ، وقد لحق هذه اللائحة عدة

تعديلات كان آخرها بالنسبة لمحافظة القاهرة في ٢٧ من يوليو ١٩٢٤

وفيما عدا ذلك فلا تزال نافذة المفعول حتى الآن .

وتلا ذلك صدور لائحة عربات الركوب والأوتوبيس بتاريخ ٢٦ من يوليو ١٨٩٤

وهدفتم هي الأخرى إلى وضع تنظيم شامل لهذا النوع من المركبات من حيث وجوب الترخيص

وشروطه وتجديده ثم شروط الأمن والمتانة وإلغاء الرخصة وعدد الركاب المصرح به ، كذا نظمت

رخصة القيادة وقواعد المرور والتعريف ، وقد أدخلت عليها عدة تعديلات جزئية ولا زالت

خافذة المفعول حتى الآن .

أما بالنسبة للدراجات : فقد سبق تنظيمها بعدة تنظيمات منها قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ يوليو ١٩٢٧ وأخرها لائحة الدراجات الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٤ يوليو سنة ١٩٤١ وقد تضمنت شروط المثانة والأمن اللازم توافرها في الدراجة وشروط الأمن في استعمالها للركوب ، وعدم جواز ركوبها في الطرق العامة لمن تقل سنه عن عشر سنوات مع منع التأجير إلى هؤلاء من أصحاب محال تأجير الدراجات وعملها ، ثم تعرضت لقواعد المرور وآدابه .

أما بالنسبة للسيارات : فقد صدر أول تنظيم لها بلائحة السيارات الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ ثم استبدل بها لائحة السيارات الصادرة بقرار وزير الداخلية في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ ، ثم حددت الضرائب والرسوم المستحقة عنها بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الصادر في أول يوليو سنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات ، ثم صدر القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور وهو القانون المعمول به حاليا وقد اقتصر هذا النظام على تنظيم الترخيص بتسيير السيارات وقيادتها ، ثم تقرير الضرائب والرسوم المستحقة عليها ، واكتفى ببعض قواعد المرور وجعلها ملزمة بالنسبة لكل المركبات .

## ٢ - الهدف من المشروع :

قد كشف التطبيق العملي عن قصور التنظيم القانوني السابق بيانه إذ أن التطوير العلمي وما صحبه من تقدم بالنسبة للمركبات جعل من الطريق العام خطرا على الأرواح والأموال إن لم يعمل المشرع على تحقيق الأمن اللازم لاستعماله حماية للأرواح والأموال معتمدا في ذلك في المقام الأول على تعاون المواطن الذي يتعين حمايته في استعماله الطريق العام ومنع ماقد يتم من خطر يصاحب الاستعمال من أخطاء إذ أن الخطر لا يقتصر على مركبه وحده بل يتناول في المقام الأول غيره من الأبرياء ممن لا ذنب لهم سوى ضرورة استعمالهم للطريق العام ، وهو خطر قد ينتشر ويتعد إلى أعداد غير محدودة مدما من الأشخاص فضلا عن إضراره بالأموال .

وقد كشفت إحصائيات حوادث المرور في جميع دول العالم أن ضحايا حوادث المرور التي تنتهي بالوفاة يجاوزون من يموتون بالأوبئة ، أما آثار هذه الحوادث بالنسبة للمصابين فقد تكون جسيمة وتؤثر في قدرتهم على الكسب .

ولا يقتصر الأمر على ذلك فإن النقل في العصر الحديث بما يصاحبه من تطور آلى سريع أصبح ضرورة من ضروريات الاقتصاد سواء في نقل الأشخاص أو البضائع وأضحت هذه الضرورة ذات أثر ضخم في الإنتاج مما يبدو أثره حاليا في جميع دول العالم .

لهذا اتجه المشرع إلى تنظيم شامل لأمن الطريق العام بهدف تحقيق هذا الأمن على خير وجه ، وهذا هو الهدف الجوهرى الذى صدر عنه المشروع واتجه إلى تحقيقه وهو وحدة قوامه في كل تنظيماته .

وعلى ذلك ، فقد تضمن المشروع تنظيما شاملا لاستعمال الطريق العام بواسطة المركبات أو المشاة ، وعنى بالاعتصار على الكليات الضرورية تاركا للقرارات الوزارية المنفذة له مهمة معالجة التفاصيل تحقيقا للمرونة في مواجهة عجلة التطور ، وقد عنى بتنظيم كافة أنواع المركبات من سيارات وغيرها من مركبات آلية ثم العربات التى يجرها الحيوان أو يدفعها الإنسان والدراجات وبذلك فقد وضع تنظيما شاملا للمركبات ، كما عنى بالاتجاه إلى الأخطار الأساسية بالطريق العام للقضاء على أسبابها مع تشديد العقاب فى نفس الوقت تحقيقا لهدفه .

#### **نظرة عامة على المشروع :**

تضمن قانون الإصدار مهلة للعمل بالمشروع بعد ستة أشهر من تاريخ نشره لمنح مهلة كافية للكافة لتبين أحكامه وفى نفس الوقت تضمن إلغاء صريحا للتنظيمات السابقة المتعلقة بالسيارات والعربات والدراجات .

ينقسم المشروع إلى ثمانية أبواب يجمع مع كل منها الأحكام المتجانسة في موضوع واحد .

### مقابيل الأول :

يعالج استعمال الطريق العام في المرور وضرورة الترخيص لتسيير المركبات وقيادتها  
ثم يعالج أنواع المركبات .

### الفصل الأول :

يتضمن الأحكام التمهيدية لاستعمال الطريق العام في المرور وتسيير المركبات  
وقيادتها .

وقد كشف المشروع عن دافعه وهدفه في المادة الأولى منه على أن استعمال الطريق  
العام يجب أن يكون على وجه لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر ولا يؤدي إلى الإخلال  
بأمن الطريق أو تعطيل أو إعاقة انتفاع الغير به ، ثم تضمن الأصل من اشتراط الترخيص  
السابق لتسيير المركبة أو قيادتها ، ثم عني بتحديد بعض المصطلحات منعاً لكل لبس  
فحدد المقصود بالمركبة والطريق العام وقسم المرور المختص .

### أما الفصل الثاني :

فقد عني ببيان المركبات وتقسيمها إلى النوعين الجوهريين وهما مركبات النقل السريع  
وقد عرف أنواعها في الفرع الأول ومركبات النقل البطيء وعرف أنواعها في الفرع الثاني  
من هذا الفصل .

### أما الباب الثاني :

فقد عالج في فصلين رخص تسيير مركبات النقل السريع ورخص قيادتها وأهم ما  
استحدثه وجود تجديد الترخيص قبل انتهاء أجله ثم وضع حلولاً للمشاكل العملية التي  
نشأت عن تغيير شخص المالك خلال مدة الرخصة سواء بالتصرف الاختياري أو بالوفاة  
بالنسبة للورثة ومصفى التركة ثم ما يطرأ على أهلية المالك من إدارة أمواله ومنها المركبات



من نقص أهليته وما فى حكمها ثم التفالس والإعسار ثم عالج تغيير أجزاء المركبة ومحل سكن المرخص له بتقرير اعتبار الرخصة ملفاة أو سحبها لمدة معينة فى حالة مخالفة ما قرره من أحكام جوهرية كما أنه بعد أن ألقى من أنواع السيارات الرئيس وأدرجها فى الأجرة واستحدث إلى جانب الرخصة التجارية الرخصة المؤقتة ، ثم أعاد تنظيم أنواع رخصة القيادة مبيناً حكم كل منها ومقرراً جزاءات إدارية بسحب الرخصة فى الحالات الخطيرة ضماناً لتنفيذ أحكامه .

#### وفى الباب الثالث :

عالج فى فصلين رخص تسيير مركبات النقل البطى ورخص قيادتها .

أما فى مركبات النقل البطى فقد استحدث نظام التأمين الإجارى من حوادثها وترك تنظيم ذلك للقرار الوزارى الذى ينظم التأمين بالنسبة لكل نوع من أنواعها ولا يسرى هذا الواجب إلا بعد صدور القرار الوزارى المنظم لهذه الأحكام بالنسبة لكل نوع .

#### وعالج فى الباب الرابع :

الضرائب والرسوم مراعيًا فيها التخفيف عما هو متبع فى القانون الحالى - إذ أن هدف القانون ليس إيجاد مورد مالى للدولة وإنما تحقيق الأمن وصيانة ضمانات الإنتاج البشرية والمادية ، وفى هذا المقام عنى بحسم ما قد ثار فى العمل من حدوث خلاف فى التواريخ بين الرخصة والدفاتر وجعل العبرة بالثابت فى الدفاتر .

#### أما الباب الخامس :

فقد عالج فيه قواعد المرور واستحدث فيه أحكاماً جوهرية تاركاً التفاصيل للقرارات الوزارية فحظر قيادة السيارات على من تعاطى الخمر مقررًا عقوبة جنائية وسحب الرخصة ثم أقام قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس إذا وقعت حادثة من مثل هذا الشخص وذلك حتى لا يقود المركبة إلا من هو كامل الوعى والانتباه يستطيع بسلامة تصرفه المحافظة على حياته وماله وحياة غيره وأمواله .

وقد ثبت أن جزءاً كبيراً من الحوادث مردوها إما تعاطى المواد وإما الإجهاد الشديد من قائد المركبة - وإذا كان الإجهاد الشديد قرينة موضوعية على المسؤولية عند وقوع الحادث فلم يرد المشرع حالياً أن يعجز القيادة تحت تأثيره حتى يتم نضج الوعى .

كما أوجب على قائد المركبة المتسبب فى الحادث العناية بالمصاب وإبلاغ الشرطة أو الإسعاف أو جهة المرور ، وأجاز فى حالة تسرك الأشياء فى الطريق بما يهدد بالخطر أو يعوق حركة المرور إزالتها إدارياً على نفقة المتسبب بعد أن ألزم المسئولين بوضع الإشارات اللازمة للتحذير .

#### أما الباب السادس :

نقد نظم العقوبات وأجاز إلى جانب توقيعها أن تأمر المحكمة بسحب الرخصة وذلك دون إخلال بالحالات الأخرى التى يتحتم أو يجوز فيها سحب الرخصة إدارياً كما قرر جواز تعليق إعادة الرخصة على قضاء مدة بإحدى مدارس المرور .

#### أما الباب السابع :

نقد تضمن فى الفصل الأول إنشاء المجلس الأعلى للمرور وبيان تشكيله وذلك لإيجاد هيئة تضع تخطيطاً مستمراً شاملاً لهذا المرفق ، ثم عالج ما يترتب على اختلاف التنظيم بين القانون الحالى والمشروع من خلاقات عند تجديد الرخصة الحالية فى ظل القانون الجديد .

ومن الظواهر الأساسية أن المشروع لم يعف مركبات الحكومة إطلاقاً من الترخيص إنما خول وزير الداخلية وضع نظام الترخيص الكفيل بتحقيق الأمن وأن يحدد ما محمله من لوحات معدنية بعد أن تعددت وتضاربت .

ومن أهم ما استحدثه المشروع فى هذا الشأن قصر الإعفاء من الضرائب والرسوم على المركبات المملوكة للحكومة والمجالس المحلية كذا مركبات الهيئات العامة عدا تلك التى تستغل لقاء أجر حسناً للخلاف الطويل الذى ثار فى هذا الشأن .

وعلى الجملة فإن المشروع حاول أن يحقق فى مجاله هدف الثورة من تكريم الإنسان وصون حياته وماله باعتبار أن الإنسان هو فى ذاته أعلى قيمة يجهن على القانون أن يرفعها ويحميها .

ويتشرف وزير الداخلية بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية للتفضل عند الموافقة بإصدار قراره بإحالة إلى مجلس الشعب .

نائب رئيس الوزراء

وزير الداخلية

ممدوح سالم

## مذكرة إيضاحية

### لمشروع القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦

صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور وبين في المادة ٤ منه والوارد بالفرع الأول من الفصل الثاني والخاص بالمركبات وأنواعها أنواع السيارات .  
وبالنظر إلى أن بعض وكلاء شركات النقل الخفيف قد استوردوا عدة مركبات تختلف في بعض مواصفاتها عن الأنواع الواردة بالمادة (٤) المشار إليها وطلب تحديد نوعها للترخيص بها وترخيص قيادتها .

ولما كان قد ثبت فنياً أن هذا النوع من السيارات هو نوع جديد لا يندرج تحت أى نوع من أنواع السيارات الواردة بالمادة (٤) سالفة الذكر وأنها عبارة عن نوع جديد من مركبات النقل السريع يطلق عليه « سيارة نقل خفيف » .

وإسهاماً من الوزارة في تخفيف حدة أزمة النقل وتيسيراً على المواطنين وتشجيعاً لهم في الاشتراك في حلها .

فقد أعد مشروع هذا القانون بإضافة هذا النوع الجديد من السيارات إلى أنواع السيارات الواردة بالمادة الرابعة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وسريان أحكام سيارات النقل عليها فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المقررة بقانون المرور وإعطاء مالكيها حق قيادتها إذا كان حائزاً على رخصة قيادة سيارة خاصة استثناء من حكم المادة (٣٤) من قانون المرور والتي تجيز قيادة مثل هذه السيارات إلا إذا كان قائدها حائزاً لرخصة قيادة درجة ثالثة وذلك تخفيفاً على كاهل أصحاب هذه السيارات إذا ما أرادوا قيادتها بأنفسهم ولم تكن قيادة السيارات مهنتهم .

ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق في الصحيفة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ٥٧٣ المؤرخ في ١٩٧٥/٧/٣ على السيد رئيس الجمهورية .

· رجاء التكرم في حالة الموافقة - لإحالة المشروع إلى مجلس الشعب تمهيداً لإصداره .

وزير الداخلية

**السيد حسين فهمي**

---

### مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

حرصاً من جانب الحكومة على تحقيق الانضباط وأمن المرور في الشارع المصري ، أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ويتضمن المشروع المرافق أحكاماً تحقق تسهيل الإجراءات وتشديد العقوبات الإدارية والجنائية للمخالفات الشائعة التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون المرور . كما تضمن المشروع منح السادة المحافظين ومديرى الأمن بعض السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الداخلية في قانون المرور كل في حدود محافظته ، الأمر الذى يحقق سرعة اتخاذ القرار ؛ لتوفير أمن الطريق وسهولة الحركة به .

ونتشرف بعرض مشروع قرار رئيس الجمهورية بقانون المرافق في الصيغة التى أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة .

وقد أعد فى صيغة قرار بقانون يصدر استناداً إلى نص المادة (١٤٧) من الدستور صلاً على سرعة إعادة الانضباط والأمن المرورى الذى أصبح ضرورة ملحة لاحتتمل التأخير أو الإرجاء .

برجاء التفضل - فى حالة الموافقة - بإصداره .

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد نبوى إسماعيل

## مذكرة إيضاحية بشأن مشروع القانون

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢

لوحظ فى الآونة الأخيرة ازدياد عدد السيارات وتضاعفت أعدادها على نحو أثر تأخير سبباً فى حجم مشكلة المرور وعدم توافر أماكن انتظار السيارات بما دعا المواطنين إلى ترك سياراتهم فى أماكن ممنوع الانتظار فيها ، الأمر الذى انعكس بالتالى على سيولة المرور وضاعف من تفاقم المشكلة .

وليس من شك فى أن كـثـيـر من دول العالم تعاني من هذه الظاهرة ، وهو مادفع الشركات العالمية المنتجة للسيارات إلى التوسع فى إنتاج السيارات الصغيرة لتواجه مشكلات المرور إلى جانب مشكلات الطاقة واستهلاك الوقود .

غير أنه على الرغم من بروز هذا الاتجاه العالمى ، فقد أقبل العديد من المواطنين فى مصر على استيراد السيارات الفاخرة ذات الحجم الكبير ، مع ارتفاع أسعارها ، مستغلين رخص أسعار الوقود وانخفاض قيمة الضرائب والرسوم المفروضة على السيارات فى بلادنا .

وكان لابد إزاء كل ذلك من البحث عن أسلوب يضمن علاج المشكلات المترتبة على تلك الأوضاع على نحو يؤدى إلى الحد من ظاهرة استيراد السيارات الفاخرة ويقلل من مشكلات المرور ، دون أن يؤثر تأثيراً على حركة النقل المطلوبة لتنمية الإنتاج .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق ، وروعى فيه الاعتبارات الخاصة بالسيارات الفاخرة وذات الحجم الكبير التى تؤثر فى حركة المرور وتستهلك قدرأ كبيرأ من الوقود ، مع تثبيت الضرائب المفروضة على السيارات الخاصة الشعبية .

- تدرج الزيادة فى فئات الضرائب وفقاً للسعة المتربة للسيارات حتى يكون هناك فارق بين السيارات المتوسطة الحجم والسيارات الفاخرة .

- عدم المساس بالضرائب المفروضة على سيارات الأجرة والنقل والأتوبيس وسيارات الخدمات العامة حتى لا تتأثر قيمة التزولن فى نقل الأفراد والبضائع ، ولتشجيع الشركات والهيئات العامة فى مجال النقل العام على استيراد عددأ أكبر من هذه السيارات اللازمة للإنتاج والتنمية الاقتصادية

- إلغاء الضريبة الإضافية المقررة حالياً على السيارات الخاصة بمختلف 'سرعها' . هي تمثل ٥٠ ٪ من قيمة الضريبة الأصلية ، والمتصوص عليها فى الفقرة (هـ) من البند رقم (١) من الجدول الأول ( جدول الضرائب ) الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون المرور ، وكذلك إعفاء السيارة الخاصة التى تزيد سعتها اللترية عن لترين ولم يمض على صنعها عامان من ضريبة الاستهلاك الترفى المفروضة عليها بالفقرة الأولى من البند ( ثالثاً ) من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، وذلك اكتفاء بالزيادة المقترحة فى مشروع القانون المعروض

وليس من شك فى أن ما جاء بمشروع القانون هذا من شأنه أن يحقق جانباً هاماً من جوانب العدالة الاجتماعية ويدعم التزامات الدولة المخصصة لمشروعات الطرق . بالإضافة إلى الحد من تفاقم لمشكلات المرور المتزايدة يوماً بعد يوم .

تحريراً فى / ٦ / ١٩٨٢

وزير الداخلية

حسن سليمان (بو باشا



## مذكرة إيضاحية

### بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرور

القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣

قضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ، فى المادة ٦٣ منه ، بأن يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لوضع الحدين الأقصى والأدنى لسرعة المركبات .

وتنفيذاً لذلك حدد وزير الداخلية ، فى المادة ٥ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الحد الأقصى لسرعة مركبات النقل السريع على الطرق العامة

ولما كان من مقتضيات إدخال نظام أجهزة التصوير وقياس السرعة فى طرق النقل السريع أن تعمل هذه الأجهزة دون تأثير عليها أو تشويش أو التعرف على وجودها بواسطة أية أجهزة أو معدات .

ولما كان قانون المرور يوضعه الحالى قد صدر خلواً من نص يسيغ الحماية على هذه الأجهزة .

فقد رأتى استحداث نص فى قانون المرور ، ونحت رقم ٧٥ مكرراً ، ينص على أنه « مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة فى هذا القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أجهزة تكشف مواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها أو تندر بوجودها كما يتم ضبط ومصادرة تلك الأجهزة .

وقد تم مراجعة المشروع بقسم التشريع بمجلس الدولة ، بجلسته المنعقدة فى ١٩٨٢/١١/١٤ ويتشرف وزير الداخلية بعرض مشروع القانون المرافق .

برجاء التفضل - فى حالة الموافقة - بإحالة لمجلس الشعب

وزير الداخلية

حسن أبو باشا

## تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي

والتعبئة القومية ومكتبى لجنى الشئون الدستورية

والتشريعية والنقل والمواصلات

عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر

بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

( القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ )

أحال المجلس بجلسته المعقودة فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ هذا المشروع بقانون إلى اللجنة المشتركة ، لبحثه وتقديم تقرير عنه ، فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لهذا الغرض بتاريخ ١٥ من نوفمبر ١٩٨٧ حضره ، السيدان : اللواء السيد حلمى بدران مساعد أول وزير الداخلية للشرطة المتخصصة واللواء دكتور سامى حسنى الحسينى مساعد وزير الداخلية مدير الإدارة العامة للشئون القانونية ، مندوبين عن الحكومة .

بعد أن أطلعت اللجنة على هذا المشروع بقانون ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، واستمعت إلى الإيضاحات التى أدلى بها السيدان مندوبى الحكومة ، ومناقشات السادة الأعضاء ، تردد تقريرها عنه فيما يلى :

إن الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، لم تحدد مدة معينة لتجديد رخص تسيير السيارات والمركبات وإنما ارتبط تجديد تلك الرخص بتسديد ضريبة السيارة أو المركبة التى يتم سدادها كل سنة طبقاً لجدول الرسوم والضرائب المرفق بالقانون المشار إليه وبناء على هذا جرى العمل على تجديد رخص تسيير السيارات والمركبات سنوياً .

ونظرا للتقدم الحضارى الذى شهدته البلاد خلال السنوات الأخيرة والذى ادى إلى زيادة حركة المرور وتشعبها نتيجة زيادة أعداد السيارات والمركبات وخاصة فى القاهرة وعواصم المحافظات . وتيسيراً على أصحاب السيارات الخاصة وتسهيلاً لحركة العمل بإدارات وأقسام المرور . فقد تقدمت الحكومة بمشروع القانون المرافق والذى يقضى فى مادته الأولى بأن لا تسرى الرخصة إلا عن المركبة التى صرفت عنها والمدة التى تسدد عنها الضريبة بما لا يزيد على سنة . وذلك فيما عدا السيارات الخاصة فقد أجاز التعديل أن تكون لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات . ولكن لم يجعل المشرع هذه المدة وجوبية وإنما ترك الأصل على ما هو عليه وجعل لمالك المركبة حرية الاختيار فى أن يسدد رسوم الترخيص لأكثر من سنة وقد تضمن مشروع القانون فى مادته الثانية إضافة مادة جديدة برقم ٨١ مكرر إلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ، تقضى بأنه لا تنقضى الدعوى الجنائية فى سداد المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور إلا بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل . كما لا تنقضى العقوبة إلا بمرور ثلاث سنوات على صيرورها النهائية حتى لا تضيق المبالغ المحكوم بها على الخزانة العامة للدولة وحفظاً للمصلحة العامة.

واللجنة إذ توافق على هذا المشروع بقانون . لترجوا المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المرفقة

١٩٨٧/١١/١٥

**رئيس اللجنة المشتركة**

**كمال هنرى بادير**

## قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦م

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م

بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - .....

مادة ٢ - .....

٨- السيارات ورخص القيادة :

( أ ) رخص تسيير السيارات الخاصة :

١٦ جنيتها للسيارات التي لا تزيد سعة محركها على ١٠٠٠ سم<sup>٣</sup>

٢٣ جنيتها للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد على

١٣٠ سم<sup>٣</sup>

٢٥ جنيتها للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٣٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد على

١٦٠٠ سم<sup>٣</sup>

١٢٠ جنيتها للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم<sup>٣</sup> ولا تزيد

على ٢٠٠٠ سم<sup>٣</sup>

٢٨٠ جنيتها للسيارات التي تزيد سعة محركها عن ٢٠٠ سم<sup>٣</sup> وتقل عن ٢٥٠٠ سم<sup>٣</sup>

٣٥٠ جنيهها للسيارات التي تكون سعة محركها من ٢٥٠٠ سم<sup>٣</sup> فأكثر ( إنتاج ما

قبل ١٩٨٠ )

٥٠٠ جنيهه للسيارات التي تكون سعة محركها من ٢٥٠٠ سم<sup>٣</sup> فأكثر ( إنتاج

١٩٨٠ وما بعدها ) .

(ب) رخصة قيادة مركبات النقل السريع :

مليم جنيه

٢٠ رخصة قيادة خاصة . ...

٩ رخصة قيادة درجة ثالثة أو درجة ثانية أو درجة أولى . ٦٠٠

٩ رخصة معلم قيادة أو رخصة قيادة دراجة بخارية أو آليّة ، ...

أو رخصة قيادة للتجربة أو رخصة قيادة جرار زراعى .

٤٠٠ ٤ رخصة مؤقتة للتعليم .

(ج) رسم استخراج بدل فاقد أو تالف :

٤ رسم استخراج بدل فاقد أو تالف من رخص تسيير أو قيادة

مركبات النقل السريع .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٢

بتشكيل ونظام عمل المجلس الأعلى للمرور<sup>(١)</sup>

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ؛

وعلى ما عرضه وزير الداخلية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### تقرر :

مادة ١ - يشكل المجلس الأعلى للمرور برئاسة وزير الداخلية وعضوية كل من :

- محافظي القاهرة والجيزة والقليوبية .

- رئيس إدارة الفتوى لوزارة الداخلية بمجلس الدولة .

- رئيس هيئة تخطيط مشروعات النقل لوزارة النقل .

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكبارى .

- رئيس الهيئة العامة للنقل العام .

- اثنين من أساتذة المرور والطرق والنقل بالجامعات المصرية يختارهما المجلس الأعلى للجامعات .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ في ١٩٨٢/٦/٣

- أحد وكلاء من وزارات الصحة والتعليم والبحث العلمى والمالية وأمانة الحكم  
المحلى .

- مساعد وزير الداخلية المختص .

- رئيس المجلس الشعبى لمحافظة القاهرة .

- رئيس المجلس الشعبى لمحافظة الجيزة .

- رئيس النقابة العامة للنقل البرى .

- مدير الإدارة العامة للمرور .

- مدير إدارة مرور القاهرة :

- مدير إدارة مرور الجيزة .

ولوزير الداخلية أن يضم إلى عضوية المجلس سبعة أعضاء ، على الأكثر من ذوى الخبرة  
والمتفهمين بالتخصصات التى لها صلة بتنظيم المرور وتخطيط الطرق

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى دعوتهم للاستعانة فى بحث الموضوعات  
المعرضة عليه دون أن يكون لهم صوت محدود فى مداولاته

**مادة ٢ -** ينعقد المجلس بدعوة من رئيسه ، وتعتبر اجتماعاته صحيحة إذا حضرها  
أكثر من نصف الأعضاء ، ويعقد المجلس اجتماعاته بديوان وزارة الداخلية ، ما لم يحدد  
رئيس المجلس مكانا آخر لاجتماعه .

وتكون مداولات المجلس سرية وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين  
وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس

**مادة ٣ -** يختار المجلس أميناً له من أعضائه ويكون للمجلس أمانة فنية تشكل بقرار  
من رئيس المجلس تقوم بتحضير وإعداد التقارير والدراسات والبحوث وجميع الأعمال  
المتعلقة بنشاط المجلس ولجانته

**مادة ٤ -** للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا فرعية لدراسة الموضوعات التي تدخل في اختصاصه ، على أن تقدم للمجلس توصياتها في هذا الشأن كما يجوز للمجلس تشكيل لجان فنية لإجراء دراسات ميدانية لمشاكل المرور ، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس .

**مادة ٥ -** يرفع المجلس قراراته لرئيس مجلس الوزراء لاعتمادها أو اتخاذ ما يراه بشأنها وتكون قرارات المجلس ملزمة لجميع الجهات المعنية بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء .

**مادة ٦ -** على وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام والجهات الخاصة موافاة المجلس ولجانه بما يطلبه من تقارير وبحوث وبيانات تتعلق بأعمال المجلس .

**مادة ٧ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في غزة شعبان سنة ١٤٠٧ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٨٧ ) .

**حسني مبارك**





## وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور<sup>(١)</sup>

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٩٤ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### تقرر :

#### (المادة الاولى)

يعمل باللائحة التنفيذية لقانون المرور المرفقة .

#### (المادة الثانية)

تُلغى اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٩٤

#### (المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠٠٠/٣/٢

وزير الداخلية

حبيب الهادلي

(١) الوقائع المصرية - العدد ٥٩ (تابع) في ٢٠٠٠/٣/٢ .

## اللائحة التنفيذية لقانون المرور

### ( الباب الاول )

#### تعريفات

**مادة ١ -** يقصد بالاصطلاحات التالية أينما وردت في هذه اللائحة المعنى المبين قرين كل منها :

(١) **المشاة :** الأشخاص الذين يسيرون على أقدامهم ويعتبر في حكم المشاة الأشخاص الذين يدفعون أو يجرون دراجة أو عربة يد ذات عجلة واحدة أو عربة أطفال أو عربة مريض أو ذا عاهة .

(٢) **الراكب :** كل شخص بخلاف القائد يوجد بالمركبة أو عليها .

(٣) **الطريق :** السطح الكلى المعد للمرور العام للكافة من مشاة وحيوان ومركبات ، ويعتبر كذلك طريقاً في تطبيق أحكام قانون المرور جميع الطرق الداخلة في تقسيمات أو تجمعات سكنية أو صناعية أو سياحية أو أى تجمعات أخرى قائمة أو تقام مستقبلاً .

(٤) **نهر الطريق :** القسم من الطريق المستخدم عادة لسير المركبات .

(٥) **مسار الطريق (الحاوة) :** أى جزء من الأجزاء الطولية التى يقسم إليها نهر الطريق يسمح عرضه بمرور صف واحد على الأقل من المركبات المتتابعة ومن الدراجات النارية سواء حددته أو لم تحدده علامات طولية على سطح الطريق .

(٦) **التقاطع :** هو كل تلاقى أو تقابل أو تفرع الطريق على مستوى واحد أو أكثر شاملاً المساحة المكشوفة التى تكونت نتيجة لذلك .

(٧) **المزلقان :** هو تقاطع فى مستوى واحد بين الطريق والمحطوط الحديدية من قطارات أو ترام أو ما شابهها .

- (٨) **اتجاه المرور** : هو الجانب الأيمن من الطريق فى نفس اتجاه سير المركبة أو المشاة
- (٩) **الاتجاه المقابل** (أو **المضاد**) : هو اتجاه المرور العكسى فى نفس الطريق بالنسبة لاتجاه المرور الذى تسلكه المركبة أو المشاة فعلاً فى لحظة معينة ويكون قادمًا من الاتجاه المقابل أو المضاد لاتجاه مرور السالك .
- (١٠) **المركبة المقابلة** : المركبة القادمة من الاتجاه المضاد أو المقابل لاتجاه المركبة .
- (١١) **المرور اللاحق** : هو مرور المركبات الآتية فى نفس مسار مركبة معينة من ورائها ؛ وتسير فى نفس اتجاهها .
- (١٢) **التوقف** : وقوف المركبة لفترة زمنية محددة تستلزمها ضرورة السهر أو ركوب الأشخاص أو نزولهم أو تحميل البضائع أو تفريغها .
- (١٣) **الانتظار** : تواجد المركبة لفترة زمنية محددة أو غير محددة فى مكان ما لغير الأسباب المذكورة فى البند (١٢) وفى غير حالات الوقوف لتجنب التعارض مع مستعمل آخر للطريق أو تجنب عائق أو تطبيقاً لأنظمة المرور .
- (١٤) **نور القيادة** : نور المركبة الذى يستخدم فى إنارة الطريق على مسافة طويلة أمام المركبة .
- (١٥) **نور الطريق** : نور المركبة الذى يستخدم فى إنارة الطريق أمام المركبة دون التسبب فى إبهار أو مضايقة القادمين من الاتجاه المقابل من مشاة ومركبات .
- (١٦) **أنوار الموضع** : الأنوار الأمامية والخلفية للمركبة التى تنبه إلى وجودها وعن عرضها من الأمام ومن الخلف وتحدد مكان وجودها .
- (١٧) **الوزن الأقصى** : أقصى وزن للمركبة بالحد الأقصى لحملتها المسموح بها .
- (١٨) **الوزن الفارغ** : وزن المركبة وخزاناتها مملوءة بالوقود ومياه التبريد اللازمة لها وبها الأدوات التى تحملها المركبة عادة وتستلزمها عملية الإصلاح
- (١٩) **الوزن القائم** : الوزن الفعلى للمركبة وفيها قائدها والركاب الموجودون فعلاً بها أو الحمولة الفعلية لها .

## ( الباب الثاني )

## قواعد المرور وآدابه وعلامات وإشارات المرور

## ( الفصل الأول )

## قواعد المرور وآدابه

## أولاً - ( أحكام عامة تتعلق بالسير على الطريق :

**مادة ٢ -** على كل مستعمل للطريق أن يراعى فى مسلكه بذل أقصى عناية والتزام الحذر والاحتياط اللازمين ، وألا يؤدي مسلكه إلى الإضرار بالغير أو تعريضه للخطر ، أو أن تترتب عليه إعاقة الغير أو مضايقته بأكثر مما تستوجبه الظروف ولا تسمح بتجنبه .

**مادة ٣ -** يحظر ترك أو إلقاء ما من شأنه أن يعوق حركة المرور على الطريق أو يسبب خطراً لاستعملها كالأثرية والحجارة ومواد البناء وغيرها ، كما يجب الامتناع عن فعل كل ما يؤدي إلى قذارة الطريق<sup>(١)</sup>

ولا يجوز وضع أشياء فى الطريق أو تركها فيه إذا تترتب على ذلك تعريض المرور للخطر أو إعاقته وعلى المسئول إزالة المخالفة فوراً ، وعليه حتى يتم ذلك أن يضع علامة التحذير والتنبيه اللازمة ، وعند الضرورة وضع نور أحمر عليها .

ولا يجوز شغل الطريق أو أى جزء من أجزائه أو أرضفته بأى وجه من الوجوه مما يعوق استعمال الطريق أو سير المشاة .

وعلى الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة وغيرها وعلى المقاولين وغيرهم الحصول على موافقة قسم المرور المختص قبل البدء فى إجراء أية إنشاءات أو عمليات حفر أو تعبيد بالطرق ووضع لوحات للتحذير وعلامات حمراء نهائياً أو مصابيح تشع ضوءاً أحمر ليلاً لتحديد من بعد لا يقل عن مائة متر أماكن وجود العمليات والإنشاءات بالطرق .

وعلى قسم المرور المختص التأكد قبل منح التصريح بالعمل من اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية اللازمة .

**مادة ٤ -** على كل قائد مركبة قبل تحركها الكشف عليها وعلى جميع أجهزتها والتأكد من سلامتها وصلاحياتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير وهو مسئول عن استيفاء المركبة لكافة الشروط التى يتطلبها القانون واللوائح وعلى توافر هذه الشروط فى الركاب والحمولة كذلك

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعليمات القضائية للنيابات " ص ٣٦ وما بعدها .

ويلزم قائد المركبة ومن يركب بجواره أثناء السير باستخدام حزام الأمان . كما يلزم مستخدم الدراجة النارية أثناء السير بارتداء غطاء الرأس الواقي وكذلك عدم استخدام التعليقون يدوياً أثناء القيادة .

**مادة ٥ -** قائد المركبة مسئول عن عدم وجود ما يعوق رؤيته بسبب جلوس أحد فني المركبة أو بسبب حملتها أو حالتها أو إضافة ملصقات أو معلقات أو غيرها و يلتزم بعدم جلوس الأطفال حتى من سبع سنوات بالمقاعد الأمامية ، وأن تكون جميع الأنوار اللازم وجودها في المركبة موجودة بها فعلا وصالحة دائماً للاستعمال .

**مادة ٦ -** إذا طرأت أثناء سير المركبة عيوب من شأنها أن تؤثر على أمن المرور وسيرولته فعلى قائدها أن يسحبها من المرور من أقصر طريق وفي أسرع وقت ممكن .

**مادة ٧ -** على قائدى المركبات وغيرها من مستعملى الطريق إنساحه لمرور مركبات الطوارئ المعتمدة (كالإطفاء والإسعاف والدفاع المدني والشرطة) أثناء تحركها متجهة للقيام بخدمة طارئة عاجلة .

ولهذه المركبات أن تستعمل أجهزة تنبيه صوتية ذات أنغام خاصة بها ، وكذلك أجهزة ضوئية ذات لون أحمر أو أزرق تشع لمسافة لا تقل عن ١٥٠ متراً .

ولقائد هذه المركبات أثناء اتجاهاها لكان القيام بالخدمة عدم التقيد عند الضرورة بقواعد المرور وإشاراته وعلاماته بشرط بذلك أقصى العناية والحرص اللازمين وعدم تعريض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر على أن تستعمل أجهزة التنبيه المشار إليها ، ولا تسرى هذه الأحكام الاستثنائية أثناء عودة هذه المركبات من أداء مهمتها .

**مادة ٨ -** لا يجوز وضع أو استعمال أنواع أجهزة التنبيه الضوئية أو الصوتية التى يقتصر استعمالها على مركبات الطوارئ أو التى تقاربها فى الصوت أو درجة الضوء فى غيرها من المركبات .

**مادة ٩ -** يجوز للمحافظ المختص بعد أخذ رأى المجلس الشعبى المحلى تحديد الطلاء الخاص بألئ نوع من أنواع المركبات على السيارات الخاصة .

ولا يجوز أن يكون لون طلاء أية مركبة من نفس اللون المخصص لمركبات القوات المسلحة أو من اللون المخصص لمركبات الشرطة أو الإسعاف أو الحريق أو الطوارئ .

مادة ١٠ - على مستعملي الطريق الانتباه والحذر والسير بسرعة معتدلة عند الاقتراب من الخطوط الحديدية وأثناء اجتيازها مع الالتزام بملول الإشارات الضوئية أو الصوتية وعليهم كذلك عدم تخلف الحواجز عند وجودها .

وفي حالة عدم وجود حواجز يجب التمهّل قبل الدخول في تقاطع هذه الخطوط والتأكد من عدم وجود أية مركبة تسير على الخطوط الحديدية في التقاطع أو تقترب منه .

ولا يجوز التمهّل أثناء عبور الخطوط الحديدية لغير ماضورة ، وإذا اضطرت إحدى المركبات أثناء عبورها هذه الخطوط للتوقف فعلى قائدها تحريكها بسرعة بعيداً عن الخطوط الحديدية وعليه عند عجزه عن ذلك أن يبذل قوراً مافى استطاعته لتحذير قائدى المركبات المسيرة على الخطوط الحديدية وسائر مستعملي الطريق وتنبيههم إلى الخطر .

مادة ١١ - إذا لم يكن من المتيسر بسبب حالة المرور بالطريق المرور عبر المزلقان في يسر وسهولة ويندوّن توقف وجب التوقف قبله .

وعند عدم وجود أية علامة قبل المزلقان يجب قبل العبور الوقوف للتأكد من غُثم اقتراب أية مركبة تسير على الخطوط الحديدية وفي جميع الأحوال يتعين الوقوف إذا أعطى عامل المزلقان علامة بذلك ، كما يتعين مراعاة ألا يؤدي ضوء المركبات المتوقفة قبل المزلقان أو فيه إلى إبهار الغير .

مادة ١٢ - لايجوز استعمال أجهزة التنبيه إلا في حالة الضرورة لتنبيه مستعملي الطريق لاقتراب المركبة أو إلى خطر ناشئ عنها أو خطر يهددها كما لايجوز إعطاء إحدى الإشارات الصوتية بطريقة تزعج المارة أو تقلق راحة الجمهور أو تضرر بالبيئة بالمخالفة لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ . ولايجوز أن يكون المنبه الصوتى متعدد النفسمات أو أن يصدر أنغاماً أو أصواتاً أخرى لا تتفق والغرض من أجهزة التنبيه

مادة ١٣ - يحظر استعمال أجهزة التنبيه الصوتية بصفة مستمرة أو لفترة غير محددة .  
أو إذا لم يكن لاستعمالها مبرر من أمن المرور بالطريق .

ويحظر بصفة خاصة استعمالها في الحالات الآتية :

( أ ) بالقرب من المستشفيات أو المدارس .

( ب ) في المناطق المأهولة بالسكان من منتصف الليل وحتى الساعة السادسة صباحاً .

( ج ) أثناء وقوف المركبة .

( د ) في الأوقات والجهات التي يحددها قسم المرور المختص .

ولقسم المرور المختص بعد موافقة الإدارة العامة للمرور أن يمنع استعمال أنواع معينة من أجهزة التنبيه من شأنها الإزعاج أو إقلاق راحة السكان .

مادة ١٤ - لا يجوز استعمال المركبات في أية مواكب خاصة أو في أية تجمعات .

مادة ١٥ - لا يجوز وضع أية كتابة أو رسم أو أية بيانات أخرى غير تلك الواجبة بحكم القانون واللوائح على جسم المركبة أو أي جزء من أجزائها .

ولا يجوز استعمال المركبات في الإعلان بوضع لافتات أو نماذج مجسمة على المركبة أو أي جزء خارجي منها إلا بتصريح خاص من المحافظة المختصة بعد موافقة قسم المرور بها ولادة محددة .

ويجوز بعد موافقة قسم المرور المختص بالنسبة لمركبات نقل الركاب والنقل المشترك كتابة اسم المالك وعنوانه وعلامته التجارية أو رمزه ونوع النشاط الذي يمارسه أو تخصص له المركبة بشرط ألا يؤثر ذلك على وضوح البيانات التي يتطلب القانون أو هذه اللائحة أو يشترط قسم المرور المختص إثباتها ووضوح رؤيتها

مادة ١٦ - على مستعملي الطريق إفساحه لمرور المواكب الرسمية وما في حكمها بمجرد الإعلان عن اقترابها بواسطة المنبهات الصوتية أو الضوئية حتى ولو استدعى الأمر التوقف ، وحينئذ يجب التزام أقصى عین الطريق



مادة ١٧ - لا يجوز إجراء سباق بالطرق العامة بدون ترخيص من المحافظ أو المحافظين  
المختصين وبعد تقديم الضمانات اللازمة لتعويض ما قد ينشأ عنه من أضرار  
أيا كانت .

مادة ١٨ - على قائدى المركبات بجميع أنواعها الوقوف فوراً كلما طلب منهم رجال  
المرور ذلك .

### ثانياً - قيادة واستخدام المركبات والحيوانات :

مادة ١٩ - فيما عدا المركبات المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون ،  
يجب أن يكون لكل مركبة تتحرك قائد يتولى قيادتها ولو كانت تقطرها مركبة أخرى .

مادة ٢٠ - يجب أن يكون للدواب وحيوانات الجر أو الحمل أو الركوب فرادى كانت  
أو قطعاناً قائد أو عدد كاف من القائدين بحيث لا تخرج عن سيطرتهم .

ولا يجوز تركها فى الطريق بمفردها ، إلا إذا كانت مقيدة بحيث يمنع عليها الحركة ،  
ويجب أن تنظم قيادتها بصورة تجعل تقاطعها أو تجاوزها ممكناً دون عرقلة المرور .

مادة ٢١ - لا يجوز ترك مركبات النقل السريع فى الطريق بغير قائدها لأى سبب كان  
إلا بعد إحكام إغلاق أبوابها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الحوادث التى تنشأ عن تركها  
وللحيلولة من أن يؤدى تركها إلى عرقلة المرور ، وبعد التيقن من اتخاذ كل مايلزم لجعل  
الاستعمال غير المشروع من جانب الغير لها متعذراً .

ولا يجوز ترك المركبة وبها مفتاح إدارتها .

مادة ٢٢ - يجب فى استعمال المركبة تجنب كل ضجة أو إزعاج غير ضرورى وخاصة  
تجنب إغلاق الأبواب وسائر أجزاء المركبة التى تفتح مثل غطاء المحرك أو غطاء الصندوق  
الخلفى بعنف .

- هـ ٢٣ - يلتزم كل من يدخل المركبة أو ينزل منها بمراعاة ألا يسؤدى ذلك إلى تعريض غيره من مستعملى الطريق للخطر وخاصة مراعاة عدم فتح أحد أبواب المركبة أو إغلاقه أو تركه مفتوحاً إلا بعد التأكد من أن ذلك لا يعرض مستعملى الطريق للخطر .
- هـ ٢٤ - لا يجوز ترك محرك مركبة نقل سريع يعمل بغير موجب .
- ولا يجوز قيادة المركبة داخل المدن فى نفس جزء الطريق ذهاباً ورجوعاً بغير موجب خاصة إذا ترتب على ذلك إزعاج الآخرين .

#### ثالثاً - قواعد السير :

- هـ ٢٥ - على كل قائد مركبة أن يلزم أقصى الجانِب الأيمن للطريق أثناء السير وعلى الأخص فى الحالات الآتية :
- ( أ ) إذا كانت السرعة الفعلية لسير المركبة تقل كثيراً عن الحد الأقصى المقرر للسرعة فى هذا الطريق .
- ( ب ) عندما تكون الرؤية فى الطريق أمامه غير كافية .
- ( ج ) فى حالة مقابلة مركبة أخرى قادمة من الاتجاه المضاد .
- ( د ) فى حالة السماح للمركبات اللاحقة له بتخطى مركبته .
- ( هـ ) إذا كان سينمط إلى طريق آخر يقع إلى يمينه .
- هـ ٢٦ :

- ( أ ) إذا كان نهر الطريق أو أحد أجزائه المخصص لحركة المرور فى اتجاه واحد مقسماً إلى عدة مسارات بخطوط طولية متقطعة فعلى قائد المركبة السير فى المسار الذى يشغله ولا يجوز له أن يغير مساره إلا بعد أن يتأكد من أن ذلك لا يشكل خطراً على الآخرين أو على حركة المرور ، وبعد تنبيه الغير من مستعملى الطريق إلى ذلك فى الوقت المناسب ، - سعمال إشارة التنبيه والإشارة الضوئية الدالة على الانعطاف .

(ب) إذا كان نهر الطريق ذا اتجاهين مقسماً إلى مسارين تفصلهما خطوط طولية متصله يحظر السير على هذه الخطوط أو اجتيازها .

(ج) إذا كان نهر الطريق ذا اتجاهين ومقسماً إلى ثلاثة مسارات بجوز لقائد المركبة استعمال المسار الأوسط بعد أن يتأكد من خلوه من المرور المتقابل ومن المركبات اللاحقة المسرعة وأن ذلك لا يشكل خطراً على الآخرين أو على حركة المرور وفي جميع الأحوال لا يجوز استعمال المسار الواقع في أقصى اليسار المخصص للاتجاه المقابل .

(د) إذا كان نهر الطريق ذا اتجاهين ومقسماً إلى أربعة مسارات أو أكثر على الوجه السابق جاز لقائد المركبة استعمال أقرب المسارات إليه من المسارات الداخلية من الاتجاه المضاد بالنسبة إلى اتجاهه بعد أن يتأكد من أن ذلك لا يشكل خطراً على الآخرين أو على حركة المرور وفي جميع الأحوال لا يجوز لقائد المركبة تغيير المسار إلا بعد التيقن من عدم تعريض الغير للخطر وبعد إعلان رغبته في ذلك بوضوح وفي وقت مناسب مع استعمال إشارات الانعطاف .

(هـ) يحظر السير في عكس اتجاه حركة المرور بالطرق .

مادة ٢٢ - على كل قائد مركبة يرغب أثناء سيرها في إجراء إحدى التحركات مثل الخروج من خط سير المركبات التي يتبعها أو الدخول في هذا الخط أو تغيير الاتجاه نحو يمين المسار أو يساره أو الدوران إلى اليمين أو اليسار متجهاً نحو طريق جانبي أو راجعاً الدخول إلى مكان مجاور للطريق أو الخروج منه أو يرغب الدوران إلى الخلف أو الرجوع إلى الوراء مراعاة ألا ينشأ عن مركبته تعريض الغير للخطر وأن يعلن رغبته في ذلك بوضوح وفي وقت مناسب وأن يستعمل الإشارة ، وعليه :

(أ) التأكد من إمكان إجراء ذلك دون أن يعرض نفسه أو غيره للخطر .

(ب) أن يضع فى الاعتبار أوضاع باقى مستعملى الطريق واتجاهاتهم وسرعتهم  
 (جـ) أن يعلن عن نيته بوضوح وكيل إجراء التحرك بمدة ومسافة كافية بواسطة  
 الإشارة اليدوية أو إشارات الاتجاه الموجودة بمركبته وأن يظل هذا التحليل  
 للصادر من الإشارة قائما طوال مدة الحركة.

(د) أن يقترب ما أمكن من الحافة اليمنى لنهر الطريق إذا كان سينطفئ إلى طريق  
 آخر يقع إلى يمينه أو يقترب ما أمكن من محور نهر الطريق ذى الاتجاهين  
 إذا كان سيمتقل إلى طريق آخر يقع على يساره أما فى الطريق ذى الاتجاه  
 الواحد فعليه أن ينتظم فى أقصى اليسار.

ويكون الانتظام على هذا الوجه والاستعداد للانعطاف فى وقت مناسب قبل  
 الوصول إلى المنعطف أو المنحنى بوقت كاف ، وعليه قبل الانتظام  
 استعدادا لتغيير اتجاهه وقبل تغيير الاتجاه بوقت كاف التحوط للمرور اللاحق  
 القادما خلفه .

ولا يجوز الانعطاف إلى اليمين إلا لمن يريد التوقف على يمين الطريق  
 أو الاتجاه إلى اليمين أو إذا كان مسموحاً بذلك من علامات المرور .

**مادة ٢٨ -** على قائد النراجة عند الانعطاف أن يلزم بين المركبات الأخرى التى تريد  
 الانعطاف فى نفس الاتجاه .

**مادة ٢٩ -** على من يريد الانعطاف أن يترك المركبات المتسابقة تمر أولاً ، وعليه  
 التحوط بصفة خاصة للمشاة وعند اللزوم التوقف لهم .

وعلى من يريد الانعطاف إلى يساره أن يترك المركبات المتسابقة التى تريد الاتجاه  
 إلى اليمين تمر بخير عرقلة .

مادة ٣٠ - على من يتأهب للخروج يركبته من عقار إلى الطريق أو من جزء آخر من الطريق إلى نهر، أو من مكان التوقف أو الانتظار على جانب الطريق لبدء السير ألا يدخل الطريق أو نهره إلا بعد أن يتأكد من إمكانه ذلك دون تعريض الغير للخطر ، وعليه دائماً أن يعلن رغبته في ذلك بوضوح وفي الوقت المناسب وباستعمال إشارات المركبة أو الإشارة اليدوية ، وعليه أيضاً مراعاة ذلك عند دخوله إلى العقار .

ويجب في جميع الأحوال أن يتم ذلك جميعه بسرعة بطيئة .

وعلى القائد عند اللزوم أن يستعين بمن يرشده في دخوله إلى العقار أو المنعطف أو المنحنى أو خروجه منه .

مادة ٣١ - إذا رغب قائد المركبة الرجوع إلى الخلف فلايجوز إجراء ذلك إلا عند الضرورة وبشرط عدم إعاقة المرور وبعد إعطائه الإشارة المناسبة والتأكد من خلو الطريق وعدم تعريض مستعملي الطريق للخطر ، وعلى ألايجاوز الرجوع إلى الخلف مسافة تعادل طول المركبة وعند اللزوم يجب أن يكون له من يرشده .

مادة ٣٢ - على قائد الدراجة أن يلتزم الجانب الأيمن لنهر الطريق ، ويحظر عليه استخدام باقى الطريق المعد لسيير المركبات أو المشاة ، كما يحظر عليه السير فوق الأرصفة . وعند وجود مسارات مخصصة لسيير الدراجات فيجب التزامها ، ولايجوز مبارحتها . وعلى قائدي الدراجات أن يسيروا فرادى الواحد خلف الآخر .

مادة ٣٣ - على قائد مركبات النقل البطيء عموماً التزام الجانب الأيمن لنهر الطريق وعدم الخروج منه على قدر الإمكان .  
رابعاً - مسافات الأمان :

مادة ٣٤ - على قائد المركبة أن يترك بينه وبين المركبة التي أمامه مسافة تكون كافية لتمكينه من التوقف عندما تخفض المركبة الأمامية سرعتها أو تتوقف فجأة ، وعليه أن يتنبه لإشارات قائدها .

وعلى قائد المركبة الأمامية ألاستعمل القرامل فجأة بغير موجب قوى .

**مادة ٣٥ -** على المركبات بطيئة السرعة ومركبات النقل البطيئة وغيرها من المركبات التي يجاوز طولها سبعة أمتار أن تترك بينها وبين المركبة السابقة لها بعداً كافياً بحيث يمكن لمركبة تتخطاها أن تدخل في تلك المسافة ولا يصرى ذلك إذا كانت هي نفسها قد انحرقت لبدء التخطي وأعلنت ذلك أو إذا كان اتجاه المرور مقسماً إلى أكثر من مسار وكذلك في الأجزاء المتنوعة فيها التخطي<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٦ -** على قائد كل من المركبات التي تسير في مجموعة واحدة متصلة ببعضها أن يتحركوا بين كل مركبة من مركباتهم والأخرى مسافة كافية لا تقل عن ثلاثين متراً حتى يمكن للمركبات الأسرع منها عند قيامها بعملية التخطي اللجوء إلى هذه المسافات لتفادي الحوادث والأخطار<sup>(٢)</sup>

#### خامساً - التقابل :

**مادة ٣٧ -** على كل قائد مركبة عند تقابل مركبته بمركبة أخرى قادمة من الاتجاه المضاد أن يتعرب بقدر الإمكان من الحافة اليمنى في اتجاه المرور الذي يسلكه بحيث يترك مسافة جانبية كافية شاغرة على يساره وإذا لم يتيسر ترك هذه المسافة بسبب وجود عبة أو مستعملين آخرين للطريق وجب عليه تهدئة السرعة بل والتوقف عند اللزوم إلى حين مرور مستعمل الطريق المقابلين في الاتجاه المضاد .

**مادة ٣٨ -** في الطرق التي يصاحب التقابل فيها صعوبة أو خطورة كما في الطرق المنحدرة يجب على قائد المركبة في الاتجاه النازل أن يسير أقرب ما يمكن من الحافة اليمنى لاتجاه المرور بالنسبة له أو يتوقف تماماً ليسمح للمركبة الصاعدة أن تمر بدون صعوبة فإذا كانت المركبة الصاعدة موجودة من قسم عريض من الطريق يستعمل أو يمكن استعماله كموقف مؤقت وجب على قائدها التوقف في هذا المكان ليسمح بمرور المركبة النازلة .

#### سادساً - التخطي :

**مادة ٣٩ -** يكون التخطي من اليسار دائماً ولا يجوز إلا لمن يمكنه الرؤية الواضحة الكاملة وبعد التأكد من عدم وجود أى عائق أو خطورة من المرور المضاد أثناء كل عملية التخطي حتى إتمامها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد \* التطبيق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل \* ص ٥٥ وما

بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد \* التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي \* ص ٨٩ وما بعدهما .

#### مادة ٤٠ - على كل قائد مركبة قبل إجراء عملية التخطي مراعاة ما يأتي .

- (أ) عدم وجود أى قائد يتبعه شرع فى تخطيه أو أعطى تحذيراً يفيد رغبته فى التخطي .
- (ب) أن قائد المركبة الذى يتقدمه فى نفس مساره لم يعطه تحذيراً يفيد رغبته فى التخطي .
- (ج) أن يكون مسار الطريق الذى يوشك أن يسلكه واضح الرؤية تماماً حتى لا يعوق حركة المرور المقابل من الاتجاه المضاد أو يعرضها للخطر أخذاً فى الاعتبار الفرق بين سرعة مركبته أثناء التخطي وسرعة مستعملى الطريق الذى يحاول تخطيهم .
- (د) إعلان رغبته فى التخطي بكل وضوح فى الوقت المناسب وتبنيه مستعملى الطريق المراد تخطيهم باستعمال إشارات التنبيه والتأكد من أنهم استجابوا لهذا التنبيه .

(هـ) الاعتماد أثناء التخطي عن مستعملى الطريق الذين يتخطاهم بحيث يترك بينه وبينهم مسافة كافية وخاصة من الناحية الجانبية .

مادة ٤١ - على قائد المركبة بمجرد إتمام عملية التخطي أن ينظم نفسه فى حركة المرور بالعودة إلى اليمين تدريجياً وفى أسرع وقت ممكن مع عدم مضايقة المركبة المتخطاة ثم يلزم أقصى الجانب الأيمن لنهر الطريق دون مضايقة مستعملى الطريق وله استثناء أن يبقى فى نفس المسار الذى يشغله أثناء عملية التخطي إذا كان مضطراً إلى تخطي مركبة أخرى بشرط أن لا يسبب أية مضايقات أو إزعاج لساكنى المركبات اللاحقة له .

مادة ٤٢ - على قائد المركبة الذى تتخطاه مركبة أخرى تهدئة السرعة مع التزامه على قدر الإمكان أقصى الجانب الأيمن للمسار الذى يسلكه حتى يتيح للمركبة التى تتخطاه إتمام عملية التخطي ويمتنع عليه أثناء التخطي وحتى إتمامه زيادة سرعته .

مادة ٤٣ - على قائد أية مركبة أبطأ من المركبة المتخطية لها إما بطبيعتها أو لوجود حد أقصى لسرعتها أن يبطئ سرعته فى المكان المناسب بل وأن يتوقف عند اللزوم إذا كان ضرورياً لتسكين عدة مركبات تتلو بعضها مباشرة من تخطيه

**مادة ٤٤ -** إذا أعلن قائد المركبة نيته فى الاتجاه إلى اليسار وانتظم فى حركة المرور بعد دخوله فى اليسار فعلاً ، جاز للغير تخطيه من اليمين .

**مادة ٤٥ -** يمكن تخطى المركبات المسيرة على الخطوط الحديدية من على يمينها إلا إذا كانت فى أقصى يمين الطريق فيمكن تخطيتها من يسارها بعد التحول للمرور المقابل أما حيث يكون المرور فى اتجاه واحد حتى للمركبات الحديدية نفسها فيجوز تخطيتها من اليسار .

**مادة ٤٦ -** يجب على قائد المركبة ألا يقوم بعملية التخطى فى الأحوال والأماكن الآتية :

(أ) إذا كان مدى الرؤية حوله غير كاف .

(ب) إذا كانت حالة الرؤية غير واضحة .

(ج) إذا كانت المركبة المتقدمة تسير بسرعة يتعذر معها إتمام عملية التخطى أو تقوم هى ذاتها بتخطى مركبة أخرى أو كانت هناك مركبة تتبعه تريد أن تتخطاه .

(د) إذا كان اتجاه حركة المرور المقابل لا يسمح بإتمام عملية التخطى بأمان كامل لكل أطرافه ولستعملى الطريق .

(هـ) فى التقاطعات وعلى خطوط السكك الحديدية وعلى الكبارى وفى الأنفاق .

(و) فى حالة توقف وتل من المركبات بسبب وجود إشارة يتوقفها أو بسبب عرقلة المرور .

(ز) فى المنحنيات والمنعطقات والمرتفعات والمنحدرات والطرق الزلقة وتقاطع الطرق والميادين وبالتقرب من ممرات عبور المشاة .

(ح) فى مسارات المرور المحددة بخطوط طولية تفصل بينها ولا يجوز السير على هذه الخطوط أو تخطيتها .

(ط) فى الأماكن المحظور فيها التخطى بمقتضى علامات أو إشارات المرور أو طبقاً لتعليمات المرور .



مادة ٤٧ - على قائد المركبة عند مرور مركبته من يسار مركبة أخرى متوقفة على جانب الطريق أو من يسار عائق قائم بجانب الطريق أن يدع المركبات المقابلة تمر أولاً فإذا كان مضطراً إلى الانعطاف يساراً كان عليه التحوط للمرور الملاحق له وأن يعلن عن رغبته في ذلك كما في حالة التخطي وعند عبور المركبة لهذه العوائق لا يجوز للمركبات الأخرى تخطيها .

#### سابعاً - السرعة :

مادة ٤٨ - على قائد المركبة ألا يتجاوز مركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطراً على المركبة وعليه أن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وإمكان الرؤية به والظروف الجوية القائمة وما تقتضيه حالته ومقدرته الشخصية وحالة كل من المركبة والحافلة والطريق وسائر الظروف المحيطة به ، وعليه أن تكون سرعته بما لا يجاوز التقدر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجزء المرئي من الطريق أما في الطرق التي تضيق بحيث يمكن أن يتعرض المرور المقابل للخطر من جراء السرعة فيجب عليه التمثل بحيث يمكنه التوقف في حدود نصف الجزء المرئي من الطريق بل وعليه إذا كانت الرؤية غير واضحة تماماً التوقف وعدم السير .

مادة ٤٩ - لا يجوز للمركبات تغيير ممر قوى التباطؤ في السرعة بما يعرقل سيولة المرور .

مادة ٥٠ - مع مراعاة أحكام هذه اللائحة يكون الحد الأقصى لسرعة مركبات النقل السريع

على الطرق عند توافر الظروف المناسبة على الوجه الآتي :

#### داخل المدن :

٤٠ كيلو متراً في الساعة للسيارات القاطرة للمقطورات وأنصاف المقطورات

٦٠ كيلو متراً في الساعة لباقي أنواع المركبات

### داخل التجمعات السكنية والصناعية والسياحية :

٤٠ كيلو متراً لكافة أنواع المركبات .

الطرق السريعة أو الرئيسية التي تربط المحافظات ، والتي تتبع المحليات أو الهيئة

العامة للطرق والكبارى :

٦٠ كيلو متراً فسى الساعة للسيارات القاطرة للمقطورات والسيارات من نوع سيمى

تريبل « نصف المقطورة » .

٧٠ كيلو متراً فى الساعة للسيارات النقل .

٨٠ كيلو متراً فى الساعة لسيارات نقل الركاب .

٩٠ كيلو متراً فى الساعة لباقى أنواع السيارات .

**الطرق الصحراوية :**

القاهرة / الإسكندرية - القاهرة / الإسماعيلية / بورسعيد -

القاهرة / السويس - القاهرة / بلبيس - الإسكندرية / مطروح / السلوم - القاهرة / الفيوم -

وادي النطرون / العلمين :

٧٠ كيلو متراً فى الساعة للسيارات القاطرة للمقطورات والسيارات من نوع

« سيمى تريبل » نصف المقطورة .

٨٠ كيلو متراً فى الساعة للسيارات النقل .

٩٠ كيلو متراً فى الساعة لسيارات نقل الركاب .

١٠٠ كيلو متر فى الساعة لباقى أنواع السيارات .

**مادة ٥١ -** يكون الحد الأدنى لسرعة سير مركبات النقل السريع على الطرق بداخل

المدن ١٥ كيلو متراً فى الساعة وخارج المدن ٣٠ كيلو متراً فى الساعة .

ومع ذلك يسمح للجرارات الزراعية بالسير بحد أدنى قدره ١٠ كيلو مترات

فى الساعة ، على أن تلتزم أقصى الجانب الأيمن لنهر الطريق

**مادة ٥٢ -** على كل قائد مركبة أن يقلل من سرعة مركبته عند اجتيازه المناطق المأهولة أو عند الدخول في المنعطفات أو المنحنيات أو المنحدرات أو التقاطعات أو عند الاقتراب من أماكن عبور المشاة أو عند ملاقة حيوانات أو تخطيها .

**مادة ٥٣ -** على قائد أية مركبة ينوي الإبطاء أو تهدئة سرعته إلى حد كبير أن يتأكد قبل إجراء ذلك من أنه لن ينشأ عن مسلكه أى خطر أو عرقلة للمركبات اللاحقة التي تتبعه مالم يكن مضطراً إلى ذلك بسبب خطر مفاجئ ، وعليه أن ينبه عن رغبته في إجراء ذلك بصورة واضحة وبوقت كاف قبل إجرائه بواسطة الإشارات الدالة على ذلك ولو اليدوية أو باستعمال نور الفرامل المختلفة .

**مادة ٥٤ -** لا يجوز لأى قائد مركبة أن يستعمل الفرامل بصورة مفاجئة لتخفيف سرعة مركبته أو بإيقافها إذا لم تكن هناك أسباب لذلك يتطلبها أمن المرور .

**مادة ٥٥ -** لا يجوز لمركبات النقل العام للركاب ومركبات النقل أن يتخطى بعضها بعضاً داخل المدن كما لا يجوز أن يتخطى بعضها بعضاً خارج المدن إلا إذا كان ذلك لا يؤدي إلى عرقلة المرور بالطريق .

ولا يجوز لمركبات النقل البطيء من نفس النوع أن يتخطى بعضها بعضاً إلا إذا لم يؤدي ذلك إلى عرقلة المرور .

**ثامناً - التقاطعات وأولويات المرور :**

**مادة ٥٦ -** على قائد المركبة القادم من طريق فرعى ويتأهب للدخول في طريق رئيسى أو من طريق غير مرصوف للدخول في طريق معبد أن يوقف حتى يسمح أولاً بمرور المركبات القادمة على هذا الطريق ولا يبدأ في الدخول إلا بعد تأكده من عدم تعريض المرور فيه للخطر .

**مادة ٥٧ -** تكون أولوية المرور في تقاطعات الطرق حيث يكون المرور غير منظم بواسطة رجل المرور أو بواسطة إشارات أو علامات المرور ، على الوجه الآتى :

(أ) للمركبات التي دخلت فعلاً في التقاطع .

- (ب) للمركبات القادمة من طريق رئيسي يتقاطع بطريق فرعى .  
 (ج) للمركبات القادمة من اليمين أيما كان نوعها بالنسبة لأية مركبة أخرى ،  
 وذلك عند تقاطع طرق متساوية الأهمية .  
 (د) للسيارات بالنسبة إلى غيرها من المركبات .  
 (هـ) المركبات المسيرة على الخطوط الحديدية لها أولوية بالنسبة لغيرها من أنواع  
 المركبات ، مع مراعاة حكم المادة (٥٥) من هذه اللائحة .  
 (و) عربات الركوب ودراجات الركوب قبل غيرها من مركبات النقل البطيء .

مادة ٥٨ - من يلتزم بمراعاة أولوية غيره في المرور عليه أن يبطل سرعته بما يفيد استعداداً للتوقف عند اللزوم ولا يجوز له استمرار السير إلا إذا أمكنه بعد التيقن من الرؤية التأكد من أنه لن يعرض صاحب الأولوية للخطر أو يعرقله بصورة جوهرية فإذا لم تكن هذه الرؤية متيقنة لعدم وضوحها في هذا الجزء من الطريق فعليه أن يتحسس طريقه حتى يصل إلى منعطف الطريق الذي يصبح فيه قادراً على الرؤية الكاملة .

وحتى عند تضييق صاحب الأولوية لاجتهاده لا يجوز للملزم بالانتظار إعاقته على وجه جهرى أما المشاة الذين يجرون معهم مركبة نقل بطيء فعليهم دائماً الانتظار .

مادة ٥٩ - عند توقف المرور أو تباطئه بما يهدد بارتياكه يجب على قائد المركبة برغم الأولوية أو النور الأخضر أو وجود أية إشارة أو علامة أخرى تسمح له بالمرور عدم دخول التقاطع إذا كان عند الوصول إليه سوف يتوقف فيه .

مادة ٦٠ - على كل من له طبعاً لتقاعده المرور حق استمرار السير أو أية أولوية أن يتنازل عنها إذا اقتضت ذلك حالة المرور .

ولا يجوز لآخر أن يعتمد على هذا التنازل إلا بعد تفاهمه الواضح مع المتنازل ، ويكون ذلك لتجنب تعرض مستعملي الطريق للخطر أو الإضرار بهم أو عرقلتهم أو إزعاجهم على غير وجه لازم وتجنب ارتياك المرور أو ترقفه والعمل على تحقيق سيولته .

### مادة ٦١ - للمركبات المسيرة على الخطوط الحديدية الأولوية فى التقاطعات الآتية

(أ) المزلقات ذات الصليب المائل (صليب سانت اندروز) .

(ب) المزلقات على الطرق الضيقة وغير المرصوفة

(ج) عند عدم وجود أية علامة أخرى .

وعلى كافة المركبات الأخرى الوقوف قبل الصليب المائل (صليب سانت اندروز) ،

وعلى المشاة الوقوف قبل المزلقات بمسافة كافية عند :

(أ) اقتراب مركبة حديدية .

(ب) عند وجود نور أحمر أو أصفر أو عاكس نور أحمر للتنبيه

(ج) عند بدء نزول الحواجز أو عند إغلاقها .

(د) إذا أعطى عامل المزلقان إشارة الوقوف .

### تاسعاً - التوقف :

مادة ٦٢ - لا يجوز توقف المركبة فى غير أماكن الانتظار إلا عند الدخول فى المركبة أو الخروج منها أو لتحميل المركبة أو تفريغها وفى غير الأوقات والأماكن التى يكون فيها التوقف ممنوعاً صراحة .

مادة ٦٣ - يجب أن تجرى عملية توقف المركبة بصورة تدريجية لا ينتج عنها أية مضايقة لحركة المرور بعد إعطاء الإشارة الدالة على ذلك سواء أكانت ضوئية أو يدوية ، وعلى كل قائد أن يضع مركبته أو حيواناته أقرب ما يمكن من الحافة اليمنى لنهر الطريق وموازية له ما لم تسمح المنطقة المسموح بالانتظار فيها بغير ذلك .

ويجوز التوقف أو الانتظار بالقرب من الحافة اليسرى عندما يكون الجانب الأيمن ممنوعاً بواسطة علامات المرور أو لوجود خطوط سكك حديدية ، وكذلك عندما يكون التوقف أو الانتظار فى طريق ذى اتجاه واحد مسموحاً فيه بالانتظار على الجانب الأيسر وممنوعاً على الجانب الأيمن . كما يجوز التوقف أو الانتظار فى وسط نهر الطريق وفى بعض الأماكن المحددة بعلامات تشير إلى ذلك .

**مادة ٦٤ -** يجب أن يكون توقف أو انتظار المركبات أو الحيوانات في خارج المدن وفي المناطق غير المأهولة في أقصى يمين نهر الطريق في اتجاه حركة المرور مع تجنب أقسام الطريق المخصصة لسيور الدراجات والأماكن المخصصة لمرور المشاة .

وعلى قائد المركبة في حالة اضطراره لإيقافها في نهر الطريق استخدام إشارة التحذير الضوئية وعلامة تحذيرية عاكسة لقائلي المركبات المقترية بحيث تكون هذه الإشارة مرئية على مسافة كافية وخاصة عندما يكون التوقف ليلاً أو في مكان ممنوع التوقف فيه .

**مادة ٦٥ -** لايجوز بأية حال التوقف بالمركبة على بعد يقل عن خمسة أمتار من مفارق الطرق ومداخل الميادين وأماكن عبور المشاة ومحطات مركبات النقل العام للركاب والمزلقات .

**مادة ٦٦ -** يكون انتظار المركبات في الأماكن المخصصة لذلك وفي صف منتظم وفي اتجاه حركة المرور .

ولايجوز الانتظار إلا في الأماكن المسموح الانتظار فيها وما لا يقل عن خمسة أمتار من مفارق الطرق ومداخل الميادين وأماكن عبور المشاة ومحطات مركبات النقل العام للركاب والمزلقات .

**مادة ٦٧ -** في جميع الأحوال يجب أن يكون التوقف أو الانتظار بحيث لا يؤدي إلى إعاقة المرور بالطريق أو إعاقة الرؤية فيه .

**مادة ٦٨ -** لايجوز التوقف أو الانتظار في الأماكن الآتية :

( أ ) الأماكن المخصصة لعبور المشاة وعلى الأرصفة والمرات الخاصة بالدراجات وعند المزلقات .

( ب ) على أشربة الترام والسكك الحديدية أو بجوارها إذا كان ذلك يعوق سيرها .

( ج ) على الكبارى أو المرآت العلوية أو في الأنفاق أو تحسب الجسور ما لم تكن هناك أماكن مخصصة للتوقف أو الانتظار

(د) على نهر الطريق في المرتفعات أو المنحدرات أو المنطفات أو المنحنيات وكذلك بالقرب منها عندما تكون الرؤية غير كافية لضمان تخطي المركبة بأمان تام مع مراعاة سرعة المركبات على هذا الجزء من الطريق .

(هـ) على نهر الطريق بجوار العلامات الأرضية الطولية المتصلة التي لا يسمع بتجاوزها وعندما تكون المساحة العرضية بين المركبة المتدققة وهذه العلامات الطولية تقل عن ثلاثة أمتار .

(و) في الأماكن التي قد تعجب المركبات بتوقفها أو انتظارها فيها الإشارات الضوئية أو علامات المرور عن نظر بقية مستخدمي الطريق .

(ز) أمام مداخل أو مخارج حظائر المركبات أو محطات البنزين أو المستشفيات أو مراكز الإسعاف أو الإطفاء أو الشرطة أو المناطق العسكرية أو مداخل أو مخارج الحدائق العامة أو أماكن العبادة أو المدارس .

(ح) في الأماكن التي يعوق الوقوف فيها تحرك مركبة أخرى متوقفة .

(ط) على نهر الطريق بجوار مركبة أخرى متوقفة .

(ي) في الأماكن غير المصرح بالانتظار فيها طبقاً لتعليمات المرور .

**مادة ٦٩ -** على مركبات النقل العام عند وقوعها بمحطاتها لركوب الركاب أو نزولهم أن تقف ملاصقة لرصيف المحطة فلا يجوز للمركبات الأخرى المرور بين المركبة ورصيف المحطة ، أما إذا كان هذا الرصيف جزيرة في وسط الطريق فيكون المرور على يمينها وبسرعة هادئة وعلى وجه لا يعرض الركاب للخطر ويجب عند اللزوم التوقف ، كما يجب إبطاء السرعة وتمكين مركبات النقل العام من التهئة للوقوف بالمحطة والتقيام منها ولو اقتضى الأمر التوقف ، ولا يجوز تعطيل صعود الركاب أو نزولهم أو إزعاجهم في ذلك ويكون انتظار الركاب في الأماكن المخصصة لهم بالمحطة على رصيف الطريق لا في نهريه أو على أقصى جانب الطريق عند عدم وجود رصيف أو على الجزيرة المخصصة لهم .

**مادة ٧٠ -** على قائد المركبة تهدئة السرعة أو التوقف إذا لزم الأمر للسماح للسيارات المخصصة لنقل الطلبة لإجراء التحركات اللازمة لصعودهم أو نزولهم ، ولا يجوز تعطيل صعود هؤلاء الركاب أو نزولهم أو إزعاجهم في ذلك .

**مادة ٧١ -** يحظر على قائد إحدى السيارات الأجرة أو عربات الركوب (الخطوط) الانتظار بمركبته في غير أماكن الوقوف (المواقف) التي يحددها قسم المرور المختص ويعلن في هذه المواقف عنها وعن حدودها وعن عدد المركبات التي يسمح لها باستعمالها وأوقات الاستعمال .

كما يحظر عليه التجول بمركبته للبحث عن ركاب في غير المواقف المخصصة له . ومع ذلك يجوز له التوقف بصفة عارضة في أقصى بين الطريق لقبول ركاب أو إنزالهم على أن يراعى ألا يكون انعطافه إلى بين الطريق فجأة أو على وجه يعرض المشاة أو المركبات أو يعرضه هو نفسه لأي خطر .

**مادة ٧٢ -** يجوز لقسم المرور المختص رفع المركبات من الأماكن الممنوع فيها الانتظار أو من الأماكن التي من شأن تواجدها فيها إعاقة حركة المرور أو تعريضها للخطر وإبعاد هذه المركبات في مكان مخصص لهذا الغرض مع إخطار مالك المركبة بمكان إيوائها ويلزم بقيمة تكاليف الرفع والإيواء التي يحددها المجلس الشعبي المحلي ، وذلك بما لا يجاوز خمسة وعشرين جنيتها .

فإذا زادت مدة الإيواء عن يومين استحق عن كل يوم أو أجزاء اليوم أجر إيواء في حدود جنيه واحد يوميًا .

**مادة ٧٣ -** يجنب إيواء المركبات أو وضعها في الأماكن المعدة لذلك ، ويحظر تركها مهملّة في أي مكان في الطريق .

وتعتبر متروكة من صاحبها المركبة أو أنقاض المركبة المهملّة على الطريق والباقية على هذه الحالة مدة ٤٨ ساعة من تاريخ إخطار قسم المرور المختص للمسئول عنها بحضور ضبط الواقعة الذي يشهد فيه أوصاف المركبة ومكان وساعة تواجدها واسم مالكها إذا كان معروفًا ورقم لوحات المركبة إذا كانت مازال مثبتة عليها وسائر الظروف المحيطة بها:



ويكرن الإخطار إلى مالك المركبة أو أنقاضها أو الحائز لها أو حارسها أو المستولٍ عليها فإذا لم يتم رفع المركبة أو أنقاضها خلال هذه المدة أخطر المجلس المحلى المختص الذى له عندئذ إما إتلاف المركبة أو الأتقاضى موضوع المخالفة وإما رفعها ووضعها فى مكان خاص على نفقة المالك أو بيعها بحساب صاحبها بالزاد العلنى وبخصم من ثمن البيع جميع النفقات التى تترتب من جراء هذه العملية وكذلك تكاليف رفع هذه المركبة أو الأتقاضى التى يحددها المجلس المحلى المختص .

أما إذا لم تف قيمة بيع المتروكات لتغطية النفقات فيحصل الفرق من المالك بالطرق المقررة قانوناً .

#### عاشرة - الإشارة :

**مادة ٧٤ -** على كل قائد مركبة يسير على طرق مجهزة أو غير مجهزة بالإتارة العامة أن يستخدم أنوار مركبته أثناء الليل (بين الغروب والشرق) وكذلك فى النهار عندما تكون الرؤية غير كافية لأى سبب كالضباب أو سقوط الرعد أو هطول الأمطار الغزيرة أو المرور فى أحد الأنفاق مما قد يسبب عدم رؤية المركبة إذا لم تكشف أنوارها عن مكان وجودها .

**مادة ٧٥ -** على كل قائد مركبة متوقفة أثناء الليل على الطرق عندما تكون الرؤية غير كافية أن يعلن عن وجود مركبته بواسطة إضاءة أنوار المواضع اللازمة الموجودة بالمركبة ووضع العلامة التحليلية العاكسة<sup>(١)</sup>

**مادة ٧٦ -** مع عدم الإخلال بالتنبيهات المقررة فى هذا القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز فى السيارة أو استعمل فيها أجهزة تنذر أو تكشف مواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها كما يتم ضبط تلك الأجهزة وتقتضى المحكمة بمصادرتها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أوامر وقرارات التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه " ص ٣٢ وما بعدها .

**مادة ٧٧ -** على قائد المركبات عدم استخدام أنوار حمراء أو أجهزة أو أية مواد عاكسة حمراء ، فى مقدمة المركبة ، وكذلك عدم استخدام أنوار بيضاء أو صفراء كاشفة أو أية مواد معاكسة غير حمراء فى مؤخرة المركبة .

**مادة ٧٨ -** على مواكب المشاة وعلى قائدى الماشية سواء كانت فردية أو فى شكل قطعان ، وكذلك قائدى حيوانات الجر والحمل والركوب استخدام أنوار أو أجهزة عاكسة عند انتقالهم ليلاً على طول نهر الطريق .

**مادة ٧٩ -** لا يجوز لقائد مركبة مجهزة بنور خاص للسير إلى الحلف إضافة هذا النور إلا عند اعتزامه السير إلى الحلف وأثناء ذلك مع مراعاة عدم مضايقة باقى مستخدمي الطريق وعلى أن يتم إطفاءه بمجرد التوقف .

**مادة ٨٠ -** يحظر على قائد مركبات النقل السريع استعمال الر الأمامى العلوى والأنوار العالية والمصابيح الكاشفة داخل المناطق المأهولة ويسمح باستعمالها خارجها على أن يكون ذلك بصفة متقطعة عند تقابل مركبة بأخرى بمسافة لا تقل عن ٣٠٠ متر وببطل استعمالها عندما تكون المسافة بين المركبتين ٥٠ متراً ، كما يحظر استعمال هذا النور عندما تسير المركبة خلف مركبة أخرى بمسافة قصيرة ويجوز فى هذه الحالة إضافة الأنوار بصورة متقطعة للإعلان عن عزم المركبة على التخطئ .

كما يحظر استعمال هذه الأنوار فى إبهار بقية مستخدمي الطريق أو مستخدمي سمر مائى أو خط حديدى مواز للطريق وعلى العموم عندما يقتضى ذلك أمن المرور على نهر الطريق أو على جانبه وعلى قائد المركبة عند اللزوم إبطاء السير .

**مادة ٨١ -** في الأحوال الجارية التي تتعذر فيها الرؤية الآمنة ولو نهائياً يجب على قائد المركبات إضاءة مصابيحها ، وعلى قائد مركبات النقل السريع استعمال أجهزة التنبيه على فترات متقطعة وعدم زيادة سرعة مركباتهم عن ١٥ كيلو متراً في الساعة وعدم تخفى أية مركبة أخرى .

**مادة ٨٢ -** على قائد المركبات إضاءة أنوار الطريق في الحالات الآتية :

( أ ) على الطرق الرئيسية .

(ب) في الحالات المتروك فيها استعمال أنوار القيادة وتكون أنوار الموضع غير كافية للسماح لقائد المركبة بأن يرى بوضوح وعلى مسافة كافية .

(ج) عندما تكون أنوار الموضع غير كافية للسماح لبقية مستعملي الطريق برؤية المركبة على مسافة كافية .

(د) في حالة تعذر الرؤية أو وجود ضباب متى كانت المركبة غير مجهزة بأنوار خاصة بالضباب .

**مادة ٨٣ -** يجوز استخدام أنوار القيادة أو أنوار الطريق بطريقة متقطعة في فترات قصيرة ، وذلك للتخدير وعند اعتزام قائد المركبة تخفى مركبة أخرى .

**مادة ٨٤ -** على قائد المركبات عدم استعمال أنوار القيادة في المناطق المأهولة عندما تكون الطرق مضاءة بصورة كافية كذلك خارج المناطق المأهولة عندما يكون نهر الطريق مضاء بصورة تسمح لقائد المركبة أن يرى بوضوح وعلى مسافة كافية ، وكذلك في حالات توقف المركبة أو انتظارها .

وجوز فقط استخدام هذه الأنوار عندما تكون الرؤية بدون استخدامها غير كافية للسير بأمان بسبب الضباب ولهطول أمطار غزيرة أو المرور في الأنفاق .

### ثمانى عشر - حمولة المركبات :

**مادة ٨٥ -** لا يكون تحميل المركبات أو تفريغ حمولتها فى الطرق إلا بصفة عارضة وبشرط عدم وجود إمكانية أخرى لغير ذلك وفى هذه الحالة يجب أن يتم التحميل أو التفريغ فى غير تراسى ويدون تعرض أمن الطريق أو المشاة للخطر أو إعاقة حركة المرور . ويجوز لتسليم المرور المختص حيث تتطلب الضرورة ذلك منح ترخيص خاص بيجز التفريغ والتحميل فى أماكن معينة وفى الأوقات التى يحددها .

**مادة ٨٦ -** لا يجوز أن تتعدى حمولة المركبة الوزن المسموح به فى ترخيص تسييرها ، كما لا يجوز أن يزيد عدد محاور المتطورة عن عدد محاور السيارة النقل القاطرة لها ، ولا يجوز لعربات النقل ( الكارو ) أن تحمل أكثر من طاقة حيوان الجر .

**مادة ٨٧ -** يجب وضع الحمولة وتثبيتها فوق المركبة ، وكذلك أدوات الربط والحزم وسائر أدوات التحميل وما يتعلق بها بطريقة منتظمة وأمانة على وجه لا يجعلها معرضة للتحرك أثناء السير ، كما يجب أن تكون فى مأمن من السقوط أو إحداث ضجة مزعجة ويجب بصفة خاصة مراعاة ما يأتى :

- ( أ ) ألا ينتج منها أى خطر على الأشخاص أو تسبب ضرراً للأموال عامة أو خاصة .
- ( ب ) ألا تسبب ضوضاء ولا يتطاير أر ينعث منها ما يضر بالصحة أو يعرض الغير للخطر أو يضايقهم أو يضر بالبيئة .
- ( ج ) ألا تضر برؤية القائد ولا تعرض اتزان المركبة أو قيادتها للخطر .
- ( د ) ألا تحجب الإشارات اليدوية أو إشارات الاتجاه أو أنوار المركبة والعدسات العاكسة أو أرقام اللوحات المعدنية .

**مادة ٨٨ -** يجب أن تكون جميع الأدوات المستعملة لربط الحمولة وتنظيمها وحمايتها كالحبال والسلاسل والأغطية متينة وسليمة ومثبتة جيداً بما يمنع من سقوطها أو انزلاقها أو تقطيعها .

**مادة ٨٩ -** إذا كان صندوق المركبة مخصصاً لنقل الثلج أو اللحوم أو الأغبان أو الأسماك أو الطيور المنبهرجة يجب أن يكون مبطناً من الداخل بالزئبق أو بالصاج غير القابل للصدأ أو الألومنيوم أو القصدير الجيد كما يجب أن يكون مستوفياً الاشتراطات الصحية الأخرى المقررة ولا يسمح بنقل أية مواد أخرى غير المخصص لها بالصندوق .

ولا يجوز ركوب الأشخاص في الصندوق ولو كان فارغاً .

**مادة ٩٠ -** إذا كانت المركبة مجهزة بصهاريج لنقل الماء أو غيره من المواد السائلة يجب أن يتوافر في الصهريج الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون مصنوعاً من معدن متين طبقاً لأصل الصناعة ولا يسمح بتسرب السائل منه .
  - ٢ - أن يكون مثبتاً على حمالات خاصة بطريقة مأمونة .
  - ٣ - أن تكون فتحة ملته في أعلى جزء منه وأن يكون لها غطاء محكم إغلاقه .
  - ٤ - أن يكون مزوداً بصمام يكفل تسرب الغاز عند زيادة الضغط داخل الصهريج .
  - ٥ - أن يكون مجهزةً بصنوبر للتفريغ مقفول ومحكم لا يسمح بتسرب السائل .
  - ٦ - أن تكون صهاريج نقل مياه الشرب أو السوائل الغذائية مبطنة بالقصدير أو الصاج المجلفن أو ما يشابههما من المعادن التي لا تتفاعل كيميائياً مع السائل وأن تكون مطلية بمادة مانعة للصدأ وأن تميز صهاريج نقل الماء بعلامة تميزها عن غيرها .
- مادة ٩١ -** إن كان صندوق المركبة صهريجاً معداً لنقل مواد يمكن أن ينبعث منها غباراً أو روائح كريهة أو من شأنها إيذاء الغير أو إزعاجهم أو تعرضهم للخطر (كالجبس والجير والأسمنت والرمل والفحم والفاذورات والأسمدة) فيجب أن يكون الصندوق أو الصهريج محكم الغلق أو على الأقل مغطى بغطاء يمنع إثارة أى غبار أو رائحة أو تساقط أى شيء من الحمولة أثناء سيرها

**مادة ٩٢ -** فى الحالات المبينة فى المواد السابقة لا يجوز أن يجاور أبعاد الص. أو الصهريج مع المركبة للأبعاد المتخصص عليها فى هذه اللائحة كما يجب تجهيز مركبات النقل البطل. فيما عدا عربات اليد يمكن خاص لقائدها بجوار الصندوق أو الصهريج .

**مادة ٩٣ -** لا يسمح بزيادة طول أو ارتفاع الحمولة عن صندوق المركبة إلا بتصريح خاص من قسم المرور المرخصة به المركبة أما فى الأحوال العارضة فمن قسم المرور الذى تبدأ رحلة المركبة فى دائرته ولا يجوز التصريح إلا بعد تقديم ملحق لوثيقة التأمين الأصلية . ومع ذلك لا يجوز بأية حال السماح بتجاوز الأبعاد من الناحية الأمامية للمركبة كما لا يجوز السماح بوضع أحمال على كابينة السيارة النقل .

وهند السماح للمركبة بتجاوز الحمولة فى الطول أو العرض أو الارتفاع يجب أن تميز الحمولة البارزة من الخلف ومن جوانب المركبة أو من أعلى بعلامات تحذير عاكسة حمراء اللون أو براءة حمراء بارزة يسمح حجمهما ولونهما بأن تكون واضحة الرؤية من قدامى المركبات الأخرى أو بضوء أحمر ليلاً .

**مادة ٩٤ -** لا يجوز نقل المفرقعات أو المواد الخطرة فى إحدى المركبات إلا بتصريح خاص من قسم المرور المختص بعد موافقة السلطات المختصة وبعد اتخاذ إجراءات الأمن اللازمة مع تثبيت العلامة الدولية الدالة على نوع الحمولة .

**مادة ٩٥ -** لا يجوز نقل الركاب فى مركبات النقل ولا يجوز وجود ركاب أو أشخاص فى الأماكن المخصصة للحمولة بهذه المركبات إلا بترخيص من قسم المرور إذا كان ذلك لازماً لمراقبة الحمولة أو للوصل أو عند انتقالهم لمكان عملهم أو عودتهم منه وفى هذه الحالة لا يجوز أن يزيد عددهم على ثمانية أشخاص .

ولقسم المرور المختص التصريح بنقل الأشخاص فى سيارات النقل ، وذلك خلال مدة محددة وفى خط سير معين ، وذلك عند الضرورة وفى حالات تقوية جسور النبل أو مقاومة دودة القطن بشرط ألا يزيد عددهم على ٢٥ شخصاً فى السيارة وأن توضع بها مقاعد لجلوسهم .

ويجب فى جميع الأحوال تقديم وثيقة التأمين الإجبارى عن الركاب الذين يصرح بهم ولا يجوز فى هذه الأحوال أن يكون نقل الأشخاص مقابل أجر .

**مادة ٩٦ -** لا يجوز لأي من مركبات النقل السريع عموماً بما فيها السيارات الخاصة أي عربات الركوب (المنطور) نقل ركاب أكثر من العدد المحدد برخصتها .

**مادة ٩٧ -** يسمح للمركبات أن تجر خلفها وعلى مسئولية مالكيها وقائدها مركبة أخرى معطلة بشرط أن يقتصر هذا القطر على رحلة واحدة وأن تكون المركبة القاطرة ذات قوة محرك لا يقل عن قوة محرك المركبة المقطورة وأن تكون خالية تماماً من الأحمال أو الأشخاص عدا قائدها ولا تزيد سرعتها عن المحدود التقصى للسيارات القاطرة .  
جـ وضع العلامات التحذيرية العاكسة على المركبة المنطورة .

#### **ثاني عشر - مركبات الركوب الأجرة ،**

**مادة ٩٨ -** يجب أن تكون السيارات الأجرة وعربات الركوب (المنطور) بحالة نظيفة باستمرار ويجب أن يكون رداء قائد أى من هذه المركبات نظيفاً ، ولتقسّم المرور المختص بعد أخذ رأى المجالس المحلية المختصة أن يحدد زياً خاص لهم .

**مادة ٩٩ -** يجب أن تكون سيارات الأجرة دائماً فى حالة صالحة للسير مزودة بالوقود الكافى والمياه اللازمة ، ويجب أن تكون عربات الركوب (المنطور) والخيوان فى حالة صالحة للسير بدون خطر على أمن الطريق .

وعلى قائد المركبة فى الحالتين ألا يبدأ تسييرها والخروج بها إلى الطريق إلا بعد التأكد من توافر ذلك ، ويعتبر خروجه بها إلى الطريق، قرينة على توافر هذه الصلاحية فيها .

**مادة ١٠٠ -** يحظر على قائد المركبة الامتناع بغير مبرر عن تأجيرها أو قبول الركاب عند الطلب ويعتبر مبرراً :

(أ) العطل المفاجئ الذى يطرأ على المركبة أثناء السير ويكون مانعاً أو معوقاً

لاستعمالها وحينئذ يجوز اصطحاب المركبة طبقاً للمادة (٣٣) من القانون إلى

أقرب مركز للشرطة أو للمرور لفحصها فنياً

(ب) انتهائها ، وردية السائق أو وجوده في وقت راحته ، ويعلن عن ذلك في مكان

ظاهر داخل المركبة ويكون الإعلان مختوماً من قسم المرور المختص .

ويكون تقييد الورديات على ثلاث فترات خلال المواعيد المبينة فيما يلي :

١ - قبل الساعة ٧ صباحاً .

٢ - بين الساعة ١٠ صباحاً والساعة ١٢ ظهراً .

٣ - بين الساعة ١٩ والساعة ٢٠ مساءً .

٤ - بعد الساعة ٢٢ مساءً .

ويجوز للمحافظ بناءً على اقتراح قسم المرور المختص تعديل هذه المواعيد حسب

الظروف في كل محافظة أو في أى جزء منها .

كما تكون الراحة خلال الفترات التالية :

**الفترة الأولى :**

١ - من الساعة ١٠ صباحاً إلى الساعة ١١ صباحاً .

٢ - من الساعة ١١ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً .

٣ - من الساعة ١٢ ظهراً إلى الساعة الواحدة مساءً .

**الفترة الثانية :**

١ - من الساعة ٤ مساءً إلى الساعة ٥ مساءً .

٢ - من الساعة ٦.٣٠ مساءً إلى الساعة ٧.٣٠ مساءً .

٣ - من الساعة ٧.٣٠ مساءً إلى الساعة ٨.٣٠ مساءً .

**الفترة الثالثة :**

١ - من الساعة ١٠ مساءً إلى الساعة ١١ مساءً .

٢ - من الساعة ١١ مساءً إلى الساعة ١٢ منتصف الليل .

٣ - من منتصف الليل إلى الساعة الواحدة صباحاً .



يجب أن يختار سائق السيارة ميعاد راحته في كل فترة من الفترات السابقة  
ينسجم قسم المرور المختص باعتماد هذا الاختيار على أساس التنسيق بين فترات الراء  
ما يكفل عدم تركيزها خلال ساعات معينة .

**مادة ١٠١ -** لايجوز لقائد سيارة أجرة أو عربة الركوب (المنطور) طلب أجرة تزيد  
على المقر كما لايجوز لقائد السيارة الأجرة بالمداد قبول ركاب آخرين غير من استخدم  
السيارة أولاً ولحين انتهاء رحلته .

**مادة ١٠٢ -** يحظر على قائد إحدى مركبات نقل الركاب سواء السريع منها  
وانبطىء التكم مع أحد من الركاب أو عمال المركبة أو السماح لأحد بالجلوس أو الوقوف  
بجواره أثناء السير .

**مادة ١٠٣ -** لايجوز لقائدي سيارات نقل الركاب السماح بوجود ركاب على السلم  
أو على أي جزء من أجزاء المركبة الخارجية ، ويكون قائد المركبة مسئولاً عن ذلك .  
**البيانات الواجب توافرها داخل المركبة :**

**مادة ١٠٤ -** يجب أن يثبت في مركبات الأجرة (سيارات الأجرة وعربات المنطور)  
بطور مقعد المسند الأمامي لوحة نحاسية أبعادها ١٠×١٥ سم يكتب عليها باللون الأسود  
بطريقة المنقر بالزنكغراف أرقام اللوحة المعدنية المنصرفة للسيارة باللغتين  
والاfrنجية .

كما تكتب أرقام هذه اللوحات باللغة العربية والاfrنجية بمنتصف الأبواب من الخارج  
وبالمنزخرة اليمنى للسيارة ، وتكون الكتابة بالطلاء باللون الأبيض وينط بطول ١٠ سم  
وعرض ١ سم .

ولايجوز تسليم رخصة المركبة إلا بعد وضع اللوحة والبيانات المشار إليها .

**مادة ١٠٥ -** في سيارات النقل العام للركاب والنقل تكتب أرقام بيانات اللوحة  
المعدنية المنصرفة للسيارة باللغة العربية بالطلاء «البوية» بخط واضح وينط طول ١ سم  
وعرض واحد ونصف ستيمتر بمنتصف الأبواب من الخارج وفي مؤخرة الصندوق كما تكتب  
حمولة السيارة على الأبواب أسفل بيانات اللوحة المعدنية بنفس البنت .

**مادة ١٠٦ -** على قائد أية مركبة من مركبات الأجرة ونقل الركاب وقائدى عربات الركوب ( الحنطور ) الوقوف أمام نقط المرور بالطرق العامة للتفتيش ويشمل التفتيش رخصهم ورخص مركباتهم وتوافر شروط الترخيص من حيث عدد الركاب أو الحمولة وما يتعلق بذلك من أحكام هذه اللائحة .

كما يتناول التفتيش حالة الحيوان الصحية بالنسبة لمركبات النقل البطئ التى يجرها الحيوان وقدرته وقمرنه على الجسر فإذا تبين أن الحيوان غير متوافر فيه شروط الصحة أو غير معمرن على الجسر يمنع تشغيله إذا رأى الطبيب البيطرى ضرورة ذلك ولا يجوز إعادة تشغيله إلا بعد التصريح بذلك من نفس الطبيب بأنه لائق للتشغيل .

**ثالث عشر - الدراجات :**

**مادة ١٠٧ -** يكون ركوب الدراجة أو النزول منها على حافة الأرصفة الأيمن للطريق وعلى راسها أن يخلف من سرعته حيث تلاقى الشوارع وعند منعطف الطريق .

**مادة ١٠٨ -** يحظر على قائد الدراجة قيادتها بدون الإمساك بمقودها ( الجادون ) أو الإمساك به بيد واحدة فقط إلا فى حالة إصدار إشارات يدوية .

**مادة ١٠٩ -** يحظر على قائد الدراجة الإمساك بمركبة أخرى أثناء السير أو أن يحمل أو يدفع أو يسحب أشياء تعوق السير أو تكون خطراً عليه أو على باقى مستخدمي الطريق ، ولا يجوز له أن يحمل بضائع على رأسه ولا فى يده أثناء السير .

**مادة ١١٠ -** لا يجوز لراكب الدراجة السير معوجاً تارة إلى اليمين وأخرى إلى اليسار أو الاندفاع بدراجته بسرعة خطيرة أو السير بجوار غيره فى الشوارع والأحياء المزدحمة أو السير بأية حالة أخرى يتعم منها خطر على الآخرين .

**مادة ١١١ -** لايجوز لقائد الدراجة اصطحاب غيره معه على الدراجة نفسها إلا إذا كان عمره جاوز ١٦ سنة وكان للراكب مكان مناسب للجلوس بحيث يكون جلوسه فى نفس اتجاه حركة المرور وكان ثمة ما يحول دون اصطدام سائقى الراكب بأسلاك عجل الدراجة .

ولا يجوز أن يركب أكثر من واحد دراجة واحدة أعدت لتكوز لراكب واحد ولو أضيف إليها مقعد آخر .

#### رابع عشر - قواعد مرور المشاة :

**مادة ١١٢ -** على المشاة السير على الأرصفة وعند وجودها يحظر عليهم السير في نهر الطريق أو في الأماكن المخصصة لسيار الدراجات .

وعند عدم وجود أرصفة فيكون سير المشاة في أقصى يسار جانب نهر الطريق المضاد لاتجاه مرورهم ، ومع ذلك يجوز أن يكون سيرهم في أقصى يمين اتجاه السير بعد تأكدهم من عدم تعرضهم لخطر المركبات اللاحقة لهم .

وعند سيرهم في الطريق خارج المدن فعليهم التزام أقصى حافة الطريق المقابلة لاتجاه سيرهم وأن يكونوا فرادى الواحد خلف الآخر كلما أمكن ذلك .

ويستثنى من ذلك مواكب المشاة المصرح بتسييرها فيكون سيرها في أقصى الحافة اليمنى من نهر الطريق في اتجاه حركة المرور .

ويسرى ذلك إذا كان أحد المشاة يدفع أمامه دراجة أو أية أشياء أخرى .

**مادة ١١٣ -** يجوز تسيير مركبات المرضى التي تسيير بقوتها الذاتية أو بالدفع أو الجر فوق الأرصفة وعلى جوانب الطريق في الأماكن المخصصة للمشاة .

**مادة ١١٤ -** على المشاة الذين يرغبون عبور نهر الطريق ألا يشرعوا في عبوره إلا بعد التأكد من أن بإمكانهم القيام بذلك دون أي خطر منهم أو عليهم أو إعاقة لحركة مرور المركبات وأن يتوخوا الحرص - والحذر الكالين .

وعليهم أن يستخدموا أقرب ممر عبور للمشاة في حالة وجوده وعند عدم وجوده فيكون العبور عند تقاطع الطريق وعند عدم وجود تقاطع فيكون العبور من أقصر مسافة بين جانبي الطريق ، على أن يأخذوا في الاعتبار المسافة بينهم وبين المركبات التي تقترب وكذلك السرعة التي تسيير عليها هذه المركبات ولا يجوز للمشاة بعد مباشرتهم عبور نهر الطريق أن يتلكأوا أو يقفوا في ذات نهر الطريق دون مبرر لذلك .

**مادة ١١٥ -** على المشاة عند عبورهم نهر الطريق من الممر الخاص بهم والمحدد بعلامات طرق اتباع الآتي :

( أ ) إذا كان الممر مجهزاً بإشارات ضوئية خاصة بالمشاة أو ذوى العاهات فعليهم

الالتزام بدلول هذه الإشارات

(ب) إذا لم يكن الممر مجهزاً بإشارات ضوئية خاصة بالمشاة ولكن كان مزود المركبات عنده منتظماً بإشارات ضوئية أو بمعركة رجل المرور فلا يجبر للمشاة عبور نهر الطريق طالما كانت الإشارات الضوئية أو إشارات رجل المرور تسمح للمركبات بالسير .

**مادة ١١٦ -** لا يجوز للمشاة اختراق الصفوف العسكرية والمجموعات المنظمة التي تسير تحت إشراف شخص مسئول وكذلك سائر المركبات الأخرى المصرح بها .  
**خامس عشر - سلوك قائد المركبات تجاه المشاة :**

**مادة ١١٧ -** على قائد المركبة ألا يعرض للخطر المشاة الذين يسيرون على الأرضه وعلى جوانب الطريق بل وكذلك الذين يسيرون في نهر الطريق وعليهم عند اللزوم التوقف لتجنب إزعاج أي من مستعملي الطريق .

**مادة ١١٨ -** على قائد المركبة أن يهتئ من سرعتها قبل دخوله عمراً خاصاً للمشاة محدداً بعلامات على سطح الطريق وينظم المرور عنده بواسطة إشارات ضوئية أو رجل مرور فإذا كان الطريق مغلقاً أمامه فعليه أن يتوقف قبل الممر وعند فتح الطريق له بعد ذلك عليه الانتظار قبل بدء السير حتى يتم إخلاء الممر من المشاة الذين بدأوا العبور قبل فتح الممر لمرور المركبات .

أما إذا كان الطريق مفتوحاً لمرور المركبات فعلى قائد المركبة عدم عرقلة المشاة الذين بدأوا في عبور الممر أو إزعاجهم .

**مادة ١١٩ -** على قائد المركبة في حالة وجود عمر خاص بالمشاة محدد بعلامات على سطح الطريق ولا ينظم المرور عنده إشارة ضوئية أو رجل مرور مراعاة أن يكون اقترابه من الممر بسرعة هادئة للغاية وعدم إزعاج المشاة الذين بدأوا في عبور الممر ، وعليه التوقف تماماً قبل عمر العبور حتى يتم هؤلاء المشاة مرورهم .

**مادة ١٢٠ -** على قائد المركبة الذي يغير اتجاه مركبته للدخول في طريق آخر أن يسير ببطء لإفساح المجال لعبور المشاة الذين شرعوا في دخول الممر ، وعليه عند الضرورة التوقف حتى يتم عبورهم .

## ( الفصل الثانى )

### علامات وإشارات المرور

**مادة ١٢١ -** تكون علامات وإشارات وخطوط تنظيم المرور طبقاً للاتفاقية الدولية للمرور المتخذة فى فيينا سنة ١٩٦٨ وللمقرر فى هذه اللائحة .

ولا تمنى تعليمات رجال المرور ولا قواعد المرور وعلاماته وإشاراته وخطوط تنظيمه مستعمل الطريق بأية حال من واجبه فى العناية والتزام الحرص والحذر .

**مادة ١٢٢ - ( أ )** تكون للتعليمات والعلامات الصادرة من رؤساء مرور الأولوية على قواعد المرور وعلى التعليمات التى تدل عليها إشارات المرور الضوئية وعلامات الطرق ، وخطوط تنظيم المرور .

( ب ) للتعليمات التى توضحها إشارات المرور الضوئية الأولوية على تلك التى تدل عليها علامات الطرق .

( ج ) على مستعملى الطريق اتباع إشارات وأوامر رجال الشرطة أو السلطات العسكرية عند توليها أعمال المرور .

**مادة ١٢٣ -** تكون إشارات رجال المرور اليدوية على الوجه الآتى :

١ - مد الذراع الأيسر مرفوعاً إلى أعلى أو على شكل زاوية قائمة والكف موجه إلى الأمام يعنى إيقاف حركة المرور القادمة من الأمام فى مواجهة بطن الكف .

٢ - مد الذراع الأيمن أفقياً على مستوى الكتف والكف موجه إلى الأمام يعنى إيقاف حركة المرور القادمة من الخلف فى مواجهة ظهر الكف .

٣ - مد الذراع الأيسر أفقياً وعلى مستوى الكتف أو الذراعين يعنى إيقاف حركة المرور القادمة من أى اتجاه يتقاطع مع إشارة مد الذراع أو الذراعين . ويجوز خفض الذراعين أو إحداها بعد التأكد من الوقوف الفعلى للمركبات .

- ٤ - تحريك الذراع الأيمن أو الأيسر بحركة نصف دائرية يعنى السماح بمرور المركبات فى الاتجاه الذى يشير إليه اتجاه دوران الذراع فى حركة من أعلى إلى أسفل .
- ٥ - تحريك النور الأحمر بحركة ترددية يعنى إيقاف مستعملى الطريق الموجه إليها .
- هذا النور .

#### مادة ١٢٤ - تكون علامات المرور وفقا لما يأتى :

(أ) - علامات التحذير من الخطر : تنبه مستعملى الطريق إلى واقع الخطر على الطريق .

ثانياً - علامات الأولوية : تبين لمستعملى الطريق القواعد الخاصة ببعض الأولويات فى التقاطعات والأجزاء الضيقة من الطريق أو تنفيذ أمر قائد المركب . بضرورة التوقف عند العلامة وعدم التحرك مرة ثانية إلا بعد التأكد من استطاعته ذلك بدون أى خطر .

ثالثاً - علامات المنع والإلزام : وتستعمل لمنع مستعملى الطريق من القيام بأعمال معينة أو إلزامهم بالقيام بأعمال أخرى يقتضيها نظام المرور .

رابعاً - علامات الإرشاد أو الإعلام أو التوجيه : تعطى مستعملى الطريق بعض الإرشادات أو التوجيهات أو تزودهم ببيانات ذات نفع لهم أثناء استخدامهم الطريق .

خامساً - علامات الوقوف والانتظار : تبين المناطق التى يسمح أو يمنع فيها الانتظار أو الوقوف أو كلاهما أو تحدد مكان أو وقت الانتظار أو تسمح به لفترة معينة .

وتكون جميع هذه العلامات طبقاً للأشكال المرفقة والمواصفات الواردة فى الاتفاقية المشار إليها .

مادة ١٢٥ - لا يجوز تركيب أية لوحات أو إعلانات أو أجهزة من شأنها أن تؤدى إلى حدوث ارتباك مع مدلول علامات المرور أو أجهزة توجيه المرور الأخرى أو يكون من شأنها أن تجعل هذه العلامات أو الأجهزة أقل وضوحاً أو فاعلية .

١٢٦٥/٤ - تكون الإشارات الضوئية لتنظيم سير المركبات على النحر الآتى

(١) الإضاءة غير المتقطعة (المستمرة) :

١ - النور الأخضر : يعنى استمرار سير المركبات .

٢ - النور الأحمر : يعنى وجوب وقوف المركبات وعدم تجاوزها لحد الوقوف أو الخط الذى يكون فى مستوى عامود الإشارة الضوئية أو عدم تخطيها لمنطقة عبور المشاة .

٣ - النور البرتقالى : ويظهر بعد النور الأخضر مباشرة أو فى نفس الوقت مع النور الأحمر ويعنى أنه على المركبة التوقف وعدم تجاوز خط الوقوف أو الخط الذى فى مستوى عامود الإشارة الضوئية أو تخفى منطقة عبور آمنه وفى حالة عدم إمكان التوقف بأمان للمركبة أن تستمر فى السير .

(ب) الإضاءة المتقطعة :

١ - النور الأحمر : وجوب التوقف عند خط الوقوف أو فى مستوى عامود الإشارة الضوئية أو عدم تخطى منطقة عبور المشاة أو عدم تجاوز التقاطعات التى على مستوى واحد مع الخطوط الحديدية أو مداخل الكبارى المتحركة أو لإيقاف حركة المرور لإنسحاب الطريق أمام سيارات الطوارئ .

٢ - النور البرتقالى : ويعنى السماح لقائدى المركبات بالاستمرار فى حركتهم مع توخى الحرص والحذر الشديدين ويكون ترتيب أنوار الإشارات الضوئية كالتالى :  
إذا كانت فى وضع وأسى يكون الترتيب ( أحمر - برتقالى - أخضر ) ويجوز تزويد الإشارة بعدسات ذات أسهم خضراء تشير إلى اتجاهات المرور التى تدل عليها الإشارة .  
إذا كانت فى وضع أفقى يكون النور الأخضر على اليمين بالنسبة إلى اتجاه حركة المرور .

مادة ١٢٧ - الإشارات الضوئية المخصصة لتنظيم عبور المشاة :

(١) الإضاءة غير المتقطعة (المستمرة) :

١ - النور الأخضر : يعنى السماح للمشاة بعبور الطريق .

٢ - النور الأحمر : يعنى حظر عبور الطريق على المشاة ويمكن استخدام النور البرتقالى للدلالة على نفس هذا المعنى .

( ب ) الإشارة المتقطعة :

١ - النور الأخضر : يظهر عند قرب انتهاء النور الأخضر المشار إليه تحت ( ١ ) من ( أ ) فى الفقرة السابقة المحددة لعبور المشاة لحث العابرين على سرعة العبور .

٢ - النور البرتقالى : وتزود به أماكن عبور المشاة فى غير التقاطعات وتكون أولوية المرور فى هذه المناطق للمشاة

مادة ١٢٨ - إشارات الضوئية المخصصة لمزلقات السكك الحديدية يستخدم النور الأحمر المتقطع للدلالة على قرب وصول المركبة الحديدية وأمر قائد المركبات الأخرى بعدم المرور على مزلقات السكك الحديدية المفتوحة وقد تزود هذه الإشارات بأجراس للتنبيه عند قدوم القطارات .

مادة ١٢٩ - يحظر إلحاق أى ضرر بعلامات وإشارات المرور وأجهزة توجيه المرور الأخرى أو تغيير معالمها أو مراكزها أو اتجاهها .

مادة ١٣٠ - ترسم خطوط تنظيم المرور على سطح الطريق بهدف الاستعانة بها فى تنظيم حركة المرور .

مادة ١٣١ - الخطوط الطولية المتصلة على سطح الطريق تعنى أنه يحظر على قائد المركبات تجاوز هذه الخطوط أو تخطيها .

أما الخطوط الطولية المتقطعة المجرأة أو خطوط مسارات ( حارات ) المرور فتعنى ضرورة الالتزام بالسير بين هذه الخطوط مالم تدع الحاجة إلى انتقال المركبة إلى مسار آخر حسب سرعتها أو اتجاهها وفى هذه الحالة يجب على قائد المركبة مراعاة قواعد تغيير الاتجاه . وإذا وجد الخطان الطوليان المتصل والمجرأ بجوار بعضهما فيعنى ذلك أنه على قائد المركبة الالتزام بدلول الخط الأقرب إليه .



### مادة ١٣٢ - الخطوط الموضحة على سطح الطريق :

- ( أ ) خط الرقذ : ويحدد الأماكن التي يجب على المركبات الوقوف خلفها لاجابة  
 لعلامة «قف» أو النور الأحمر فى الإشارات الضوئية أو إشارات رجل المرور  
 فى التقاطعات أو المرافق الأخرى من الطريق فيما بين التقاطعات .  
 ( ب ) خطوط عبور المشاة : وتحدد الأماكن التي يجب على المشاة عبور الطريق منها وهى  
 على نوعين :

١ - خطان متوازيان بينهما مساحة مناسبة وينظم عبور المشاة عندها رجل مرور  
 أو إشارة ضوئية .

٢ - خطوط عرضية متوازية بيضاء وسوداء ولاينظم عبور المشاة فيها رجل مرور  
 أو إشارة ضوئية وللمشاة الأولوية فى عبور الطريق من خلالها .  
 ( جـ ) خطوط أخرى : كالأسهم أو الخطوط المتوازية أو خطوط الكتشابة وتعنى تكرار  
 التعليمات التى تعطىها علامات المرور الدولية .

### ( الباب الثالث )

#### شروط المتانة والأمن الواجب توافرها فى المركبات .

مادة ١٣٣ - يجب أن تكون المركبة مطابقة للتصميم الأصلى للمصنع المنتج المعتمد  
 وأن تكون جميع الأجزاء المكونة لها متينة وسليمة ومثبتة تثبيتاً تاماً ، كما يجب أن  
 تكون المركبة فى حالة صالحة للاستعمال .  
 ويعتبر من شروط المتانة والأمن كافة الشروط الواجب توافرها فى المحولة  
 وفى المركبة أو أجزائها فى أى نص آخر فى هذه اللائحة .

## ( الفصل الأول )

الشروط الواجب توافرها في مركبات النقل السريع .

## ( القسم الأول )

### الشروط العامة

مادة ١٣٤ - القاعدة ( الشاسيه ) :

- ١ - يجب أن تكون قاعدة المركبة مصنوعة من الصلب أو أى معدن آخر حسب ماتتضيه الأصول الفنية للصناعة ووفقاً للتصميم الأسمى من المصنع المنتج وأن تكون من المثانة والقوة بحيث تتحمل الأحمال والإجهادات التى تقع عليها والمصممة لتحملها .
  - ٢ - لايجوز إجراء لحامات أو وصلات فى القاعدة ويجوز فقط إجراء لحامات جزئية غير كاملة الاستدارة بقصد التقوية وفقاً لما تقتضيه الأصول الفنية للصناعة وبما لا يؤثر على القوة والأحمال والإجهادات التى تقع عليها والمصممة لتحملها .
  - ٣ - لايجوز أن يزيد طول القاعدة بعد محور العجلات الخلفية على ( ٥٠ ٪ ) من المسافة بين محورى العجلات مع مراعاة أن يكون القياس من منتصف المسافة بين المحورين المزدوجين ويجوز التجاوز عن هذه النسبة إذا كانت القاعدة مصممة بمعرفة المصنع المنتج للسيارة ولا تؤثر الزيادة على توازنها .
  - ٤ - ويجب أن يكون رقم القاعدة المميز لها عند صنعها مدمرغاً عليها . فإن لم يكن مدمرغاً عليها وكان موجوداً على صفحة ترافق القاعدة أو جسم السيارة وجب دمغه عليها بمعرفة قسم مرور منفذ الدخول إذا كانت المركبة واردة من الخارج مصحوباً بالحرف المميز للمرور المختص وتاريخ الدمغ ويجب أن تثبت بصمة الدمغ المحلى على تقرير الفحص الفنى أو الإنفراج الجمركى ، أما بالنسبة للمركبات المنتجة محلياً فيجب أن يكون الدمغ على جسم القاعدة ( الشاسيه ) من المصنع المنتج .
- ويجب التأكد من وجود الرقم ومطابقته عند كل فحص فنى أو فحص للمطابقة .

مادة ١٣٥ - الجنوط :

يجب أن تكون الجنوط من المعدن ويتفق مقاسها وقوة تحملها مع تصميم المركبة ومحاورها ولا يجوز وجود أى لحام بها .

مادة ١٣٦ - الإطارات : يجب أن تكون الإطارات من المطاط المفرغ وأن تكون بحالة لا تسمح بانزلاق المركبة وألا يقل عمق نقشة الإطار عن واحد ونصف ملليمتر .

ويجب أن يتفق مقاسها مع تصميم المركبة ومحاور عجلاتها وجنوطها وأن تكون مثبتة بمحاورها تثبيتاً محكماً ، كما يجب أن تتحمل الإطارات الوزن الأقصى للمركبة .

مادة ١٣٧ - التعليق : يجب أن تجهز المركبة بتعليقة كاملة لكل محور تتوافر فيها ذات القوة والمرونة الكافية على أن تكون جميع التعليقات متماثلة لتخفيف حدة الاهتزازات والصدمات بحيث تتحمل كافة الأحمال والإجهادات وتفى بأغراض استخدام المركبة وطبقاً للتصميم الأصلي لها من المصنع المنتج .

مادة ١٣٨ - محاور العجلات ( الاكسات ) : يجب أن تكون متزنة ومضبوطة التركيب ومثبتة فى مكانها حسب تصميم المركبة وأن تتحمل الأحمال والإجهادات التى تقع عليها ولايجوز تحميل المحور بأكثر مما هو مقرر له بحسب تصميمه ولايجوز أن يكون بالمحاور أى لحام .

كما يجب أن تخلو من أى صوت غير عادى .

مادة ١٣٩ - الفرامل : يجب أن تكون بكل مركبة وسيلتان مستقلتان على الأقل يمكن بواسطة إحداها التحكم فى سير المركبة وإيقافها بطريقة كاملة وسريعة ومأمونة كما يجب أن يكون التأثير الفرملى متساوياً على العجلات المتماثلة بكل جانب .

ويجب توافر الوسيّتين الآتيتين بكل مركبة :

( أ ) قرملة الخدمة : ويكون تشغيلها إما ميكانيكياً أو بالهواء المضغوط أو بضغط السوائل أو بأى وسيلة أخرى مأمونة ويكون تأثيرها على جميع العجلات .

وفى حالة تشغيل الفرامل بالهواء المضغوط يجب أن تجهز المركبة بماثومعو صالحو للاستعمال وأن تسمح سعة خزانات الهواء المضغوط باستخدام الفرامل الفجائية خمس ( ٥ ) مرات متعاقبة على الأقل دين هبوط ضغط الهواء إلى الدرجة التى تقلل من كفاءة الفرامل .

وإذا كان تشغيل الفرامل بضغط السوائل يجب أن تكون الخراطيم والمواسير متينة وسليمة بحيث لا تسمح بأى ترشيح .

وإذا كانت الفرامل كهربائية فيجب أن تكون صالحة للتشغيل حتى فى حالة انقطاع التيار الكهربائى وذلك عن طريق مصدر كهربائى خاص بها .

(ب) قرملة تأمين الإيقاف : ويكون تشغيلها باليد أو بالقدم ويكون تأثيرها الفرملى على عجلات محور واحد على الأقل .

ويجب أن تسمح وصلات أجهزة الفرامل بين العربة القاطرة أو الجرار وبين المقطورة أو نصف المقطورة بحرية الحركة للمجموعة الكاملة أثناء السير .

مادة ١٤٠ - المحرك (الموتور) :

يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون تصميمه من القوة والمتانة بما يتفق مع تصميم المركبة والغرض من استعمالها وهى بالوزن الأقصى لها .

ويشترط نى محرك المركبة القاطرة فى مجموعه ( مقطورات أو نصف مقطورات مع القاطرة ) ألا تقل نسبة القوة الصافية له إلى الوزن الأقصى لهذه المجموعة عن ٥ حصان فرملى لكل طن مترى واحد .

٢ - أن يكون المحرك بحالة جيدة ولا يخرج منه دخان كثيف بصفة مستمرة مما يضر بالبيئة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٩٤ أو يضر بسلامة السير ويزعج المتفاعين بالطريق .

٣ - أن يكون المحرك مثبتاً بالمركبة تثبيطاً متيناً على المحاملات الخاصة بذلك وأن يكون غطاءه ( أنكبود ) سليماً معكم الإغلاق .

٤ - أن يكون رقم المحرك المميز له عند صنعه مدموغاً عليه فإن لم يكن مدموغاً عليه وكان موجوداً على صفيحة ترافق المحرك أو جسم المركبة بالنسبة للوارد من الخارج يجب دمهغه على المحرك بمعرفة قسم المرور المختص مصححاً بالحرف المميز للمحافظة الموجود بها هذا القسم وتاريخ الدمغ .

وفى هذه الحالة يجب أن يوضح مكان الدمغ ورقمه وتاريخه بتقرير الفحص الفني ويجب التأكد من وجود الرقم ومطابقته عند كل فحص فنى أو فحص للمطابقة .  
مادة ١٤١ - دورة الوقود :

يجب توافر الشروط الآتية فيها :

١ - أن تكون خزانات الوقود والأنابيب الموصلة بين أجهزة الدورة متينة وسليمة لا تسمح بتسرب الوقود منها .

٢ - أن تكون فتحة خزان الوقود بعيدة عن ماسورة العادم ومغلقة بغطاء معكم .

٣ - أن تكون ماسورة العادم ( الشكمان ) مثبتة تثبيطاً محكماً وأن تكون سليمة وصالحة للاستعمال وتفى بالفرض المطلوب ولا تحدث صوتاً غير عادى .

٤ - فى حالة تجهيز المركبة بالغاز الطبيعى كوقود يجب تقديم شهادة من شركة معتمدة فى هذا المجال تفيد استيفاء التجهيزات لاشتراطات الأمن والمتانة .

٥ - فى حالة تسيير المركبة بإحدى صور الطاقة الأخرى المحركة خلال الوقود يكون طبقاً للتصميم الأصلى للمصنع المنتج .

مادة ١٤٢ - دورة التبريد :

يجب أن تكون دورة التبريد مضبوطة وسليمة وتؤدي الغرض منها ولا تسمح أجزاؤها بتسرب المياه أو البخار .

وفى حالة التبريد بالهواء يجب أن تكون التوربينات المستعملة مضبوطة وصالحة للاستعمال فعلاً .

### مادة ١٤٣ - جهاز القيادة :

١ - يجب أن تكون جميع وصلاته سليمة وبحالة جيدة وأن يمكن القائد من تغيير اتجاه المركبة بسهولة وسرعة ودقة .

ولا يسمح بإجراء تعديل في مواصفات جهاز القيادة بقصد الحصول على مميزات معينة .

٢ - ويجب أن يكون بالجهة اليسرى من المركبة ، ومع ذلك يجوز استثناء في حالات الضرورة القصوى وقرار من وزير الداخلية التصريح المؤقت بأن يكون بالجهة اليمنى بشرط وضع علامة كف مشطوب بلون أبيض داخل دائرة حمراء في أعلى الجانب الجلفي الأيسر للسيارة .

فإذا كان تصميم المركبة يسمح بنقل جهاز القيادة من الجهة اليمنى إلى اليسرى فيجوز التصريح بإجراء هذا التعديل على أن يكون النقل بمعرفة جهة معتمدة في هذا المجال بطريقة فنية سليمة ومأمونة .

### مادة ١٤٤ - (جهاز نقل الحركة وروافعها :

١ - يجب أن تكون أجهزة نقل الحركة متزنة ومضبوطة وتحمل الإجهادات التي تقع عليها ولا يحدث عند تشغيلها صوت غير عادي .

٢ - أن تكون روافعها مجمعة بحيث يتمكن قائد المركبة من استعمالها دون أدنى انصراف عن مراقبة الطريق .

٣ - يجب أن تكون المركبة مزودة بوسيلة مأمونة تمنع سقوط عمود الكردان في حالة انفصاله .

٤ - كما يجب أن تزود كل مركبة بجهاز يبين السرعة وأن يكون هذا الجهاز سليماً وصالحاً للاستعمال .

٥ - ويجب أن يوجد بكل مركبة يزيد وزنها على ٢٥٠ كم جهاز حركة خلفية .

### ١٤٥ - الشبكة الكهربائية :

١ - يجب أن تكون جميع الأسلاك والكابلات سليمة ومعزولة عزلاً تاماً ومركبة حسب أصول الفن والصناعة وأن تكون الوصلات خالية من الصدأ .

٢ - ويجب أن تكون البطارية واقية باحتياجات المركبة وموضوعة ومثبتة في صندوقها في مكان مأمون بالمركبة فإذا وضعت خارج جسم السيارة ( الكاروسيرى ) أو تحت القاعدة فيجب أن تكون داخل صندوق محكم الغلق .

٣ - ويجب أن تزود كل دائرة كهربائية بمصهر ( فيوز ) يمكن بواسطته قطع أو فصل هذه الدائرة الكهربائية عند اللزوم .

### مادة ١٤٦ - جسم السيارة ( الكاروسيرى ) :

١ - يجب أن يكون بحالة جيدة ومثبتاً بالقاعدة تثبيتاً متيناً .

٢ - وأن تكون السيارة مصنوعة بشكل يضمن لساقتها مجالاً كافياً للرؤية إلى الأمام وإلى اليمين واليسار بحيث يتمكن من القيادة بكل أمن وسلامة .

٣ - كما يجب أن تكون الرفارف مثبتة بطريقة محكمة .

٤ - وأن تكون الأبواب والنوافذ سليمة وسهلة الاستعمال ومحكمة عند إغلاقها .

٥ - ويجب أن تكون الأرضية مغطاة بمادة عازلة كالمطاط أو ما يماثله .

٦ - وأن تكون المقاعد سليمة ومريحة ومزودة بأحزمة الأمان المقررة .

٧ - ويجب أن يكون زجاج السيارة من النوع المأسون ( تيريكس ) أو ما يماثله ولا يجوز وضع أو تثبيت أى مواد أو أشياء على الزجاج

### ٨ - وأن يكون الزجاج الأمامى :

( أ ) مصنوعاً من مادة لا تتحطم جراحاً إذا تحطمت

( ب ) وأن يكون من مادة شفافة تمكن من رؤية الأشياء فى وضوح ولا يشوبه شكل الأشياء أو يؤدي إلى إجهاد النظر .

( ج ) ألا يحول فى حالة الكسر دون الاستمرار فى رؤية الطريق بوضوح .

( د ) يجب أن يكون مجهزاً بحواجز الشمس المتحركة الداخلية .

١٤٧٥هـ - لا يجوز أن يزيد العرض الكلى للسيارة بالنسبة إلى البعد بين مركزي العجلتين الخلفيتين عن ١٠٠ : ٧٠ وذلك حفاظاً لتوازن السيارة .

مادة ١٤٨ - لا يجوز يجب أن تكون مصابيح المركبة سليمة وصالحة للاستعمال ، وأن تتوافر فيها الأنوار الآتية :

( أ ) أنوار القيادة والطريق ( الأنوار الكاشفة ) يجب أن تزود كل مركبة بنور أمامى يشع فى اتجاه سيرها لمسافة لا تقل عن مائة وخمسين متراً وآخر يشع لأسفل (قلاّب) ويضئ الطريق أمامها لمسافة لا تقل عن ثلاثين متراً ويكتفى بمصباح واحد فى الدراجات النارية .

وجوز أن تركب أسفل الأنوار الأمامية للمركبة مصابيح شبورة تشع ضوءاً أصفر لاستخدامها فى أوقات الشبورة داخل المدن وخارجها .

( ب ) أنوار الموضع : يجب أن تزود كل مركبة بنور صغير أبيض أو أصفر فى كل جانب من جانبيه مقدمتها ونور أحمر فى كل جانب من جانبيه مؤخرها ويراعى أن تكون الأنوار الأمامية والخلفية فى وضع يحدد عرض المركبة من الأمام والخلف ويمكن رؤيتها من مسافة ٣٠٠ متر فى الجو الصحو ليلاً ويكتفى بمصباح واحد أمامى وآخر خلفى فى الدراجات النارية .

( ج ) كما يجب أن تزود كل مركبة بنور أبيض لإضاءة اللوحة المعدنية الخلفية وآخر أحمر اللون بمؤخرة السيارة ويعمل بتشغيل فرملة الختمة .

( د ) أنوار الإشارات : تزود كل مركبة بإشارات ضوئية جانبية ينبعث منها ضوء متقطع لإيضاح اتجاه انعطاف المركبة بحيث يمكن رؤية الإشارة بوضوح من الأمام والخلف ليلاً ونهاراً .



**مادة ١٤٩ - العواكس :** يجب أن تزود كل مركبة بعاكسين خلفيين متماثلين لونهما أحمر يمكن رؤيتهما ليلاً برشح في جو صحو من مسافة ١٠٠ متر على الأقل عندما يسلط عليهما ضوء كاشف ويكتفى في الدراجات النارية بعاكس خلفي واحد .

وتكون العواكس الخلفية في جميع المركبات طبقاً لتصميمها وبما يؤدي الغرض منها .  
**مادة ١٥٠ - جهاز التنبيه :** يجب أن تزود كل مركبة بجهاز تنبيه واضح الصوت ولا يجوز أن يكون متعدد النفقات أو من نوع السرينة أو أن يؤدي إلى الإضرار بالهيشة أو إلى إزعاج مستعملي الطريق عند استعماله بأكثر مما تقتضى الحاجة مع مراعاة سائر أحكام القانون خاصة المادة (٦٩) والمادتين (١٢ ، ١٣) من هذه اللائحة .

**مادة ١٥١ - المرآة العاكسة :** يجب أن تزود كل مركبة بمرآة عاكسة متحركة تمكن قائدها من كشف الطريق خلفه بوضوح .

أما سيارات النقل والأتوبيس وسيارات نقل الموتى فيجب أن يكون بها مرآة عاكسة أخرى بالجهة اليسرى خارج المركبة في مجال رؤية القائد .

**مادة ١٥٢ - مضامح المطر :** تزود كل مركبة ذات زجاج أمامي ( وخاصة السيارات ) بمساحتي مطر تعملان آلياً وتفيان بالفرض المطلوب .

**مادة ١٥٣ - هلجز التصادم :** يجب أن يكون بالمركبة حاجز تصادم أمامي وآخر خلفي وأن يكونا من القوة والمتانة حتى يبقيا بالفرض منهما كما يجب أن يكونا مثبتين بالقاعدة تثبيتاً محكماً ولا يجوز إجراء أى إضافات أو إزالات تخالف التصميم الأصلي للمركبة .

**مادة ١٥٤ - الطلاء :** يجب أن تكون المركبة مطلية بطلاء مصقول ثابت اللون ( الدوكو أو مايمائله ) وأن يكون الطلاء ثابتاً على جسم المركبة خالياً من كل تأثير ضار على الصحة .

**مادة ١٥٥ - أجهزة الإطفاء :** يجب أن تزود كل مركبة بأجهزة الإطفاء المطابقة للمواصفات القياسية المصرية رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٩٢ دون التقيد باسم تجارى معين .  
وأن تكون صالحة للاستعمال وفى متناول قائد السيارة والركاب وأن يوضع فى رخص تسيير المركبات أنواع هذه الأجهزة ويكون تجهيز كل مركبة بأجهزة الإطفاء اللازمة بحسب نوعها كما يأتى :

( أ ) سيارات النقل للمخصصة والمعدة لنقل الغازات السائلة والسوائل البهرولية وياقى سيارات النقل والجرارات بالمقطورات غير الزراعية :  
عدد ٢ جهاز إطفاء بدرجة جافة طراز A.B.C ، على ألا تقل زنة عبوة الجهاز عن ٦ كيلو جرامات .

( ب ) سيارات البيك أب والسيارات التى لا تزيد حمولتها عن ٣ طن،جهاز إطفاء بدرجة جافة طراز A.B.C ، على ألا تقل زنة عبوة الجهاز عن ٣ كيلو جرامات .  
( ج ) سيارات نقل الركاب ( الأتوبيس ) : عدد ٢ جهاز إطفاء بدرجة جافة على ألا تقل زنة عبوة الجهاز عن ٦ كيلو جرامات .

( د ) السيارات الخاصة والأجرة ونقل الموتى والجرارات الزراعية : جهاز إطفاء بدرجة جافة طراز A.B.C على ألا تقل زنة عبوة الجهاز عن واحد كيلو جرام .  
ويرجع إلى جهة الإطفاء المختصة بالنسبة إلى أجهزة الإطفاء من غير الأنواع السابقة التى ترد مع السيارات من الخارج .

ويجب فحص جهاز الإطفاء عند الترخيص فى أول مرة وعند كل فحص فنى للمركبة للتأكد من صلاحيته للاستعمال .

ويصدر قسم المرور المختص بعد الفحص شهادة صلاحية للجهاز بعد أداء جنيه واحد مقابل تكاليف الشهادة

## ( القسم الثاني )

### الشروط الخاصة

#### ١ - السيارات الخاصة

**مادة ١٥٦** - تكون السيارات الخاصة مصممة أصلاً لركوب الأشخاص بما لا يجاوز تسعة ركاب بخلاف قائدها ويخصص ٥٠ سم من طول المقعد الأمامي للقائد ، ٣٥ سم لكل راكب على أن يكون قياس المقعد والمسند من منتصف العرض والأبواب مغلقة أيهما أقل .

ويجوز أن تكون مجهزة بفرقة معيشة طبقاً للتصميم الأصلي لها من المصنع المنتج المعتمد ولا يجوز أن يقل عرض كل من المقعد الأمامي والخلفي عن ٤٥ سم ومسك المسند عن ١٠ سم .

كما لا يجوز أن يقل الارتفاع بين سطح أى مقعد و سطح السيارة عن ٨٥ سم ويتضمن ترخيص المركبة الحد الأقصى لعدد الركاب الذين يجوز نقلهم بها محدداً على الوجه السابق مضافاً إليه القائد .

#### ٢ - مقطورة السيارات الخاصة ( الكارافان )

**مادة ١٥٧** - يشترط في مقطورة السيارات الخاصة ( الكارافان ) :

( أ ) لا يجوز أن تزيد عدد محاورها على اثنين .

( ب ) لا يجوز أن يجاوز أبعادها ما يأتى :

١ - الطول خمسة أمتار .

٢ - العرض ٢,٥٠ متر .

٣ - الارتفاع الكلى من سطح الأرض ثلاثة أمتار .

( ج ) لا يجوز أن يجاوز الطول الكلى للمجموعة ( السيارة والملحقة ) ١٢ متراً .

( د ) يجب أن تجهز الملحقة بوسيلة فرملية مطابقة لحكم المادة ١٣٩ من هذه اللائحة .

### ٣- سيارة ذوى اتعاهات

مادة ١٥٨ - يجب أن تكون المركبة مزودة بالجهاز أو الأجهزة المناسبة والكافية، لإزالة تأثير إعاقة قائدها على قدرته على القيادة وفقاً للأصول الفنية فى ضوء قرار الهيئة الطبية .

### ٤- السيارات للآجرة

مادة ١٥٩ - يجب أن تتوافق فى سيارة الآجرة الشروط الآتية :

١ - أن تكون المقاعد خلف بعضها وفى اتجاه سير السيارة وألا يقل عرض كل من المقعد الأمامى والخلفى عن ٤٥ سم ومسك مسنديهما عن ١٠ سم وألا يقل الارتفاع بين سطح أى مقعد وسقف السيارة عن ٨٥ سم ويجوز أن يكون أحد المقاعد فى غير اتجاه سير السيارة بشرط أن يكون طبقاً للتصميم الأسمى لها من المصنع المنتج .

٢ - أن يكون للسيارة بابان فى كل جانب على الأقل على ألا يقل اتساع فتحة كل منها عن ٥٠ سم وإذا كانت السيارة مصممة أصلاً لثلاثة صفوف أو أكثر من المقاعد يجوز أن يكون للسيارة ثلاثة أبواب بشرط وجود بابين بالجانب الأيمن على ألا يقل اتساع فتحة الباب الأمامى منها عن ٥٠ سم وفتحة الباب الخلفى عن ٩٠ سم وبشرط أن يكون الصف الثانى من المقاعد متحركاً كله أو جزء منه وفى حالة وجود عمر جانبي لا يقل عرضه عن ٤٠ سم يبدأ من خلف مسند الصف الأول من المقاعد وينتهى عند مقدم الصف الأخير لا يجوز ألا يقل اتساع فتحة الباب الأيمن الخلفى عن ٧٠ سم .

وتستثنى سيارات الآجرة ذات فتيس غرز التى تعمل فى المناطق الصحراوية من شرط وجود بابين بالجهة اليمنى .

٣ - أن توجد لوحة أعلى السيارة تضاء ليلاً عند خلوها من الركاب وذلك بالنسبة للسيارة الآجرة بالعداد .

٤ - ألا يكون قد مضى على صنعها عشر سنوات بما فيها سنة الصنع ، وذلك بالنسبة للمركبات التى يتم الترخيص بها لأول مرة .

**مادة ١٦٠ -** تكون السيارة الأجرة مصممة أصلاً لركوب الأشخاص بما لا يجاوز سبعة ركاب بخلاف قائدها لسيارات الأجرة بالعدد والنسبة لسيارات الأجرة المخصصة لنقل الركاب بين محافظتين أو أكثر ألا يقل عدد الركاب عن خمسة ولا يزيد عن خمسة عشر راكباً بخلاف قائد السيارة ، وبالنسبة لسيارات الأجرة المخصصة لنقل الركاب داخل المحافظة ( سرفيس ) لا يجاوز عدد الركاب عن سبعة عشر راكباً بخلاف قائد السيارة ، ويخصص ٥٠ سم من طول المقعد للقائد، ٤٠ سم لكل راكب ويراعى فى قياس طول المقعد المسند أن يكون القياس من منتصف العرض والأبواب مغلقة .

وإذا كانت مقاعد السيارة فى أكثر من صفتين عرضيتين فيجب ألا تقل المسافة :

- ١ - بين أقرب نقطة من عجلة القيادة ومقدم مسند المقعد الأمامى عن ٣٥ سم .
  - ٢ - بين ظهر مسندى المقعد الأمامى والأوسط عن ٧٠ سم .
  - ٣ - بين ظهر كل من المسند الأوسط ونهاية المسند الخلفى عن ٨٥ سم .
  - ٤ - بين صفوف المقاعد عن ٣٥ سم .
  - ٥ - بين أقرب نقطة من عجلة القيادة وظهر مسند المقعد الخلفى عن ٢٠٠ سم .
- كما يجب ألا يقل عرض المقعد الأوسط عن ٣٥ سم .

ويجوز للجمعيات التعاونية لنقل الركاب بالمحافظات تسيير سيارات أجرة لخدمة المواطنين داخل المحافظة وذلك بدون حد أقصى لعدد الركاب . ويشترط أن تسمح سعة السيارة بذلك طبقاً لما تقدره إدارة المرور المختصة .

**مادة ١٦١ -** يحدد المحافظ المختص بعد أخذ رأى المجلس الشعبى المحلى لوفى سيارات الأجرة بالعدد فى كل محافظة بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور .

**مادة ١٦٢ -** السيارات الأجرة المخصصة لنقل الركاب بين محافظتين أو أكثر تسرى عليها أحكام السيارة الأجرة مع مراعاة القواعد التالية :

- ١ - تستثنى هذه السيارات من تزويدها بعداد ( تاكسيومتر ) فى المحافظات التى يتعذر فيها استعمال العدادات .
- ٢ - يجب أن تزود هذه السيارات بشبكة معدنية بأعلاها تخصص لأمتعة الركاب .

٣ - أن يوضع البيان المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من هذه اللائحة على جانبيها ويحفظها في داخل دائرة تحدد لونها وأبعادها الإدارة العامة للمرور .

٤ - يخصص لهذه السيارات مواقف خاصة في المدن التي تبدأ منها أو تنهاى فيها نشاطها ويصدر بتحديد وتنظيم العمل بها قرار من المحافظ المختص .

وعلى قائدى هذه السيارات الانتظار في هذه المواقف لاستقبال الركاب ولا يسمع تغير هذه المركبات بالانتظار وقبول الركاب من هذه المواقف<sup>(١)</sup>

٥ - ويحدد تعريف الركوب عن الرحلة بقرار من المحافظ المختص بعد أخذ رأى المجالس الشعبية المحلية .

ويجوز الترخيص للشركات التي تعمل في النشاط السياحي المرخص بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية بتسيير سيارات أجرة تعمل في النشاط السياحي في محافظة واحدة أو في أكثر من محافظة، وفي هذه الحالة تطبق عليها أحكام البنود ١ ، ٢ ، ٣ من الفقرة الأولى من هذه المادة بالإضافة إلى ما يأتى :

( أ ) موافقة وزارة السياحة على الترخيص بهذه السيارات وعند التجديد .

( ب ) وضع علامة مميزة للشركات المالكة على جسم السيارة من الخارج وتصدر الإدارة العامة للمرور قراراً بكيفية وضع العلامة المميزة للشركة مالكة السيارة بعد أخذ رأى وزارة السياحة .

( ج ) إصدار تعريفية خاصة بهذه السيارات طبقاً لأحكام هذه اللائحة بعد موافقة وزارة السياحة .

( د ) ألا يكون قد مضى على صنع هذه السيارة مدة تزيد على ثلاث سنوات سابقة على الترخيص .

( هـ ) أن تكون السيارة مصممة أصلاً لركوب الأشخاص بما لا يتجاوز سبعة ركاب بخلاف قائدها .

(١) انظر د . عهد الفتاح مراد " التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٥٨ وما بعدها .

### ٥ - سيارات الإطفاء الخاصة

هذه ١٦٣ - يجب أن تجهز سيارات الإطفاء الخاصة بما يفي بالغرض المخصصة من أجله وأن تكون جميع الأجهزة مثبتة بها تثبيتاً محكماً مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة العاملين عليها ويكتب على جانبي السيارة الجهة التابعة لها . ويجوز لها أن تقطر أية أجهزة أو مقطورات يلزم استعمالها للإطفاء .

### ٦ - سيارات الإسعاف والمستشفيات

هذه ١٦٤ - يشترط في سيارات الإسعاف والمستشفيات :

١ - ألا يقل طول المكان المخصص لنقل المصابين والمرضى بسيارات الإسعاف والمستشفيات عن ١٨٠ سم ، ويجوز التجاوز عن هذه المسافة بالنسبة للسيارات المخصصة لإسعاف الأطفال .

٢ - أن تكون هذه السيارات من النوع المقفل .

٣ - أن تغطي نوافذها الجانبية بالستائر إذا لم يكن لون زجاجها قاتماً أو من النوع المصنفر .

٤ - أن يجهز السرير أو النقالة بمواقع اهتزاز كافية ، ويجوز أن يسمح بوجود مقعد داخل الصندوق أو كراسي إسعاف متحركة .

٥ - أن يكتب على جانبي السيارة الجهة التابعة لها والغرض المخصصة من أجله .

## ٧- سيارات نقل الموتى

مادة ١٦٥ - يشترط في سيارات نقل الموتى :

- ١ - أن تكون السيارة معدة لنقل الموتى من النوع المقنول .
- ٢ - ألا يقل طول المكان المخصص لنقل الموتى عن ٢٢٥ سم وعرضه عن ٩٥ سم ، وأن يكون به تهوية كاملة ولا يسمح بوجود مقاعد به ويجب أن يكون منفصلاً تماماً عن المكان المخصص لجلوس الركاب .
- ٣ - ويحدد عدد الركاب بتخصيص ٥٠ سم من طول المقعد للقائد ، ٤٠ سم لكل راكب .
- ويسمح بوجود مقعد خلف مقعد قائد السيارة بشرط ألا تقل المسافة بين المقعد وظهر مسند القائد عن ٢٥ سم .
- ٤ - ويجب في جميع الحالات عدم تجاوز الأبعاد الآتية :
  - ( أ ) ألا يقل الارتفاع بين سطح أى مقعد وبين سقف السيارة عن ٨٥ سم .
  - ( ب ) ألا تقل المسافة بين أقرب نقطة من عجلة جهاز القيادة وبين مقدم مسند المقعد الأمامى عن ٣٥ سم .
  - ( ج ) ألا يقل عرض أى مقعد بالسيارة عن ٣٥ سم وسمك مسند عن ١٠ سم .
- ٥ - ويجب أن يكون بالسيارة باب خلفى بالإضافة إلى بابى مقعد السائق وألا يقل اتساع فتحة كل من هذين البابين عن ٥٠ سم .
- ٦ - ويجب تغطية التوافذ الجانبية بمستائر إن لم يكن لون زجاجها قاتماً أو من النوع المصنفر .
- ٧ - ويكتب على جانبي السيارة رقمها والغرض المخصصة من أجله .



### ٨ - الدراجات النارية (الموتوسيكل)

**مادة ١٦٦ -** تسرى على الدراجات النارية أحكام المواد (١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤) من هذه اللائحة .

ويمكن أن تكون الدراجة النارية ذات أربع عجلات طبقاً للتصميم الأصلي لها .

**مادة ١٦٧ -** يجب أن تزود الدراجات النارية برافعة لحفظ توازنها أثناء الوقوف .

**مادة ١٦٨ -** لا يسمح للدراجات النارية بركوب شخص غير القائد إلا إذا كان له مقعد مصمم أصلاً يسمح بركوبه وأن تكون الدراجة مزودة من كل ناحية بدواسة مخصصة للراكب .

**مادة ١٦٩ -** إذا كانت الدراجة النارية مزودة بصندوق لركوب الأشخاص يجب أن

تتوافر فيه الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون محكم التثبيت بقاعدة الدراجة .
- ٢ - أن يكون مزوداً بموانع اهتزاز مناسبة كافية .
- ٣ - أن يكون محمولاً على عجلة أو عجلات تتوافر فيها نفس شروط عجلات الدراجة النارية .

٤ - ألا تتجاوز أبعاده الأبعاد المقررة لصندوق نقل البضائع والمبينة في المادة التالية .

٥ - ألا تستخدم في نقل الأشخاص مقابل أجر .

**مادة ١٧٠ -** إذا كانت الدراجة النارية مزودة بصندوق لنقل البضائع فيشترط بالإضافة

إلى الشروط الواردة في المادة السابقة عدم تجاوز الأبعاد الآتية في الصندوق :

أولاً - الصندوق الخلفي :

- ١ - ألا يزيد طوله على ١٥٠ سم .
- ٢ - ألا يزيد عرضه على ١٢٠ سم .
- ٣ - ألا يزيد طول الصندوق مع الدراجة على ٤ أمتار

### ثانياً - الصندوق المجاني :

١ - ألا يزيد طوله على طول الدراجة .

٢ - ألا يزيد عرضه على ٦٠ سم .

ويشترط في الحالتين ألا يزيد الارتفاع عن سطح الأرض على ١٢٠ سم .

ويجب ألا يحجب ارتفاع الصندوق بحمولته الرؤية عن القائد ، ويشترط أن يكون

التوازن مظلوماً .

### ٩ - سيارات نقل الركاب (لاتوبيس)

#### مادة ١٧١ - جسم السيارة ( الكاروسير ) :

يجب أن تكون مصنعة حسب ما تقتضيه الأصول الفنية للصناعة وفقاً للتصميم

الأصلي للمصنع المنتج بما يحقق سلامة وأمن وراحة الركاب .

ويجب أن يكون من المعدن ومغطى بطلاء واق من الصدأ ويجوز صنعه من مواد

مناسبة من الخشب أو ما يماثله على أن تكون مقواة بوصلات معدنية وأن تكون جميع

المسامير والصواميل والبرشام المستعملة في الوصلات من الصلب وأن تكون جميع

الوصلات محكمة .

ويجب أن تكون الموادات الطويلة والعريضة من الصلب أو الخشب وأن تثبت بالقاعدة

( الشاسيه ) بزوايا مناسبة من الصلب وأن تكون الموادات العرضية موزعة بانتظام

على طول القاعدة .

ويجب أن تكون الأرضية من الخشب أو من المعدن بسمك مناسب ، وأن تغطي بمواد

عازلة للصوت والحرارة .

ويجب أن تكون قوائم جسم السيارة من الزوايا أو المواسير المعدنية أو من الخشب .  
المقوى بالصاج بوصلات معدنية سليمة موزعة حسب أصول الصناعة على طول القاعدة  
وأن تربط بإحكام مع المادّات العريضة لأرضية السيارة وسقفها .

ويجب أن يغطى جسم السيارة من الخارج بألواح معدنية بسمك مناسب وتبطّن  
من الداخل بألواح معدنية أو من الخشب المضغوط أو ما يمثله .

#### مادة ١٧٢ - الأبواب :

يجب أن يكون بكل سيارة بابان على الأقل وألا يقل اتساع فتحة كل باب  
عن ٧٠ سم ويجوز فى السيارات المكيفة الهواء وفى سيارات الأتوبيس الخاص وأتوبيس  
السياحة وأتوبيس المدارس التى بها تهوية كافية بواسطة زجاج متحرك أن يكون لها باب  
واحد تتوافر فيه الشروط السابقة .

#### مادة ١٧٣ - النوافذ :

يجب أن تزود السيارة بعدد كاف من النوافذ التى يمكن فتحها بسهولة وغلقيها  
إحكام وأن يكون زجاجها من النوع المأمون ( تيلكس أو ما يمثله ) ومزودة بستائر  
ويسمح فى السيارات المكيفة الهواء بأن تكون نوافذها ذات زجاج ثابت .

#### مادة ١٧٤ - السلالم :

يجب أن تكون السلالم مصنوعة من المعدن المضلع أو الخشب المغطى بالمعدن وتكون  
سهلة الاستعمال وغير بارزة عن جسم السيارة ولا يزيد ارتفاع الدرجة السفلى من السلم  
عن ٣٠ سم من سطح الأرض .

#### مادة ١٧٥ - المقاعد وعند الركاب :

يجب أن تكون المقاعد مثبتة بأرضية السيارة بقوائم وبطريقة محكمة وبحيث تكون  
خلف بعضها وفى اتجاه سير السيارة إلا ما كان منها فوق قوس العجلات كما يخصص  
٤٠ سم من طول المقعد لكل راكب ، أما سيارات نقل تلاميذ المدارس فيكون  
الطول ٣٠ سم .

ولا يجوز أن يقل عرض المقعد في جميع أنواع سيارات الأتوبيس عن ٤٠ سم عدا سيارات أتوبيس المدارس فلا يقل العرض عن ٣٠ سم .

كما لا يجوز أن يقل عرض المر بين صفوف المقاعد عن ٤٠ سم وأن يكون المقعد متصلاً بمسند الظهر دون فراغ بينها وألا تقل المسافة بين مقدم المقعد وظهر مسند المقعد الذي أمامه أو أي حاجز عن ٢٥ سم عدا سيارات الأتوبيس الخاص وأتوبيس المدارس وأتوبيس السياحة فيجب ألا تقل هذه المسافة عن ٢٠ سم وألا يقل عرض المر بين صفوف المقاعد عن ٣٠ سم .

**مادة ١٧٦ -** يجب أن يزود سقف السيارة من الداخل بمقبض ( وردمان ) بطول السيارة يكون مثبتاً تثبيثاً محكمًا بالسقف وفي متناول أيدي الركاب<sup>(١)</sup>

ويجب ألا تقل المسافة بين أرضية السيارة وسقفها عن ١٩٠ سم ويستثنى من ذلك السيارات غير المصرح فيها بوقوف الركاب حسب تصميمها بمعرفة المنتج لها .

#### **مادة ١٧٧ - مكان السائق :**

يجب أن يكون مكان السائق منفصلاً عن مكان الركاب بحاجز من الزجاج المأمون يمنع اتصال الركاب بالسائق ولا يحجب رؤية الطريق وأن يكون الحاجز الواقع خلف السائق مجهزاً بسماعات متحركة في متناول السائق لتعجب الإضاءة الداخلية عنه ، وبالنسبة للسيارات التي تشمل في مجال النقل السياحي طبقاً لحدود الموافقة الصادرة من وزارة السياحة .

#### **مادة ١٧٨ - معدات الإسعاف :**

يجب أن يكون بالسيارة صندوق إسعاف يحتوي على المواد اللازمة للإسعافات الأولية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التعليمات الإدارية للنيابات ' ص ٥٩ وما بعدها .

مادة ١٧٩ - ألا يكون قد مضى على صنعها عشر سنوات بما فيها سنة الصنع .

مادة ١٨٠ - يجب ألا تزيد أبعاد أى سيارة تقل عنام للركاب بكامل حمولتها على ما يأتى :

( أ ) الطول : السيارة ذات المحورين أو أكثر ١٦ متراً .

(ب) العرض : ٢,٦٠ متر .

(ج) الارتفاع عن سطح الأرض ٣,٥ متر .

(د) ارتفاع أسفل جزء من السيارة عن سطح الأرض ٢٠ سم .

ويجوز لوزير الداخلية أن يقرر التجاوز عن هذه الأبعاد أو بعضها إذا كان التصميم الأصلى للسيارة يسمح بذلك وفى حدود ما يسمح به فقط .

#### ١٠ - سيارات النقل

##### مادة ١٨١ :

( أ ) يجب أن يكون لكابينة القائد باب لكل جانب على الأقل لا يقل الاتساع

الفعلى لفتحته عن ٥٠ سم وألا تقل المسافة بين أقرب نقطة من عجلة جهاز

القيادة ومقدم مسند مقعد القائد عن ٣٥ سم وبين سطح مقعد القائد وسقف

الكابينة عن ٨٥ سم ويخصص ٥٠ سم من طول المقعد للسائق ، ٤٠ سم

لكل راكب .

ويسمح فى سيارات نقل البضائع وبصفة استثنائية بوجود ( لمراتونة ) ،

بمقدمة صندوق السيارة ، على أن تكون مثبتة تثبيتاً متيناً بأرضية الصندوق

من الجانب الأمامى له ، ولا يجوز أن تكون مرتكزة بأية حال على الكابينة .

كما يجوز الترخيص لسيارات النقل غير المجهزة بجوانب مع مراعاة

شروط الحمولة .

(ب) ألا يكون قد مضى على صنعها عشر سنوات بما فيها سنة الصنع .

مادة ١٨٢- إذا كان مثبتاً بسيارة النقل رواقع « أوناش أو آلات أو أجهزة » وجب أن تكون مثبتة تثبيتاً محكمًا بقاعدة السيارة وألا يؤثر وجودها أو استعمالها على توازن السيارة أثناء وقوفها أو حركتها وخاصة أثناء تشغيلها أو أثناء التحميل أو التفريغ وألا يؤدي إلى تعرض حياة قائدها أو عمالها أو الغير لأى خطر عند تشغيلها ، وتعتبر هذه الأجهزة جزءاً من المركبة ، وعلى أن يتم التثبيت بمعرفة أحد المصانع أو الشركات المتخصصة فى هذا المجال والمعتمدة من وزارة الصناعة .

مادة ١٨٣- لا يجوز أن تزيد أبعاد أية سيارة نقل بحمولتها على ما يأتى :

#### ( أ ) الطول :

بالنسبة للسيارات ذات محركين أو أكثر على ١٢ متراً .

بالنسبة إلى السيارات نصف مقطورة على ١٧ متراً .

بالنسبة إلى السيارات مع المقطورة على ٢٠ متراً .

( ب ) العرض ٢,٩٠ متر .

( ج ) الارتفاع عن سطح الأرض بكامل الحمولة : ٣,٥٠ متر داخل المدن ، ٤ أمتار على الطرق الرئيسية خارج المدن .

( د ) ألا تزيد المحمولات المحورية للتصميم الأسمى للسيارة على اشتراطات الهيئة العامة للطرق والكبارى بالنسبة لتحديد المحمولات المحورية .

ويجوز للمرور المختص بعد موافقة جهة الطرق والكبارى ومديرية المرافق والتشييد بالمحافظة التصريح بتسيير المركبة إذا تجاوزت أبعادها أو وزنها الحدود المذكورة ،  
نظ سيرها فى التصريح الذى منح لها

## ١١ - سيارات النقل المشترك

مادة ١٨٤- يقتصر الترخيص بسيارات النقل المشترك والسماح بتسييرها على داخل المحافظات الصحراوية الآتية : مطروح - الوادي الجديد - البحر الأحمر - سيناء .

• ويجب أن تكون السيارة مصممة لحمولة ٥ أطنان على الأقل وأن يعد الجزء الأمامي لها لنقل الأشخاص ويجهز بمقاعد داخلية وباب واحد على الأقل لا يقل اتساع فتحته عن ٧٠ سم لركوب الأشخاص ، وبعد الجزء الخلفي لنقل الاشياء ويكون له مدخل مستقل .

كما يجب أن تتوافر فيها الشروط المقررة للفرشين معاً بالإضافة إلى توافر الاشتراطات الآتية :

- ١ - أن تكون الإدارة على جميع المحاور .
- ٢ - أن تزود بخزان وقود احتياطي يمكن توصيله مباشرة بمحرك السيارة .

## ١٢ - الجرار

مادة ١٨٥- يجب أن يكون للجرار محركان أو أكثر وألا يتجاوز أبعاده الآتى :

- ١ - طولـه مع ملحقاته الزراعية ١٢ متراً أما بالملحقة غير الزراعية فلا يتجاوز ٢٥ متراً .
- ٢ - العرض ٢,٥ متر .
- ٣ - الارتفاع عن سطح الأرض ٣,٥ متر .

## ١٣- المقطورات

**مادة ١٨٦-** يجب أن يكون للمقطورة محوران أو أكثر وأن يسمح تصميمها بالسير بسرعة المركبة القاطرة .

وإذا لم يكن قد مضى على صنعها عشر سنوات بما فيها سنة الصنع ، وذلك بالنسبة للمقطورات التي يتم الترخيص بها لأول مرة

ويسمح بالترخيص بالمقطورات المصنعة محلياً بشرط أن تكون مصنعة بمعرفة مصانع معتمدة من وزارة الصناعة .

### مادة ١٨٧- الشروط المقررة لرباط المقطورات :

إذا كان وزن المقطورة الأقصى المرخص يزيد على ٧٥٠ كيلو جراماً أو على نصف وزن المركبة القاطرة وهي فارغة يجب تجهيز المقطورة بالإضافة إلى الرباط الأساسي الذي يؤمن جرها وتوجيهها برباط مساعد من سلاسل أو حبال معدنية بحيث يمكن في حالة هجر الرباط الأساسي أن يستمر جر المقطورة بما يمنعها من الانحراف عن اتجاهها الطبيعي .

وفي حالة انقطاع الرباط الأساسي أو كسره لا يمكن استعمال الرباط المساعد إلا بصورة مؤقتة لإكمال السير إلى أول مركز إصلاح وفي هذه الحالة يجب أن تسير المركبة بسرعة معتدلة جداً .

ومع مراعاة الأحكام السابقة يجوز استعمال رباط مساعد مكون من حبال أو مواد أخرى عاتلة عندما تقضى الضرورة القصوى باستعمالها وإذا كانت المركبة القاطرة تنقل مركبات عديدة فلا يجوز استعمال مثل هذه الرباطات إلا لرباط واحد .

ويجب أن تبقى الرباطات ظاهرة ليلاً ونهاراً لتسهيل الكشف عليها .



**مادة ١٨٨-** يجب ألا تزيد أبعاد وحمولة المقطورات عما هو منصوص عليه  
بالمادة ١٨٣ من هذه اللائحة ويكون تحديد حمولة المقطورة على الرجه المبين  
فى المادة ١٨٣ منها .

**مادة ١٨٩-** يجب أن تزود كل مقطورة يزيد وزنها على ٢٠٠ كيلو جرام بوسيلة  
فرملية تعمل بتشغيل فرملة الخدمة بالمقاطرة بحيث يكون تأثيرها على جميع العجلات  
ريكتفى بأية وسيلة فرملية فى متناول قائد القاطرة وتؤثر على عجلات محرر واحد  
على الأقل إذا كان وزن المقطورة ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ كيلو جرام ويسمح بفرملة ذاتية  
إذا كان وزنها ما بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ كيلو جرام وفى جميع الحالات يجب ترافق وسيلة  
فرملية إضافية تكفل إيقاف المقطورة فى حالات حدوث انفصالها عن القاطرة أثناء السير .  
ويجب أن تزود المقطورة مهما كان وزنها بفرملة تأمين الإيقاف .

#### ١٤ - نصف المقطورة

**مادة ١٩٠-** تسرى على نصف المقطورة الأحكام الخاصة بالمقطورة من حيث الربط  
والأبعاد والأوزان والفرامل .

**مادة ١٩١-** تعتبر من المركبات المصممة لتكون آلات فى حكم المادة ٣ من القانون  
ما يأتى :

١ - آلات ومعدات الضغط والحفر والتنقيب .

٢ - آلات ومعدات الرفع والتحويل والتفريغ والنقل .

٣ - آلات ومعدات البناء والهدم .

- ٤ - آلات شق وتسوية ورصف التربة .
- ٥ - آلات تمهيد الطرق وصيانتها ومستلزماتها .
- ٦ - آلات رسم الخطوط بالطلاء على الطرق .
- ٧ - آلات قطع الأشجار ومعداتها .
- ٨ - آلات ومعدات المكابس والمناشر والموازن والمقاييس .
- ٩ - الآلات والمعدات الخاصة بالمناجم والمحاجر .
- ١٠ - آلات ومعدات توليد الكهرباء والهواء المضغوط والبخار المجهزة بمحركات إضافية .
- ١١ - آلات ومعدات التسخين والغلي والكسارات والصقل والطلاء .
- ١٢ - الآلات والمعدات الخاصة بصنع وتغيير شكل الرمال والأحربة والحجارة والرخام .
- ولقسم المرور المختص إعفاء هذه المركبات من بعض شروط المتانة والأمن الواردة بهذه اللائحة والتي تتعلق بالوزن والأبعاد والقاعدة والمتور والأتوار وآلة التنبيه والطلاء والعجلات بما يتفق وتصميمها وتجهيزها والفرص المصممة من أجله .
- ويصرف الترخيص لها بعد أداء الضريبة المقررة عنها .
- ولا يجوز السماح بوجود أية حمولة عليها أو بوجود أى راكب عند قائدتها ويجوز قيادتها برخصة لا تقل عن درجة ثانية .

## ( الفصل الثاني )

## الشروط الواجب توافرها في مركبات النقل البطيء

## ( ١ ) الدراجات :

**مادة ١٩٢ -** يجب أن يكون الكادر من مواسير الصلب وأن تتوافر فيه القدرة على تحمل الأحمال والإجهادات التي تقع عليها وأن تكون وصلاته خالية من الرباط أو الهرشام ر المسامير وأن تكون جميعها وحدة واحدة متصلة عن طريق الجلب المعروة ( قلاووظ ) .

**مادة ١٩٣ -** يجب أن يكون مقعد القائد مريحا ومثبتاً تثبيثاً محكمًا ويمكن رفعه وخفضه طبقاً لمقاس الدراجة وإذا كان بها مقعد راكب آخر فيجب أن يكون هو الآخر مريحا ومثبتاً تثبيثاً محكمًا بالكادر .

**مادة ١٩٤ -** يجب أن يكون جهاز القيادة ( الجادون ) من المراسير الصلب وأن تزود نهايته بمقبضين من مادة لينة أو صابئة لها وأن يكون ( الجادون ) معتزنا ومضبوطا على المحور الأمامي للدراجة بحيث يعطى قيادة سهلة ومضمونة ولا يسمح بوجود وصلات أو لحامات به .

**مادة ١٩٥ -** يجب أن تكون العجلات سليمة وكاملة بجميع أسلاكها ولها إطارات من المطاط بحيث تتحمل الأحمال والإجهادات الواقعة عليها .

كما يجب أن يكون البدال سليما وبدون لحامات أو وصلات ومثبتاً تثبيثاً محكمًا بترس الحركة الأكبر متصلاً بالمجلة الخلفية عن طريق جتير من الصلب كامل العقد مشدودا شدا كافيا لنقل الحركة بين الترس الأكبر وترس محور المجلة الخلفية .

**مادة ١٩٦ -** يجب أن يكون بالدراجة وسيلة فرملية واحدة على الأقل تكون سليمة وصالحة للاستعمال وتعمل باليد .

**كما يجب أن تزود الدراجة براقعة لحفظ توازنها أثناء الوقوف وأن تزود كل عجلة برغرف من المعدن مثبتاً تثبتاً متيناً بالكادر .**

**مادة ١٩٧ -** يجوز وضع سلة تعلق بالمجادون أو تربط بالمقعد الخلفى ولا تزيد أبعاد هذه السلة عن ٤٠ سم عرضاً وطولاً ، ٢٠ سم ارتفاعاً وتكون مثبتة تثبتاً محكمًا .

**مادة ١٩٨ -** يجب أن تزود الدراجة بضوء أبيض أو أصفر كبير فى مقدمتها يشع لمسافة لا تقل عن عشرة أمتار أمامها وضوء أحمر أو برتقالى فى مؤخرتها يضاءان عند تسير الدراجة ليلاً وعندما تحتم الأحوال الجوية ذلك .

**كما يجب أن تزود الدراجة بعدسة عاكسة خلفية مستديرة الشكل لونها أحمر لا يقل نصف قطرها عن ٢ سم يمكن رؤيتها ليلاً بوضوح فى جو صحو من مسافة ١٠٠ متر على الأقل عندما يسقط عليها ضوء كبير .**

**ويجب أن يطفى الرغرف الخلفى باللون الأبيض بطول لا يقل عن ٢٠ سم .**

**مادة ١٩٩ -** يجب أن تزود الدراجة بجرس واحد على الأقل للتنبيه يمكن سماعه من مسافة كافية .

**ويجوز استخدام أى جهاز صوتى آخر مع مراعاة الأحكام المختلفة المتعلقة بآلة التنبيه فى القانون أو فى هذه اللائحة .**

مادة ٢٠٠ - يسمح بإلحاق صندوق لنقل البضائع والأشياء بالدراجة ، التريسكل )  
 بشرط أن يكون تثبيته محكماً وأن يظل التوازن محفوظاً ولا يجوز أن يزيد عرضه  
 على ١٢٠ سم وإذا كان جانبياً فلا يزيد عرضه على ٦٠ سم .  
 ويجب ألا يعجب ارتفاع الصندوق بحمولته الرؤية عن القاعدة إذا كان تثبيته أمامياً  
 أو جانبياً .

ويجب تثبيت عاكس خلفي بالصندوق إذا كان مزوداً بـ «مصابيح خلفية» إذا كان مثبتاً  
 بخلف الدراجة وأن يثبت نور أمامي بمقدمة الصندوق إذا كان أمامياً .  
 ولا يجوز في جميع الأحوال أن يزيد طول الدراجة بصندوقها على ٢٥٠ سم وعرضها  
 على ١٥٠ سم وارتفاعها عن سطح الأرض على ١٢٠ سم وألا تتجاوز أبعاد حمولة  
 الصندوق المشار إليه الأبعاد المذكورة .

#### (ب) العربة :

مادة ٢٠١ - عربة التركيب ( المضطرب ) :

يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

- ١- أن يكون هيكل العربة مصنوعاً من الخشب أو المعدن المغطى من الخارج بالخشب  
 المضغوط أو مايمثله وأن تكون من النوع المقفل فإذا كانت من النوع المفتوح فيكون لها  
 غطاء ( كبود ) من الجلد أو مايمثله يسهل تحريكه بواسطة مفصلات معدنية .  
 وتكون أرضية العربة مغطاة بمادة عازلة .  
 وأن تكون المقاعد مكسوة بالجلد أو مايمثله ومثبتة تثبيتاً متيناً بأرضية العربة .

- ٢ - أن تكون العجلات من الخشب ويغطى محيطها بطبقة من المطاط بسمك لا يقل عن ٢.٠مم ويجوز تركيب إطارات من المطاط ( الكاوتش ) ذات جنوط حديدية .
- ٣ - أن تجهز العربة بتعليقة ( سوست أو يابات ) ذات قوة ومرونة كافية .
- ٤ - أن تجهز كل عربة بمصباحين جانبيين ومصباح آخر خلفي مع وجود عاكسين خلفيين بلون أحمر في أقصى جانبي المؤخرة ويجب أن تكون المصابيح بحالة صالحة بحيث يمكن إضاءتها فوراً عند الحاجة .
- ٥ - أن يكون العريش الخاص بالعربة مصمماً بحيث يسمح بالارتداد الكامل للخلف يمتداً ويساراً وتكون حركته على محور من الصلب ( صينية ) ولا يسمح بعمل وصلات به .
- ٦ - أن تزود المركبة بجهاز تنبيه ويسمح باستعمال التنفير وأجراس القدم .
- ٧ - أن يكون الخيوان سليماً خالياً من الجروح والتروح متحرراً على الجر .

#### مادة ٢٠٢ - عربات الركوب للأجرة :

يجب أن تتوافر في العربات المخصصة لنقل الركاب بالأجر علاوة على الاشتراطات المنصوص عليها بالمادة السابقة ما يأتي :

- ١ - ألا تقل المسافة بين أرضية العربة و سطح المقعد عن ٥٠سم والمسافة بين سطح المقعد وسقف العربة أو الكيود عن ٨٥ سم .
- ٢ - ألا يقل طول المقعد المخصص لكل راكب عن ٤٠سم والعرض عن ٣٥ سم وسمك الصندوق عن ١٠سم .

وأن يكون مقعد القائد منفصلاً عن مقاعد الركاب .

### مادة ٢٠٣ - عربات نقل الموتى :

يجب أن تكون العربات المخصصة لنقل الموتى من النوع المثقل والأسفل طول المكان المخصص لنقل الموتى عن ٢٥٠ سم وأن يكون منفصلا عن المكان المخصص لقائد العربة ولا يسمح بوجود مقاعد به .

ويجب أن تكون العربة ذات محورين على الأقل وأن تكون العجلات مغطاة بطبقة من المطاط ويسمك لا يقل عن ٢٠ مم .

### مادة ٢٠٤ - عربات نقل البضائع ( الكارو ) :

#### يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ - أن يكون جسم العربة من مادة متينة كالخشب أو ما يماثلها وأن يكون لها محور واحد على الأقل وأن تكون العجلات من الخشب ويغطي محيطها بطبقة من المطاط ويسمك لا يقل عن ٢٠ مم .

٢ - أن يكون العريش سليما وخاليا من الوصلات ويسمح بالعريش المنفصل، ففى العربات ذات المحورين فقط وفى هذا النوع الأخير من العربات يجب أن يعمل العريش على محور دوران من المعدن .

٣ - يجب وجود مصباح خلفى للعربة وعاكسين خلفيين لونهما أحمر يشبان عند نهاية مؤخرتها .

مادة ٢٠٥ - ففى العربات المجهزة بصهاريج يجب أن يكون العريش من مواشير الصلب

بقطر مناسب

مادة ٢٠٦- لايجوز أن تزيد أبعاد أية عربة حسب تصنيفها بكامل حملتها ،  
على الأبعاد الآتية :

( أ ) طول المركبة بما فيها حيوانات الجر :

الطول الكلى : ١ - عربات الركوب ٨ أمتار .

٢ - عربات النقل ١٠ أمتار .

٣ - عربات نقل الموتى ١٢ متراً .

( ب ) العرض ٢.٥٠ سم .

( ج ) الارتفاع بكامل الحمولة عن سطح الأرض ٣.٥٠ سم .

ولايجوز أن تزيد الحمولة على طاقة الدابة .

مادة ٢٠٧- يجب أن تكون حيوانات الجر سليمة ومعلوفة جيداً ذات قوة كافية وخالية  
من القروح والجروح والأمراض .

مادة ٢٠٨- عربات اليد :

تجهز بمجلات ذات إطارات من المطاط أو تكون هذه المجلات من الخشب أو المعدن  
المغطى بطبقة من المطاط بسلك لا يقل عن ٢٠ مم .

وتزود العربة بمعاكس ضوئى بلون أحمر أحدهما فى الركن الأعلى الأيسر من واجهة  
العربة خارج الدواع الأيسر والآخر فى الركن الأعلى الأيسر من الناحية المقابلة من العربة .

مادة ٢٠٩ - يرخص لركبات النقل البطئ بالسير فى نطاق مراكز المحافظات المتاخمة  
للمحافظة المرخص بها فيها .

ومع ذلك تسرى رخصة تسير دراجات الركوب فى كل المحافظات .



## ( الملب الرابع )

رخص تسيير وإياداً مركبات النقل السريع

### الفصل الأول

رخص تسيير مركبات النقل السريع

مادة ٢١٠ - يقدم طلب الحصول على رخصة تسيير المركبة محرراً على النموذج الممد  
نذلك والمرافق لهذا القرار إلى قسم المرور المختص ويرفق بطلب الترخيص ما يثبت شخصية  
المالك ومحل إقامته وصفته وملكية المركبة المطلوب الترخيص لها ، وكذلك كل ما قد  
تطلبه القوانين أو اللوائح الأخرى من مستندات .

مادة ٢١١ - يقبل فى إثبات شخصية طالب الترخيص ما يأتى :

١ - البطاقة الشخصية أو العائلية أو بطاقة الرقم القومى الصادرة طبقاً لقانون  
الأحوال المدنية .

٢ - جواز السفر .

٣ - وبالنسبة للأجانب وثيقة من الأنواع السابقة عند وجودها أو بطاقة الإقامة  
الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .

٤ - البطاقة العسكرية بالنسبة لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة عند عدم وجود  
بطاقة شخصية أو عائلية .

مادة ٢١٢ - يقبل فى إثبات إقامة مالك المركبة ما يأتى :

١ - البطاقة الشخصية أو العائلية أو بطاقة الرقم القومى .

٢ - جواز السفر

٣ - البطاقة العسكرية بالنسبة لرجال القوات المسلحة فى حالة عدم وجود بطاقة شخصية أو عائلية أو بطاقة الرقم القومى .

٤ - إذا تعدد محل الإقامة فالعبرة بالمحل الثابت فى البطاقة الشخصية أو العائلية ومع ذلك يجوز الاعتماد بالمحل الآخر إذا قام عليه دليل جدى بأى سند رسمى يقبله قسم المرور المختص ، وفى هذه الحالة يتعين التأشير فى ملف المركبة وفى الرخصة بعنوان محل الإقامة الثابت بالبطاقة بالإضافة إلى المحل الآخر .

٥ - بالنسبة للأشخاص الاعتبارية السجل التجارى للمقر الرئيسى أو فروعهم وبالنسبة للأجهزة الرسمية المقر المعتمد لأجهزة الدولة أو فروعها .

مادة ٢١٣- يقبل فى إثبات صفة طالب الترخيص ما يأتى :

١ - إذا كان طالب الترخيص ولياً طبيعياً على مالك المركبة فيكفى إقرار بذلك وتقديم البطاقة العائلية له التى يكون للمالك مدرجاً فيها .

٢ - إذا كان طالب الترخيص زوجاً للمالك يكفى إقراره بطلب الترخيص أمام الموظف المختص وبعد تقديم البطاقة العائلية المثبت بها الزوجية .

٣ - إذا كان طالب الترخيص وصياً أو قيمياً أو مساعداً قضائياً أو حارساً قضائياً أو سنديكاً وجب عليه أن يقدم المستند الذى تقوم عليه صفته .

٤ - إذا كان طالب الترخيص وكيلاً عن مالك المركبة وجب عليه أن يقدم سند وكالته الصادر إليه من المالك مباشرة ، على أن يكون مصدقاً على التوقيع فيه من أحد مكاتب التوثيق المختصة ولا يقبل فى هذا الشأن سند الوكالة الصادر من غير مالك المركبة المرخصة باسمه .

٥ - إذا كانت المركبة مملوكة لمتعدين فيقدم طلب الترخيص عن يختارونه من بينهم أو غيرهم ويرق بطلب الترخيص إقرارهم باختياره مصدقاً على توقيعاتهم من أحد مكاتب التوثيق أو من رئيس قسم المرور الذى يتم الترخيص فيه أو من ينبيهه .

### مادة ٢١٤ - يقبل فى إثبات ملكية المركبة أحد المستندات الآتية .

١ - المحرر المتضمن عقد شرائها الصادر من المصنع المنتج أو من إحدى وكالات بيع المركبات المقيمة بهذه الصفة بالسجل التجارى والمعتمدة بإدارات المرور .

٢ - المحرر المتضمن عقد شرائها مصدقا على توقيع البائع فيه بأحد مكاتب التوثيق المختصة .

٣ - صورة الحكم القضائى النهائى الذى يفصل فى ملكية المركبة أو الحكم الصادر بوضعها تحت الحراسة إذا كانت محل نزاع أو الإقرار الصادر من الملاك المتنازعين بوضع المركبة تحت الحراسة الاتفاقية وبين يختارونه حارساً .

أما الحكم الصادر بإثبات صحة التعاقد بناء على قرار الطرفين فيجب أن يقتصر به السند الذى آلت به ملكية المركبة إلى البائع المقرر مستوفياً لأحد الشروط الواردة فى أحد البنود الأخرى .

٤ - الحكم الصادر بشيوت الوراثة ومحضر حصر التركة إذا كان سبب أبولولة المركبة هو الميراث أما إذا كانت أبولولتها بالوصية فيقدم شهادة الوفاة وسند الوصية ويكتفى عند ضالة قيمة التركة بتقديم الحكم الصادر بشيوت الوراثة مرفقاً به إقرار الوراثة بين يختارونه مسئولاً عن المركبة ويصدق على توقيعاتهم فيه من قسم المرور المختص .

٥ - المحرر المتضمن لأى عقد أو عمل قانونى آخر مثبت لانتقال ملكية المركبة ( كعقد هبة أو عقد إنشاء شركة ، تصفية شركة ، تصفية تقليدية ..... ) .

٦ - بالنسبة للمركبات الواردة من الخارج لأول مرة يكتفى بالإقرار الجمركى بالإفراج عن المركبة المثبت به اسم المالك .

٧ - السند الناقل للملكية الصادر من المصالح الحكومية والهياث العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام في شأن مركباتها المستعملة أو أجزاء المركبة الجوهرية إذا تضمن هذا السند إقرار تلك الجهات بتعلق توصيلها إلى أساس مصدرها وعدم سابقة الترخيص بها ومسئوليتها الكاملة عنها مع إثبات أن المركبة أو الجزء الجوهرى صالح فنياً لاستخدامه .

**مادة ٢١٥-** يرفق بطلب الترخيص والمستندات المشار إليها في المادة (٢١٠) من هذه اللائحة طلب الفحص الفني على النموذج « ١٠١ مرور » ويكون قيمة مقابل الفحص الفني المقرر جنيهين يخصص للقائمين عليه .

وتتولى الفحص الفني لجنة فنية يعينها رئيس قسم المرور المختص أو من ينيبه وتحت إشرافه ، وللإدارة العامة للمرور فحص أى مركبة عند الاقتضاء ، إذا ما تقدم صاحب الشأن بذلك ويجوز لها أيضاً تكليف أقرب إدارة مرور لإجراء الفحص الفني للمركبة بنسأء على طلب مالكيها .

**مادة ٢١٦-** تتحقق اللجنة من مطابقة بيانات طلب الترخيص ونموذج الفحص الفني ويتناول الفحص تجرئة المركبة وأجهزتها للتحقق من استيفائها للشروط التى تتطلبها أحكام كل من القانون وهذه اللائحة وخاصة من حيث استيفائها شروط المسانة والأمن والشروط الصحية والهيئية وغير ذلك من الشروط الواردة فى أى تنظيم قانونى آخر .

كما تقوم اللجنة بتحديد وزن المركبات التى تكون فيها الضريبة على أساس الوزن وتحديد عدد الركاب بالنسبة للمركبات التى تقدر ضريبتها على أساس عدد الركاب .

وتثبت اللجنة نتيجة فحصها على طلب الترخيص وعلى نموذج الفحص بعد أن تستوفى جميع البيانات الواردة بالنموذج ورفع البصمات الخاصة بأرقام القاعدة والمحرك ومطابقتها بأية بصمات أخرى للمركبة مع بيان أسماء أعضاء لجنة الفحص بخط ظاهر وواضح فى كل من طلب الترخيص ونموذج الفحص الفنى .

مادة ٢١٧ - إذا أثبت الفحص الفني صلاحية المركبة يقدم طالب الترخيص وثيقة  
تدوين من حوادث المركبة طبقاً للقانون الخاص بذلك ويؤدي الضرائب والرسوم المقررة  
ثم تصدر الرخصة على النموذج المعد لذلك في ضوء البيانات الواردة بطلب الترخيص  
ونموذج الفحص الفني وبعد التحقق من عدم وجود مانع من الترخيص .

وتصرف الرخصة إلى الطالب مع اللوحات المعدنية بمجرد إتمام الإجراءات  
وبعد استيفائه سائر الشروط الأخرى التي يلزم توافرها في المركبة مثل البيانات  
التي يجب كتابتها عليها من الخارج أو يجب توافرها في داخلها ( كما في مركبات  
الأجرة مثلاً ) .

مادة ٢١٨ - إذا قررت لجنة الفحص الفني عدم استيفاء المركبة المطلوب الترخيص لها  
لشروط المتانة والأمن أخطر الطالب بذلك وبأسباب إذا كان موجوداً مع توقيعه بالعلم ،  
وإلا أخطر كتابة خلال أسبوع من تاريخ الفحص الفني .

ويجوز للطالب التظلم من قرار اللجنة إلى رئيس قسم المرور المختص أو من ينوبه  
ويتضمن إعادة الفحص بمعرفة لجنة أخرى في نفس اليوم وعلى نفس النموذج وعند الضرورة  
يجوز أن يتم إعادة الفحص بمعرفة اللجنة الأولى .

ويجوز منح ترخيص مؤقت بتسيير المركبة لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً للإصلاح  
 وإعادة الفحص متى كان تسييرها لهذه المدة لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يخلق  
الراحة أو يضر بالبيئة .

كما يجوز للطالب التقدم لإعادة فحص المركبة بعد ذلك مرة أخرى أو مرات متعددة  
على أن يكون الفحص في كل مرة من هذه المرات بعد أداء المقابل المقرر .

• **مادة ٢١٩ -** تصرف رخصة المركبة باسم مالكيها ويذكر فيها نوع المركبة وأجزائها وأرقام هذه الأجزاء ولونها وأوصافها والقرض التي تستعمل فيه وطولها وعرضها وارتفاعها ووزنها فارغة والحد الأقصى لوزن الحمولة ولعدد الركاب وغيرها من بيانات الفحص الفني كما يذكر فيها اسم وليه أو وصيه أو القيم عليه أو المساعد القضائي أو السنديك أو الحارس القضائي أو الاتفاقى أو أى شخص تكون له صفة النيابة عن مالكيها وإذا كانت المركبة مملوكة لشخص اعتبارى يجب أن يذكر فى الرخصة أيضا المدير أو الشخص المسئول الذى يعين لذلك ويكون مسئولاً عن المركبة فى حكم قانون المرور وهذه اللائحة .

وإذا تعدد ملاك المركبة يؤشر باسم من يختارونه لإدارتها .

ولتقسم المرور المختص بإصدار هذه الرخص مؤمنة طبقاً للنموذج المرفق ، وذلك مقابل مبلغ لا يجاوز خمسة جنيهات .

• **مادة ٢٢٠ -** على المرخص له عند تغيير محل إقامته المثبت فى الرخصة بدائرة المحافظة التى يقيم فيها إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالى لتاريخ التغيير ، وعليه التقدم لقسم المرور المختص بسند مقبول فى إثبات محل إقامته الجديد فى حكم المادة (٢١٢) من هذه اللائحة للتأشير به بالرخصة .

• **مادة ٢٢١ -** إذا كان تغيير محل الإقامة المثبت فى الرخصة الى محافظة أخرى فعلى المرخص له أن يتقدم الى قسم المرور بهذه المحافظة الجديدة خلال المدة المشار إليها فى السادة السابقة بطلب نقل قيد الرخصة على النموذج المعد لذلك ، مرفقاً به :

١ - سند مقبول فى إثبات محل الإقامة الجديد فى حكم المادة ( ٢١٢ ) من اللائحة .

٢ - سند يثبت قيامه بالوفاء بالقرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام قانون المرور  
وهذه اللائحة صادر من الجهة المختصة في دائرة قسم المرور المقيدة به المركبة  
أصلاً ( شهادة الوفاء بالقرامات ) .

٣ - ما يفيد تعديل وثيقة التأمين الإجبارى من حوادث المركبات بإثبات محل  
الإقامة الجديد طبقاً للقانون الخاص بذلك .

ويقوم قسم المرور بالمحافظة الجديدة بفحص المركبة للتحقق من مطابقة البيانات  
المثبتة بالرخصة ومحور نتيجة المطابقة على النموذج المعد لذلك ويصرف تصريح مؤقت  
لحين ورود ملف المركبة من قسم المرور المقيدة به وتطابق بيانات الفحص مع البيانات  
المثبتة به .

مادة ٢٢٢ - في حالة انتقال ملكية المركبة على المالك الجديد أن يتقدم الى قسم  
المرور المختص بطلب نقل القيد على النموذج المعد لذلك ويسند مقبول في إثبات نقل  
الملكية في حكم المادة (٢١٤) من هذه اللائحة وكذلك ما يثبت الشخصية ومحل  
الإقامة والصفة على الوجه المبين في المواد ٢١١/٢١٣ من هذه اللائحة وكذلك ما يفيد  
الوفاء بالقرامات المحكوم بها لمخالفة القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل  
القيد ثم تقديم ما يفيد أداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة والجزاءات المالية  
الأخرى وما يفيد تعديل وثيقة التأمين من حوادث المركبات وتفحص المركبة للتحقق  
من مطابقة البيانات المثبتة بالرخصة وأوراقها وتحصر نتيجة المطابقة على النموذج  
المعد لذلك .

مادة ٢٢٣ - يقدم طلب تجديد ترخيص المركبة على النموذج المعد لذلك مرفقاً به  
رخصة تسيير المركبة وسنداً مقبولاً في إثبات الشخصية ومحل الإقامة والصفة في حكم  
المواد ٢١١ - ٢١٣ من هذه اللائحة وشهادة الوفاء بالقرامات المحكوم بها لمخالفة  
أحكام القانون من الجهة المختصة بوثيقة التأمين الإجبارى من حوادث المركبات ،  
وكذلك المستندات التي قد تتطلبها أية قوانين أو لوائح .

**مادة ٢٢٤ -** إذا قام المرخص له بأداء الضرائب والرسوم اللازمة للتجديد خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة الترخيص ولم يستوف باقى إجراءات التجديد ( كالفحص الفنى أو تقديم وثيقة تأمين من حوادث المركبات أو ما قد تستلزمه القوانين واللوائح الأخرى من اشتراطات ) ففى هذه الحالة يتمين عليه تسليم الرخصة واللوحات المعدنية بمجرد انتهاء الميعاد المذكور فإذا لم يهاجر إلى هذا التسليم وجب على قسم المرور سحب الرخصة مقابل إعطائه إيصالاً عنها وتحفظ لدى قسم المرور إلى حين استيفاء الإجراءات الناقصة خلال المدة التى دفعت عنها الضرائب والرسوم فإذا استوفيت الإجراءات الناقصة خلالها سلمت إليه الرخصة .

**مادة ٢٢٥ -** إذا لم يستوف المرخص له إجراءات التجديد الناقصة خلال المدة المؤداة عنها الضرائب والرسوم سقط الحق فى استردادها فإذا تقدم بطلب الترخيص للمركبة بعد انتهائها انتهت إجراءات الترخيص الجديد .

**مادة ٢٢٦ -** يكون الفحص الفنى كل ثلاث سنوات للسيارات الخاصة والدراجات النارية والجسرات الزراعية والمركبات المصممة لتكون آلات فى حكم المادة (٣٠) من القانون والوارد بالمادة (١٩١) من هذه اللائحة .

**مادة ٢٢٧ -** أجزاء المركبة الجوهرية فى حكم المادة (١٧) من القانون هى القاعدة والمحرك وجسم المركبة .

ويعتبر تغييراً جوهرياً فى أوصاف المركبة وتغيير البيانات الواردة فى رخصة المركبة الخاصة بشكلها وأوصافها ولونها وكذلك أى بيان آخر ثابت فى الرخصة .

ويعتبر تغييراً جوهرياً فى وجه استعمال المركبة التغيير المادى الذى يؤدى الى تغيير نوع الانتفاع أو الاستغلال أو الاستخدام المثبت فى الرخصة .



### مادة ٢٢٨ - عند تغيير أحد أجزاء المركبة الجوهرية ، يشترط الآتى :

- ١ - أن يتوافر بالجزء الجوهرى المستبدل شروط المثانة والأمن المقررة وأن يكون من ذات ماركة الجزء ، التالف
- ٢ - بالنسبة لتغيير القاعدة ( الشاسيه ) يجب أن يكون التغيير للقاعدة بكاملها وليس لجزء منها فإذا كانت القاعدة مكونة من عدة أجزاء يمكن تغيير جزء منها نسى حالة تلقه ، وفى جميع الأحوال يجب أن يتم التغيير بمعرفة المصنع المنتج أو إحدى الجهات المعتمدة فى هذا المجال من وزارة الصناعة .
- ٣ - لايجوز تغيير القاعدة ( الشاسيه ) وجسم المركبة ( الكاروسيرى ) معاً .
- ٤ - ألا يؤدي تغيير الموتور عند ضرورة تغييره الى تغيير فى أماكن تثبيته بالمركبة طبقاً للتصميم الأصلى .
- ٥ - أن يتم إخطار قسم المرور المختص قبل إجراء أى تغيير لفحص المركبة .
- ٦ - عند تغيير الجزء الجوهرى يجب تقديم سند انتقال ملكية الجزء البديل إلى مالك المركبة ، على أن يكون من المستندات المقبولة فى حكم المادة (٢١٤) من هذه اللائحة .
- فإذا كان هذا الجزء جديداً وجب تقديم شهادة المصنع الذى قام بتصنيعه فى البلاد أو شهادة الإفراج الجمركى إذا كان مستورداً .
- أما إذا كان مستعملاً فإن كان مستورداً وجب تقديم شهادة الإفراج الجمركى فإن لم يكن مستورداً فيجب بيان المركبة الأصلية التى أخذ منها مع تصميم ذلك بشهادة من قسم المرور المختص التى كانت تلك المركبة مرخصاً بها منه فى آخر ترخيص لها .

وفى جميع الأحوال يجب رفع رقم هذا الجزء إذا كان مدموغاً عليه وإثباته بتقرير الفحص الفنى فإذا كان غير مدموغ عليه ولكن كان مرافقاً له يجب دمغه عليه بمسرفة قسم المرور المختص مصحوباً بالحرف المميز للمحافظة وتاريخ الدمغ وفى الحالتين يوضع مكان الدمغ ورقمه وتاريخه بتقرير الفحص الفنى .

ويجب التأكد من وجود الرقم ومطابقته عند كل فحص فنى أو فحص للمطابقة .

**مادة ٢٢٩-** يقدم طلب الإخطار عن التغيرات المبينة فى المادة (٢٢٧)

من هذه اللائحة على النموذج المرافق لهذا القرار مرفقاً به ترخيص السيارة وما يفيد تعديل وثيقة التأمين من حوادث المركبة فى الأحوال التى يعترّب فيها على التغيير تغيير أحد بيانات الوثيقة .

ويجرى الفحص الفنى على المركبة وخاصة بالنسبة لعناصر التغيير للتحقق من استمرار توافر شروط الترخيص بتسيير المركبة وخاصة شروط الخانة والأمن .

ويجب أن تتضمن نتيجة الفحص الفنى إثبات تاريخ الإخطار وتاريخ إتمام الفحص الفنى .

وفى جميع الأحوال لا يجوز تسيير المركبة بما لحقها من تغيير قبل اعتماده من المرور المختص وإتمام الفحص الفنى .

**مادة ٢٣٠-** عند طلب تغيير أحد أجزاء المركبة الجهرية فى جهة لا تتبع قسم المرور المقيدة به أصلاً يجب تقديمها إلى قسم المرور الذى تتبعه الجهة الموجودة بها المركبة قبل التغيير ويتضمن إخطار الفحص الفنى كافة بيانات الرخصة والتغيير وعلى قسم المرور القيام بالفحص الفنى من واقع هذه البيانات ، وعليه أن يخطر قسم المرور المختص المقيدة به المركبة أصلاً بنتيجة الفحص فوراً فإذا أسفر الفحص الفنى عن صلاحية تسيير المركبة أرفقت صورة من نموذج الفحص الفنى بالترخيص الأصلى لها أما إذا أسفر الفحص الفنى عن عدم صلاحية المركبة للسير كان عليه أن يسحب الرخصة الى حين إزالة العيب .

### مادة ٢٣١ - تمنح الرخصة واللوحات التجارية في الأحوال المبينة في المادة (٢٥)

من القانون ، ويكون استعمالها لتحقيق أحد الأغراض الآتية :

- ١ - انتقال المركبة من مكان الوصول أو المصنع إلى المحل التجارى
- ٢ - هجرة المركبة أمام المشتري .
- ٣ - هجرة المركبة بعد إصلاحها .
- ٤ - انتقال المركبة إلى قسم المرور للترخيص بها .
- ٥ - انتقال المركبة إلى مكان الإصلاح .
- ٦ - انتقال المركبة من قسم المرور إلى المكان الذى يحدده طالب الترخيص  
فى حالة عدم إتمام إجراءات الترخيص .

### مادة ٢٣٢ - يكون منح الرخص واللوحات المعدنية التجارية بعد تقديم طلب

على النموذج المعد لذلك ، ترفق به المستندات الآتية :

- ١ - إثبات الشخصية وصفة ومحل إقامة المرخص له يستند مقبول لذلك فى حكم  
هذه اللائحة .

٢ - تقديم ما يفيد القيد بالسجل التجارى وكذلك رخصة المحل وبالنسبة  
للأشخاص الاعتبارية العامة تقديم ما يفيد قيامها بممارسة إحدى العمليات  
النصوص عليها فى المادة (٢٥) من القانون ، ولتحقيق أحد الأغراض المبينة  
بالمادة (٢٣١) من هذه اللائحة وفقا لنظمها لصالح الغير .

- ٣ - وثيقة التأمين من حوادث المركبات ، طبقا للقانون الخاص بذلك .  
وتصرف الرخصة واللوحات المعدنية بعد استيفاء هذه الإجراءات وأداء الضرائب  
والرسوم المقررة .

**مادة ٢٢٣ -** يجوز منح رخص ولوحات معدنية مؤقتة في الأحوال التي تبينها المادة (٢٦) من القانون ، وكذلك في الأحوال المبينة في المادة (٢٣١) من هذه اللائحة بعد تقديم طلب على النموذج المعد لذلك ، ترفق به المستندات الآتية :

١ - إثبات الشخصية ومحل إقامة المرخص له يستند مقبول لذلك في حكم هذه اللائحة .

٢ - أن يثبت الحاجة إلى الرخصة في أحد الأغراض المقررة كما يقدم البيانات الخاصة بالمركبة المطلوب استعمال اللوحات لها وملكيته .

٣ - وثيقة التأمين من حوادث المركبة طبقاً للقانون الخاص بذلك .

وتصرف الرخصة واللوحات المعدنية بعد استيفاء هذه الإجراءات وأداء الضرائب والرسوم المقررة ولتدة لا تزيد على ثلاثين يوماً .

**مادة ٢٢٤ -** لا يجوز تسيير الجرار الزراعى على الطرق العامة إلا بعد نزع القباقيب الحديدية .

**مادة ٢٢٥ -** يجوز الترخيص للجرار الزراعى المفرد أو بمقطورة زراعية لنقل المحاصيل الزراعية ومستلزمات الزراعة وما يحتاج إليه المالك في الأغراض الزراعية .

ويشترط في الترخيص توافر الشروط الآتية :

١ - تقديم ما يثبت ملكيته بأحد المستندات المقبولة طبقاً لنص المادة (٢١٤) من هذه اللائحة .

٢ - تقديم ما يثبت حيازته لأرض زراعية بتقديم بطاقتة الحيازة الزراعية أو ما يثبت ملكيته أو استجاره لأرض زراعية .

وتعنى جميع الشركات التي تعمل في مجال استصلاح الأراضي طبقاً لعقود تأسيسها أو نظمها الأساسية بحسب الأحوال من شرط تقديم ما يثبت حيازتها لأرض زراعية ، وذلك للترخيص بجراراتها أو مقطوراتها الزراعية بشرط ألا تزيد المقطورة بحمولتها على ستة أطنان .

**مادة ٢٣٦ -** على جمعيات الرفق بالحيوان أن ترافق بطلب الترخيص بالركبة المملوكة لها والمخصصة لنقل الحيوان شهادة رسمية من الجهة الحكومية المسجلة بها تفيد تسجيلها بهذه الصفة وما يفيد تخصيص المركبة لنقل الحيوانات ويجب أن يكون المكان المعد لنقل الحيوان منفصلاً عن مكان السائق وأماكن جلوس العاملين .

**مادة ٢٣٧ -** لا يجوز الترخيص بالأتوبيس السياحي إلا للهيئات السياحية المعتمدة وشركات الطيران والبواخر ووكالات السفر أو لأحد القنادق السياحية لخدمة نزلائه من السياح أو لمن يباشر نشاطا سياحيا لحسابه أو يكون متعاقداً مع إحدى الجهات السياحية المعتمدة لباشر عملية النقل السياحي لحسابها .  
ويشترط للترخيص تقديم موافقة وزارة السياحة وأن تكون السيارة بحالة نظيفة وأن تتوافر فيها الشروط التي تتطلبها وزارة السياحة .

**مادة ٢٣٨ -** يكون الترخيص لسيارة أتوبيس الرحلات للاستعمال في الرحلات الداخلية للمصريين فقط دون السياح الأجانب وأن يتم استخدامه في نقل مجسمات بأجر شامل عن الرحلة ، ويشترط تقديم سجل تجارى مدرج به نشاط الرحلات .  
ويكتب على جانبي السيارة كلمة « رحلات » بهنت مناسب .

**مادة ٢٣٩ -** لا يكون الترخيص بسيارة أتوبيس المدارس لنقل الطلبة إلا لمرسة أو لمتعهد نقل تلاميذ بموجب عقد مبرم بينه وبين المدرسة أو المدارس التي يلتزم بنقل طلابها بالسيارة وأن يكون هذا العقد معتمداً من مديرية التربية والتعليم المختصة ويكون الترخيص قسئ هذه الحالة لمدة العقد فقط ، ويلغى عند فسخ العقد قبل انتهاء مدته .

ويجوز عند الضرورة عند تعطل أتوبيس المدرسة استعمال أتوبيس رحلات لنقل التلاميذ ويكون ذلك بناء على ترخيص سابق من قسم المرور أما في حالة الضرورة الملحة فيكتفى بإخطار لاحق لقسم المرور من المدرسة أو المستول الأصلي عن النقل أو المستول عن أتوبيس الرحلات .

ويجوز التصريح من قسم المرور المختص بمجاوزة خط الدائرة التى يعمل الأتوبيس فى نطاقها لنقل الطلبة فى الرحلات أو الأغراض الترفيهية .

مادة ٢٤٠ - يكون الترخيص للأتوبيس الخاص لنقل العاملين من محل سكنهم أو مكان تجمعهم إلى مقر العمل وللمودة منه ويحدد فى الترخيص خط الدائرة التى يعمل الأتوبيس فى نطاقها .

ويجوز التصريح بنقل العاملين وعائلاتهم فى الرحلات أو فى الأغراض الترفيهية الأخرى داخل هذه الدائرة .

كما يجوز بتصريح خاص من قسم المرور مجاوزة هذه الدائرة بنا . على طلب صاحب الشأن مدة صلاحية رخصة التسيير .

ويجوز الترخيص لكل صاحب عمل لديه عدد من العمال يتناسب وعدد ركاب الأتوبيس بتسيير أتوبيس خاص لنقل عامليه ولا يسمح لنقل غيرهم ولو بغير أجر .

كما يجوز الترخيص لأى متعهد نقل بموجب عقد موثق بينه وبين صاحب عمل لديه عدد من العاملين يتناسب وعدد ركاب الأتوبيس بتسيير أتوبيس خاص لنقل هؤلاء العاملين . ويكون الترخيص فى هذه الحالة لمدة العقد فقط ، ويلغى الترخيص فى حالة فسخ العقد قبل انتهاء مدته .

مادة ٢٤١ - يكون الترخيص للمرخص له بتسيير أتوبيس سياحى أو أتوبيس رحلات بنقل عماله فيه فى إحدى الحالتين الآتيتين :

١ - أن يكون هؤلاء العمال عن تقتضى طبيعة أعمالهم مرافقة السائحين أو تقديم خدمات لازمة للرحلات بشرط ألا يزيد عدد العاملين الذين يرخص بنقلهم فى هذه الحالة عن ( ٢٠٪ ) من عدد الركاب المرخص للسيارة بنقلهم .

٢ - نقل عماله من أماكن سكنهم أو من أماكن تجمعهم التى يقرها قسم المرور المختص إلى مقر العمل ومنه وفى المواعيد التى يقرها القسم .

مادة ٢٤٢ - إذا ضبطت السيارة فى حالات المادتين السابقتين وبها ركساب من غير العاملين المرخص بنقلهم أو زيادة على العدد المحدد فى المادة ( ٢٤٠ ) سوا : أكان ذلك بأجر أو بغير أجر طبقت أحكام المادة ( ٣٢ ) من القانون على السيارة .

**مادة ٢٤٣ -** عند الترخيص بسيارة أجرة ذات العداد أو عند الترخيص بتركيب عداد لها أو تغييره ، وعند تجديد الترخيص تتولى لجنة الفحص الفني فحص العداد للتأكد من صلاحيته للاستعمال ، ويتناول الفحص معايرة العداد وتسجيل عدد اللفات ، وبعد إتمام فحصه وضبطه يختم العداد بخاتم رصاص .

ولا يجوز استعمال أى عداد غير مختوم بخاتم اللجنة .

وعلى لجنة الفحص أن تثبت فى تقرير الفحص الفني للمركبة رقم العداد .

**مادة ٢٤٤ -** عند تركيب عداد بسيارة أجرة يجب تقديم ما يفيد ملكية صاحب المركبة للعداد ، ويجب أن يكون السند مقبولا فى حكم المادة (٢١٤) من هذه اللائحة .

**مادة ٢٤٥ -** فى حالة ضبط سيارة أجرة بها عداد غير معتمد وغير مختوم بخاتم قسم المرور المختص تضبط السيارة إدارياً وترسل إلى أقرب قسم مرور لفحص العداد والتحقق من صلاحيته ومعايرته .

فإذا أسفرت المعايرة عن صلاحية العداد وسلامته يختم وإذا أسفر الفحص عن عدم صلاحية العداد أو عدم سلامته جاز سحب رخصة تسيير السيارة ورخصة القيادة إدارياً طبقاً لأحكام المادة (٢٨) من القانون ، ولا يجوز إعادة تسييرها إلا بعد إتمام إصلاح العداد أو استبدال غيره به .

**مادة ٢٤٦ -** إذا أسفر التفتيش المفاجئ عن وجود خلل فى عداد السيارة فعرضت السيارة إدارياً وتسلم إلى أقرب مركز شرطة أو قسم مرور .

ويحرر بالضبط محضر تثبت فيه أوجه المخالفة من سحب ترخيص السيارة ، ويصرف لها تصريح مؤقت بالسير لمدة لا تتجاوز سبعة أيام للتمكين من إصلاح العداد ويعاد بعدها فحص العداد ومعايرته للتأكد من صلاحيته فإذا أسفر الفحص عن هذه الصلاحية يختم العداد بخاتم الرصاص طبقاً لنص المادة (٢٤٣) من هذه اللائحة ويعاد صرف الرخصة .

**مادة ٢٤٧ -** يحصل رسم قدره جنيهان عن كل معايرة لعداد السيارة الأجرة ، وفقاً لما تحدده أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل .

## (الفصل الثاني)

**رخص قيادة مركبات النقل السريع**

## (القسم الأول)

**فى رخص القيادة عموما**

**مادة ٢٤٨-** يقدم طلب الحصول على رخص القيادة المشار إليها فى المادة (٣٤) من القانون إلى قسم المرور المختص على النموذج المعتمد ، مصحوبا بالآتى :

(أ) أربع صور شمسية للطالب .

(ب) ما يثبت شخصيته ومحل إقامته وسنه .

إجاء بالنسبة لطالب الحصول على الرخص المشار إليها فى البنود ( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ) من المادة (٣٤) من القانون ، فيشترط بالإضافة إلى ذلك :

١ - تقديم صحيفة الحالة الجنائية ، ويجوز أن يكتفى بالنسبة للعاملين بالحكومة أو إحتق وعحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام وقروعه بشهادة رسمية من واقع ملف الخدمة تفيد الخلو من السوابق .

٢ - ما يفيد عضويته بإحدى النقابات العمالية أو أحد قروعهها .

٣ - إذا كان طالب الترخيص من العاملين بالحكومة أو إحدى وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو أحد قروعه ، فيشترط تقديم موافقة الجهة التى يحمل بها على استخراج الرخصة ، وكذلك على تجديددها .

**مادة ٢٤٩-** تسرى أحكام المادة (٢١١) من هذه اللائحة فى إثبات شخصية طالب الترخيص أما بالنسبة لمحل الإقامة فيعتمد بمحل الإقامة الثابت بالبطاقة الشخصية أو العائلية أو بطاقة الرقم القومى أو جواز السفر أو البطاقة العسكرية لرجال القوات المسلحة للحصول على رخصة قيادة من المنصوص عليها فى المادة (٣٤) من القانون .



مادة ٢٥٠ - يكون إثبات سن طالب الحصول على إحدى رخص القيادة بالبطاقة الشخصية أو العائلية أو بطاقة الرقم القومي أو شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها .

مادة ٢٥١ - تثبت اللياقة الطبية لطالب الحصول على إحدى رخص القيادة المنصوص عليها في البنود (١ ، ٥ ، ٧) من المادة (٣٤) من القانون بشهادتين طبيتين :

(أ) إحداهما صادرة من طبيب يثبت فيها سلامة البنية والسمع وخلو الطالب من العاهات التي تؤثر على صلاحية القيادة المعتادة ، ونوع فصيلة الدم . وإذا كان طالب الترخيص يعاني من ضعف السمع فيجب أن تتضمن الشهادة القدرة على تمييز الأصوات متوسطة القوة حتى ارتفاع ٩٠ وحدة شدة صوت سواء كان ذلك باستخدام المعينات السمعية (السماعات) أو بدونها .

(ب) والأخرى صادرة من طبيب عيون عن حالة النظر ودرجة الإحصار ، ويجب أن تتضمن الشهادة إقرار الطبيب بخلو العين عما يؤثر على القدرة على سلامة الرؤية .

ويشترط ألا تقل درجة الإحصار عن  $\frac{١}{٢٠}$  في إحدى العينين و  $\frac{١}{٢٠}$  في العين الأخرى أو  $\frac{١}{٢٨}$  في كل من العينين ، ويجوز أن تكون درجة الإحصار أقل من هذه النسب بموافقة الترمسيون الطبي المختص ويسمح بالحصول على هذه النسبة من الإحصار باستعمال نظارة طبية بشرط سلامة باطن العين .

ولتقسيم المرور المختص إحالة الطالب إلى الترمسيون الطبي المختص للتثبت من جوانات الشهادة الطبية .

مادة ٢٥٢ - يشترط في الشهادة الطبية التي يمنحها الأطباء لطالبي رخص القيادة:

أن تشمل البيانات الآتية :

- (أ) اسم الطبيب وعترته ورقم تسجيله بتقابة المهن الطبية .
- (ب) اسم الطالب وسنه ومحل إقامته ورقم بطاقته العائلية أو الشخصية .
- (ج) نتيجة فحص الطالب طبياً .
- (د) الأمراض أو المعاهات المصاب بها الطالب في حالة وجودها وأثر كل منها على قدرته على القيادة .
- وتخطر الإدارة العامة للمرور تقابة المهن الطبية بصيغة الشهادة .

مادة ٢٥٣ - تثبت اللياقة الطبية لطالب الحصول على إحدى رخص القيادة الواردة

في البنود (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦) من المادة (٣٤) من القانون بقرار من الترمسيون الطبي المختص الذي يحدد سلامة الجسم والسمع بصفة عامة مع الحظر من الأمراض الصدرية النزعية والجذام والأمراض العقلية والصرع كما يحدد القدرة على قيادة المركبات بأمان ويحدد درجة الإبصار مع إثبات نوع فصيلة الدم .

ولا يجوز أن تقل درجة الإبصار عن  $\frac{1}{3}$  لكل من العينين أو  $\frac{1}{4}$  في إحدى العينين و  $\frac{1}{8}$  في العين الأخرى ، ويسمع باستعمال نظارة طبية بشرط ألا تقل قوة الإبصار بدون النظارة عن  $\frac{1}{6}$  في كل من العينين مع سلامة باطن العين ، وأن تكون الحدقتان طبيعيتين وميدان النظر طبيعياً مع تمييز الألوان جيداً وعدم وجود حول ظاهر حقيقي ولا يمنع اللياقة الطبية الحول الظاهري أو الكامن غير الحقيقيين .

مادة ٢٥٤ - يحال الطالب للكشف الطبى أمام أى من الجهات الطبية المذكورة بالتموج المعتمد للكشف الطبى ملصقاً عليه صورة شمسية له مخومة بخاتم شعار الدولة لقسم المرور طالب الكشف ومرفعاً على الصورة من صاحبها<sup>(١)</sup>

مادة ٢٥٥ - يختص القومسيون الطبى بالمحافظة بتوقيع الكشف الطبى على طالب الحصول على إحدى رخص القيادة الواردة فى الهند (٢، ٣، ٤، ٦، ١٩، ١٢) من المادة ٢٤ من القانون وإعادة الكشف الطبى عليه .

ويسقط قرار القومسيون الطبى إذا لم تتم إجراءات صرف الرخصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه بالتثبت من اللياقة طبيًا<sup>(٢)</sup>

مادة ٢٥٦ - يشترط عند كل تجديد لكافة أنواع رخص القيادة المتصوص عليها فى المادة (٢٤) من هذا القانون أن تثبت اللياقة الطبية المحددة طبقاً لنوع الرخصة .

مادة ٢٥٧ - لأقسام المرور إحالة الحاصل على إحدى رخص القيادة الواردة فى المادة ٢٤ من القانون عدا تلك الواردة فى الهندن (١٠ ، ١١) إلى القومسيون الطبى المختص لتوقيع الكشف الطبى عليه متى تراءت ضرورة ذلك أثناء مدة الترخيص .

مادة ٢٥٨ - إذا راسب الطالب فى الكشف الطبى ثلاث مرات متتالية خلال سنة واحدة ، فيجب أن تمضى على الأقل ٦ أشهر قبل تقديم إعادة توقيع الكشف الطبى عليه .

مادة ٢٥٩ - للإدارة العامة للمرور بناء على طلب قسم المرور أو بناء على طلب صاحب الشأن نفسه إحالته إلى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية لتوقيع الكشف الطبى عليه متى تراءت لها ضرورة ذلك .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول أعمال التلييات " ص ٤٤ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٢٢ وما بعدها .

**مادة ٢٦٠ -** للإدارة العامة للمسؤوليات الطبية أن تقرر لياقة الطالب طير أو عدم لياقته إما من واقع الأوراق أو باستدعائه أمامها لإعادة الكشف الطبي عليه .  
وتكون قراراتها نهائية .

**مادة ٢٦١ -** في الأحوال التي يسمح باستعمال النظارة الطبية للحصول على درجة الإيضار المقررة لا يجوز القيادة إلا باستعمال النظارة ، وشيت ذلك بالرخصة ، ويجب أن تكون الصورة الملتصقة بالرخصة لصاحبها واضعاً النظارة الطبية ، وكذا في الأحوال التي يسمح فيها باستخدام المعينات السمعية ( السماعات ) فلا يجوز القيادة إلا باستعمال هذه السماعات ، ويجب إثباتها بالرخصة .

**مادة ٢٦٢ -** يشترط لطلاب الحصول على إحدى رخص القيادة المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون أن يكون حاصلأ على شهادة إتمام المرحلة الدراسية أو شهادة منح الأمية الصادرة من الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

**مادة ٢٦٣ -** يمكن اختبار الطالب فنياً بعد شهور اللياقة الطبية وتوافر كافة الشروط الأخرى بمعرفة لجنة من أحد قطاعات قسم المرور المختص ومهندس السيارات به على النموذج المعتمد ملصقاً عليه صورة شمسية للطالب ومختومة بخاتم القسم الذي يحمل شعار الدولة ويتناول الاختبار قيادة المركبة التي يرغب في الترخيص بقيادةها وكذلك في قواعد المرور وآدابه وإشاراته وعلاماته .

**مادة ٢٦٤ -** يتم اختبار الطالب فنياً ، على النحو التالي :

**أولاً -** يبدأ الامتحان باختيار الطالب شقوياً في قواعد وآداب المرور وخاصة في علامات وإشارات المرور والمبادئ الأولية لميكانيكا السيارات ، على أنه بالنسبة لطلاب الحصول على رخصة درجة ثالثة فيكون الامتحان أيضاً في مدى إلمامه بجغرافية المحافظة التي يقيم فيها ومعركة اتجاهات المرور ومواقع الأماكن والمنشآت العامة والهامة والأثرية .

فيإذا لم ينجح في هذا الامتحان لا يسمح له بدخول الامتحان العملي ، ومحسب هذه إحدى مرات الاختبار .

ثانياً - إذا تمح الطالب فى الامتحان الشفوى بجرى امتحانه عملياً وتضع لجنة

الاختبار خطة الامتحان العملى فى الطرق ، وتتضمن على الأقل الخطوات الآتية :

- ١ - إدارة المحرك وانطلاق المركبة على خط مستقيم ثم على خط منعطف .
  - ٢ - التوقف فى الحالات العادية وفى الحالات الطارئة .
  - ٣ - تخطى مركبة أخرى ومقابلتها على طريق واحد وعلى طرق متقاطعة .
  - ٤ - الدوران إلى اليمين وإلى اليسار فى تقاطعات الطرق .
  - ٥ - اجتياز تقاطعات طرق .
  - ٦ - إجراء الإشارات اللازمة فى الوقت الملائم للإعلام عن تعديل أوضاع السير باستعمال اليد أو الإشارات الصوتية .
  - ٧ - الالتزام بما توجيهه إشارات وعلامات وخطوط تنظيم المرور والإشارات التى يقوم بها قائدو المركبات الأخرى ، وكذلك مدى الانتباه إلى تعليمات وأوامر رجال المرور .
  - ٨ - الرجوع بالمركبة إلى الخلف .
  - ٩ - دوران المركبة فى حيز محدود من الطريق .
  - ١٠ - الانتظار بين المركبات .
  - ١١ - الوقوف فى المنحدرات .
- ويؤخذ فى الاعتبار إعداد مكان للاختبار يتضمن أنواع الطرق والمفارق والانعطافات والمستدبرات وإشارات المرور والحواجز والمقبات وعراقيل السير المتعقلة .

ثالثاً - تحدد اللجنة خط سير معين للطالب وتعطى لكل حركة أو إشارة أو تغيير في السرعة أو بدء في الحركة أو التوقف أو الانتظار أو السير ... الخ درجة معينة ، ويعتبر رأسياً كل من لا يحصل على (٨٠٪) من مجموع الدرجات .

**مادة ٣٦٥ -** يعتبر الطالب رأسياً حتماً إذا ارتكب أحد الأخطاء الآتية :

(أ) إذا لمست وقاروف المركبة المحدود أو الحواجز الموضوعة .

(ب) إذا تحركت المركبة لدى بدء الحركة عند تمشيق عصا نقل السرعة نتيجة عدم السيطرة على المركبة متجهة إلى الأمام أو الخلف بمسافة تزيد على ٥٠ سم .

(ج) إذا توقف محرك المركبة من الدوران أثناء الامتحان دون أن تطلب منه اللجنة ذلك ، ودون أن يكون ذلك واجباً إلى عيب فني في المركبة تثبتت اللجنة من وجوده .

(د) إذا أخطأ في عملية تغيير عصا السرعة ( الفتيص ) في الحركات الأمامية أو الخلفية أو أثناء الوقوف أو إذا أدار محرك المركبة قبل التأكد من وجود عصا السرعة في المود .

(هـ) إذا هجر الطالب عن إدارة محرك المركبة في مدة تزيد على دقيقة واحدة إلا إذا كان سبب ذلك عطل فني ، على أن تثبت اللجنة من وجوب هذا العطل .

(و) إذا لم يتمكن من إيقاف المركبة في المكان الذي تحدده اللجنة .

(ز) إذا خالف إشارات وعلامات المرور الموجودة في مكان الامتحان أو في الطريق .

(ح) إذا لمست قدم طالب الحصول على رخصة دراجة نارية الأرض أثناء السير .

(ط) إذا لم يتقيد بالتعليمات الصريحة الممنوعة له من قبل اللجنة .

(ي) سوء استعمال فرملة اليد .

**مادة ٢٦٦-** للجنة أن تحدّد في رتب في الاختبار ميعاداً لإعادة اختبار بعد مضي ثلاثة أشهر على الأقل من أداء الاختبار ، فإذا رتب في إعادة بعد اختبار بنا ، على طلبه بمرقة لجنة فنية بالإدارة العامة للمسور ، وفي حالة رسوبه يجوز له أن يستند بطلب جديد إلى قسم المرور المختص بعد مضي سنة على الأقل من أداء الاختبار الأخير .

**مادة ٢٦٧-** يختبر طالب الحصول على رخصة قيادة درجة أولى في قيادة سيارات النقل ذات أكثر من محورين ، ويلحق بها مقطورات وكذلك في قيادة سيارات نقل عام للركاب .

**مادة ٢٦٨-** بعد نجاح الطالب وأستيناء سائر شروط الترخيص يُمنح الرخصة المطلوبة على النموذج المعد لذلك بعد التحقق من عدم وجود مانع من الترخيص .  
وتتخذ الرخصة برقم مسلسل لكل نوع منها يقسم المرور المختص .  
ولقسم المرور المختص إصدار هذه الرخص مؤمنة طبقاً للنموذج المرفق ، وذلك مقابل مبلغ لا يجاوز عشرة جنيهات .

ويجوز لحالك الجرار الزراعي بدون مقطورة قيادته برخصة قيادة خاصة .

**مادة ٢٦٩-** عند إخطار المرخص له بتغيير محل إقامته داخل نفس المحافظة يؤثر بعنوان محل إقامته الجديد في الرخصة وفي الملفات والسجلات ، ويكون الإخطار في ميعاد لا يجاوز الثلاثين يوماً من اليوم التالي للتغيير ، ويجب تقديم سند مقبول لإثبات ذلك في حكم هذه اللائحة .

**مادة ٢٧٠-** عند تغيير محل إقامة المرخص له إلى خارج المحافظة التي كان يقيم في دائرتها ، عليه أن يتقدم إلى قسم المرور بهذه المحافظة الجديدة بطلب نقل قيد الرخصة على النموذج المعد لذلك .

ويكون إثبات محل الإقامة يستند مقبول في حكم هذه اللائحة مرفقاً به شهادة الوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون

وبعد إتمام الإجراءات يتمتع الطالب رخصة جديدة للمدة الباقية من مدة رخصته الأولى برسم مسلسل خاص بالمحافظة الجديدة .

**مادة ٢٧١-** يقدم طلب تجديد رخص القيادة المنصوص عليها في البنود ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من المادة (٢٤) من القانون على النموذج المعد لذلك ، ويرفق به سند مقبول في إثبات الشخصية ومحل الإقامة في حكم هذه اللائحة وشهادة الوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة القانون .

وتصرف الرخصة بعد أداء الرسم المقرر .

**مادة ٢٧٢-** يشترط بالنسبة للأحاصلين على رخص القيادة المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ من المادة (٢٤) من القانون فضلاً عما هو منصوص عليه في المادة السابقة ، ما يأتي :

١ - تقديم صحيفة الحالة الجنائية ، ويكتفى بالنسبة للعاملين بالحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام أو أحد فروع تقديم شهادة من واقع ملف الخدمة تفيد بالحرر من السوابق .

كما يلزم بالنسبة لهؤلاء تقديم موافقة الجهة التي يعملون بها على تجديد رخصة القيادة .

٢ - ما يفيد عضويته بإحدى النقابات العمالية أو أحد فروعها .



**مادة ٢٧٣-** يكون تجديد رخص القيادة المنصوص عليها في المادة (٣٤) من القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدتها ، ويشترط عند كل تجديد توافر الشروط المطلوبة لنفع الترخيص هذا البند رقم (٤) من المادة (٣٥) من القانون . -

**مادة ٢٧٤-** إذا لم تتم إجراءات التجديد بالنسبة للرخص الواردة في البنود ( ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٤ ) من المادة (٣٤) من القانون لمزاولة المهنة خلال مهلة الثلاثين يوماً لأسباب خارجة عن إرادة الطالب ، وكان قد بدأ اتخاذ إجراءات التجديد في موعد مناسب قبل انتهاء المدة القانونية فيجوز صرف تصريح مؤقت على النموذج المعتمد إلى حين إتمام إجراءات الترخيص .

**مادة ٢٧٥-** تعد الإدارة العامة للمرور بطاقة تعريف للمرخص له بإحدى رخص القيادة المهنية المنصوص عليها في البند ( ٢ ، ٣ ، ٤ ) من المادة (٣٤) من قانون المرور بأبعاد ٢٢ × ١٦ سم تتضمن البيانات الأساسية للتعريف بالمرخص له باللغتين العربية والإنجليزية .

وتصرف هذه البطاقة من نسختين للمرخص له عند الترخيص لأول مرة ، وعند كل تجديد مقابل تكاليف إعدادها لا يتجاوز عشرة جنيهات ، ويلزم المرخص له بوضع بطاقة التعريف ، على الوجه الآتي :

#### (أ) بالنسبة لسيارات الأجرة والليموزين :

توضع إحدى نسختي البطاقة أمام المقعد الأمامي للمركبة والنسخة الأخرى أمام أحد المقاعد الخلفية .

#### (ب) بالنسبة لسيارات الأتوبيس :

توضع إحدى النسختين على التابلوه الأمامي والنسخة الأخرى على الحاجز الزجاجي خلف قائد السيارة .

#### (ج) بالنسبة لسيارات النقل :

توضع نسخة من البطاقة على التابلوه الأمامي للمركبة ، ويحتفظ المرخص بالأخرى .

## ( القسم الثاني )

### أنواع خاصة من رخص القيادة

٢٧٦- تصرف رخصة القيادة للتجربة للمنوط بهم اختبار صلاحية المركبة لتجربتها من العاملين بالحكومة أو المؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو تروعهما العامة على صناعة وإصلاح مركبات النقل السريع وكذلك بشركات ووحدات القطاع الخاص المشغلة بنفس الفرض إذا كانت قيدت في السجل التجارى بهذه الصفة .

ويعطى في الطالب فضلا عن الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون أن يكون عضوا بنقابة المهن الهندسية ( ميكانيكا سيارات ) أو من مساعدي المهندسين وأن يقدم مرافقة من الجهة التي يعمل بها لتمهيد الرخصة المذكورة وأن يستوفى إجراءات الترخيص المنصوص عليها في هذه اللائحة ثم يختبر فنيا في قيادة سيارات النقل ذات أكثر من محورين .

مادة ٢٧٧- لا يجوز استعمال رخصة التجربة في قيادة المركبة لتجربتها وهي محملة بالبطائح أو الركاب ماعدا مساعد قائدتها إلا بتصريح مؤقت من قسم المرور المختص ولادة لا تتجاوز ثلاثين يوما ، ويحدد في التصريح خط سيرها .

مادة ٢٧٨- يشترط للحصول على رخصة قيادة مؤقتة للتعليم ما يأتى :

١ - بالنسبة إلى رخصة قيادة سيارة خاصة أن تتوافر في الطالب الشروط المنصوص عليها في البنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ) من المادة ( ٣٥ ) من القانون ، وأن يكون قد أتم الإجراءات المنصوص عليها بالمادتين ( ٢٤٨ ، ٢٥١ ) من هذه اللائحة .

٢ - بالنسبة إلى رخصة درجة ثالثة أن تتوافر في الطالب الشروط المنصوص عليها في البنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ) من المادة (٣٥) من القانون ، وأن يكون قد أتم الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ( ٢٤٨ ، ٢٥٣ ) من هذه اللائحة .

٣ - بالنسبة إلى رخصة درجة ثانية أن يكون الطالب قد حصل على رخصة قيادة درجة ثالثة لازالت سارية المفعول ومضى على حصوله عليها ثلاث سنوات على الأقل .

٤ - بالنسبة لرخصة قيادة درجة أولى أن يكون الطالب قد حصل على رخصة قيادة درجة ثانية لازالت سارية المفعول ومضى على حصوله عليها ثلاث سنوات على الأقل .

**مادة ٣٧٩-** يقدم طلب الحصول على رخصة القيادة المرفقة للتعلم على النموذج المعد لذلك ، وتصرف بعد التحقق من توافر الشروط المقررة في القانون وفي هذه اللائحة بعد أداء الرسم المقرر ، ويوضح بالرخصة اسم المرخص له وسنه ومحل إقامته ، ويلصق بها صورة شمسية مع ختمها بخاتم قسم المرور الذي يحمل شعار الدولة كما يذكر بها اسم مركز أو مدرسة تعليم القيادة ويثبت بها اسم المعلم ورقم رخصته ، وذلك بعد أخذ مرافقته كما يذكر بها أماكن التعليم ، ويكون التعليم في الأماكن غير المزدهمة التي تحددها أقسام المرور بالرخصة .

**مادة ٢٨٠-** تصرف رخصة القيادة العسكرية لأفراد القوات المسلحة بمعرفة الجهات المختصة فيها بشرط ألا يقل سن المرخص له عن ١٨ سنة ميلادية وأن تثبت لياقته للقيادة طبياً وفقاً للمعايير الواردة في هذه اللائحة بعد اجتيازه بنجاح اختباراً فنياً في قيادة مركبات النقل السريع وقواعد المرور وآدابه وإشاراته وعلاماته وذلك بمعرفة اللجان العسكرية المختصة .

ولا يجوز للمرخص له قيادة غير المركبات العسكرية ، وتصرف له الرخصة على النموذج المعتمد ملصقا بها صورته بالزى الرسمي .

**مادة ٢٨١-** تصرف رخصة قيادة شرطة لأفراد هيئة الشرطة وجنود الدرجة الثانية بها ، ويشترط ألا يقل سن المرخص له عن ١٨ سنة ميلادية .

ويقدم طلب الحصول على الرخصة على النموذج المعد لذلك إلى قسم المرور المختص مصحوباً بإرفاق الجهة التي يعمل بها الطالب وبعد ثبوت لياقته للقيادة طبياً وفقاً للمعايير الواردة في هذه اللائحة وبعد اجتيازه بنجاح اختباراً فنياً في قيادة مركبات النقل السريع وقواعد المرور وآدابه وإشاراته وعلاماته في أقسام المرور وغيرها من اللجان المختصة بموزارة الداخلية ، وتصرف الرخصة على النموذج المعتمد ملصقاً بها صورته بالزى الرسمى .

ولا يجوز للمرخص له قيادة غير مركبات الشرطة .

**مادة ٢٨٢-** يعفى من شرط الاختبار الفنى المبين فى القانون واللائحة من كان حاصلأ على رخصة قيادة عسكرية أو شرطة عند انتقضائها بانتهاء الخدمة ، وذلك بالنسبة للرخصة المعادلة للرخصة الأصلية ، وتحسب له مدة القيادة مستعملاً الرخصة المذكورة فى حساب المدد المنصوص عليها فى المادة (٣٤) من القانون .

**مادة ٢٨٣-** يجوز الترخيص للردى العاهات برخصة قيادة سيارة خاصة أو دراجة نارية بثلاث عجلات أو أكثر ، ويقدم طلب الترخيص على النموذج المعتمد إلى قسم المرور المختص ، ويشترط فى طالب الترخيص ما يأتى :

(أ) ألا يقل سن الطالب عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) ثبتت لياقته الطبية بعرفة القومسيون الطبي المختص لقيادة سيارة من السيارات التي يجوز قيادتها برخصة قيادة خاصة على أن تعد السيارة خصيصاً من حيث التصميم الفني بما يناسب حالة المرخص له الصحية الناشئة عن العاهة وبما يزيل أثر إعاقة هذه العاهة للقدرة على القيادة العادية أو اللياقة الطبية لقيادة دراجة نارية بثلاث عجلات أو أكثر .

ويسمح بالتجاوز عن بعض شروط اللياقة الطبية المقررة بالمادة (٢٥٣) من اللائحة بسبب العاهة بحيث لا تؤثر العاهة بعد وجود التصميم المناسب بالركبة على القدرة على القيادة .

(ج) اجتيازه بنجاح اختباراً فنياً ، ففى :

- ١ - قيادة السيارة المصممة خصيصاً لحالته من حيث التصميم الفني والتي تتوافر فيها الشروط الواردة بالمادة (١٥٨) من هذه اللائحة .
- ٢ - قواعد المرور وآدابه .

(د) لايجوز للمرخص له قيادة سيارة أخرى غير تلك المبيته فى البند السابق ، ويؤشر فى رخصة القيادة بالمداد الأحمر بما يفيد ذلك .

٢٨٤- دون تقييد بحكم البند (٥) من المادة (٣٥) أو الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون تصرف رخص القيادة لمن يفيدون من نظم تأهيل المفرج عنهم من المؤسسات العقابية ، متى توافرت الشروط الآتية :

(أ) تقديم شهادة من الجهة المختصة بتأهيل المفرج عنهم من المؤسسات العقابية التى تولت تأهيله بعد الإفراج عنه بإفادته من نظام التأهيل بها .

(ب) شهادة المؤسسة العقابية التي نفذ فيها الطالب العقوبة المحكوم بها، وإفادته من برامج التأهيل فيها وأنه كان حسن السير والسلوك خلال مدة تنفيذ العقوبة .

(ج) موافقة مديرية الأمن بالمحافظة التي يقيم الطالب بدائلتها وخاصة إدارة البحث الجنائي على الترخيص له .

(د) استيفاءه سائر الشروط الواردة في البنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) من المادة (٢٥) من القانون وما يتعلق بها من أحكام هذه اللائحة .

وبالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة في إحدى الجرائم الواردة بالمادة (٣٥) فقرة (٥) من القانون إذا أقرن الحكم بوقف التنفيذ بمنح الرخصة المطلوبة بعد استيفائه سائر الشروط الواردة بالبنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) من المادة (٣٥) من القانون .

**مادة ٢٨٥ -** في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٣٦) من القانون لا يجوز الامتناع عن صرف رخصة القيادة إذا كان الحكم قد صدر بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وكان هذا أول حكم بالحبس في الجرائم المنصوص عليها أو كان الحبس مقرراً بوقف التنفيذ منصوصاً فيه على شمول وقف التنفيذ للأثار الجنائية المترتبة على الحكم أو كان الحكم بالفراصة .

**مادة ٢٨٦ -** في غير الأحوال المبينة في المادتين السابقتين يكون لقسم المرور المختص بعد موافقة الإدارة العامة للصرور الامتناع عن منح ترخيص القيادة إذا تبين من ظروف الحادث كما هي مبينة في أسباب الحكم ومنطوقه ما يبرر ذلك .

## ( الفصل الثالث )

### مدارس ومراكز تعليم قيادة السيارات

**مادة ٢٨٧ -** تنشأ مدارس ومراكز تعليم قيادة السيارات بترخيص من الإدارة العامة للمرور بعد موافقة قسم المرور المختص التي تقع المدرسة أو المركز في دائرة اختصاصه ، ولا يجوز ممارسة مهنة تعليم قيادة سيارة إلا لمن يرضخ له في ذلك من قسم المرور المختص :

#### ١ - رخصة معلم قيادة سيارات :

**مادة ٢٨٨ -** يشترط في طالب الحصول على رخصة معلم قيادة السيارات الآتي :

١ - أن يكون حاصلًا على رخصة قيادة تتفق وتوسع السبابة التي يرغب في أن يكون مدرِّبًا على قيادتها على ألا تقل عن رخصة قيادة درجة ثالثة ، ويكون قد مضى على حصوله عليها خمس سنوات على الأقل ، ويجب أن يكون قادرًا على تدريس أصول قيادة السيارات علمياً وعملياً .

٢ - أن يكون ملماً إلماماً كافياً بمبادئ ميكانيكا السيارات بحيث يكون قادرًا على تعليمها .

٣ - أن يكون ملماً بأحكام قانون المرور ولائحته التنفيذية وخاصة قواعد المرور وآدابه .

**مادة ٢٨٩ -** يقدم طلب الحصول على رخصة معلم على النموذج المعد لذلك إلى قسم المرور المختص ، مرفقًا به ما يأتي :

١ - سند مقبول في إثبات شخصية ومحل إقامته في حكم هذه اللائحة

٢ - رخصة القيادة المشار إليها ، على أن تكون لازالة سارية المفعول .

٣ - شهادة تفيد إحقاقه بأحد مدارس أو مراكز تعلم قيادة السيارات والتضريح الصادر بتشغيلها .

ويجوز تسميئهم بالمرور . يجب على المتقدمين في أصول القيادة ومبادئ الميكانيكا وفي قواعد المرور وآدابه وأحكام قانون المرور في مستوى معلم .

مادة ٢٩٠ - إذا اجتاز الطالب الامتحان واستوفى الإجراءات صرفت إليه الرخصة بعد أدائه رسم قدره مائة قرش وثبتت بالرخصة اسم مدروسة أو مركز تعلم القيادة ورقم ونوع الرخصة المنسوبة إليها ونوع رخصة القيادة المنسوبة إلى المرخص له ، ويلصق بها صورته .

مادة ٢٩١ - تكون رخصة معلم قيادة السيارات صالحة لمدة خمس سنوات من تاريخ إصدارها ويجوز تجديدنها خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ انتهائها . غللت الإجراءات وأداء رسم مقداره مائة قرش وتقديم ما يفيد الوفاء بالفراغات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون وهذه اللائحة .

ويجب حمل الرخصة أثناء التعليم وتقديمها إلى رجال الشرطة والمرور ، كلنا بظهور ذلك .

مادة ٢٩٢ - على معلم القيادة أن يكون دائما بجوار طالب التعليم أثناء تعليم القيادة ، ولا يجوز أن يكون بالسيارة أحد سوى المعلم والمتعلم ، ويكون المعلم مسئولا عن مخالفة أحكام القانون وظهه اللائحة ، وعليه مراعاة أن يكون التعليم في الأماكن غير المزدحمة التي يحددها قسم المرور سواء في رخصة التعليم أو في ترخيص المدرسة أو المركز .



## ٢ - رخصة إنشاء مدرسة أو مركز تعليم قيادة السيارات :

**مادة ٢٩٣ -** يشترط لمن يصرح له بإنشاء إحدى مدارس أو مراكز تعليم قيادة السيارات أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - ألا يقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

٢ - أن يكون حسن السيرة والسعة وألا يكون سبق الحكم عليه في جناية مخلة بالشرف أو الأمانة .

**مادة ٢٩٤ -** يجب أن يتوافر في المكان الذي تشغله المدرسة أو المركز ما يأتي :

وجود أماكن كافية تخصص للدراسة النظرية والعملية والتدريب على القيادة ووجود عدد كاف من القاعات التي تخصص لفصول الدراسة النظرية والعملية ومكان للإدارة مستقل عن قاعات التعليم .

ويجب أن تتوافر في المكان الشروط الصحية والمرافق اللازمة بما يتناسب مع عدد الدارسين .

**مادة ٢٩٥ -** يجب أن تزود المدرسة أو المركز بوسائل الإيضاح ومعدات التدريب اللازمة ، وأن تتوافر فيها على الأقل سيارتان مخصصتان للتعليم .

ويجب أن تتوافر في سيارة التعليم ، الشروط الآتية :

( أ ) جهاز قيادة خاص للمعلم يمكنه من السيطرة على المركبة أثناء التعليم .

( ب ) جهاز فرامل خاص بالمعلم .

( ج ) إشارات خاصة بالمعلم .

ويجب أن تحمل سيارة التعليم لائقتين إحداهما على مقدمها والأخرى على مؤخرها يكتب عليها بخط كبير واضح (تعليم) .

مادة ٢٩٦ - يجب أن تكون هيئة التدريب على مستوى علمي وفني مناسب وأن يكون للمركز أو المدرسة مدير مسئول فنيا وإداريا عن إدارتها وانتظام الدراسة واستمرار توافر شروط الترخيص ويشترط أن يكون حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

مادة ٢٩٧ - يقدم طلب الترخيص بإنشاء أو إدارة مركز أو مدرسة تعليم قيادة السيارات على التمرّدج المعد لذلك إلى قسم المرور المختص ، مرفقا به :

١ - سند مقبول في إثبات شخصية الطالب ومحل إقامته في حكم هذه اللائحة وصحيفة الحالة الجنائية الخاصة بالمالك والمدير إذا لم يكن هو المالك .

٢ - رسم هندسي بموقع المدرسة ومكونات المبنى وأماكن التدريب النظري والعملي معيدا من الجهة المختصة بجمعية الإسكان والتشييد .

٣ - بيان بالسيارات وأن يكون مرخصا بتسييرها ، وكذلك بيان بالأجهزة 'معدات اللازمة لذلك .

٤ - مناهج التدريب .

٥ - اسم المدير وأعضاء هيئة التدريب مع توضيح مؤهلاتهم وخبراتهم ، وما يفيد توافر الشروط القانونية فيهم .

٦ - تقديم ما يفيد التأمين من حوادث السيارات الناشئة عن التعليم للغير ، أو لن يتلقى التعليم .

بمادة ٢٩٨ - تقوم لجنة من رئيس قسم المرور المختص أو من ينيبه ومن أحد مهندسي القسم بمعاينة المكان المعد للمركز أو المدرسة وما بها من أجهزة ومعدات للتحقق من مدى توافر الاشتراطات اللازمة .

وعلى رئيس القسم أن يرفع ما تنتهي إليه اللجنة وكذلك كافة المستندات والأوراق المتعلقة بالترخيص إلى الإدارة العامة للمرور .

بمادة ٢٩٩ - تصدر الإدارة العامة للمرور الترخيص بعد تحققها من توافر كافة لشروط اللازمة ، وبعد أداء الطالب رسم الترخيص وقدره عشرة جنيهات .

ويصدر الترخيص طبقاً للنموذج المعد لذلك .

ويكون الترخيص صالحاً لمدة سنة ويجوز تجديده خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من انتهائه ويجدد بعد إتمام نفس إجراءات الترخيص وأداء رسم التجديد ومقداره عشرة جنيهات سنوياً .

بمادة ٣٠٠ - يشمل منهج التدريب في مدارس ومراكز تعليم القيادة على ما يأتي :

#### ( أ ) دراسة نظرية في :

١ - قانون المرور ولائحته التنفيذية .

٢ - قواعد المرور وأدابه والإشارات وأنواعها .

٣ - أصول قيادة السيارات .

٤ - مبادئ ميكانيكا السيارات .

٥ - الإلام بوسائل الإسعافات الأولية .

(ب) تدريب عملي على عمليات القيادة المختلفة .

ولنهر الإدارة العامة للمرور أن يضيف إلى منهج التدريب ما يراه لازماً من المواد الدراسية الأخرى ، ولا يعتد بالمنهج التدريبي قبل اعتماده من الإدارة العامة للمرور .

فئة ٣٠١ - تحدد ساعات التدريب في الدراسة النظرية والعملية للحصول على رخصة القيادة الموضحة بعد بحيث لا تقل عما هو موضح بالجدول الآتي :

نوع رخصة القيادة	التدريب النظري	التدريب العملي
رخصة قيادة سيارة خاصة	٣٠ ساعة	١٢ ساعة
رخصة قيادة درجة ثالثة	٣٠ ساعة	١٥ ساعة
رخصة قيادة درجة ثانية	٣٠ ساعة	٢٠ ساعة
رخصة قيادة درجة أولى	٣٠ ساعة	٣٠ ساعة

فئة ٣٠٢ - يجرى امتحان الدارسين المقيمين بمثابة قسم المرور بواسطة لجنة من قسم المرور المختص برئاسة رئيس قسم المرور المختص أو من ينوبه وعضوية أحد مهندبيه ويشتركان في اختبار الطالب في سواد الدراسة المختلفة ، ولجنة أن تستعين في عملها عند اللزوم بمدرسي أى مادة في المدرسة أو المركز .

ويتم الامتحان شفويا في جميع المواد وعمليا في القيادة ويكون أداء الامتحان العملي مقر قسم المرور المختص وفي المواعيد التي يحددها ، ويقدر مستوى الأداء في كل مادة من المواد بتقدير (ممتاز - جيد - متوسط - دون المتوسط - ضعيف) ، ولا يكون الطالب ناجحا إلا إذا حصل على تقدير جيد في مجموع المواد الشفوية .

أما في القيادة العملية فيرجع إلى نفس نظام امتحان قيادة السيارات المنصوص عليه في المادتين (٢٦٤ ، ٢٦٥) من هذه اللائحة .

**مادة ٣٠٣ -** إذا نجح الطالب في المواد النظرية ورسب في الامتحان العملي جاز له أن يتقدم لهذا الامتحان مرة أخرى بعد مدة تحددها له اللجنة أما إذا نجح في الامتحان العملي ورسب في المواد النظرية فيجوز إعادة امتحانه فيها بعد انقضاء المدة التي تحددها له اللجنة ولا تقل عن أسبوع .

**مادة ٣٠٤ -** يجوز منح من أدى الامتحان بنجاح بناء على طلبه رخصة القيادة التي أدى الامتحان بشأنها بعد تقديم ما يشترط توافر سائر الشروط اللازمة لقانوننا للحصول على الرخصة على الوجه المقرر في هذه اللائحة .

**مادة ٣٠٥ -** تعد إدارة المركز أو المدرسة دفاتر وسجلات تدون فيها أسماء الدارسين ومحال إقامتهم والمدة التي قضوها في التعليم ونتائج الاختبارات كما يعد ملف لكل دارس ترفق به جميع الأوراق والملاحظات المتعلقة به وصورة من الشهادات التي تمنح بنتيجة الاختبار .

**مادة ٣٠٦ -** تتولى الإدارة العامة للمرور وقسم المرور المختص التفتيش على هذه المراكز والمدارس للتحقق من استمرار توافر اشتراطات الترخيص وانتظام الدراسة بها فإذا كشف التفتيش عن وجود مخالفات إدارية وفنية كان لرئيس قسم المرور المختص بعد إجراء التحقيق وسماع أقوال المسئول عن المدرسة إيقاف سريان الرخصة لمدة خمسة عشر يوما ، وللمدير الإدارة العامة للمرور سحب الرخصة لمدة أقصاها شهر .

وعند تكرار المخالفة خلال ستة أشهر يكون السحب لمدة شهر مع الإنذار بسحب الترخيص نهائيا عند العودة ، وفي حالات إيقاف أو سحب الرخصة لا يجوز ممارسة النشاط التعليمي .

**مادة ٣٠٧ -** الجهات الحكومية و وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وفروعها التي تتعلق بنشاطها بالنقل البري للركاب أو البضائع أو يتصل بصناعة أو إصلاح السيارات أو التي تحتاج إلى عدد كبير من السائقين للعمل لديها أن تنشئ بها مراكز خاصة لتدريب العاملين بها أو تعددهم للعمل بها على القيادة ، على أن تقوم لجنة من قسم المرور المختص باختيارهم طبقا للشروط الواردة في هذه اللائحة ، ويصرف لهم تصريح مؤقت بنوع الرخصة طبقا لأحكام هذه اللائحة يسمح لهم بقيادة المركبات التابعة للجهة التي تولت تدريبهم دون غيرها ، ولا تسلم لهم الرخصة النهائية إلا بعد مضي خمس سنوات على تاريخ اجتيازهم اختبارها .

وتعفى هذه الجهات من كافة الإجراءات على أن تستوفى الشروط الفنية اللازمة في السيارات وفي المعلمين وفي أماكن التعليم ، ويكتفى بإخطار قسم المرور المختص والإدارة العامة للمرور بنشاطها

؛ إلا في حالة تعليقها الغير فيجب مراعاة توافق كافة الأحكام الخاصة باشتراطات إنشاء مدارس أو مراكز تعليم قيادة السيارات الواردة في هذه اللائحة وحصولها على موافقة مدير الإدارة العامة للمرور بعد عرض قسم المرور المختص ، وتستمر صلاحية رخصتها إلى أن تخطر الإدارة العامة للمرور بتوقف نشاطها .

**مادة ٣٠٨ -** يجوز للشركات والمؤسسات الخاصة أن تنشئ مراكز لتعليم العاملين بها عن محتاج إليهم في قيادة السيارات ، وذلك بعد الحصول على ترخيص بذلك من الإدارة العامة للمرور بعد عرض قسم المرور المختص وبعد استيفاء شروط الترخيص المشار إليها في هذه اللائحة .

### رخص القيادة الدولية والأجنبية

**مادة ٣٠٩ -** تسرى رخص القيادة الدولية التي يحملها الأجانب أو المصريون والصادرة من الخارج طبقاً لاتفاقية فيينا سنة ١٩٦٨ فى حدود مدة صلاحيتها ويسمح لحاملها فى مصر بقيادة المركبات التي تجهيز لهم الرخصة قيادتها ولا يعتد بتجديد هذه الرخصة فى الخارج أثناء وجود أصحابها فى البلاد .

ويجوز لحامل هذه الرخصة الحصول على رخصة قيادة خاصة المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٣٤) من القانون إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة (٣٥) من القانون مع إعفائه من الاختبار الفنى فى القيادة وفى قواعد المرور وآدابه .

كما يجوز للأجانب حاملى رخص القيادة الخاصة الصادرة من دولهم والسارية المفعول الحصول على رخصة قيادة خاصة المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (٣٤) من القانون إذا توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة (٣٥) من القانون مع الإعفاء من الاختبار الفنى فى القيادة وفى قواعد المرور وآدابه وبشرط المعاملة بالمثل .

**مادة ٣١٠ -** تسرى رخص القيادة الصادرة من السلطات المختصة فى الدول أعضاء جامعة الدول العربية ، على أن لا تتجاوز مدة صلاحيتها فى الدول الصادرة منها وبشرط المعاملة بالمثل .

ويسمح لحاملها فى مصر بقيادة المركبات التي تجهيز له الرخصة قيادتها ، ولا يعتد بتجديد هذه الرخصة فى الخارج أثناء وجود أصحابها فى البلاد .

ويجوز لحامل هذه الرخص الحصول على رخصة قيادة معادلة لنفس نوع رخصته الأصلية إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة (٣٥) من القانون مع إعفائه من الاختبار الفنى فى القيادة وفى قواعد المرور وآدابه وبشرط المعاملة بالمثل .

**مادة ٣١١ -** عند استخراج رخصة قيادة مصرية فى الحالات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين على طالب الترخيص أن يستوفى مايتى :

١ - أن يقدم ترجمة عربية للرخصة الدولية أو الأجنبية معتمدة من قسم الترجمة بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

٢ - يكتفى بجواز السفر أو بطاقة الإقامة فى إثبات الشخصية والسن .

٣ - أن يقدم شهادة من الجهة التي يقوم بها أو أى مستند آخر يثبت محل إقامة  
يقتنع بصحته قسم المرور بعد التحقق من صحة ذلك من قسم الإقامة بصلحة وثائق  
ال سفر والهجرة والجنسية .

٤ - أن يقدم شهادة صادرة من سلطات الأمن بدولته تثبت توافر حكم الهند (٥)  
ن المادة ( ٣٥ ) من القانون ، على أن يكون مصدقاً عليها من الجهات المختصة بدولته  
دوزارة الخارجية المصرية .

ولس جميع الأحوال يستطلع قسم المرور المختص رأى جهات الأمن المختصة  
قبل صرف الترخيص .

وبعد استيفاء الإجراءات وأداء الرسم المقرر يصرف الترخيص .

مادة ٣١٢ - يجوز منح رخص القيادة المنصوص عليها فى البندين ( ٦ ، ٧ )  
من المادة ( ٣٤ ) من القانون لأعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى والعاملين  
الأجانب بالسفارات والقنصليات الأجنبية وعائلاتهم الذين يحملون رخص قيادة سارية  
المفعول سواء كانت صادرة من السلطات المختصة بهبلادهم أو دولية ، وذلك مع إعفائهم  
من كل أو بعض الشروط المنصوص عليها فى البندين ( ٢ ، ٤ ) من المادة ( ٣٥ )  
من القانون ، وفقاً لما تقرره وزارة الخارجية وبشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٣١٣ - يتولى نادى السيارات والرحلات المصرى إصدار رخص القيادة الدولية  
المبينة فى الاتفاقية الدولية للمرور المعقودة فى فيينا سنة ١٩٦٨

وبشروط منح هذه الرخص :

١ - أن يكون الطالب مصرياً أو أجنبياً مقبلاً : مصر وقت تقديم طلب الحصول  
على هذه الرخصة .

٢ - أن يكون حاصلأ على رخصة قيادة صادرة طب  
كام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
وتعديلاته وصارية المفعول لمدة لا تقل عن سنة .

٣ - موافقة الإدارة العامة للمرور على صحة بيانات الرخص المصرية .



**مادة ٣١٤ -** تصرف الرخصة الدولية حسب نوع الرخصة ومدة صلاحيتها الصادرة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وطبقاً لأحكام الاتفاقية ، وعلى النموذج المحدد بالاتفاقية ولا يجوز استخدام هذه الرخصة في قيادة المركبات في مصر .  
ويكون رسم الحصول على هذه الرخصة أربعة جنيهات .  
وللقادى المشار إليه أن يحصل على قيمة تكاليف إصدار الرخصة بما لا يجاوز أربعة جنيهات .

### الباب الخامس

#### رخص تسيير وقيادة مركبات النقل البطيء

##### الفصل الأول

#### رخص تسيير مركبات النقل البطيء

**مادة ٣١٥ -** يقدم طلب الحصول على رخصة تسيير المركبة على النموذج المعد لذلك والمرافق لهذا القرار مصحوباً بالمستندات المنصوص عليها في المادة (٢١٠) من هذه اللائحة إلى المجلس الأعلى الذى يقيم طالب الترخيص فى دائرته .  
وتسرى فى شأن إثبات شخصية ومحل إقامة طالب الترخيص وصفته وملكية المركبة الأحكام المنصوص عليها فى المواد من ٢١١ - ٢١٤ من هذه اللائحة .

**مادة ٣١٦ -** يقدم طلب الترخيص بعد ملء بياناته مرفقاً به المستندات المشار إليها فى المادة (٢١٠) من هذه اللائحة ، كذلك طلب الفحص الفنى ثم تقديم المركبة إلى الفحص الفنى .

ويكون رسم الفحص الفنى عشرة قروش ويذمغ طلب الفحص بما يعادل قيمة هذا المبلغ ويحصل طالب الترخيص على النموذج المنموغ بعد دفع قيمة الرسم .

ويجوز للفحص الفني لجنة تشكل بقرار من رئيس المجلس المحلي المختص على أن يكون من بين أعضائها مهندس أو مساعد مهندس ويتولى فحص حيوان الجر طبيب بيطرى يختاره رئيس المجلس .

وتتحقق اللجنة من مطابقة بيانات طلب الترخيص ونموذج الفحص الفني .

ويتناول الفحص تجزئة المركبة للتحقق من استيفائها للشروط التى يتطلبها كل من القانون وهذه اللائحة وخاصة من حيث استيفائها شروط المتانة والأمن والشروط الصحية وغير ذلك من الشروط الواردة فى أى تنظيم قانونى آخر .

وتثبت اللجنة نتيجة فحصها على طلب الترخيص وعلى نموذج الفحص الفني بعد أن تستولى جميع البيانات الواردة بالنموذج مع بيان أسماء أعضاء لجنة الفحص بخط ظاهر وواضح فى كل من طلب الترخيص ونموذج الفحص الفني .

مادة ٣١٧ - إذا أثبت الفحص الفني صلاحية المركبة وسلامة حيوان الجر تؤدي الضرائب والرسوم المقررة ثم تحرر الرخصة على النموذج المعد لذلك فى ضوء البيانات الواردة بطلب الترخيص ونموذج الفحص الفني .

مادة ٣١٨ - تصرف الرخصة إلى الطالب مع اللوحات المعدنية بعد استيفائه كافة الشروط الأخرى التى يتطلبها القانون وتلك التى يلزم توافرها فى المركبة مثل البيانات التى يجب كتابتها عليها من الخارج أو يجب توافرها فى داخلها وبعد التحقق من عدم وجود مانع من الترخيص ومراعاة حكم المادة ٣١٧ من هذه اللائحة .

مادة ٣١٩ - إذا قررت لجنة الفحص عدم استيفاء المركبة المطلوب الترخيص لها لشروط المتانة والأمن أو كان حيوان الجر غير مستوف لشروطه أخطر الطالب بذلك والأسباب إذا كان موجوداً مع توقيعه بالعلم والا وجب إخطاره بذلك كتابة خلال خمسة عشر يوماً على العنوان المبين بطلب الفحص ويجوز له التظلم من قرار اللجنة إلى رئيس المجلس المحلي المختص وتعين إعادة الفحص الفني بمعرفة لجنة أخرى أو نفس اللجنة فى نفس اليوم وعلى نفس النموذج .

كما يجوز التقدم بإعادة فحص المركبة أو الحيوان مرة أخرى أو مرات عديدة على أن يكون الفحص كل مرة من هذه المرات على نموذج فحص جديد .

**مادة ٣٢٠ -** يكون الترخيص بتسيير دراجات الركوب أو عربات اليد بعد التحقق من استيفائها لشروط المتانة والأمن وبعد التحقق من قدرة المرخص له علم . قيادة المركبة وعلى إلمامه بقواعد المرور وآدابه .

**مادة ٣٢١ -** تدون في رخصة المركبة البيانات المنصوص عليها في المادة (٢١٩) ' من هذه اللائحة .

**مادة ٣٢٢ -** تسرى الرخصة لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدنها في موعد لا يتجاوز الثلاثين يوماً التالية لتاريخ انتهائها وعلى المرخص له خلال مدة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء السنة الأولى المدة عنها الضريبة عند استصدار الترخيص أن يقوم بمأدا . الضريبة والرسوم المستحقة عن السنة التالية فإذا انتهت هذه المدة دون أداء هذه الضرائب والرسوم أصبحت رخصة التسيير ملغاة ويتعين عليه إعادة اللوحات والرخصة فوراً وإذا اعتبرت مسيرة بدون ترخيص وكان على المجلس المحلي المختص تكليف أحد رجال المرور أو الشرطة باستعادة اللوحات المعدنية والرخصة .

**مادة ٣٢٣ -** إذا كان تغيير محل إقامة المرخص له في داخل دائرة اختصاص المجلس المحلي الذي صدر منه الترخيص فيكتفى بالإخطار في الميعاد والتأشير في الرخصة بالمحل الجديد .

وإذا غير المرخص له محل إقامته داخل المحافظة خارج دائرة المجلس المحلي الصادر منه الترخيص فعليه إخطار المجلس الجديد بمحل إقامته الجديد على النموذج المعد لذلك خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ التغيير مرفقاً به سند مقبول في إثبات محل الإقامة الجديد في حكم المادة (٢١٢) من هذه اللائحة .

ويتقدم المجلس المحلي الجديد بإخطار المجلس المحلي الأصلي بذلك وعلى هذا المجلس موافقة المجلس الجديد بأوراق المركبة على وجه السرعة وعند ورود الأوراق يتسوم المجلس المحلي الجديد بفحص المركبة للتحقق من مطابقة البيانات المثبتة بالرخصة وتجود نتيجة المطابقة على النموذج المعد لذلك وتظل المركبة محتفظة بلوحاتها المعدنية إلى حين التجديد حيث يتم التجديد في المجلس المحلي الجديد وتصرف لها عند إنقائه لوحة معدنية منه وتسحب اللوحة المتصرف من المجلس السابق وترد إليه

**مادة ٣٧٤ -** إذا كان تغيير محل الإقامة الدائم إلى محافظة أخرى فعلى المرخص له إخطار المجلس المحلي الذي يقيم في دائرته بالمحافظة الجديدة محل إقامته الجديد مرفقاً به سنداً يكون مقبولاً في إثبات ذلك في حكم هذه اللائحة وكذلك شهادة الوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون واللائحة وعلى المجلس الجديد إخطار المجلس المحلي السابق بذلك وسحب من المرخص له الرخصة ولوحاتها المعدنية وإرسالها إلى المجلس السابق وعنده ترخيصاً جديداً متى كانت سائر الشروط التي تكشف عنها الرخصة لازالت قائمة مع دفع رسوم ترخيص جديد .

**مادة ٣٧٥ -** في حالة نقل ملكية المركبة على المالك الجديد أن يتقدم إلى المجلس المحلي الذي بدائرتة محل إقامته الدائم بطلب نقل القيد على النموذج المعد لذلك وسند مقبول في إثبات نقل الملكية في حكم المادة ٣١٤ من هذه اللائحة وكذلك ما شئت الشخصية ومحل الإقامة والصفة على الوجه المبين في المبراد من (٢١٠) إلى (٢١٣) من اللائحة والوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة القانون عن المدة من أخص ترخيص حتى تاريخ نقل القيد وتقديم ما يفيد أداء الضرائب والرسوم المستحقة على المركبة والجزاءات المالية الأخرى .

وتفحص المركبة فنياً للتحقق من مطابقة البيانات المثبتة بالرخصة وبأوراقها وتجود نتيجة المطابقة على النموذج المعد لذلك .

**مادة ٣٧٦ -** يقدم طلب تجديد ترخيص المركبة على النموذج المعد لذلك مرفقاً به رخصة تسيير المركبة وسند مقبول في إثبات الشخصية ومحل الإقامة والصفة طبقاً لأحكام المبراد من (٢١٠ - ٢١٣) من هذه اللائحة وشهادة الوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون من الجهة المختصة وكذلك المستندات التي تتطلبها أية قوانين أو لوائح أخرى .

وتفحص المركبة فنياً وحسولان الجسر طبقاً لأحكام المادة (٢١٦) من هذه اللائحة  
نإذا أثبت الفحص الفني صلاحية المركبة وسلامة جدران الجسر تجدد الرخصة مع أداء الضمان  
والرسوم المقررة .

وإذا أثبت الفحص الفني عدم صلاحية المركبة ولم يكن هناك خطورة من تسببها  
يجوز إعطاؤها تصريحاً مؤقتاً بتسييرها لمدة لا تتجاوز شهرين يجوز تجديده إلا استوفت  
الرخصة واللوحات المعدنية إلى أن تزول أسباب رفض الترخيص .

مادة ٢٢٧ - يمكن الفحص الفني لجميع أنواع مركبات النقل البشري عند تجديد  
الرخصة كل ثلاث سنوات .

### ( الفصل الثاني )

#### رخص قيادة مركبات النقل البشري

مادة ٢٢٨ - يقدم طلب الحصول على رخص القيادة المنصوص عليها في المادة (٤٨)  
من القانون على النموذج المعد لذلك إلى المجلس المحلي الذي يقيم الطالب بدائرتة مصحوباً  
بما يأتي :

( أ ) ثلاث صور شمسية للطالب .

( ب ) سند مقبول في إثبات شخصيته ومحل إقامته وسنه في حكم  
المسود ( ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٤٥ ) من هذه اللائحة .

( ج ) صحيفة الحالة الجنائية ويكتفى بالنسبة للعاملين في الحكومة أو وحدات  
الإدارة المحلية أو القطاع العام أو فروعها بشهادة من الجهة التي يعملون بها  
من واقع ملف الخدمة تفيد الخلو من السوابق .

( د ) موافقة الجهة التي يعمل بها على استخراج رخصة المهنة  
إذا كان من العاملين بالحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام  
أو فروعها .

ويسرى ذلك بالنسبة لتجديدها .

مادة ٣٢٩ - تثبت اللياقة الطبية للطالب بشهادة صادرة من طبيب تفيد سلامة البنية والخلو من العاهات التي تؤثر على صلاحيته للقيادة المعتادة .

ويجب ألا تقل درجة الإبصار عن  $\frac{3}{18}$  ،  $\frac{3}{18}$  أو  $\frac{3}{12}$  .  $\frac{3}{9}$  أو  $\frac{3}{9}$  . صفر مع تمييز الألوان جيداً .

ويسمح للحصول على هذه الدرجة من الإبصار باستعمال نظارة طبية بشرط سلامة باطن العينين وتكون حصة الطالب في هذه الحالة بالنظارة الطبية .

كسالم يشترط سلامة السمع ويسمح باستعمال سماعة طبية وتسرى في شأن الشهادة الطبية أحكام المادة ٢٥٢ من هذه اللائحة .

مادة ٣٣٠ - يجوز لرئيس المجلس المحلي المختص إحالة الحاصل على رخص القيادة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون إلى طبيب الوحدة الصحية الواقعة في دائرة المجلس المحلي إن تراحت ضرورة ذلك أثناء مدة الترخيص .

مادة ٣٣١ - يتم اختيار الطالب فعلياً في قيادة نوع المركبة التي يطلب الترخيص له بقيادتها وفي قواعد المرور وآدابه .

ويتولى الاختيار في قواعد المرور وآدابه من ينوبه لذلك رئيس المجلس المحلي بعد موافقة رئيس قسم المرور المختص من العاملين الذين تلقوا تدريباً كافياً عن أحكام قانون المرور ولائحته التنفيذية وقواعد المرور وآدابه طبقاً للنظام الذي يضعه لذلك كل محافظ في حدود محافظته بالاتفاق مع قسم المرور المختص

ويشكل رئيس المجلس المحلي المختص لجنة تتولى الاختبار الفني على أن يكون من بين أعضائها مهندس أو مساعد مهندس<sup>(١)</sup>

مادة ٣٣٢ - بعد نجاح الطالب واستيفائه سائر شروط الترخيص يمنح الرخصة المطاوعة على النموذج المعد لذلك وتفيد الرخصة برقم مسلسل لكل نوع منها بالمجلس المحلي الصادرة منه وتسرى الرخصة لمدة خمس سنوات من تاريخ صدورها .

(١) انظر د . حيد الفتاح مراد \* القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية \* ص ٦٨ وما بعدها .

**مادة ٣٣٣ -** عند تغيير محل إقامة المرخص له داخل ذات المحافظة وفي حدود المجلس المحلي الصادر منه الترخيص يؤثر بعنوان محل إقامته الجديد في الرخصة والملفات والسجلات ويكون الإخطار في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتغيير ويجب تقديم سند مقبول في ذلك في حكم هذه اللائحة .

وإذا كان التغيير داخل المحافظة ولكن في حدود مجلس محلي آخر فيكتفى بالتأشير بذلك بالرخصة والملفات والسجلات إلى أن يحل ميعاد التجديد فتصرف رخصة جديدة من المجلس المحلي الجديد ويخطر المجلس القديم لإلغاء رقم هذه الرخصة .

**مادة ٣٣٤ -** عند تغيير محل إقامة المرخص له إلى خارج المحافظة التي كان يقيم في دائرتها فعلياً أن يتقدم إلى المجلس المحلي الذي يقيم بدائره بهذه المحافظة الجديدة بطلب نقل قيد الرخصة على النموذج المعد لذلك ويكون إثبات محل الإقامة بسند مقبول في حكم هذه اللائحة مرفقاً به شهادة الوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون .

وبعد إتمام الإجراءات يمنح الطالب رخصة جديدة للمدة الباقية من مدة رخصته الأولى برقم مسلسل خاص بالمحافظة الجديدة وعلى المجلس المحلي بالمحافظة الجديدة إخطار المجلس المحلي بالمحافظة القديمة بذلك .

**مادة ٣٣٥ -** يقدم طلب تجديد رخص القيادة على النموذج المعد لذلك مصحوباً بشهادة الوفاء بالفرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون ويرفق به سند مقبول في إثبات الشخصية ومحل الإقامة في حكم هذه اللائحة وصحيفة الحالة الجنائية على أن يكتفى بالنسبة للعاملين بالحكومة أو ب وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام وفروعها بشهادة من واقع ملف الخدمة تفيد الخلو من السوابق وتصرف الرخصة بعد أداء رسم التجديد .

## ترخيص مزاولة مهنة مؤجر الدراجات

مادة ٣٣٦ - يشترط فبمن يرخص له بمزاولة مهنة مؤجر الدراجات للغير ما يأتي :

- ١ - ألا يقل سن الطالب عن ٢١ سنة ميلادية .
- ٢ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو جرعة مخلة بالشرف أو الأمانة أو إحدى جرائم المخدرات أو السكر مالم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٣ - أن يكون حسن السيرة والسمة ومن غير المعروفين بالخطورة على الأمن أو على الآداب العامة .

مادة ٣٣٧ - يشترط أن تتوافر في المحل الذي تتم فيه مزاولة مهنة مؤجر الدراجات

المواصفات والاشتراطات الآتية :

- ١ - تتوافر الاشتراطات والمواصفات العامة للمحال الصناعية والتجارية والمعلقة للراحة .
- ٢ - ألا يقل ارتفاع بياض أسفال الحوائط من الداخل عن متر ونصف من الأرض .
- ٣ - أن تتوافر في المحل الإنارة الكافية والتهوية .
- ٤ - أن يزود المحل بأجهزة وأدوات إطفاء للحريق صالحة للاستعمال وهي :  
عدد ٢ جهاز كيماوى سعة ٢ جالون على الأقل .  
عدد ٢ جردل ومل ناعم .
- ٥ - أن يجهز المحل بدولاب صغير مزود بالإسعافات الأولية .
- ٦ - أن تتوافر فسى الدراجات المعدة للتأجير شروط المتانة والأمن اللازم توافرها في الدراجات .



**مادة ٣٣٨ -** يقدم طلب الحصول على الترخيص إلى المجلس المحلي المختص مرفقاً به سنداً مقبولاً في إثبات شخصيته ومحل إقامته ومحل مزاولة المهنة وملكيته أو حيازته للدراجات يكون مقبولاً في حكم هذه اللائحة كما يقدم صحيفة الحالة الجنائية والمستندات والرسومات التي يستلزمها تنفيذ الاشتراطات والمواصفات اللازم توافرها في المحل كما تلزم موافقة أجهزة البحث بمديرية الأمن للتأكد من عدم الخطورة على الأمن والآداب وتوفر شروط حسن السمعة وبعد أخذ رأى قسم المرور المختص وموافقة المجلس المحلي المختص وأداء رسم قدره مائة قرش يمنح الترخيص للطالب .

يسرى الترخيص لمدة خمس سنوات ويجوز تجديده لمدة مماثلة بعد تقديم ما يشهد استمرار توافر شروط الترخيص وأداء رسم التجديد وقدره مائة قرش .

**مادة ٣٣٩ -** يتولى قسم المرور المختص التفتيش دورياً على أعمال الترخيص التي تتولاها المجالس المحلية بدائرة المحافظة والمنصوص عليها بهذه اللائحة .

النوع	لون أرضية اللوحة	لون أرقام اللوحة	شكل اللوحة	أنواع المركبات التي تصرف لها
ثالثا - مركبات نقل البضائع والشحن نقل	أحمر	أبيض	مستطيل بأبعاد ١٦٨ سم	سيارات النقل المعدة لنقل البضائع والأشياء أو جرارات السحب . السيارات المخصصة لنقل الأشخاص والأشياء في المناطق الصحراوية . المقطورات الملحقة بسيارات النقل . الآلات في حكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه . الجرار الزراعي . المقطورات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي .
مقطورات معدة ثقيلة جرار زراعي مقطورة زراعية				سيارات النقل المملوكة للهيئات العامة وشركات القطاع العام . سيارات النقل أو المقطورات أو الجرارات المملوكة للحكومة والمحافظة .
قطاع عام حكومية ومحافظة				
رابعا - مركبات للهيئة الدبلوماسية هيئة دبلوماسية	أخضر	أسود	مستطيل بأبعاد ١٦٨ سم	السيارات المخصصة لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ومن في حكمهم .

( الملصقات المعدنية )  
اللوحة المعدنية

ملصقة ٣٤٠ :

( أ ) أن تكون لوحات كل نوع من أنواع مركبات النقل السريع على الوجه الآتى :

النوع	لون اللوحة	لون أرقام اللوحة	شكل اللوحة	أنواع المركبات التى تصرف لها
أولاً - مركبات نقل الأشخاص خاص وملاكى  ملاكى محيز  ملحقة  قطاع عام  حكومية ومحافظة تحت الطلب أنوميس عام أنوميس خاص  أنوميس مدارس أنوميس سياحة أنوميس رحلات	أبيض	أسود	مستطيل بأبعاد ١٩٠ سم × ١٦٠ سم	السيارات الخاصة وسيارات ذوى العاهات والاسعاف والمستشفيات والأطباء الخاصة . مركبات العاملين الأجانب فى الهيئات الدبلوماسية والتفصليات الأجنبية ومن فى حكمهم . الكارفانات الملحقة بالسيارات الخاصة . السيارات الملاكى والأنوميس المملوكة للهيئات وشركات القطاع العام السيارات الملاكى والأنوميس المملوكة للحكومة والمحافظات . سيارات نقل الموتى . سيارات نقل عام الركاب . سيارات لنقل العاملين بالمؤسسات والشركات والهيئات وعائلاتهم . سيارات نقل طلبة المدارس . سيارات السياحة . سيارات الرحلات الداخلية .
دراجة نارية	أبيض	أسود	مستطيل بأبعاد ١٩٠ سم × ١٧٠ سم	الدراجة النارية

النوع	لون أرضية اللوحة	لون أرقام اللوحة	شكل اللوحة	أنواع المركبات التي تصرف لها
وليام - مركبات التجسار والمنتجة للحرارة جمرات أبحاث	أصفر	أحمر	مستطيل بأبعاد ١٦٥ سم × ١٦٥ سم	المركبات الواردة مع الأجانب من الخارج والتي لم تعامل جمراتياً أو استيرادياً بصفة قطعية ونهائية . المركبات الواردة مع المصريين من الخارج والتي لم تعامل جمراتياً أو استيرادياً بصفة قطعية ونهائية . السيارات الواردة من الخارج وتعمل داخل المنطقة الحرة دون قيودها باشتراطات أخرى خاصة .
خامساً - مركبات الاجرة أجرة سياحية	برتقالي	أسود	مستطيل بأبعاد ١٦٥ سم × ١٦٥ سم	سيارات الاجرة . سيارات سياحية .
سادساً - مركبات التجارى والمراكب تجارى مؤقت	بنى	أبيض	مستطيل بأبعاد ١٦٥ سم × ١٦٥ سم	رخصة تجارية . رخصة مؤقتة .

( ب ) تكون لوحات كل نوع من أنواع مركبات النقل البطيء على الوجه الآتى :

النوع	لون أرضية اللوحة	لون الأرقام والكلمات المميزة والهوايز	أنواع المركبات التى تصرف لها
عربة	رمادى	أبيض	لعربات الركوب (المنطوق) وعربات النقل (الكارو) وعربات نقل الموتى وعربات اليد .
دراجة	أبيض	رمادى	لجميع أنواع الدراجات

مادة ٣٤١ - تصرف اللوحات المعدنية طبقاً للترخيص المخصصة له المركبة ونوع الاستعمال المخصص به طبقاً للمواد من ٤ إلى ٩ من القانون .

مادة ٣٤٢ - تكون اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع مصنعة من الألومنيوم الخفيف وبسمك لا يقل عن ١ ملممتر وتغطى بطلاء عاكسة تعطيها خاصية الانعكاس ( ورق عاكس ) .

وتشمل بيانات اللوحة بالجانب الأيمن نوع الترخيص وجهته والأرقام باللفة وبالجانب الأيسر نوع الترخيص والأرقام ومدلول المحافظة باللفة الإنجليزية ويتم تحديد مساحة بيانات اللوحات بحسب البند وبالتناسب مع مساحة اللوحة .

مادة ٣٤٣ - تكون قيمة تأمين اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع على الوجه الآتى :

٢٠ - جنبها للزوج من اللوحات لجميع أنواع مركبات النقل السريع .

١٠ - جنبها للوحة الواحدة المقررة للمقطورات والملاحقات .

وتكون قيمة تأمين لوحات النقل البطيء لجميع أنواعه خمسة وسبعين قرشاً عن اللوحة الواحدة .

ولا يؤدي تأمين جديد عند نقل قيد المركبة متى كانت اللوحة المعدنية المستبدلة سليمة .

مادة ٣٤٤ - توضع لوحات مركبات النقل السريع عدا المقطورة ونصف المقطورة إحداهما في مقدمة المركبة في منتصف الواجهة فوق حاجز الاصدام الأمامي والأخرى في مؤخرة المركبة في النصف الأسفل في منتصف حاجز الاصدام الخلفي إلا إذا كان تصميم المركبة يدعو إلى غير ذلك فيحدد قسم المرور مكان وضع اللوحات .

وتوضع لوحة المقطورة ونصف المقطورة في وسط مؤخرتها فوق حاجز الاصدام أو في وسط الصندوق .

**مادة ٣٦٥ -** توضع لوحات مركبات النقل البطيء في وسط مؤخرة المركبة بحيث تكون واضحة الرؤية من بعد كاف .

وفي عربات اليد توضع في وسط مقدمتها .

**مادة ٣٦٦ -** على المرخص له رد اللوحات فوراً في الحالات الآتية :

١ - عند انتهاء مدة الترخيص في اليوم التالي لانتهاء المدة على الأكثر .

٢ - عند استغنائها عن تسييرها في اليوم التالي للاستغناء على الأكثر .

٣ - عند سحب الرخصة في اليوم التالي لسحب الرخصة .

**مادة ٣٦٧ -** يكون رد اللوحات بالنسبة لمركبات النقل السريع بتسليمها إلى الإدارة العامة للمرور أو إلى أي قسم من أقسام المرور أو إرسالها إلى قسم المرور المختص عن طريق البريد باعتبارها طرداً بريدياً وتكون العمرة حيثئذ بتاريخ تسليمها إلى مكتب البريد كما يجوز تسليمها إلى السفارات والقنصليات المصرية بالخارج أو إرسالها إليها بطريق البريد .

ويكون رد لوحات النقل البطيء بتسليمها إلى أي وحدة من وحدات الحكم المحلي داخل المحافظة المرخص في دائرتها وعلى هذه الوحدة أن ترسلها إلى المجلس المختص فوراً

**مادة ٣٦٨ -** تؤول قيمة تأمين اللوحات إلى الدولة في الحالتين الآتيتين :

١ - فقد إحدى اللوحات أو تلفها .

٢ - عند الامتناع عن تسليمها :

( أ ) في اليوم التالي لانتهاء أجل الرخصة .

( ب ) في اليوم التالي لسحب الرخصة .

( ج ) في اليوم التالي لإلغاء الرخصة .

( د ) في اليوم التالي لتقرير سحب اللوحات أو مصادرتها .

### الضرائب والرسوم

**مادة ٣٤٩ -** تؤدى الضرائب والرسوم المقررة لمركبات النقل السريع نقداً بخزينة قسم المرور المختص ويجوز أداؤها بحوالة بريدية مصلحية أو بشيك مصرفى للقسم المذكور .  
تؤدى هذه الضرائب والرسوم عند تجهيد الترخيص بإيصال بريدى من مكاتب البريد المعتمدة وذلك بالنسبة لأقسام المرور التى تحدد بقرار من مدير الإدارة العامة للمرور .  
ويشترط وصول الحوالة أو الشيك المتخصص عليها فى الفقرة الأولى بالقيمة الكاملة للرسوم والضرائب المستحقة إلى قسم المرور المختص فى موعد لا يجاوز الثلاثين يوماً التالية لانتهاؤها مدة الترخيص وإلا اعتبرت لم تؤد فى الميعاد القانونى .

**مادة ٣٥٠ -** يكون أداء الضرائب والرسوم المقررة بالنسبة لمركبات النقل البطئ نقداً بخزينة المجلس المحلى المختص أو بخزينة المحافظة المقيدة بدائرتها كما يجوز توريدها إلى أيهما بحوالة بريدية مصلحية أو بشيك مصرفى وتسرى فى شأنها أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة .

**مادة ٣٥١ -** يكون تقدير سعة اسطوانات محرك السيارة الناتجة عن حركة المكابس بالتر على أساس سعة اسطوانات المحرك بالتر =  $3,14 \times$  مربع نصف قطر الاسطوانة بالسنتيمتر  $\times$  طول مشوار المكبس بالسنتيمتر  $\times$  عدد الاسطوانات  $\div 1000$  .  
ويمكن الاسترشاد بكتالوجات مصانع السيارات والنشرات الدورية التى تصدرها الإدارة العامة للمرور .

**مادة ٣٥٢ -** تزداد الضريبة إلى الضعف إذا كان الوقود المستعمل فى تسخير المركبة غير البترين أو البترين غير الصافى .

ويعتبر البترين غير صاف إذا قلت نسبة المستقطر منه عند درجة ١٠٠ مئوية عن (٣٥٪) من حجمه وقلت عند درجة ١٩٠ مئوية عن (٩٥٪) من حجمه .

- ويعتبر الوقود المستعمل فى تسخير السيارة كبروسينا خالصاً أو مخلوطاً إذا كانت كمية الكبروسين (٥٠٪) على الأقل من حجم الوقود المستعمل وفى هذه الحالة تزداد الضريبة إلى أربعة أمثالها .



وبالنسبة للمركبات التي تعمل بنظام الوقود الثنائي ( بنزين - غاز طبيعي ) ويكون محركها مصمماً للعمل بهذا النظام فتسرى عليها الضريبة المقررة على المركبات التي يعمل محركها بالبنزين . \*

**مادة ٣٥٣ -** تحسب مدة القسط المنصوص عليها في المادة ٢/٥١ من القانون اعتباراً من تاريخ الترخيص بصرف اللوحات المعدنية .

**مادة ٣٥٤ -** تبدأ مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادتين ٢٢ ، ٤٥ من القانون من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة وتنتهي في نهاية اليوم الثلاثين فإذا كان هذا اليوم عطلة رسمية فتمتد المدة حتى نهاية أول يوم عمل تال لآخر أيام العطلة .

**مادة ٣٥٥ -** في حالة عدم أداء الضرائب والرسوم المقررة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون تستحق على المركبة الضرائب والرسوم المقررة في المادة (٥٣) من القانون بما فيها رسم استعمال اللوحات المعدنية اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء مهلة التجديد مع اعتبار الترخيص منقضيّاً من تاريخ انتهاء الرخصة .

وبالنسبة للمركبة التي يجوز أداء ضريبتها على أقساط فتفرض الضرائب والرسوم الأصلية والإضافية حسب القسط للمختار ولمدة لا تقل عن ثلاثة شهور طبقاً للمادة (٥٣) من القانون .

يتكرر استحقاق الضرائب والرسوم الأصلية والإضافية بتكرار استحقاق القسط وعدم أدائه حتى تنقضي مدة الترخيص فإذا انقضت مدة الترخيص ولم يتم اتخاذ إجراءات التجديد والوفاء بكافة المبالغ المستحقة خلال الثلاثين يوماً التالية اعتبرت الرخصة ملغاة .

ويرتب على عدم أداء ضرائب ورسوم مركبات النقل البطىء عن السنة الثانية خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء السنة الأولى اعتبار الرخصة ملغاة

**مادة ٢٥٦ -** إذا لم يؤد المرخص له الضرائب والرسوم في ميعاد الثلاثين يوماً المبين في المادتين (٢٢، ٥٣) من القانون فرضت عليه الضرائب والرسوم الأصلية والإضافية المقررة في المادة (٥٣) من القانون مع اعتبار الرخصة ملغاة من يوم انتهاء - الترخيص أو المدة المدفوع عنها الضريبة فإذا تقدم المرخص له بطلب إعادة الترخيص خلال المدة المدفوع عنها الضريبة الأصلية والإضافية يستفيد من المدة الباقية من الترخيص .

أما إذا طلب إعادة الترخيص بعد فوات ميعاد التجديد خلال المدة السابقة أتمت إجراءات الترخيص الجديد ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة من تاريخ انتهاء الترخيص مضافاً إليها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة السنوية المستحقة بعد أقصى خمس سنوات .

وإذا كانت اللوحات المعدنية لم يتم سحبها أو لم يتم ردها قبل طلب إعادة الترخيص خلا تصحب منه بعد إعادة الترخيص أما إذا كانت سحبت فتعد إليه .

**مادة ٢٥٧ -** في حالة الترخيص بتسيير السيارة الخاصة أو تجديدها لمدة تزيد على سنة يراعى ما يأتي :

١ - إذا ألغيت الرخصة طبقاً لأحكام المواد (١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١) من القانون يقتصر أثر ذلك على الضريبة الخاصة بالسنة التي تم خلالها الإلغاء ويجوز لذلك السيارة في هذه الحالة أن يسترد الضريبة التي أداها عن المدة المتبقية أو أن يطلب حسابها لصالحه عند إعادة طلب الترخيص .

٢ - إذا وقعت غرامة توازي ثلث الضريبة طبقاً لأحكام المادتين (٥٣ ، ٥٥) من قانون المرور تحسب الغرامة على أساس ضريبة سنة واحدة .

**مادة ٢٥٨ -** إذا استغنى المرخص له خلال مدة الترخيص المدفوعة عنها الضرائب والرسوم وقبل انقضاءها عن رخصة تسيير المركبة فعليه أن يخطر بذلك قسم المرور المختص على النموذج المعد لذلك مع قيامه بتسليم الرخصة واللوحات المعدنية مقابل حصوله على الإيصال اللازم .

ويجوز له أن يسلم الرخصة واللوحات الى قسم المرور بأي طريق آخر معلنا بصراحة  
رغبته في الاستغناء عن الضريبة بنسبة عدد الأشهر الكاملة الباقية من مدة الترخيص  
( بعد إسقاط أجزاء الشهر ) إلى مدة الترخيص الأصلية كاملة ولا يجوز صرف المبلغ  
المستحق إلا بعد تقديم شهادة الوفاء بالفرامات والجزاءات المستحقة لمخالفة أحكام القانون .

**مادة ٣٥٩ -** التغييرات في البيانات الممنونة بالرخصة ووجوب استعمالها ووصفها التي  
يترتب عليها تغيير وزيادة الضرائب والرسوم المستحقة ، أهمها ما يأتي :

- ١ - إضافة عربة جانبية للدراجة النارية ( موتوسيكل ) .
- ٢ - تغيير نوع الوقود بالنسبة إلى جميع أنواع مركبات النقل السريع .
- ٣ - زيادة سعة أسطوانات المحرك نتيجة تغيير المحرك ، وذلك بالنسبة إلى السيارات  
التي تحمل ضريبتها على هذا الأساس حسبما هو وارد بجدول الرسوم والضرائب .
- ٤ - زيادة عدد المقاعد للحصول على وكاب زيادة بالنسبة لسيارات الأجرة .
- ٥ - قصر استعمال سيارات النقل العام للركاب المخصصة للدرجةتين  
على الدرجة الأولى .
- ٦ - زيادة وزن سيارة النقل وسيارات النقل المشترك والمتطورات أو نصف المتطورات  
غير الزراعية المخصصة لنقل البضائع والأشياء .
- ولا يعتبر ذلك زيادة في الوزن إلا إذا كانت الزيادة أكثر من ( ٥٪ ) من وزن المركبة  
المثبت برخصتها .

٧ - تغيير وجه استعمال المركبة تغييراً جوهرياً .

٨ - تغيير حيزان النقل في مركبات النقل البطيء التي يجرها الخيوان .

## ( الباب السابع )

## استخراج بدل فاقد أو تالف من الرخصة

**مادة ٣٦٠ -** في حالة فقد أو تلف رخصة المركبة أو رخصة القيادة الصادرة من أحد أقسام المرور يتقدم المرخص له بطلب للحصول على رخصة بدل فاقد أو تالف على النموذج المعد لذلك مدموفاً بما يعادل قيمة رسم الدفعة المقرر بوضع به اسم الطالب ومحل إقامته ورقم اللوحات المعدنية بالنسبة لرخص التسيير والرقم المسلسل لرخصة القيادة المفقودة أو التالفة بقسم المرور الصادرة منه ويرفق بهذا الطلب سند مقبول لإثبات الشخصية ومحل الإقامة في حكم هذه اللائحة<sup>(١)</sup>

ويقدم الطلب إلى قسم المرور الصادرة منه الرخصة المفقودة أو التالفة ويتولى قسم المرور بحث الطلب ومطابقة بياناته على بيانات الملفات الثابتة لديه وبعد التحقق من مطابقة البيانات للمستندات المقدمة من الطالب تصرف بدل فاقد الرخصة بعد أداء قيمة رسم الدفعة المقرر لها ويحمل كافة بيانات الرخصة الأصلية مؤشراً عليها بعبارة بدل فاقد ويتاريخ إصدارها .

**مادة ٣٦١ -** في حالة فقد أو تلف رخصة المركبة أو رخصة القيادة الصادرة من المجلس المحلي المختص ( النقل البطيء ) يتقدم المرخص له بطلب للحصول على رخصة بدل فاقد أو تالف على النموذج المعد لذلك مدموفاً بما يعادل قيمة رسم الدفعة المقرر بوضع به اسم الطالب ومحل إقامته والبيان الخاص بالرخصة المفقودة أو التالفة ورقم اللوحات المعدنية بالنسبة لرخص التسيير والرقم المسلسل لرخصة القيادة ويرفق بهذا الطلب سنداً مقبولاً لإثبات الشخصية ومحل الإقامة في حكم هذه اللائحة .

ويقدم الطلب إلى المجلس المحلي الصادرة منه الرخصة المفقودة أو التالفة ويتولى هذا المجلس بحث الطلب ومطابقة بياناته على بيانات الملفات الثابتة لديه وبعد التحقق من مطابقة البيانات للمستندات المقدمة من الطالب يصرف إليه بدل فاقد الرخصة بعد أداء قيمة رسم الدفعة المقرر لها ويحمل كافة بيانات الرخصة الأصلية مؤشراً عليها بعبارة بدل فاقد ويتاريخ إصدارها .

(١) تنظر د . عبد الفتاح مراد " أوامر وإجراءات للتصرف في التحقيق الجنائي وطرق اللطم فيها " ص ٣٢ وما بعدها .

## ( الباب الثامن )

إلغاء وسحب رخص التسيير ورخص القيادة

وسحب اللوحات المعدنية

مادة ٣٦٢ - مع عدم الإخلال بتطبيق الأحكام الأخرى الواردة في قانون المروروفي هذه اللائحة تُلغى تراخيص المركبة في الحالات الآتية :

١ - إذا ضبطت مسيرة بغير لوحات أو تحمل لوحات غير المنصرفة إليها من قسم المرور ولو كانت هذه اللوحات المستعملة صادرة من قسم المرور إلى مركبة أخرى أو إذا ضبطت وقد أبدلت اللوحات المنصرفة إليها بأخرى ولو كانت تحمل نفس بياناتها أو قد أجرى أى تغيير على بيانات اللوحات .

ويلغى التراخيص من تاريخ الضبط ولا يجوز إعادة التراخيص بها قبل مضي ثلاثة أشهر على إلغاء التراخيص وفقاً للمادة (١٤) من القانون .

٢ - تسيير المركبة قبل الإخطار عن التغييرات وفقاً للمادة (١٧) من القانون وقبل تمام الفحص الفني ، ويلغى التراخيص من تاريخ وقوع المخالفة .

٣ - عدم الإخطار عن نقل الملكية وإتمام استيفاء إجراءات نقل القيد خلال ٣٠ يوماً من اليوم التالى لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبول فسى حكم المادة (١٠) من القانون ، وتعتبر الرخصة ملغاة من اليوم التالى لانتهاؤها ، وفقاً للمادة (١٩) من القانون .

٤ - عدم الإخطار عن تغيير للسوّل عن المركبة طبقاً للمادة (٢٠) من القانون فى الميعاد المبين فيها أو عن تغيير الملكية نتيجة الوفاة فى الميعاد المبين فى المادة (٢١) من القانون .

وتلغى الرخصة من اليوم التالى لانتهاؤها .

٥ - مخالفة شروط منح الرخصة التجارية أو المؤقتة أو استعمالها فى غير الأغراض المحددة فى المادتين (٢٥ ، ٢٦) من القانون و(٢٣١ ، ٢٣٣) من هذه اللائحة وتعتبر المركبة المخالفة مسيرة بدون ترخيص .

٦ - تسيير سيارة أجرة فى المحافطات التى صدر فيها قرار باستعمال العداد غير مجهزة بعدد معتمد من قسم المرور المختص وفقاً للمادة (٢٨) من القانون .

٧ - علم أطقم المركبات النقل البطيء المرخص بها لمدة أكثر من ثلاث سنوات بعد انقضاء ثلاثين يوماً على انتهاء المدة المدفوعة عنها الضريبة أثناء صلاحية الترخيص .

٨ - تسرى أحكام البنود ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) على مركبات النقل البطيء .

٩ - فى الأحوال الواردة فى المادة (٣٦٦) من هذه اللائحة والتي تلغى فيها رخصة قيادة قائد المركبة بالنسبة للمركبات تلغى بالنسبة لدراجات الركوب وعربات اليد رخصة تسيرها لنفس المدة المقررة :

١٠ - تكرار مخالفة سيارات الأجرة التى تعمل بنظام نقل الركاب بأجر عن الراكب فى حدود دائرة سير معينة بالسير خارج المحافظة المرخصة بها بالسير بها بدون تصريح من قسم المرور المختص خلال ستة أشهر من المخالفة الأولى .

١١ - علم إخطار المرخص له بتسيير المركبة عن تغيير محل إقامته الدائم المثبت فى الرخصة خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالى لتاريخ التفسير وعدم استيفائه إجراءات نقل القيد إذا كان التغيير إلى محافظة أخرى خلال الميعاد المذكور .

ويمنح رخصة ولوحات معدنية مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة لنقل القيد لجهة المرور الواقع فى دائرتها محل الإقامة .

١٢ - عند ضبط مركبة تستخدم فى غير الغرض المبين برخصتها ولا يجوز إعادة ترخيصها قبل مضي ثلاثين يوماً وفى حالة العود إلى الفعل ذاته خال ستة أشهر من تاريخ ارتكابه الفعل السابق يكون إلغاء ترخيص المركبة لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر ، وفى حالة العود إلى ذات الفعل مرة أخرى خلال ستة من تاريخ ارتكاب الفعل يلغى ترخيص المركبة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

ولا يسرى ذلك على مالك المركبة إلا إذا كان قد وافق على تسييرها مع علمه باستخدامها فى غير الغرض المبين برخصتها .

١٢ - فى حالة تكرار ضبط قائد أى مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للأداب فى المركبة أو سمح بارتكابه فيها خلال سنة من تاريخ ارتكاب الفعل السابق ولا يجوز إعادة ترخيصها إلا بعد مضى ستة أشهر .

ولا يكون إلغاؤه ترخيص تسيير المركبة إذا كان مالك المركبة حسن النية .  
ولمالك المركبة استرداد رخصة المركبة مالم يثبت علمه بالواقعة .

**مادة ٣١٣ - مع عدم الإخلال بتطبيق الأحكام الأخرى الواردة فى قانون المرور وفى هذه اللائحة يجب سحب رخصة المركبة فى الحالات الآتية :**

١ - عدم استيفاء إجراءات التجديد خلال مدة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة الترخيص رغم أداء الضرائب والرسوم المقررة للتجديد قبل انقضاء مدة ثلاثين يوماً .  
وتظل الرخصة مسعوبة حتى استيفاء إجراءات التجديد ، وفقاً للمادة (٢٤) من القانون .

٢ - عند تكرار ضبط سيارة أجرة ويهداها خلل خلال سنة من ضبطه فى المرة السابقة وبه خلل ويكون السحب لمدة ثلاثين يوماً كما يجب ضبط العداد ، وفقاً للمادة (٣/٢٨) من القانون .

٣ - عند ضبط المركبة غير متوافر فيها شروط المثانة والأمن ويستمر السحب إلى حين استيفاء هذه الشروط ، وفقاً للمادة (٣٣) من القانون .

٤ - عند ضبط قائد أية مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للأداب العامة فى المركبة أو إذا سمح بذلك .

ويكون السحب لمدة تسعين يوماً من تاريخ الضبط ، وفقاً للمادة (٧٢) من القانون .  
ولمالك المركبة استرداد رخصة المركبة مالم يثبت علمه بالواقعة .

٥ - تسرى أحكام الفقرة (١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧) على مركبات النقل البطئ .

٦ - عند تسيير السيارة الأجرة التى تعمل بنظام نقل الركاب بأجر عن الراكب فى حدود دائرة سير معينة خارج المحافظة المرخص بالسير فيها بدون تصريح من قسم المرور المختص ، ويكون سحب الرخصة لمدة ثلاثين يوماً .

٧ - عند ضبط المركبة يقودها شخص غير مرخص له أو كان مرخصاً له وأُنفيت رخصته ، وكذلك إذا ضبطت يقودها شخص سحب أو أوقفت رخصته أو شخص مرخص له برخصة لا تميز قيادة المركبة التي ضبط يقودها ، ويكون السحب لمدة لا تزيد على تسعين يوماً ، ولمالك المركبة استرداد رخصة المركبة مالم يشهد علمه بالواقعة .

**مادة ٣٦٤ -** مع عدم الإخلال بتطبيق الأحكام الأخرى الواردة في قانون المرور وفي هذه اللائحة يجب سحب اللوحات المعدنية للمركبة في الحالات الواردة بالمادة (١٤) من القانون .

**مادة ٣٦٥ -** يجوز سحب ترخيص تسيير سيارة أجرة إذا ضبطت وبعادها خلل ويكون السحب لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ثلاثين يوماً ، وسواء سحب الرخصة أو لم تسحب لا يجوز إعادة تسيير السيارة إلا بعد إتمام إصلاح العداد أو استبدال غيره به ، وفقاً للمادة (٢٨) من القانون .

**مادة ٣٦٦ -** تلغى رخصة القيادة في الأحوال التالية :

١ - عند ضبط المركبة تسيير بغير لوحاتها أو تحمل لوحات غير المنصرفة إليها من قسم المرور ولو كانت اللوحات المستعملة صادرة من قسم المرور إلى مركبة أخرى أو أهدت اللوحات المنصرفة إليها بأخرى ولو بنفس بياناتها أو قد أُجرى تغيير على بياناتها ، وفقاً للمادة (١٤) من القانون يلغى الترخيص من تاريخ الضبط ، ولا يجوز إعادة الترخيص قبل مضي ثلاثة أشهر على إلغاء الترخيص .

٢ - عند ضبط المركبة مسيرة في الطريق العام بعد سحب لوحاتها وفقاً للمادة (١٥) من القانون ، ويكون إلغاء الترخيص من تاريخ الضبط ، ولا يجوز إعادة الترخيص قبل مضي تسعين يوماً على إلغاء الترخيص .

٣ - عدم الإخطار بتغيير محل الإقامة الثابت بالرخصة إلى محافظة أخرى خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتغيير وعدم التقدم إلى قسم المرور بالمحافظة الجديدة بطلب نقل قيد الرخصة واستيفاء إجراءات نقل القيد خلال المدة ، وفقاً للمادة (٢٨) من القانون .



٤ - عند ضبط قائد المركبة يقودها وهو واقع تحت تأثير خمر أو مخدر خلال سنة من ضبطه مرتكباً نفس الفعل . وكذلك عند امتناعه عن الفحص الطبي أو لجوئه إلى الهرب عند الاشتباه في حالته وتقرير فحصه أو إحالته للفحص الطبي متى كان ارتكابه هذا الفعل خلال سنة من ارتكابه فعلاً مماثلاً .

ويكون إلغاء الرخصة لمدة ستة أشهر وعند تكرار ذات الفعل تسحب الرخصة نهائياً ، ولا يجوز إعادة الترخيص قبل انقضاء سنة على الأكل من تاريخ السحب .

٥- تسرى أحكام هذه المادة على رخص قيادات مركبات النقل البطي؛ وعند تحقق سببها بالنسبة لدرجات الركوب وعربات اليد تلغى رخصة تسيير المركبة ذاتها .

٦ - إذا استخدمت المركبة في غير الغرض المبين برخصتها ، ولا يجوز إعادة رخصة نائها قبل مضي ثلاثين يوماً ، وفي حالة العود إلى الفعل ذاته خلال ستة أشهر من تاريخ ارتكاب الفعل السابق تلغى رخصة قائدها لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وفي حالة العود لذات الفعل مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكاب الفعل تلغى رخصة قائدها لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

٧ - في حالة تكرار ضبط قائد أي مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للأداب في المركبة أو سمح بارتكابه فيسحبها خلال سنة من تاريخ ارتكاب الفعل السابق ولا يجوز إعادتها إلا بعد مضي ستة أشهر .

٨ - عند ضبط المركبة مسيرة في الطريق بدون ترخيص ولا يجوز إعادته قبل مضي ثلاثة أشهر .

٩ - في حالة ارتكاب قائد المركبة إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد ( ٢٨ ، ٧٠ ، ٧٢ مكرر ) من هذا القانون مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكابه المخالفة السابقة ولا يجوز منحه رخصة أخرى قبل مضي سنة من تاريخ الإلغاء .

#### مادة ٣١٧ - يجب سحب رخصة القيادة في الأحوال الآتية :

١ - عند ضبط قائد المركبة لأول مرة يقودها تحت تأثير خمر أو مخدر وعند امتناع قائد المركبة عن الفحص الطبي أو لجوئه إلى الهرب عند تقرير فحصه طبياً أو إحالته للفحص الطبي للاشتباه في وقوعه تحت تأثير خمر أو مخدر ، وفقاً للمادة (٦٦) من القانون تسحب لمدة ٩٠ يوماً .

- ٢- عند ضبط قائد المركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للأداب العامة فعماً أو إذا سمح بذلك تصحب الرخصة لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ الضبط
- ٣- تسرى أحكام البندين ١ ، ٢ من هذه المادة على رخص قيادة مركبات النقل البشري وعند وقوع الفعل المبرر لها من قائد دراجة ركوب أو عربة يد فتصحب رخصة تسبب المركبة لنفس المدة المقررة لسحب رخصة القيادة .
- ٤- في حالة تكرار ضبط سيارة أجرة بعددائها خلال ستة أشهر يمين سحب رخصة القيادة إدارياً لمدة ثلاثين يوماً .
- ٥- كل سائق سيارة أجرة مرخصة بالصداد أو يدونه امتنع بغير مبرر عن نقل ركب أو تشغيل العداد أو تقاضى أجراً أكثر من المقرر أو نقل بعدداً من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة لسيارات الأجرة بدون عداد ويكون سحب رخصة القيادة لمدة ثلاثين يوماً وإذا عاد لارتكاب أى من هذه الأفعال خلال ستة أشهر من تاريخ السحب السابق تصحب رخصة قيادته لمدة تسعين يوماً .
- ٦- كل قائد مركبة تسبب في تلويث الطريق بإلقاء أية فضلات أو مخلفات بناء أو أية أشياء أخرى ، وكل من قاد مركبة في الطريق تصدر أصواتاً مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرة بالصحة العامة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور أو يتساقط من حمولتها ما يمان من سلامة الطريق أو يشكل خطراً أو إلقاء لمستعمليه ويكون السحب لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ستين يوماً ، فإذا ارتكب قائد المركبة الفعل ذاته مرة ثانية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ارتكابه الفعل السابق تصحب رخصة قيادته لمدة تسعين يوماً ، وفي حالة العود إلى الفعل ذاته مرة ثالثة خلال ستة أشهر من ارتكاب الفعل الثانى تصحب رخصة قيادته لمدة عام .

بمدة ٣٦٨ - أولاً يجب سحب ترخيص القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً أو للمدة الباقية من الترخيص أيهما أقل إذا ارتكب قائد المركبة أحد الأفعال الآتية :

- ١ - السماح بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للمركبة .
- ٢ - قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الخلفية الحمراء أو عاكس الأنوار المقررة وذلك حتى ولو كان عدم استعمال الأنوار يرجع إلى عدم صلاحيتها أو عدم وجودها بالمركبة .
- ٣ - استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .
- ٤ - وقوف المركبة ليلاً في الطريق العام في الأماكن غير المضاءة بدون إضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .
- ٥ - استعمال قائد المركبة لها في غير الغرض المبين بخصتها .
- ٦ - ترك المركبة بالطريق العام بحالة ينجم عنها تعرض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إعاقتها .
- ٧ - عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلامات وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .
- ٨ - عدم التزام قائد المركبة الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .
- ٩ - عدم إبلاغ قائد المركبة الجهات المختصة عن الحادث الذي وقع له ونشأت منه إصابات للأشخاص كذلك عدم الاهتمام بأمر المصابين أو نقلهم لأقرب مركز إسعاف أو مستشفى عند الضرورة .
- ١٠ - قيادة مركبة آلية غير مريض بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .
- ١١ - قيادة مركبة آلية بسرعة تتجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة أو بطريقة تعرض الأرواح أو الممتلكات للخطر .
- ١٢ - قيادة مركبة آلية خالية من الفرائل بنوعيتها أو كانت جميع فراملها أو إحداها غير صالحة للاستعمال .

١٣ - قيادة مركبة برخصة لا تميز قيادتها .

١٤ - تعمد قائد المركبة تعطيل حركة المرور في الطرق أو إعاقتها .

١٥ - استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر من شأن استعمالها .

١٦ - اعتداء قائد المركبة على رجال المرور بالقول أو بالفعل أثناء أو بسبب تأديتهم للوظيفة .

١٧ - استعمال المركبة في مواكب خاصة أو في تجمعات دون تصريح من الجهات المختصة .

١٨ - مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .

١٩ - السير في عكس اتجاه حركة المرور بالطرق .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة ٧٣ من القانون يجب أن يتم سحب الرخص من المخالف

بمعرفة ضباط المرور .

ثانياً - في حالة ضبط سيارة أجرة ومعداتها خلال جاز سحب رخص القيادة إدارياً لمدة

لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ثلاثين يوماً .

مادة ٣٦٩ - إذا كان سحب رخصة التسيير عند ضبطها بسبب عدم صلاحية المركبة

فنية أو عدم استيفائها لشروط المتانة والأمن منح مالكها ترخيصاً مؤقتاً للتسيير

لمدة لا تزيد على سبعة أيام لإتمام الإصلاح أو تلافي اختلال شروط المتانة والأمن ويجوز

منع المركبة ترخيصاً آخر لمدة ٢٤ ساعة لتسييرها إلى قسم المرور لإعادة فحصها فنياً .

مادة ٣٧٠ - في جميع الأحوال التي ينص فيها القانون على سحب الرخص أو إيقافها

أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة ، يصدر القرار بضبط الرخص من رئيس قسم المرور المختص

أو من ينتبه من مأموري الضبط القضائي فور عرض الأمر عليه عقب ضبط المخالفة ،

ولصاحب الشأن التظلم من قرار الضبط خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره بهذا القرار

أمام المحكمة المختصة ، وتفصل المحكمة على وجه السرعة في التظلم بعد الاطلاع على

الأوراق وسامع أقوال المتظلم .

مادة ٣٧١ - في جميع الأحوال التي ينص فيها القانون على سحب الرخص أو إيقافها

أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة تقضى المحكمة المختصة بإيقاف الرخص للمدة المقررة قانوناً

أو إلغائها أو سحبها أو اعتبارها ملغاة بالإضافة إلى العقوبات المقررة قانوناً للجريمة .

بمادة ٣٧٢ - فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون يكون توصيل رخصة إلى أقرب مركز للشرطة أو المرور بعد تحرير محضر ضبط فيه وجه المخالفة التى اقتضت هذا الإجراء وكافة الإجراءات التى تتخذ فى مواجهة مالك المركبة أو قائدها ويتولى قسم المرور الذى تسلمت له المركبة أو الذى يقع فى دائرته مركز الشرطة الذى ضبطت به السيارة فحص المركبة فنياً فإذا اتضح من الفحص عدم توافر شروط المتانة والأمن يمنح مالكها أو قائدها ترخيصاً مؤقتاً على النموذج المعد لذلك طبقاً لأحكام المادة ٣٦٩ من هذه اللائحة .

وفى غير هذه الحالة يتولى محرر محضر الضبط إرسال الرخصة إلى قسم المرور المقيمة به المركبة على أن يعطى المرخص إيصالا بذلك مع منحها ترخيصاً مؤقتاً بالسير لها لايزيد على سبعة أيام لإتمام ذلك .

ويكون منح ترخيص إعادة تسييرها إلى قسم المرور المختص لإعادة الفحص من قسم المرور الذى تبدأ الرحلة منه .

**مادة ٣٧٣ -** يلتزم مالك المركبة برد اللوحات المعدنية فى الحالات الآتية :

- ( أ ) عند سحب ترخيص المركبة .
- ( ب ) عند انتهاء ترخيص المركبة ( فى اليوم التالى على الأكثر ) .
- ( ج ) عند الاستغناء عن تسييرها .
- ( د ) إذا ألغيت الرخصة وفقاً للمواد ١٥ ، ١٧ ، ١٩ من القانون .
- ( هـ ) عند سحب اللوحات المعدنية وفقاً للمادة ١٤ من القانون .

وإذا امتنع المالك عن رد اللوحات يتولى قسم المرور المختص استرداد اللوحات وله فى سبيل ذلك ضبط المركبة إذا كانت لازالت مسيرة .

وتؤول قيمة التأمين إلى الدولة عند الامتناع عن التسليم وعند انتهاء أجل الترخيص أو سحبها أو إلغائها أو سحب اللوحات ومصادرتها .

## (الباب التاسع)

## حالات الصلح في مخالفات المرور وأجراءاته

مادة ٣٧٤ - يجوز الصلح في الحالات الآتية بدفع مبلغ خمسة وعشرين جنيتها بصفة فردية ويقوم بتحرير معاضر الصلح في هذه الحالات ضباط شرطة المرور دون غيرهم :

١ - استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها

٢ - وقوف المركبة ليلاً بالطريق في الأماكن غير المخصصة بدون إضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية أو الأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقتردة .

٣ - قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقتردة والأنوار الخلفية الحمراء أو عاكس الأنوار المقترد وذلك سواء كانت الأنوار غير مستعملة فعلاً أو غير صالحة للاستعمال أو غير موجودة .

٤ - سماح قائد المركبة بوجود ركاب على أى جزء خارجى من المركبة .

٥ - عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .

٦ - عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .

٧ - مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .

٨ - استعمال أجهزة التنبيه بصفة مستمرة أو لغير غرض التنبيه أو إذا لم يكن

لاستعمالها مبرر من أمن المرور وفقاً للمادة ١٢ من هذه اللائحة .

٩ - إعطاء إحدى الإشارات الضوئية أو الصوتية بطريقة تزعم المارة أو تخلق راحة

الجمهور .

- ١ - استعمال أجهزة التنبيه في الحالات المحظورة استعمالها فيها قانوناً والمشار إليها بالمادة ١٣ من هذه اللائحة .
- مادة ٣٧٥ - يجوز الصلح في المخالفات التي تقع من المشاة في الحالات الآتية بدفع مبلغ خمسة جنيهات بصفة فورية
  - ١ - عدم سير المشاة على الأرصفة في حالة وجودها .
  - ٢ - عدم استخدام المشاة لمرات عبور المشاة في حالة وجودها
  - ٣ - اختراق المشاة للصفوف العسكرية أو المجموعات المنتظمة التي تسير تحت إشراف شخص مسئول وكذلك سائر المراكب الأخرى المصرح بها
- مادة ٣٧٦ - يجوز قبول الصلح في المخالفات المبينة في المواد السابقتين من جميع المخالفين عدا الأشخاص الآتى بياناتهم :
  - ١ - رجال القوات المسلحة ، محل مخالفاتهم إلى النيابة العسكرية المختصة إلا إذا قبلوا الصلح ودفعوا قيمته .
  - ٢ - سائقو مركبات النقل العام ( أتوبيس - ترام - مترو ) متعاضداً لإعاقة المرور وتعطيل السيارات عن أداء واجبها في خدمة الجمهور ومع ذلك فلهم الحق في قبول الصلح ودفع قيمته خلال المهلة المحددة في المادة ٣٧٨ من هذه اللائحة .
  - ٣ - المخالفون الذين يرتكبون عدة وقائع متصلة بعضها ببعض يجوز الصلح في بعضها دون البعض الآخر .
  - ٤ - أعضاء السلكين الدبلوماسي والتقني العربي أو الأجنبي .
- وفي جميع هذه الحالات يكتفى بتحرير محضر مخالفة على النموذج ١٢٥ مرور وتتخذ الإجراءات القانونية ضد المخالف في حالة عدم التصالح .

**مادة ٢٧٧ -** يقوم بتحرير محاضر الصلح في المخالفات التي تقع من المشاة وفي الحالات المبينة بالمادة ٢٧٥ من هذه اللائحة ضباط شرطة المرور دون غيرهم .

**مادة ٢٧٨ -** إذا ضبطت للركبة أو قائدها عند ارتكاب إحدى المخالفات الموضحة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من هذه اللائحة يعلن قائدها فوراً بالمخالفات المرتكبة ويعرض عليه الصلح فإن قبله تحصل منه قيمة الصلح المحددة بالقانون .

وترسل المحاضر أو المبالغ المحصلة إلى النيابة المختصة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تحصيل قيمة الصلح .

وإذا رفض المخالف الصلح يؤثر على تقرير المخالفة بما يفيد ذلك ثم تعال إلى النيابة المختصة .

**مادة ٢٧٩ -** يطبق نظام الصلح بالنسبة لمخالفات المركبات وقائديها في جميع المحافظات أما بالنسبة لمخالفات المشاة فيطبق في المناطق التي يصدر بها قرار من المحافظ المختص بعد أخذ رأى المجلس الشعبي المحلي .

وتتولى وزارة الداخلية إعداد وإمساك الدفاتر والمستندات والسجلات اللازمة لتنفيذ هذا النظام وتوقعات التنفيذ وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل .



## قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية  
الناشئة من حوادث السيارات (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛  
وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ؛  
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات  
التأمين وتكوين الأموال ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم  
١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، والداخلية ؛

### اصدر القانون الآتى :

مادة ١- يشترط فى وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادتين ٦ و ١٣  
من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن تكون صادرة من إحدى  
هيئات التأمين المسجلة فى مصر لمزاولة عمليات التأمين على السيارات وفقا  
لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

(١) للوقائع المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠١ مكرر

مادة ٢ - تستعمل الوثيقة في موضع ظاهر مما بما يفيد أنها صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ولأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا لها .

ويجب أن تكون البيانات الواردة في الوثيقة مطابقة للبيانات الواردة في تقرير معاينة السيارة الذي يصدره قلم المرور .

وتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الذي يعتمد عليه وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ، وفيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سيارة وثيقة خاصة

مادة ٣ - إذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن فوافق طلب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو إخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة بالوثيقة الأصلية ، على أن يعد الإخطار وفقا للنموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين

ويعتبر في حكم الوثيقة كل إخطار بتجديدها .

مادة ٤ - يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لإنهاء تلك المدة .

ويسرى مفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لإنهاء المدة المؤداة عنها الضريبة .

وإذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تالية لتاريخ بدء سريان التأمين عمدة لا تتجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

وعلى قلم المرور عدم قبول الوثيقة إذا زادت الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة على السبعة الأيام .

مادة ٥ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم للمته وصر عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني

مادة ٦ - إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور دون الحصول على موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية حجة قبله .

مادة ٧ - لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب .

مادة ٨ - لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة مهيأتها لأى سبب من الأسباب ما دام الترخيص قائما .

وعلى قلم المرور عند إلغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين إلى المؤمن له مع إشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ٩ - تم التعديل في بيانات الوثيقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ الملحق للوثيقة يصدره المؤمن ويجب أن يكون مطابقا للنموذج الذى يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين .

وعلى قلم المرور ألا يجرى أى تعديل في الترخيص بالنسبة إلى البيانات الواردة في تقرير المعاينة إلا بعد تقديم ذلك الملحق ، ويجوز تقديم وثيقة تأمين جديدة بدلا من الملحق متى تحقق منها مع أحكام المادة ٤ د

وعلى قلم المرور في هذه الحالة أن يرد للمؤمن له الوثيقة الأصلية مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ١٠ - في تطبيق المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .  
يجب على المتنازل إليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة . عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة ٤ للمتعلقة بالذكر. (١).

وعلى قلم المرور أن يرد في هذه الحالة للمؤمن له الوثيقة السابقة مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ١١ - في الحالات المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تصبح الوثيقة ملفاة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها إلى المؤمن له ، فإذا لم تكن الوثيقة قد انتهت مدتها في تاريخ الإلغاء وجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقي القسط بمقتاسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديمه وثيقة التأمين المملوغة وما يكون لديه من صور منها وللمؤمن أن يستتزل حصروقات إصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦٪ من القسط .

مادة ١٢ - تحتفظ وثيقة التأمين بقلم المرور في الملف الخاص بالسيارة ولا يجوز سحبها ما دام الترخيص قائما . (٢)

ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لإصدار الترخيص .  
تسيير السيارة .

ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة على أن يثبت على الصورة بخط ظاهر أنها مجرد صورة .

مادة ١٣ - في تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في تلك المادة إلا إذا كان راكبا في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعليمات القضائية للتأمينات " ص ٣٦ وما بعدها

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعليمات الإدارية للتأمينات " ص ٥٩ وما بعدها .

ويعتبر الشخص راكبا سـ له أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها

مادة ١٤ - يجب على المؤمن أن يلتزم بتعريفة الأسعار الموضحة بالجدول المرفق ولا يجوز له أن يجاورها أو ينزل عنها .

ولوزير المالية والاقتصاد بالإتفاق مع وزير الداخلية أن يعدل في هذه التعريفة بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٥ - يجب أن يثبت في محضر التحقيق عن أى حادث من حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية ، رقم وثيقة التأمين وإسم كل من المؤمن له والمؤمن من واقع البيانات الواردة في الرخصة وعلى المحقق إخطار المؤمن بالحادث

ولا يتوجب على التأخير في الإخطار أية مسئولية مدنية قبل السلطة المختصة بالتحقيق ، كما لا يجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير للتحلل من أداء التعويض إلى المضرور .

مادة ١٦ - يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقبولا معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فإذا أدخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض .

مادة ١٧ - يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو أن السيارة استخدمت في أغراض لا تخولها الوثيقة .

مادة ١٨ - يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسقول عن الأضرار لا سترداد ما يكون قد أداه من تعويض د

مادة ١٩ - لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله .

مادة ٢٠ - على المؤمن أن يحسب سجل الوثائق ويجعل آخر التعويضات خاصين بهذا النوع من التأمين طبقاً للنموذجين اللذين يصدر هما قرار من رئيس مصلحة التأمين .

ويجوز للمؤمن أن يدرج في السجل أية بيانات أخرى يرى إدراجها .

مادة ٢١ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين البيانات الإحصائية التى ينص عليها فى النموذج الذى يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك فى المواعيد التى ينص عليها القرار .

مادة ٢٢ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين طبقاً للنماذج التى يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد وفى المواعيد التى ينص عليها القرار ما يأتى : .

(أ) تقدير احتياطي الأخطار السارية .

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات .

(ج) حساب احتياطي المطالبات تحت التسوية .

(د) بيان المطالبات تحت الوفاء .

(هـ) تدرج تسوية المطالبات تحت التسوية عن السنين السابقة كلاً سنة على حدة .

(و) بيان تحليل للمصروفات .

مادة ٢٣ - يقدر احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين على الأساس النسبي لمدة التغطية بعد اقتطاع ٦٪ من القسط .

ويجب ألا تقل جملة احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين عن ٤٧٪ من جملة الأقساط المباشرة فى السنة السابقة وأقساط إعادة التأمين الواردة فى السنة ذاتها بعد خصم أقساط إعادة التأمين الصادرة ، وفى حساب هذا الحد الأدنى لا تخضع الأقساط المرتدة ولا أقساط الوثائق المنتهية خلال السنة .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه في حالة التصفيه الإجبارية لهيئة التأمين تعهد وثائقها من هذا النوع ان هيئة أو أكثر من هيئات التأمين المصرح لها باصدار هذا النوع من الوثائق<sup>(١)</sup>

أما في حالة التصفيه الاختيارية على الهيئة تحويل تلك الوثائق السارية وفقا لأحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠

وفي جميع هذه الحالات يجب على الهيئة او الهيئات التي حولت إليها الوثائق إخطار كل مؤمن له بتحويل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مع لإرسال صورة منه إلى قلم المرور .

مادة ٢٥ - تقدم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين بشأن أحكام المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويقع في التظلم الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٦ من القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

مادة ٢٦ - يجوز حرمان هيئة التأمين من مزاوله هذا النوع من التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية إذا ثبت أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ أحكام هذا القانون الصادرة تنفيذاً له أو تتكرر منها مخالفة تلك الأحكام . ويكون الحرمان بقرار مسبب من وزير المالية والاقتصاد يصدر بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية. ولا يصدر قرار الحرمان إلا بعد إعلان الهيئة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتقديم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان . وتسرى على الوثائق السارية أحكام التصفيه الواردة في المادة ٢٤ . على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار الحرمان وذلك بالشروط التي يراها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد : "التعليمات الإدارية للتأمينات" ص ٥٩ وما بعدها .

مادة ٢٧ - يعاقب على التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في المادتين ٢١ و ٢٠ بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٨ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول طبقة أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة .

مادة ٢٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية في حالة ارتكاب أية مخالفة للمواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤

مادة ٣٠ - يكون لرئيس مصلحة التأمين ووكيله ومديري الإدارات والموظفين الفنيين بالمصلحة صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات مايقع من المخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣١ - على وزراء المالية والاقتصاد والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ ،



## المذكرة الإيضاحية

لقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وأوجبت المادة السادسة من هذا القانون على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين بمصر على أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص . وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة ويكون في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وفي باقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن يصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لعمليات التأمين إلا أنه رغبة في ضمان القدر الأوفى من الحماية والتنظيم لصالح المضرورين والمؤمنين والمؤمن لهم وما تستلزمه هذه الحماية من تنظيم دقيق تدعمه العقوبات التي تكفل عدم الخروج عليه فقد رؤى أن يكون هذا التنظيم بقانون .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لكي يحقق هذه الأغراض فأوجب في المادة الأولى منه أن تصدر وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لمزاولة هذا النوع من التأمين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠

وبيئت المادة الثانية منه ما يدرج في وثيقة التأمين من بيانات فأوجب أن تكون مطابقة للنموذج الذي يعتمده وزير المالية بالاتفاق مع وزير الداخلية وأن تكون لكل سيارة وثيقة خاصة فيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالرخص التجارية

ونص في المادة الثالثة على أنه إذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن فيكون ذلك بوثيقة جديدة أو بإخطار بالتجديد من المؤمن . وبحرر الإخطار بالشروط السابقة على التوقيع الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين ويعتمد في حكم الوثيقة (١)

ونصت المادة الرابعة على سريان مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة وتمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة وهي الفترة التي حددتها المادة ١١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لتجديد الرخصة خلالها (٢)

أما الإخطار بتجديد الوثيقة فإن مفعوله يسرى من اليوم التالي لانتهاء مدة التأمين السابقة بما فيها فترة الثلاثين يوماً حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة تجديد الترخيص ، بمعنى أنه إذا حصل شخص على رخصة بتسيير السيارة لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فإن وثيقة التأمين يسرى مفعولها طوال هذه المدة مضافاً إليها ٣٠ يوماً من يناير سنة ١٩٥٧ ، فإذا جددت هذه الوثيقة فإن الإخطار بالتجديد يسرى من ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٨ وهكذا.

ونصت الفقرتان الأخيرتان من هذه المادة على أنه إذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تالياً لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا يتجاوز سبعة أيام اعتبر تاريخ انتهاء سريان التأمين بمقدار هذه المدة ، فإذا زادت الفترة بين التاريخين على السبعة الأيام فلا تقبل وثيقة التأمين بل يجب تقديم وثيقة جديدة .

ونصت المادة الخامسة على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابات البدنية التي تلحق بالمضروبين في الجالات التي نصت عليها المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وهي التأمين على الغير دون الركاب والأحوال التي يشمل فيها التأمين الغير والركاب دون العمال .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد \* القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأصله التوضيحية ص ٦٨ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد \* شرح تشريعات الهيئة ص ٥٥ وما بعدها .

لما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضرور المباشر قبل الشركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً . وعلى خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وذلك حسماً للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقدم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقدم العادية باختيار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور ، وغنى عن البيان أن هذا التقدم تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقت مدة التقدم وانقطاعها .

ورغبة في منع التواطؤ بين المؤمن له والمضرور على حساب المؤمن فقد نصت المادة السادسة على أن التسوية الودية التي تحصل بين المؤمن له والمضرور دون موافقة المؤمن لا تكون حجة على هذا الأخير .

ونصت المادة السابعة على عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أية وفاة أو إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ، وقت الحادث ، وغنى عن البيان أن كلمة « الأبناء » تشمل بنات قائد السيارة أيضاً وذلك إذا كانوا من غير الركاب أيًا كان نوع السيارة أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب دون باقي السيارات الأخرى المعلقة لنقل الركاب والمنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

وتحقيقاً للهدف من التأمين الإجباري على المسؤولية من حوادث فقد نصت المادة الثامنة على أنه لا يجوز للمؤمن له إلغاء وثيقة التأمين لأي سبب من الأسباب مادام الترخيص قائماً .

ونصت المادة التاسعة على أن يكون التعديل في بيانات الوثيقة مملوئاً بما يصدره المؤمن وفقاً للنموذج المعتمد من رئيس مصلحة التأمين وهذه البيانات لا يندرج تحها اشتراطات الوثيقة التي يختص باعتمادها وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية . وأجازت في الفقرة الثانية منها تقديم وثيقة جديدة بدلاً من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة .

وأوجبت المادة العاشرة على المتنازل إليه عن ملكية السيارة وفقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن يقدم وثيقة تأمين جديدة تتفق معها مع أحكام المادة الرابعة سالفة الذكر

ونصت المادة الحادية عشرة على إلغاء وثيقة التأمين في الحالات المبينة في المواد الثلاث السابقة وذلك ابتداء من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها للمؤمن ، ويثبت المبلغ الذي يرد للمؤمن له في حالة إلغاء الوثيقة قبل انتهاء مدتها .

كما نصت المادة ١٢ على أن وثيقة التأمين تحفظ بملف السيارة في قلم المرور ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائماً .

وحددت المادة ١٣ الركاب الذين يستفيدون من التأمين بأنهم الذين يركبون السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وسواء في ذلك أوقع الحادث والراكب بداخل السيارة أو أثناء نزوله منها أو صعوده إليها ، وأياً كان عدد الركاب ولو جاوزوا العدد المصرح به للسيارة .

وللتوفيق بين مصلحة المؤمن والمؤمن له روى النص في المادة الرابعة عشرة على وجوب التزام تعريف الأسعار الموضحة بالحدود المرافق للقانون .

وأوجبت المادة الخامسة عشرة على محقق حوادث السيارات إثبات بيانات وثيقة التأمين بمحضر التحقيق وإخطار المؤمن بالحدوث دون أن يترتب على الإخلال بهذا الواجب أية مسؤولية على السلطة المختصة بالتحقيق أو مساس بحق المضرور في التعويض .

وأجازت المادة السادسة عشرة لهيئات التأمين أن تضمن وثائق التأمين الشروط المعقولة التي تكفل مصالحها كالتزام المؤمن له بإخطارها عن الحادث أو إشراكها معه في الإشراف على الدفاع في دعوى المصاب أو غير ذلك من الواجبات المعقولة غير التنصيف بحيث لا ينص على الرجوع على المؤمن له إلا في حالة الإخلال الجسيم ، كما أجازت لها أن ترفع قيوداً معقولة على استعمال المؤمن له للسيارة بحيث إذا أخل بها كان لها أن ترجع عليه لاسترداد

ما تكون قد أدته من تعويض للمضروب - إذ أن الإخلال بهذه الشروط أو القيود لا يمس بحق المضروب من الحادث في الحصول على التعويض المحكوم به .

ونصت المادة السابعة عشرة على جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إلقاء المؤمن له بيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في قبول تغطية الخطر أو في سعر التأمين أو شروطه وكلها في حالة استغلال السيارة في أغراض لا تخولها الوثيقة

كما أجازت المادة الثامنة عشرة رجوع المؤمن على المسئول لا سداد ما يكون دفعه من تعويض إذا وقعت المسئولية على شخص آخر غير المؤمن له أو الأشخاص المصرح لهم بقيادة السيارة .

وأوضحت المادة التاسعة عشرة في جلاء أنه لا يترتب على الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضروب قبله .

وبينت المواد من ٢٠ إلى ٢٥ السجلات التي تمسكها هيئات التأمين والبيانات التي يجب أن توافي مصلحة التأمين بها واحتياطي الأخطار السارية عن وثائق التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، كما بينت ما يتبع في حالة التصفية الاجبارية والاختيارية لهيئات التأمين مستندة في ذلك رعاية مصالح المضروبين وأحالت إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ لكي تقدم إليها الطعون الخاصة بأحكام المواد ٢ و ٣ و ٩ و ١٤

وبينت المواد من ٢٩ إلى ٣٤ العقوبات التي توقع في حالة مخالفة أحكام هذا القانون .

ونصت المادة ٣٠ على منح رجال مصلحة التأمين الفئتين صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

كما أجازت المادة ٣١ لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر القرارات واللوائح التي يقتضيها العمل بالقانون .

كما نصت على تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتشرف وزارتنا المالية والاقتصاد والداخلية ، بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بعد إفراغه من الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

**وزير الداخلية**

**وزير المالية والاقتصاد**

## جدول

تعريفة أسعار التأمين الإلجبارى من مسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات للوقائق الصادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
وأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ والوائح  
والقرارات التنفيذية لها (١)

رقم مسلسل	نوع السيارة	مواصفات وشأن حساب القسط	قسط التأمين فى السنة
١	السيارة الخاصة (الملاكى)	ذات اسطوانة سعتها لا تتجاوز ١.٥ لتر	٦   -
		ذات اسطوانة سعتها لا تتجاوز ٣ لتر	٧   -
		ذات اسطوانة سعتها لا تتجاوز ٤.٥ لتر	٨   -
		ذات اسطوانة سعتها أكثر من ٤.٥ لتر	١٢   -
٢	المركبة المقطورة (كارافان)	الملحقة بالسيارة الخاصة - (الملاكى)	٤   -
٣	السيارة الأجرة (تاكسى)	عن أى عدد من الركاب لفة واحدة	١٨   ٧٥٠
		عن كل راكب زاد على ذلك	٣   -

(١) إستبدل الجيوز بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١١٣ سنة ١٩٨٢

الوقائق المصرية العدد ١١٥ فى ٨ / ٥ / ١٩٨٢

## (تابع) جدول

تعريفة أسعار التأمين الإجبارى من حوادث السيارات

رقم مسلسل	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط	قسم التأمين في السنة
٤	السيارة الأجرة السياحية	عن أى عدد من الركاب لغاية خمسة ... ..	٢٧
		عن كل راكب زاد على ذلك	٤
٥	سيارات النقل العام للركاب (فيما عدا ماورد) بالبند ٨ من هذا الجدول	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول ... ..	٢
		عن كل راكب زاد على ذلك ٢٠٠	١
		الحد الأدنى للقسط ... ..	٣٠
٦	سيارة النقل الخاص للركاب (مدارس)	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول ... ..	٩٠٠
		عن كل راكب زاد على ذلك ٤٥٠	—
		الحد الأدنى للقسط ... ..	١٢
٧	سيارات النقل الخاص للركاب (شركات ومهيات)	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول ... ..	١٣٠
		عن كل راكب زاد على ذلك ٧٥٠	—
		الحد الأدنى للقسط ... ..	١٥
٨	سيارات هيئة النقل العام بالقاهرة وكذلك المركبات التي تعمل في الصحراء	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول ... ..	٥
		عن كل راكب زاد على ذلك ٣	—
		الحد الأدنى للقسط ... ..	٧٢



## (تابع) جدول

تعريفة أسعار التأمين الإجبارى من حوادث السيارات

رقم سلسل	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط	قسط التأمين في السنة
٩	السيارات السياحية لنقل الركاب « أتوبيس »	عن كل راكب من الـ ٢٠ راكب الأول ... .. عن كل راكب زاد على ذلك ١٣٠ الحدا الأدنى للقسط ... ..	١ ١ ١٨
١٠	الركبة المقطورة بسيارة نقل الركاب	يعطى السعر الخاص للركاب الإضافيين وفقاً للتعريفة - الخاصة بسيارة النقل للركاب	-
١١	سيارة نقل البضائع والمهمات (يلحق في هذه المجموعة اللوريات والسيارات المهيئة على شكل مستودعات جرارات بما فيها الجرار ذو المقطورة المكدلة - باعتبارها وحدة قائمة بلائها)	الوزن الإجمالى للسيارة : طن ( ١٠٠٠ كيلو جرام ) - أو أقل ... .. أكثر من طن ولا يجاوز ٢ طن عن كل طن زاد عن ذلك ... ( تعتبر أجزاء الطن في تحديد الزيادة طناً كاملاً ) وللتغطية الإضافية الخاصة بنقل الأنفار هذه السيارات - بحسب القسط على أساس المدة - المصرح بها لنقل الأنفار وفقاً لما يتضمنه التصريح وبحسب هذا القسط على الأساس التالى	- ١٢ ١٦ ٣

(تابع) جدول -

تعريف أسعار التأمين الإجباري من حوادث السيارات

رقم مسلسل	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط	قسط التأمين في السنة
			مليم   جنيه
		٧ أيام متتالية أو أقل عن كل راكب	٠٧٥
		أكثر من ٧ أيام متتالية ، ولا تجاوز ١٤ يوماً متتالية	١٥٠
		عن كل راكب أكثر من ١٤ يوماً ولا تجاوز ٢١ يوماً متتالية عن كل راكب	٢٢٥
		أكثر من ٢١ يوماً ولا تجاوز شهر أو عن كل راكب	٣٠٠
		إذا زادت المدة المصرح بها ، لتقل الأنفار عن شهر ، تطبق تعريفه للشهر على الأشهر الكاملة . مع إضافة مقابل أجزاء الشهر . وفقاً للتعريف المناظرة لأجزاء الشهر ...	
		الحل الأدنى عن كل سيارة قدره	٣
		الوزن الإجمالي :	

## (تابع) جدول

تعريف أسعار التأمين الإجبارى من حوادث السيارات

رقم مسلسل	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط	قسط التأمين في السنة
١٢	السيارة التي تحمل رافعة (ونش)	طن (١٠٠٠ كيلو) أو أقل ...	٨
		عن كل طن زاد على ذلك ... ٨٨٠	—
		تعتبر أجزاء الطن في تحديد الزيادة طناً كاملاً	
١٣	المقطورة الملحقة بسيارة النقل أو الحارر	الوزن الإجمالى : طن (١٠٠٠ كيلو) أو أقل ...	١٠
		عن كل طن زاد على ذلك ...	١
		تعتبر أجزاء الطن في تحديد الزيادة طناً كاملاً	
١٤	الحارر الزراعى	عن كل جرار ملحقاته ...	٣
١٥	سيارة الإسعاف والمستشفيات	يدخل من هذا القسط تغطية الركاب ...	٧
١٦	سيارة الإطفاء الخاصة بالمصانع والمنشآت		٧
١٧	سيارة نقل الموقى		٦
١٨	الموتوسيكل الخاص	المنفرد أو ذو العربة الجانبية ...	٤
١٩	الموتوسيكل الأجرة	المنفرد أو ذو العربة الجانبية ...	٦
٢٠	الموتوسيكل ذو الصندوق المعدلقل البضائع والمهمات		٧

## (تابع) جدول

تعريف أسعار التأمين الإجبارى من حوادث السيارات

رقم مسلسل	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط	قسط التأمين في السنة
٢١	الرخصة التجارية	من كل رخصة ... ..	١٢ -
٢٢	السيارة الخاصة (محرك)		١٢ -
٢٣	بالق أنواع المركبات (محرك)	التعريف العادية مضافا إليها ٥٠٪	- -
٢٤	جميع أنواع المركبات	في حالة الترخيص المؤقت - بتسيير المركبة لمدة أقل من سنة : إذا كانت مدة الترخيص لا تزيد على أسبوع ... .. إذا كانت مدة الترخيص لا تزيد على شهر ... ..	١ ٥٠٠ - ٣ -

## وزارة المالية والاقتصاد

قرارد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥.

بالتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥  
بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة  
من حوادث السيارات<sup>(١)</sup>

### وزير المالية والاقتصاد

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى  
من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ؛  
وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### المقرر :

مادة ١ - تكون وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون  
وفقاً للنموذج المرفق .  
مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

(١) الوقائع المصرية فى ٤١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠ مكرور (١)

## اسم الخزين

جهة خاصة بخياضمة الاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠

ومفيدة بسجل حيوات التأمين تحت رقم بتاريخ سنة ١٩٥٠

ملحه الوثيقة صادرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والقانون رقم ٩٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية للأشخاص من حوادث السيارات والقرارات الصادرة تنفيذا لها .

اسم جهة التأمين	اسم الفرع الذى أصدر الوثيقة
العموان	العموان
العموان الثانوى	العموان الثانوى
رقم دليلون المركز أو الفرع الرئيسى	رقم التأمين

رقم الوثيقة

وتسرى عن المدة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٠

( تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء المدة الموداة عنها الضريبة )

١٩٥١

اسم المودع له	الوظيفة أو الصناعة	رقم التليغون	المودع
---------------	--------------------	--------------	--------

يسرى مفعول الوثيقة عن المدة الموداة عنها الضريبة ويحدد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مهله المدة

وإذا كان تاريخ بدء سريان المدة الموداة عنها الضريبة تاريخاً لتاريخ بدء سريان التأمين عدة لا تجاوز سبعة أيام . امتد تاريخ

انتهاء سريان التأمين بنفس المدة





## شروط عامة

١ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر من السيارة المثبتة ببيانها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة مرياتها

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث السيارات الآتية :

(أ) سيارات الأجرة . وتحت الطلب . ونقل الموتى .

(ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المفطورة الملحقة بها .

(ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفى وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية .

(د) سيارات الإسعاف والمستشفيات .

(هـ) سيارات النقل . فيما يخص بالراكبين المصرح بركوبهما . طبقاً

للفقرة ٥٥ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم

يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢

و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠

ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركبها أياً كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارات الواردة بالفقرة (أ) .

ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها .

ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة ببيانها فى هذه الوثيقة .

٢ - يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهم' بلغت قيمته .

ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه

وتخضع دعوى الضرر قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني .

ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أى عرض فيها يختص بتعويض الضرر دون موافقة المؤمن كتابة ، ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن له والضرر حجة قبل المؤمن إذا تمت دون موافقته .

٣- لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يُلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها ما دام الترخيص للسيارة قائماً .

وفي حالة إلغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند إلغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل قيد ملكيتها يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءاً من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤشراً عليها بما يفيد إعادتها إلى المؤمن له وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ التأشير والمؤمن أن يستزل مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦٪ من القسط <sup>(١)</sup>

٤- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة في حالة صلاحة للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له .

وعلى المؤمن له إخطار المؤمن في خلال ٧٢ ساعة من علمه أو علم من ينوب عنه عن حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية أو مطالبته بالتعويض الناشئ عن الوفاة أو الإصابة البدنية . ويجب عليه أيضاً أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والإنذارات وإعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها .

٥- يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات أدتية :

(أ) إذا ثبت أن التأمين قد عقد بقاء على إلقاء المؤمن له ببيانات كاذبة

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول أحوال التأمينات " ص ٤٤ وما بعدها .

أو إخفائه وقائع جوهريه تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه .

(ب) استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمالها في السباق ، أو اختبارات السرعة .

(ج) إذا كان قائد السيارة ، سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .

(د) إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

(هـ) إذا ثبت أن الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن إرادة وسبق إصرار .

٦- لا يتزب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام القانون والشروط الواردة بهذه الوثيقة أى مساس بحق المضرور قبله

## وزارة المالية والاقتصاد

### قرار وزيرى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦

بالإجراءات التنفيذية لأحكام المادتين ٢٢ و ٢٢ من القانون  
رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية  
المعدنية الناشئة من حوادث السيارات ( لبيانات الدورية  
الإحصائية والمالية )<sup>(١)</sup> -

### وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى  
من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ؛

### أقرر :-

مادة ١ - تعد البيانات الإحصائية المنصوص عليها في المادة ٢١ من  
القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وفقاً للأنواع الواردة في الملحق رقم (١)  
ورقم (٢) المرفقين ، الأول للبيانات التفصيلية الخاصة بالنظام الآلى للبطاقات  
المثبتة والثاني للبيانات الإجمالية السنوية .

وتقدم بيانات الملحق الأول إلى مصلحة التأمين عن كل فترة نصف سنة  
ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وذلك خلال شهرين من انتهاء الفترة ،  
ويكون تقديم بيانات الملحق الثانى عن كل سنة مالية للهيئة وذلك فى خلال  
ثلاثة أشهر من انتهاء السنة .

مادة ٢ - تعد البيانات المالية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون  
رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وفقاً للأنواع الواردة فى الملحق رقم (٣) المرفق .

ويكون تقديم هذه البيانات إلى مصلحة التأمين عن كل سنة مالية للهيئة وذلك خلال ستة أشهر من انتهاء السنة

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### ملحق رقم ١

البيانات الإحصائية الخاصة بالنظام الآلي للبطاقات المثقبة

— —

#### نموذج رقم ( ١ ) من الملحق الأول

اسم الهيئة \_\_\_\_\_ رقم التسجيل — — — — —

الوثائق الجديدة والتجديدات التي أجريت خلال فترة الستة أشهر

من \_\_\_\_\_ إلى \_\_\_\_\_

- ( ١ ) رقم الوثيقة أو إنحطار التجديد .
- ( ٢ ) مهنة المؤمن له أو صناعته .
- ( ٣ ) تاريخ جلب سريان التأمين أو التجديد
- ( ٤ ) مدة التأمين أو مدة التجديد
- ( ٥ ) نوع السيارة
- ( ٦ ) سعة اسطوانة الماكينة بالتر .
- ( ٧ ) عدد الركاب باستبعاد السائق
- ( ٨ ) الوزن بالكيلو جرام .
- ( ٩ ) فئة التعريفية المطبقة .
- ( ١٠ ) قسط التأمين .
- ( ١١ ) السماح ( الخصم ) الخاص بالمجموعات

### نموذج رقم (٢) من الملحق الأول

اسم الهيئة \_\_\_\_\_ رقم التسجيل \_\_\_\_\_

التعديلات التي أجريت في الوثائق أو التجديدات

خلال فترة الستة أشهر من \_\_\_\_\_ إلى \_\_\_\_\_

- (١) رقم الوثيقة أو إخطار التجديد .
- (٢) تاريخ بدء مريان التأمين أو التجديد .
- (٣) نوع السيارة وفترة التعريفة المطبقة
- (٤) التعليل الذي أدخل .
- (٥) تاريخ إجراء التعديل .
- (٦) تاريخ آخر تعديل سابق (إن وجد) .

### نموذج رقم (٣) من الملحق الأول

اسم الهيئة \_\_\_\_\_ رقم التسجيل \_\_\_\_\_

الإلغاءات التي أجريت في الوثائق أو في التجديدات

خلال فترة الستة أشهر من \_\_\_\_\_ إلى \_\_\_\_\_

- (١) رقم الوثيقة أو إخطار التجديد
- (٢) تاريخ بدء مريان التأمين أو التجديد .
- (٣) تاريخ آخر تعديل (إن وجد) .
- (٤) نوع السيارة وفترة التعريفة المطبقة .
- (٥) تاريخ الإلغاء
- (٦) التسط المرتد

### نموذج رقم (٤) من الملحق الأول

اسم الهيئة \_\_\_\_\_ رقم التسجيل \_\_\_\_\_

التعويضات التي سويت ودياً أو قضائياً خلال فترة

الستة أشهر من \_\_\_\_\_ إلى \_\_\_\_\_

- (١) رقم الوثيقة أو إخطار التجديد .
- (٢) تاريخ بدء سريان التأمين أو التجديد .
- (٣) نوع السيارة وفئة التعريف المطبقة .
- (٤) تاريخ آخر تعديل (إن وجد) .
- (٥) تاريخ وقوع الحادث .
- (٦) نوع الحادث (وفاة أو إصابة بدنية ، لراكب السيارة أو لغيره) .
- (٧) سن المصاب أو المتوفى .
- (٨) جنس المصاب أو المتوفى .
- (٩) مهنة أو صناعة المصاب أو المتوفى .
- (١٠) نوع التسوية ( ودية أو قضائية ) .
- (١١) قيمة التعويض ( بما فيها أية مصاريف قضائية أو علاجية قد يحكم بها ) .
- (١٢) تاريخ الحكم النهائي أو التسوية .
- (١٣) تاريخ الوفاء بالتعويض

### نموذج رقم (٥) من المحق الأول

اسم الهيئة \_\_\_\_\_ رقم التسجيل \_\_\_\_\_  
 المسترد من التعويضات خلال فترة الستة أشهر  
 من \_\_\_\_\_ إلى \_\_\_\_\_

(١) رقم الوثيقة أو إخطار التجديد .

(٢) تاريخ بدء مريان التأمين أو التجديد

(٣) نوع السيارة وفترة التعريف المطبقة .

(٤) تاريخ الحكم النهائي أو للتسوية .

(٥) قيمة التعويض .

(٦) تاريخ الوفاء بالتعويض .

(٧) المبالغ المستردة من المؤمن له .

(٨) المبالغ المستردة من غير المؤمن له

(٩) تاريخ الاسترداد

#### ملاحظات :

(١) يرمز الوثيقة بالحرف و و و لإخطار التجديد بالحرف ه و ت ، ، يدوج الحرف  
 بعد رقم الوثيقة المشار إليه في البند (١) من كل نموذج من نماذج هذا الملحق .

(٢) يوضح نوع السيارة وفترة التعريف المطبقة وفقا للتصنيف الوارد في جدول الأسعار  
 للرافض كقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

(٣) في حالة وثائق الرخص التجارية لا تدرج مواصفات السيارة





## ملحق رقم ٢

نموذج رقم (١) من الملحق الثاني

اسم الهيئة رقم التسجيل

ملخص حركة واثاق التأمين الإجبارى على السيارات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩

رقم التعريفه	نوع السيارة وقية التعريفه	(١)		(٢)	عدد الوثائق السارية في السنة المنتهية في نهاية السنة	(٣)	عدد الوثائق التي جددت خلال السنة	(٤)	عدد الوثائق التي جددت خلال السنة	(٥)	عدد الوثائق التي جددت خلال السنة	(٦)	عدد الوثائق التي جددت خلال السنة	(٧)	عدد الوثائق التي جددت خلال السنة	(٨)
		جيب	سليم													
١	ملاكى	٣	٠٠	١	٧٥٠٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
		٤	٠٠													
		٥	٠٠													

[illegible]

3. **উদ্দেশ্য**

( ١ ) يوضح نوع السيارة وثقة الصيغة المبينة وفقاً للتصديق الوارد في جدول الأسماء للرافق القانون رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) إذا عدا ما يخص بالوفاة، فيقتصد بالطلب الوفاة، التي تأتي، التي تأتي الإحصائية والوفاة، الخ. ٢٠٢٠.



[illegible]

**உதவி**

- (١) أوضح السارد وثيقة التقييم رقم ١٥٢ الصادر عن المراقب المالي للفترة ١٩٥٥-١٩٥٦.
- (٢) لا يشمل في هذا الجدول عمليات إعادة التأسيس الواردة أو المستمرة.



رقم التسجيل

المالية المهتة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩

[illegible]

التسوية في آخر العام ، تضاعف قيمة الجزء المفروق في المعالجات المدفوعة خلال العام دون أن تدرج في خاتمة وفي حافة القيمة أو الإجمالي بما يتطابق باقي المطالبة .  
المحتمل استردادها في المستقبل من المزمع له أو المسؤول عن الحادث .

الموافق للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

## ملحق رقم ٣

### نموذج رقم (١) من الملحق الثالث

اسم الهيئة ————— رقم التسجيل —————

تقدير احتياطي الأخطار السارية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩

أولا - الحد الأدنى لاحتياطي الأخطار السارية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩

مليم جنيه

(١) جملة الأقساط المباشرة في خلال السنة ... - -

(٢) أقساط إعادة التأمين الواردة في نفس السنة .. - -

(٣) أقساط إعادة التأمين الصادرة في نفس السنة - -

$$(١) + (٢) - (٣)$$

الحد الأدنى لاحتياطي الأخطار السارية .... - -

المجموع ... - -



ثانياً... احتياطي الأخطار السارية على الأساس النسبي في ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩

ثالثاً... احتياطي الأخطار السارية الواردة في حساب الإيرادات  
والمصروفات .

( وهو أكبر القيمتين الوارديتين في البندين السابقين )

---

ملاحظات :

( ١ ) ترمي في إعداد بيانات هذا النموذج أحكام المادة ٢٣ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥

( ٢ ) يجب بيان الطريقة التي اتبعت في حساب احتياطي الأخطار السارية على الأساس النسبي.

# نموذج رقم (٢) من المقق: التكاليف

اسم الوحدة : \_\_\_\_\_ رقم التسجيل : \_\_\_\_\_

الصور والفات : حساب الإيرادات والصور والفات من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة \_\_\_\_\_ الإيرادات

اسم	حجبه	اسم	حجبه
صافي التوريضات المسددة خلال العام :	_____	من الاخطار السارية ...	_____
حالة التوريضات المسددة خلال العام	_____	من التوريضات تحت التسييد ...	_____
المسترد من إعادة التأمين لدى هيئات أخرى :	_____	من التوريضات تحت التسييد ...	_____
عليها ...	_____	اجتياطي إحصائي ...	_____
في الخارج ...	_____	الاحتمال :	_____
الصافي ...	_____	الاحتمال مباشرة ...	_____
عمولة إنتاج العمليات المباشرة :	_____	استهلاك :	_____
العمليات المتسديدة ...	_____	الاحتمال إعادة التأمين لدى هيئات أخرى :	_____
عمليات تحصيل ...	_____	عليها ...	_____
عمولة مدفوعة عن عمليات التأمين الواردة ...	_____	في الخارج ...	_____
مصرفات قضاوية :	_____		
الحملة خلال السنة ...	_____		

صافي الأسماء مرتدة		تأصيل المزد	
الصافي	...	الصافي	...
تمريضات مستردة من الزمن له أو غيره	...	معروفات أخرى خاصة بعمليات التأمين	...
عمرية عملة من عمليات إعادة التأمين المتأخرة :	...	الإجباري على السيارات ( تذكر	...
علياً	...	بالفصل بقدر الإمكان) :	...
في الخارج	...	...	...
صافي الدخل من الاستثمارات	...	الاحتياطي في نهاية العام :	...
لإيرادات أخرى (تذكر بالتفصيل)	...	من الأخطار السارية ٢	...
...	...	من التعويضات تحت التأمين	...
...	...	من التعويضات تحت التأمين	...
...	...	احتياطي إسمافي	...
مرحل من حساب الأرباح والخسائر	...	مرحل إلى حساب الأرباح والخسائر	...

ملاحظات : (١) يذكر الاسم الذي استقسه عليه نصيبه عمليات التأمين الجديدة على السيارات من المبررات الإدارية .  
 (٢) تهجئة : الاقتصاد المبررة : بعد استئصال السطح الداخلي بالعمودات .  
 (٣) تبين الطريقة التي تتبع في تقدير إجمالي التعويضات تحت التأمين من العمليات المبررة وعمليات إعادة التأمين .



## من الملحق الثالث

رقم التسجيل

خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩

المطالبات القائمة في آخر العام				المطالبات التي دفعت أو سددت بالها	
كم من المطالبات التي وردت في المودعين (٤) و (٥)				في المودعين (٤) و (٥)	
تحت التسوية		تحت التسديد		القيمة	المعد
الاحتياطي	المعد	القيمة	المعد	(٧)	(٦)
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)		

أو تحت التسوية في آخر العام تضاف قيمة الجزء المنفرد إلى المطالبات المدفوعة خلال العام دون أن تدرج في خانة السداد كطالبة وفي خانة القيمة أو الإحتياطي بما ينظر باقي المطالبة .  
 المبالغ المستردة من المؤمن له أو المسؤول عن الحادث .  
 المرافق الثلاثون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

## وزارة المالية والاقتصاد

### قرار رقم ٤٦

بالتنفيذ حكم المادة ٧٠ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥  
بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث  
السيارات (بمجلد الوثائق والتعويضات)

### رئيس مصلحة التأمين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى  
من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ؛  
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات  
التأمين وتكوين الأموال ؛

### المقرر :

١ - يكون سجل الوثائق وسجل التعويضات الخصاصات بالتأمين الإجبارى  
من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، والمشار إليهما فى المادة  
٢٠ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، طبقاً للنموذجين رقمى ١ و ٢  
المرفقين .

تحريراً فى ٢٣ شوال سنة ١٣٧٥ ( ٢ يولييه سنة ١٩٥٦ )

## نموذج رقم ( ١ )

سجل الوثائق الخاص بالتأمين الإجباري من المسؤولية  
العملية الناشئة من حوادث السيارات

---











## وزارة المالية والاقتصاد

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦

بتنفيذ حكم المادتين الثالثة والتاسعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات (١)

رئيس مصلحة التأمين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ؛  
وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥

### المسرد :

مادة ١ - يكون إخطار المؤمن بقبوله تجديد التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، المشار إليه في المادة الثالثة من القانون وفقاً لنموذج الإخطار المرافق .

مادة ٢ - يكون ملحق التعديل في بيانات وثيقة التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، المشار إليه في المادة التاسعة من القانون . وفقاً لنموذج الملحق المرافق .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

( نموذج ملحق تعديل مافات الوثيقة )

( اسم المؤمن )

هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ومقيدة

بـ سجل هيئات التأمين تحت رقم \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_ سنة ١٩ \_\_\_\_\_

ملحق بتعديل بيانات صادرة وفقاً لأحكام القانون

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والقانون

رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية

المدنية الناشئة من حوادث السيارات والقرارات الصادرة

تنفيذاً لها

الوثيقة رقم \_\_\_\_\_ الخاصة بالسيارة رقم \_\_\_\_\_ نوع \_\_\_\_\_

المقيدة بجهة \_\_\_\_\_ باسم \_\_\_\_\_

قد تم تعديل بعض بياناتها على الوجه التالى :

التعليلات : \_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

مسم	مسم
	فرق التسط طبقا للبند
	المقررة .
	قيمة $\frac{1}{4}$ الدفعة .
	قيمة $\frac{1}{4}$ دفعة الاتساح .
	رسم الإشراف والرقابة .
	رسم الصناديق المركبى .
	جملة المبالغ

ختم هيئة التأمين

توقيع المؤمن

التاريخ

( نموذج إخطار تجديد التأمين )

اسم المؤمن

هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠  
ومقيدة بسجل هيئات التأمين تحت رقم ——— بتاريخ ——— سنة ١٩٩٠

إخطار بتجديد وثيقة صادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩

لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والقانون رقم ٦٥٢

لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية

الناشئة من حوادث السيارات والقرارات الصادرة تنفيذاً لها

اسم هيئة التأمين \_\_\_\_\_

العنوان \_\_\_\_\_

العنوان التلغرافى \_\_\_\_\_

رقم تليفون المركز أو الفرع الرئيسى \_\_\_\_\_

اسم الفرع الذى أصدر التجديد \_\_\_\_\_

العنوان \_\_\_\_\_

العنوان التلغرافى \_\_\_\_\_

رقم التليفون \_\_\_\_\_

رقم إخطار التجديد \_\_\_\_\_

اسم المؤمن له \_\_\_\_\_

العنوان \_\_\_\_\_

الوظيفة أو الصناعة \_\_\_\_\_

رقم التليفون \_\_\_\_\_

جلدت الوثيقة رقم \_\_\_\_\_ الخاصة بالسيارة رقم \_\_\_\_\_ نوع \_\_\_\_\_

المقيدة بجهة \_\_\_\_\_ ويسرى مفعول التجديد بنفس الشروط الواردة بالوثيقة عن المدة من / / ١٩ إلى / / ١٩ تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة .

لسم	بجه
قيمة القسط طبقاً للبلد من التعريفة المقررة .	
قيمة $\frac{1}{4}$ النصفة .	
قيمة $\frac{1}{4}$ دمغة الاتساع .	
رسم الإشراف والرقابية .	
رسم الصندوق المركزي	
جملة المبالغ .	

نظم  
هيئة التأمين

التاريخ

توقيع المؤمن



## الأصول التشريعية لنصوص قانون العقوبات المتعلقة بالقتل الخطأ والإصابة الخطأ والإتلاف

### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض للأصول التشريعية لنصوص مواد قانون العقوبات المتعلقة بالقتل الخطأ والإصابة الخطأ والإتلاف وذلك في المواد التالية :

مادة (٢٣٨) : من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين<sup>(١)</sup>.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمسة سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك<sup>(٢)</sup>.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفلة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين<sup>(٣)</sup>.

مادة (٢٤٤) : من تسبب خطأ في جرح شخص أو إذاؤه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين<sup>(٤)</sup>.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عامة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو من طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعلق على قانون العقوبات " ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعلق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل " ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) محلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٤) مضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ — الجريدة الرسمية العدد ١٦٨ الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٢ ثم حلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٥) للفترة الثانية معدلة بالقانون رقم ٢٩ الجريدة الرسمية العدد ١٦ الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فبإدأ توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين<sup>(١)</sup>.

مادة (٣٦١) : كل من خرب أو أثلّف عمدا أموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ويغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين<sup>(٢)</sup>.

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته خمسون جنيها أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات إذا ارتكب الجريمة تنفيذا لأمر إرهابي<sup>(٣)</sup>.

مادة (٣٧٨)<sup>(٤)</sup> : يعاقب بمغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

- (١) .....  
(٦) من تسبب بإسهال في إتلاف شيء من منقولات الغير<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها ' ص ٦٩ وما بعدها .

(٢) معدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ٦٢ للجريدة الرسمية العدد ١٦٨ في ٢٥ يولييه سنة ٦٢ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) أضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ — الجريدة الرسمية العدد ٤٤ للصار في ٤ نوفمبر ١٩٨١ .

(٥) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التحقيق الجنائي الفني ' ص ٣٢ وما بعدها .

## الأصول التشريعية لنصوص القانون المدني المتعلقة بالمسؤولية المدنية

### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض للأصول التشريعية لمواد القانون المدني المتعلقة بالمسؤولية المدنية وذلك في المواد التالية :

مادة (١٦٣) : كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض<sup>(١)</sup>.  
مادة (١٦٥) : إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب اجنبى لا يد له فيه كحادث مفاجئ ، أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك .

مادة (١٧٣) : (١) كل من يجب عليه قانوناً أو إنفاقاً رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية يكون ملزماً بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع . ويترتب هذا الإلتزام ولو كان مسن وأقع منه العمل الضار غير مميز .

(٢) ويعتبر القاصر في حاجة إلى الرقابة إذا لم يبلغ خمسة عشرة سنة ، أو بلغها وكان في كف القائم على تربيته . وتنقل الرقابة على القاصر إلى معلمه في المدرسة أو المشرف في الحرفة ، ما دام القاصر تحت إشراف المعلم أو المشرف . وتنقل الرقابة على الزوجة القاصر إلى زوجها أو إلى من يتولى الرقابة على الزوج<sup>(٢)</sup>.

(٣) ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

مادة (١٧٤) : (١) يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تأمله بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها .

(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولو لم يكن المتبوع حراً في إختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

مادة (١٧٥) : للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض للضرر<sup>(٣)</sup>.

مادة (١٧٨) : كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة .

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد \* التطبيق على القانون المدني \* ص ٣١ وما بعدها .

(٢) أنظر د . عبد الفتاح مراد \* فروع تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) أنظر د . عبد الفتاح مراد \* التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم \* ص ٦٥ وما بعدها .



## الكتاب الثاني

### المسئولية الجنائية عن جرائم المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الكتاب لشرح المسئولية الجنائية عن جرائم المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف شرحاً تفصيلياً وذلك في الأبواب التالية :

الباب الأول : أركان جرائم المرور وأنواعها وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف .

الباب الثاني : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم المرور <sup>(١)</sup>.

الباب الثالث : التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ <sup>(٢)</sup>.

الباب الرابع : الأصول الفنية لتحقيق ومعاينة حوادث المرور وإعداد التقارير الفنية بشأنها.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أوامر وأمرات التصرف في التحقيق الجنائي وطريق الطعن فيها " ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعليمات القضائية للنيابات " ص ٣٢ وما بعدها .



## الباب الأول

### أركان جرائم المرور وأنواعها وأركان ج. أثم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف

#### تمهيد وتقسيم :-

أركان جرائم المرور وأنواعها : جرائم المرور عموماً سواء كانت جنح أو مخالفات تتكون من ركنين أحدهما مادي وهو الخطأ للمتوجب لمسئولية مرتكبه ، وتكديره من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، والركن الآخر معنوي وهو علمه بأن ما يفتيه من أفعال معاقب عليه ومخالف للقواعد واللوائح . ولقد قضت محكمة النقض بأن عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته تقترب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أي خطأ آخر<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الثابت من أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القدم وأن الخلل بها يحدث من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف أقدم على قيادتها والمسير بها فإنه يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ولا تجدى في هذا المقام الحاجة بأن الخلل الذي طرأ على فرملة السيارة كان مفاجئاً<sup>(٢)</sup>.

ولكثره جرائم المرور وتنوعها فيصعب عرض أركان كل جريمة على حدة ولكن سنعرض لأركان أهم الجرائم التي تحدث بسبب المرور وهي القتل الخطأ والإصابة الخطأ والإتلاف وذلك في الفصول التالية :

الفصل الأول : أركان جريمة القتل الخطأ<sup>(٣)</sup>.

الفصل الثاني : أركان جريمة الإصابة الخطأ.

الفصل الثالث : أركان جريمة الإتلاف<sup>(٤)</sup>.

(١) نقض جنائي ، الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٤ ق ، جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢.

(٢) نقض جنائي ، الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ السنة ٨ ص ١٧٦.

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التطبيق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل ' ص ٣٢ وما بعدها .

(٤) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التطبيق على قانون العقوبات ' ص ٥٦ وما بعدها .

## الفصل الأول

### أركان جريمة القتل الخطأ

#### تمهيد وتقسيم :-

تنص المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات على أنه : من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال أو رعونة أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات والوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى العقوبتين <sup>(١)</sup>.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمسة سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعلطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه للخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفلة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين <sup>(٢)</sup>.

ومن استعراض نص المادة ٢٣٨ عقوبات يتبين أن جريمة القتل الخطأ تتكون من ثلاثة أركان هي الخطأ وهو صدور خطأ من جانب الجاني ، والنتيجة وهي إزهاق روح المجنى عليه ، وعلاقة السببية من خطأ الجاني والنتيجة <sup>(٣)</sup>.

وسوف نتناول عرض ذلك تفصيلاً في المباحث التالية :

المبحث الأول : الخطأ وهو صدور خطأ من جانب الجاني .

المبحث الثاني : النتيجة وهي إزهاق روح المجنى عليه .

المبحث الثالث : علاقة السببية من خطأ الجاني والنتيجة .

المبحث الرابع : قيود ولو صلت وعقوبة جريمة القتل الخطأ <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ٣١ وما بعدها .

(٢) مجلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) انظر د. عبد الفتاح مراد " التحقيق الجنائي الفني " ص ٤٥ وما بعدها .

(٤) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيقات القضائية للنيابات " ص ٦٥ وما بعدها .



## المبحث الأول ركن الخطأ

### أولاً : تعريف الخطأ غير العمدى :

الخطأ غير العمدى هو إخلال الجانى عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون وعدم حيولته تبعاً لذلك دون أن يفضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الإجرامية (وفى حالة القتل الخطأ ستكون إزهاق روح المجنى عليه) فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه .

وعلى ذلك فإن للخطأ العمدى يتكون من عنصرين :

العنصر الأول : هو الإخلال بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون .

العنصر الثانى : توافر الصلة بين إرادة الجانى والنتيجة الإجرامية .

أ- الإخلال بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون :

وهو عنصر موضوعى فى تحديد مفهوم الخطأ الغير العمدى ويقصد به عدم مطابقة سلوك الجانى لمتوى الحيطة والحذر الذى يسلكه الشخص المعتاد ، مثل قيادة السيارة ليلاً فى مكان مليء بالضباب الكثيف أو زيادة السرعة فى وسط المدينة أثناء الزحام أو عند منحنيات الطرق على نحو يعرض المارة للخطر ، أو أنه تناول خمر إلى درجة السكر قبل قيادة المركبة .

ب- توافر الصلة بين إرادة الجانى والنتيجة الإجرامية :

فلا يقوم الخطأ بمجرد الإخلال بواجبات الحيطة والحذر وإنما لابد من توافر صلة تجمع بين الإرادة والنتيجة على نحو تكون فيه الإرادة محل لوم القانون وهى الوفاة ، وتتوافر الصلة بين الإرادة والوفاة فى صورتين :-

أحدهما : صورة لا يتوقع فيها المتهم حدوث الوفاة فلا يبذل جهداً للحيولة دونه فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه .

وثانيهما : هو أن يتوقع الجانى إمكان حدوث الوفاة ولكن لا تتجه إرادته إلى ذلك . بل يأمل فى عدم حدوثها ويتوقع أنها لن تحدث وهذا ما يسمى بالخطأ اللواعى أو الخطأ مع التبصر مثل أن يقود شخص سيارته بسرعة فى طريق مزدحم فيتوقع إصابة أحد المارة ولكنه يعتمد على مهارته فى القيادة لتفادى ذلك أو يمتسوى لديه حدوث الإصابة وعدم حدوثها .

ثانياً : صور الخطأ :

بين الشارح صور الخطأ التى تقوم بها المسئولية عن القتل العمدى فأشار إلى أكثر الصور التى تتحقق فى الواقع العملى مثل : الإهمال والرعونة وعدم الاحتراز وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة .

١- الإهمال :

وهو عدم التوافق بين سلوك الجانى وللقواعد الاجتماعية التى تحدد السلوك الذى يتطلبه الحذر ، ويتميز الإهمال بأنه يشمل الحالات التى يقف فيها الجانى موقفاً سلبياً ويفغل عن اتخاذ الاحتياطات الذى يوجد الحذر والتبصر بالعواقب ، وبذلك تضم صورة الإهمال حالات

الخطأ عن طريق الامتناع مثل الايثار حارس مجاز السلك الحديدية الى تحديد المارة في الوقت المناسب وتبنيهم الى قرب مرور القطار ويترأى في إغلاق المجاز من ضلعيه ، ولا يستعمل المصباح في التحذير مما يؤدي الى وقوع الحادث<sup>(١)</sup>.  
ومثل ان يبدأ سائق سيارة الأتوبيس في السير دون ان يتأكد من دخول ركاب المسلم الأمامي الى داخل السيارة مما أفضى الى سقوط أحدهم ووفاته<sup>(٢)</sup>.  
٢- لرعونة :

ويقصد بها سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل بما يتعين العلم به وهي تتميز بانفصاح الجاني بشاطفه بشكل يؤدي الى نتائج مؤلمة .  
وتتحقق لرعونة عندما يقدم شخص على عمل دون ان تتوافر لديه المهارة المطلوبة لإدانة مثل قيادة السيارة دون إلمام بأصولها فيصدم أنسكاً ويقتله ومن يسير ممرعا بسيارته نسي مكان مزحف بالمارة فيصيب أحد الأشخاص ويقتله أو من يغير اتجاه سيارته فجأة دون ان ينبه المارة فيصدم شخصا ويقتله .  
٣- عدم الاحتراز :

ويقصد به حالة ما إذا أقدم المتهم إلى فعل خطير مدركا خطورته ومتوقفا ما يحتمل أن يترتب عليه من آثار ولكن غير متخذ الاحتياطات التي من شأنها الحيولة دون تحقق هذه الأثار .

وعدم الاحتياط والحرص هو صورة للنشاط الإيجابي الذي يتميز بعدم التبصر بالعواقب أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحيولة دون تحقق النتيجة ، ويتحقق عدم الاحتياط والحرص إذا كان الجاني قد توقع الأخطار التي قد تترتب على عمله إلا أنه معنى في عمله دون ان يتخذ الوسائل الوقائية بالقدر اللازم لدرء هذه الأخطار ، مثال ذلك من يقود سيارته بسرعة لا تتفق مع الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحدث ، ومثال آخر لعدم الاحتراز قائد السيارة الذي ينحرف بالسيارة من جهة الى أخرى دون احتياط ، ومثال آخر لعدم الاحتراز ان سائق السيارة حتى ولو كان مخولا له بحكم وظيفته الحق في الإسراع الزائد على الحد المرخص به في اللوائح أو في السير بالجانب الذي يختاره من الطريق ، يلاقيه ، فذلك لا يعفيه من العقاب على ما يقع من الإصابات بسبب عدم احتياطه أو عدم تحرزه<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن ركن الخطأ يتوافر في حق قائد سيارة نقل ، يقطر سيارة أخرى نقولية ، اذا قادها بدون احتياط فلم يوفر المسافة الكافية بينها وبين عربة النقل التي تسير في نفس اتجاهه عند اجتيازها لها فاصطدمت بها السيارة للمقطورة مما أدى الى وفاة شخص واصابة آخرين<sup>(٤)</sup>.

(١) نقض جنائي ١٩٦١/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٢٢ ص ١٣١.

(٢) نقض جنائي ١٩٧٠/٣/٢٣ مجموعة أحكام النقض من ٢١ رقم ١٧ ص ٤٤٣.

(٣) نقض جنائي في ١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٢٤ ص ١٤٧.

(٤) نقض جنائي في ١٩٧١/٥/٢٤ مجموعة أحكام النقض من ٢٢ رقم ١٠٣ ص ٤٢٠.

#### ٤- عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة (الخطأ الخاص) :

ومن صور الخطأ أيضا عدم مراعاة القوانين واللوائح والأنظمة ، فيعد الجاني مسئولا عما يقع من نتائج بسبب عدم مراعاته لها حتى ولو لم تتوفر بذلك صورة أخرى من صور الخطأ السابق بينها ، وذلك يطلق على هذه الصورة من الخطأ تعبير (الخطأ الخاص) تمييزا له عن الخطأ العام الذي ينسج لساتر صوره .

ويلاحظ أن مجرد مخالفة نصوص القوانين واللوائح ليس كافيا لمسائلة المتهم عن القتل وإنما يجب أن تتحقق عناصر الخطأ وأن تتوفر سائر الأركان الأخرى للجريمة ، بما في ذلك علاقة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة .

ومن تطبيقات مخالفة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ما حكم به من أنه إذا سلم صاحب سيارة قيادة سيارته الى شخص يعلم انه غير مرخص له في القيادة فمسئله هذا للشخص انسانيًا فأما أنه ، كان صاحب السيارة مسئولا هو أيضا عن هذه الحادثة ، لأنه إذ سلم قيادة سيارته لذلك الشخص غير المرخص له في القيادة يكون قد خالف لائحة السيارات ، فوجب بمقتضى المادة ٢٣٨ عقوبات ان يتحمل مسؤولية ما وقع من الحوادث بسبب عدم مراعاة تلك اللائحة<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن إنقضاء الدعوى الجنائية بشأن المخالفة سواء بالتقادم أو بالعفو الشامل لا يرفع المسؤولية عن كامل المتهم طالما كانت عناصر الخطأ متوافرة في سلوكه .

كما لا يصح للمتهم أن يدفع بجهله باللائحة أو بعدم علمه بالتفسير الصحيح لها .

ويلاحظ أن اتباع القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة بدقة وعناية ليس مبررا للإعفاء من المسؤولية إذا تحقق أى صورة أخرى للخطأ من إهمال أو رعونة أو عدم احتراز لان كل صورة من هذه الصور تعد خطأ قلما بذلته فترتب عليه مسؤولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر<sup>(٢)</sup>.

#### ثالثا : أنواع الخطأ :

##### ١- الخطأ المادى :

يقصد بالخطأ المادى أنه الإخلال بقواعد الحيطة والحذر العامة التي يلتزم بها الناس كافة فيجب عليهم اتخاذ العناية اللازمة عند القيام بسلوك معين أو إتيان فعل ما ليتجنب ما قد يؤدي هذا السلوك من نتيجة غير مشروعة وان لم يقوموا بذلك فيثبت في جانبهم الخطأ المادى الموجب للمسائلة ، وكما يقع الخطأ المادى من الشخص المادى ، وقد يقع الخطأ المادى من أصحاب المهن ، ومثال لذلك الخطأ المادى الذى يقع من الطبيب بإجرائه عملية جراحية وهو سكران أو يمسى في جوف المريضة مشرطا أو اذاه من أدوات لجواء العملية الجراحية . ولا شك في مسائلة أصحاب المهن عن أخطائهم المادية الذين يرتكبونها سواء خارج نطاق عملهم الفنى لو دخله .

(١) نقض جنائى فى ١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٨ ص ٣١.

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل " ص ١٩ وما بعدها ١.

## ٢- الخطأ الفني :

وهو ما يصدر من أصحاب المهن الفنية كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والقضاة ويجب للتمييز بين الخطأ الناتج عن الإهمال الذي يرتكبه صاحب المهنة الفنية مخالفا لقواعد الحيطة والحذر المفروضة على كافة الناس ، ففي هذه الحالة يسأل عن إهماله . أما الإهمال الآخر الذي يرتكبه صاحب المهنة الفنية ، بمخالفة للقواعد العلمية التي تارضها مهنته وهو ما يعبر عنه بالخطأ المهني فلا يسأل عليه إلا إذا كان خطأ مهنيا جسيما .

رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن ركن الخطأ :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالإصابة الخطأ على إسرعه فلا يؤثر في قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف إلى يساره أو إلى يمينه ، كما أنه في حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحراف المتهم إلى اليسار من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى مفاداة الحادث وهل أخطأ بهذا الانحراف أو لم يخطئ<sup>(١)</sup>؛

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها. وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعة من النعسي على الحكم فساد في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهي ما يكفي لحمل قضاء الحكم<sup>(٢)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : السرعة لا يصح أن تقاس بالانظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف والملابسة للحادث<sup>(٣)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مجرد اعتراض السياراة لئلا للطريق الصحراوي الذي وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسؤولية صاحبه<sup>(٤)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملبسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيقتضب عن هذا التجاوز الموت<sup>(٥)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة ، أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع وبغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائغا ، مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . وإذا كان ذلك وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتكليف مقبول ، إلى أن ركن الخطأ

(١) الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢١ ق ، ص ٦٢٨ جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ .

(٢) الطعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ .

(٣) الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ .

(٤) الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق ، ص ٨١٧ جلسة ١٩٦٩/١/٢ .

(٥) الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ .

الذى نسبه إلى الطاعن يتمثل في عدم تحققه من سلامة المارين في الطريق العام حال قيادته لسيارة نقل تقطر سيارة أخرى ثقيله دور اعتبار أو حيلة منه لتحركها . فلم يوفر المسافة الكافية بينه وبين العربة النقل التي تسير في نفس اتجاهه ، عند اجتيازها لها ، فاصطدمت بها السيارة المقطورة ، مما أدى إلى وقوع الحادث ، وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه<sup>(١)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابات الخطأ أن يبين فضلا عن مدى الأدلة التي أعتمد عليها في ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وإذا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين من عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجني عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجني عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجني عليه ولأن ذلك كله على قيام رابطة السببية وانتفاؤها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه<sup>(٢)</sup>.

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : السرعة التي تعتبر خطرا على حياة الجمهور وتصلح أساسا للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابات الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث وهو أمر موضوعي بحث تدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب<sup>(٣)</sup>.

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليست لها صور ثابتة وإنما هي تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملامسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز المسوت وأنه وإن كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة وهل تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق... ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد قيادة الطاعن سيارته بسرعة يفرض حصوله - لا يعتبر دليلا على الخطأ فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة. والعناصر التي استخلص منها قيادته لها بسرعة تتجاوز السرعة القانونية كما أن الحكم من جهة أخرى لم يستظهر كيفية وظروف وقوع الحادث بل أرسل القول بثبوت خطأ الطاعن إرسالا واتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ما يوفر للخطأ في جانبه ومن ثم فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال

(١) الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ ق ، ص ٤٢٠ جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ .

(٢) الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق ، ص ٥٣٦ جلسة ١٩٧٤/٦/٢ .

(٣) نقض جلسة ١٩٧٧/١١/٧ لسنة ٢٨ ص ٩٢١ ، نقض جلسة ١٩٥٦/٥/١ لسنة ٧ ص ٦٧٠ .

رقابتها على تطبيق القانون صحيحاً على واقعة الدعوى. لما كان ذلك فإن الحكم المطعور فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه<sup>(١)</sup>.

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : لما كان من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سائغ وتكليل مقبول إلى ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن من أنه لم يلتزم الحيطة والحذر ولم يتخذ الحرص والعناية اللتين كان عليه بذلهما لتلاقي الحادث عند المسير بالسيارة عند مفترق الطرق للاستيثاق من خلو الطريق أمامه مستعيناً بالمرآة العاكسة في عدم ارتطام السيارة بأى من جانبيها ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليها<sup>(٢)</sup>.

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ومصادمة للمجنى عليه دون بيان للحكم مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلاقي وقوعه وموقف المجنى عليه وسلوكه وأثر ذلك في قيام ركني الخطأ ورباطة السببية - قصور<sup>(٣)</sup>.

(١) الطعن رقم ٤١٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٨.

(٢) الطعن رقم ٤٤٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠.

(٣) الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣.

## المبحث الثاني ركن النتيجة (القتل)

من أركان جريمة القتل الخطأ هو أن يحدث فعل مادي وهو إزهاق الروح أو القتل والنتيجة التي يعاقب عليها القانون هي وفاة المجنى عليه وتشدد العقوبة إذا أسفر الحادث عن قتل أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ .

ويلاحظ أن السلوك الخطر لا يعد في ذاته جريمة إلا إذا قرر القانون عقوبة لهذا السلوك مجردا عن أية نتيجة <sup>(١)</sup>.

فقيادة سيارة بسرعة شديدة مثلا تعد سلوكا خطرا يعاقب عليه طبقا لأحكام قانون المرور حتى ولو لم يترتب عليه ضرر لأحد . أما السلوك الخطر في جريمة القتل الخطأ حتى يعاقب عليه لا بد أن يعقبه فعل للموت أو القتل <sup>(٢)</sup>.

(١) أنظر في شأن ذلك د. عبد الفتاح مراد ، أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها ، ص ٤٣ وما بعدها .

(٢) أنظر في شأن ذلك د. عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي التطبيقي ، ص ٣١ وما بعدها .

### المبحث الثالث علاقة السببية

لا يكفي لتوافر القتل الخطأ أن يسلك الفاعل سلوكا خطرا ينذر به وان يكون نتيجة هذا السلوك أو الخطأ هو موت الإنسان وإنما لابد أن يكون ذلك السلوك أو الخطأ سببا قانونيا لهذه النتيجة . أى أنه لابد أن يكون سبب القتل الخطأ هو خطأ المتهم فمثلا من يقود سيارة على يسار الطريق إنما يسلك سلوكا خطرا ينذر بوفاة إنسان ومع ذلك ، يسأل عن الوفاة التي تحدث لإنسان الذي بنفسه أمام السيارة بغية الانتحار . فيجب إذن أن تكون علاقة السببية قائمة بين الخطأ وبين النتيجة التي أعقبته وهي الموت .

ولقد قضت محكمة النقض المصرية : بأن قيادة السيارة بسرعة زائدة تعد سببا لحادث يتلخص في أن قائد السيارة انحرف بها لتفادى الاصطدام بفتاه أمامه فصدم بها أحد المارة ثم انحرف بها بنفس السرعة إلى اليمين فانقلبت على الأرض وسقط بعض ركابها أصيبوا<sup>(١)</sup>.

**أولا : عوامل انتفاء الخطأ :**

من العوامل التي تساعد على انتفاء الخطأ إذا كان الخطأ صادرا من المجنى عليه وحده وإذا حدثت قوة قاهرة أو حادث فجائي أدى إلى وفاة المجنى عليه .

**١ - خطأ المجنى عليه :**

إذا كان خطأ المجنى عليه من الخربة والجمامة على نحو لا يستطيع معه المتهم توقعه مما يجعل الوفاة التي ترتبت عليه متوقعة ويكون خطأ المجنى عليه قد استغرق خطأ المتهم وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة وان وفاة المجنى عليه ترجع إلى خطئه وحده .

فعلى سبيل المثال إذا نام المجنى عليه فوق قضبان السكة الحديد مما أدى إلى أن دهسه القطار ، أو إذا وقف فوق البالات التي تحملها سيارة نقل مما أدى إلى اصطدام رأسه بكوبرى علوى وموته أو ظهور المجنى عليه فجأة أمام السيارة التي يقودها المتهم وعلى مسافة نقل عن متر . كل ذلك عوامل لا يستطيع للمتهم أن يتوقعها ولا يجبر عليه ذلك مما ينفي أحد عناصر الخطأ الممسد إلى المتهم .

ويدخل تقدير خطأ المجنى عليه في سلطة محكمة الموضوع التي يتعين عليها أن تفحصه في ضوء الوقائع التي صدر فيها وترى ما إذا كان من شأنه نفي خطأ المتهم أم لم يكن شأنه ذلك ويجب أن يكون بيناتها في هذا الشأن واضحة .

**٢ - الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر :**

قد يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه يلاحظ أنه لا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

فالقاعدة العامة وفقا لقانون العقوبات أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مساهما هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ أو الإصابات الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(١) نقض ١٢/١٤٤/١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٧٥ من ٥٠٩ .



وقد يقع الحادث بناء على خطابين من شخصين مختلفين ولا محل للقول بأن خطأ أحدهما ينفي المسؤولية عن الآخر ، ولقد قررت محكمة النقض قاعدة عامة مقتضاها " انه يصبح في القانون ان يقع حادث القتل بناء على خطابين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بان أحد الخطابين ينفي المسؤولية عن الآخر " ، وتطبيقاً لهذه القاعدة فإذا قُاد شخصان سيارتهما بسرعة أو بحالة ينجح عنها للخطر على حياة الجمهور فاصدما المجنى عليه ولؤديا بحقيقته ، فكلاهما مسئول عن القتل الخطأ .

### ٣- القوة القاهرة والحادث الفجائي :

" يقصد بهما الحادث الذي لا يمكن توقعه ويستحيل وقته "

فالقوة القاهرة هي محور إرادة المتهم بحيث لا تنسب إليه سوى حركة عضوية مجردة من الصفة الإرادية ، أما الحادث الفجائي فهو تجرد السلوك الإرادي الذي صدر عن المتهم عن وصفى العمد والخطأ .

وتخضع جريمة القتل الخطأ للقاعدة العامة التي تتضمن انتفاء المسؤولية إذا كانت ثمة قوة قاهرة أو حادث فجائي هو الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه .

ولقد قالت محكمة النقض في شأن ذلك انه " متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها في القانون كانت النتيجة محمولها عليها ولنقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ وانتقضت المسؤولية من أخطاء الا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

وقد تنطوى حوادث السيارات على قوة قاهرة أو حادث فجائي ، كما إذا انفجرت آلة ، أو انكسرت عجلة ، أو انزلقت السيارة في أرض زلجة أو بهر بصر السائق نور خاطف ولكن ذلك مشروط باستمالة التوقع واستماله دفع مثل هذا الحادث .

ثانيا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن علاقة السببية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما كانت تتفق والمسير العادي للأمر<sup>(١)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تقدير توافر الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه وتقدير قيام رابطة السببية بينه وبين النتيجة للضارة ، موضوعي<sup>(٢)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة القتل الخطأ تقتضي حسبما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لإدانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذي قارنه وربطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الوقع الذي يثبت الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال من القروض والاعتبارات المجردة كما أنه ولأن كان لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجوز به للخبير في تقريره إلا أن ذلك مشروط بأن تكون وقائع الدعوى قد أبينت ذلك عندها ولكنها لديها<sup>(٣)</sup>.

(١) الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٠ من ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩ .

(٢) نقض جنائي جلسة ١٩٨٠/١/١٧ لسنة ٣١ ص ١٠٥ .

(٣) الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية كركن من أركان - جريمتي القتل والإصابة الخطأ - تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور<sup>(١)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ الغير يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة<sup>(٢)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة القتل والإصابة الخطأ وهي تقتضي أن يكون للخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بما لا يتصور معه وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل قنن لكونه من الأمور الفنية البحتة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان إصابات المجنى عليهما نقلاً عن التقرير الطبي وكيف أنها لحقت بهما من جراء الحادث وأدت إلى وفاتهما من واقع هذا التقرير فإنه يكون قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يحبه ويوجب نقضه<sup>(٣)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه وكيف كان عدم استعمالها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال راقبتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الادعى مما يحبه<sup>(٤)</sup>.

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها طالما تتفق والسير العادي للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة<sup>(٥)</sup>.

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل للخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساقلته عنها ما دامت تتفق والسير العادي

(١) الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦.

(٢) الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦.

(٣) الطعن رقم ٦٢٤٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢.

(٤) الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨.

(٥) الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣.

للأمر - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث النتيجة<sup>(١)</sup>.

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية تقسوم على الخطأ المنتج والخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة في إحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر... فإذا ما تحدثت هذه الأخطاء اعتبرت أسباباً مستقلة متسلسلة تتوزع المسؤولية عليها جميعاً ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامته الخطأ الأشد فإنه لا يستغرق غيره من الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كافياً لإحداث النتيجة بالصورة التي تمت بها مستغنياً بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى<sup>(٢)</sup>.

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : بيانات حكم الإدانة في جريمة القتل أو الإصابة للخطأ ، رابطة السببية ، اقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . إدانة الطاعن بالقتل والإصابة للخطأ بمجرد عدم التزامه بالجانب الأيمن من الطريق أو عدم مراعاته للقوانين ، دون استظهار أنه لم يكن هناك ما يبرر ذلك من الظروف التي وقع فيها الحادث قصور .

انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة ، امتناع مسؤولية المخطئ إلا إذا كون خطئه بذاته جريمة<sup>(٣)</sup>.

١٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : ما يجب لسلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العدية . عدم بيان الحكم لمناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكيف أنه كان سبباً في وقوع الحادث . قصور<sup>(٤)</sup> .

١٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جرمي القتل والإصابة الخطأ . مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها . طالما تنفق والسير العادي للأمور ، خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث النتيجة .

عدم استظهار الحكم أن السرعة كانت السبب في وقوع الحادث ، وكيف أنها استغرقت خطأ المجنى عليه بعبوره الطريق فجأة ، وعدم رده على دفاع الطاعن بانعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى . قصور<sup>(٥)</sup> .

(١) الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ ، الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ .

(٢) حكم الدائرة المدنية لمحكمة النقض في الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٦ .

(٣) الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٧ .

(٤) الطعن رقم ١٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٨ .

(٥) الطعن رقم ٩١٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٥ .

١٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المقرر أن رابطة السببية تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهمته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر وأن خطأ الغير يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني<sup>(١)</sup> .  
ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن خطأ المجنى عليه :

- ١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : قيام خطأ من جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع مساءلة المتهم ما لم ينشأ ركناً في الجريمة<sup>(٢)</sup>.
- ٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : من المقرر أن تقدير الخطأ للمستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية تقدره محكمة الموضوع بغير محقق ما دام تقديرها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق. لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية لجريمته القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما. وخلص بما لا يمارى الطاعن في أن له معينه الصحيح في الأوراق. إلى خطأ الطاعن المائل في قيادته السيارة بسرعة كبيرة ليلا بغير حذر ولا تبصر ودون أن يتخذ للحيلة الواجبة عند قدوم سيارة أخرى مضادة الأنوار في مواجهته وما ساقه الحكم فيما سلف يتولفر به ثبوت ركن الخطأ في جانب الطاعن لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بإسناد الحادث إلى خطأ قائد عربة النقل ولطرحه تأسيساً على أن هذا للخطأ بفرض قيامه لا يفي المتهم من المسؤولية عن الجريمة التي دل الحكم المستأنف على قيامها في حقه وتوافر أركانها من خطأ وضرر وربطة السببية وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن كاف وماتع لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجنى لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام هذا للخطأ - على ما هو عليه الحال في الدعوى - لم يرتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمته القتل والإصابة الخطأ المنسوبين إلى المتهم<sup>(٣)</sup>.
- رابعاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الخطأ المشترك :

- ١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي أحدهما مسؤولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يرتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الطعن رقم ٨٢٣٧ لسنة ١١١ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٩.

(٢) الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩.

(٣) الطعن رقم ٥٧٤٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩.

(٤) الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا ينال من مسؤولية الطاعن أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث مشتركا بينه وبين آخرين ما دام أن خطأ هؤلاء لا ينفى خطئه ولا يستغرقه<sup>(١)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان من المقرر أن الخطأ المباشر وغير المباشر سواء فى ترتيب مسؤولية مرتكبه عن القتل للخطأ - وكان الحكم - قد دلل على أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة خطأ الطاعن وذلك بما نقله عن التقرير الطبى الشرعى - على السياق المتقدم - فإن ما يثيره بشأن مرض المجنى عليه وفرصته الضئيلة فى النجاة منه بالتدخل الجراحى السليم يكون غير سديد<sup>(٢)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر أن إياحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة - فإذا قرط فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر بصعب تعمد لل فعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله وأيا كانت درجة جسامته الخطأ<sup>(٣)</sup>.

خامساً : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الحوادث الجاني والقوة القاهرة :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : القوة القاهرة هى العامل الذى يسلب للشخص إرادته فيرغمه على إتيان عمل لم يردده ولم يملك له دفعاً وحيث أنه وقد انتهت المحكمة الى أن المتهم قد السياره غير مسئولية لشروط الامن ودون تكليف من أحد رؤسائه بقيادتها. كما أنه قادها مسرعا ومخالفا للوائح والتعليمات الامر الذى يبين منه بوضوح أن الحادث ما وقع إلا نتيجة لهذه الاخطاء المتلاحقة من المتهم ومن ثم فلا يكون هناك أى عامل قد سلبه إرادته وأدى الى وقوع الحادث ويتعين لذلك الالتفات عن دفاعه المبني على اسناد الحادث الى القوة القاهرة<sup>(٤)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان الحكم قد ثبت بالأدلة المساتفة التى اوردها أن الحادث وقع بناء على خطأ الطاعن وأرجع انفجار عجلة السيارة الامامية اليسرى الى تجاوزه للسرعة التى تقتضيها ظروف الحال وقت وقوع الحادث وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا تكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته على منعه وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمانت الى توافر الخطأ فى حق الطاعن ولورث صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسؤوليته فإن فى ذلك ما ينفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد<sup>(٥)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن تمن المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو قدرته منعه ومتى وجد الحادث القهرى

(١) الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٥.

(٢) الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١.

(٣) الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١.

(٤) نقض جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ للمنة للمعاينة ص ٤٥١.

(٥) الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢.

وتوافرت شرائطه في القانون كانت النتيجة محمولة عليه ولتقطعت علاقة المسببية بينها وبين الخطأ<sup>(١)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : من المقرر انه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الاضرار اذ الدعوى فسي هذه الحالة تكون مبنية على إفتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة من الشيء ذاته<sup>(٢)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : توافر الحادث القهري بشرائطه. اثره. انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ الدفع بوقوع الحادث بسبب اجنبى جوهري على المحكمة تحقيقه او الرد عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥.

(٢) الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥.

(٣) الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١٢/١٩٨٨، وايضا الطعن رقم ٣٥١٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩.

## المبحث الرابع قيود وأوصاف وعقوبة القتل الخطأ

### ١- القيود والأوصاف لجريمة القتل الخطأ

تفيد جنحة بالمادة ١/٢٣٨ عقوبات بالاضافة الى المنطبق من مواد قانون المرور .  
تسبب خطأ في موت ..... وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعوثته وعدم إحترازه وعدم مراعاته القوانين واللوائح بقيادة سيارة رقم ... بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر بأن انحرف بها بقوة فصعدت الى إفريز الطريق واصطدمت بالمجنى عليه فأحدث به إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لودت بحياته.

### ٢- عقوبة القتل الخطأ<sup>(١)</sup>

١- بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو إحداهما.  
٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه - أو إحداهما - إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك (مادة ٢/٢٣٨).

٣- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف السواردة فى الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشرة سنين (مادة ٢٣٨ فقرة أخيرة).

### أولا : الظروف المشددة لعقوبة القتل الخطأ :

لقد نصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات على الظروف المشددة لعقوبة القتل الخطأ وهذه الظروف هي:

#### ١- الظروف المشددة التى ترجع إلى درجة جسامه الخطأ

وتشمل هذه الظروف الخطأ للمهني الجسيم والمسكر أو للتخدير والنكول، عن مساعدة المجنى عليه.

وحينما يتوافر أحد هذه الظروف فإن عقوبة القتل غير العمدى تصبح الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. وهذا التشديد وجوبى. ويبقى القتل غير العمدى على الرغم منه جنحة.

ونحدد فيما يلى مدلول كل ظرف من هذه الظروف.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ٢١ وما بعدها .

## ١- الخطأ المهني الجسيم:

يفترض هذا الظرف توافر شرطين:

أولهما أن المتهم يشغل وظيفة أو يمارس مهنة أو حرفة ، وثانيهما أنه قد أخل بإخلاص جسيما بما تفرضه عليه أصول هذه الوظيفة أو المهنة أو الحرفة.

ويعني الشرط الأول أن المتهم في أحد وضعين: أنه يشغل وظيفة أو يمارس مهنة أو حرفة. فإن كان يشغل وظيفة ، فسواء أن تكون وظيفة عامة أو خاصة ، فيتوافر الظرف بالنسبة لموظف في مشروع خاص. وإذا كان المتهم يمارس مهنة أو حرفة ، فيتعين أن تكون مباشرتها خاضعة لقواعد يلتزم بها من يمارسونها ، وسواء كانت هذه القواعد قانونية أو مستمدة من العلم أو الفن الذي تمارس هذه المهنة أو الحرفة وفقا له.

ويترتب على هذا الشرط أنه لا محل للظرف المشدد إذا كان المتهم لا يشغل وظيفة ولا يمارس مهنة أو حرفة منظمة على الوجه السابق.

وفيفرض للشرط الثاني أن يكون قد صدر عن المتهم إخلال جسيم بما تفرضه أصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة فلا يتوافر الظرف المشدد إذا كان ما صدر عنه إخلال بقواعد الحذر والاحتياط التي يلتزم بها الناس كافة ، ولا يتوافر كذلك إذا كان الإخلال بأصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة غير جسيم ، وقاضى الموضوع هو المنوط بتقدير جسامة الخطأ.

## ٢- السكر أو التخدير:

يطلب هذا الظرف توافر شرطين: أن يكون المتهم في حالة سكر أو تخدير ، وأن تكون هذه الحالة معاصرة للإرتكاب للفعل الذي شابه الخطأ وأفضى إلى وفاة المجنى عليه.

وعلة إعتبار الخطأ في هذه الحالة جسيما أن السكر أو التخدير يقلل من الوعي ويضعف من سيطرة الإرادة فينقص تبعا لذلك من قدرة المتهم على إتخاذ أساليب الاحتياط والحذر التي كان من شأنها أن تحول دون حدوث الوفاة.

## ٣- التكويل عن المساعدة :

يتوافر الظرف المشدد إذا كان المتهم قد " نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك " . ويفترض هذا الظرف أنه كان في استطاعة المتهم الحيلولة دون حدوث النتيجة الإجرامية (أي وفاة المجنى عليه) سواء بوسائله الخاصة أو عن طريق الاستعانة بالغير ، ولكنه لم يفعل.

ويبرر التشديد أن المتهم قد أضاف إلى خطئه الأول خطأ ثانيا متمثلا في إخلاله بالتزام قانوني مفروض على كل من أُلهم على تصرف خطر بأن يدرأ الآثار الضارة لتصرفه.

ويطلب هذا الظرف أن يكون في استطاعة المتهم تقديم المساعدة إلى المجنى عليه ، وأن يكون من شأن هذه المساعدة إنقاذ حياته. فلا تشديد حيث لا تكون لدى المتهم الخبرة التي تقتضيها تقديم المساعدة ولا يكون في استطاعته أن يستعين بشخص لديه هذه الخبرة. ولا محل للتشديد كذلك إذا كان تقديم المساعدة متطلبا تعريض المتهم حياته أو سلامة بدنه للخطر. ويتعين أن يكون من شأن مساعدة المتهم إنقاذ حياة المجنى عليه ، فإذا كان قد مات فور الحادث أو صار مهددا بالموت في الحال وسارع المتهم بالفرار قبل أن يتحقق ذلك ، فلا يتوافر الظرف. ولكن يتوافر الظرف إذا لم يقدم المتهم كل المساعدة التي كانت كافية لإنقاذ حياة المجنى عليه وكانت في استطاعته ، فإذا كانت جروح المجنى عليه



مقتضية نقله إلى مستشفى ، وكان ذلك في إسطاعة المتهم ، ولكنه اكتفى بنقله إلى بيته حيث ضم له هذه الجروح فإن الظرف المشدد يتوافر بذلك.

**ثانيا : الظرف المشدد المتوقف على درجة جسامته الضرر :**

جعل الشارع من تعدد ضحايا القتل غير العمدى بحيث يزيد عددهم على الثلاثة ظرفا مشددا يجعل عقاب هذه الجريمة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين. وعلة التشديد ضخامة الضرر الذي أنزلته الجريمة بالمجتمع ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تعدد ضحايا الجريمة هو في أغلب الاحوال قرينة على جسامته الخطأ.

ويترتب على توافر هذا الظرف أن تصير عقوبة الحبس وجوبية ، فلا محل للغرامة. وتظل الجريمة جنحة على الرغم من ارتفاع الحد الأقصى للحبس إلى سبع سنين.

**ثالثا : اجتماع جسامته الخطأ وجسامته الضرر :**

إذا توافر أحد الظروف الثلاثة التي تعنى جسامته الخطأ وزاد عدد المجنى عليهم على ثلاثة كانت العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته على سنة ولا تزيد على عشر سنين. وكذا للشارع أن اتصاف الخطأ والضرر معا بالجسامته يعنى الخطورة البالغة للجريمة على المجتمع مما يقتضى الارتفاع بالحبس إلى هذا المقدار. وتظل الجريمة جنحة.

**رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة القتل الخطأ :**

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : متى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، فقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه ثلاثة أشهر عن التهمتين بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات ، لمعارض وقضى في معارضته بالتأييد ، فاستأنف وحده ، وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بالتأييد ، لمعارض وقضى للحكم المطعون فيه في المعارضة الاستئنافية بتعديل العقوبة إلى الحبس مدة شهر واحد ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ وهي الجريمة الأشد التي دبر بها المطعون ضده طبقا لنص المادة ١/٢٣٨ عقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قلنونا على النحو المار ببيانه ، فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - وهي مقيدة بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه - أن تقضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه<sup>(١)</sup>.

(١) الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٤٠ ق ، ص ٧٥ جلسة ١٨/١/١٩٧١.

## الفصل الثاني جريمة الإصابة الخطأ

تنص المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على أنه :

من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذاته بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات والأوامر والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا لمسكر أو مخدر أو ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

**أولا : أركان جريمة الإصابة الخطأ :**

وتتشابه أركان جريمة القتل الخطأ السابق شرحه بالفصل الأول مع أركان جريمة الإصابة الخطأ إلا في ركن الفعل المادي وهو في القتل الخطأ هو إزهاق الروح أو الموت أو الوفاة أما في الإصابة الخطأ فيكون الفعل المادي هو الإيذاء أو الإصابة .

ومستلزم عرض أركان جريمة الإصابة الخطأ في البنود التالية :

**١- الفعل المادي وهو الإصابة (الإيذاء) :**

لا بد لتطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات من إصابة إنسان أي أن النتيجة في الإصابة الحبس هي إيذاء أو إصابة المجنى ، ولا يتصور أن يكون لهذه الجريمة شروع كما أن الاشتراك في هذه الجريمة غير متصور أيضا لأنه لا يمكن أن ينسب إلى إنسان الاتفاق أو التحريض أو المساعدة المعنوية على حدث غير متصور أصلا منه أو ممن تحقق هذا الحدث نتيجة سلوكه<sup>(١)</sup>.

**٢- خطأ ينتسب إلى الجاني :**

الخطأ هو الركن المميز للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ عقوبات فإذا انعدم الخطأ فلا عقاب مطلقا ، ويكون الفعل حادثا بالقضاء والقدر أي عارضا ومتى كان الفعل عارضا فلا يمكن أن تعد جريمة .

وفي حالة الإصابة الخطأ يكون الخطأ غير عمدي أي يخل الجاني عند تصرفه بواجبات الحيلة والحذر التي يفرضها القانون وعدم حيالته تبعا لذلك دون أن يقضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الإجرامية (إصابة للمجنى عليه) في حين كان ذلك فسي استطاعته ومن واجبه .

(١) انظر د . عبد الفلاح مراد \* التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل \* ص ٣٢ وما بعدها.

ولللخطا عدة صور كما سبق أن اشرنا إليها عند شرح القتل الخطأ وأهم هذه الصور هي<sup>(١)</sup>:

- ١- الإهمال
  - ٢- الرعونة .
  - ٣- عدم الاحتراز .
  - ٤- عدم مراعاة القوانين واللوائح والأنظمة .
- ولا شك في أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر ففى حصوله<sup>(٢)</sup>.

ولقد قضت محكمة النقض المصرية في شأن ركن الخطأ في جريمة الإصابة الخطأ بأنه لما كان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مودى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ولما كان ما لورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد انقلاب السيارة لا يعتبر دليلا على الخطأ إذ لم يستظهر للحكم سلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة والعناصر التي استخلص منها مسئوليته عن انقلاب السيارة ليتمنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي انقلاب السيارة وما ترتب عليه من إصابة المجنى عليهم وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها . هذا وقد أغفل الحكم كلية الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد موداها . كما خلا أيضا من أى بيان عن الإصابات التي شوهت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف أنها لحقت بهم من جراء الحادث وإذ دالت المحكمة للطاعن مع كل ذلك فإن حكمها يكون قاصرا ولجبا نقضه والإحالة<sup>(٣)</sup>.

### ٣- رابطة السببية بين الخطأ والإصابة (الإيذاء) :

لا يكفى لإدانة شخص في جريمة الإصابة الخطأ أن يثبت وقوع الإيذاء أو الجرح أو الإصابة وحصول خطأ من المتهم بل لابد أن يكون بين الضرر الواقع والخطأ المرتكب رابطة سببية أى علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر لو لم يقع الخطأ .

ولقد قضت محكمة النقض المصرية في شأن علاقة السببية بأن القانون لا يشترط لقيام جرائم الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة . إذ هو قاد سيارته غير محتاط ولا متحيز مخالفا للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه

(١) انظر تفصيلا ما سبق شرحه بجريمة قتل الخطأ .

(٢) الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ .

(٣) الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ .

حسن قيادة السيارة توقع الحادث فلا ينفى مسؤوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضا بأن لنفيع إلى جهة السيارة فقط بالقرب من دوليبها<sup>(١)</sup>. وهناك عوامل تساعد على انتفاء الخطأ - كما سبق وأن أشرنا في القتل الخطأ - وذلك إذا كان الخطأ صادرا من المجنى عليه أو إذا حدثت قوة قاهرة أو حادث فجائي هو الذي أدى إلى إصابة المجنى عليه .

### ثانيا : القيود والأوصاف لجريمة الإصابة الخطأ :

#### ١- تقيد جنحة بالمادة ١/٢٤٤ عقوبات :

تسبب خطأ في جرح ( أو إذاء أو إصابة ) المدعو ..... وكان ذلك ناشئا عن إهماله ( أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة بقيادته السيارة رقم ..... ( أو للدرجة النارية رقم ..... ) بحالة ينجم عنها الخطر فأصطدم بالمجنى عليه حال سيره وحدثت به إصابته ( أو إصاباته ) الموصوفة بالقرار الطبي .

#### ٢- تقيد جنحة بالمادة ٣٤/٢٠١ عقوبات :

نفس الوصف السابق ويضاف إليه عبارة ( وتخلف لدى المصاب عاهة مستديمة هي ..... تذكر - أو - حالة كون الجريمة قد وقعت نتيجة إخلال الجاني بإخلاص جسميا بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته - ) ( ..... تذكر صورة الإخلال ) - أو كان متعاطيا مسكرا ( أو مخدرا ) عند ارتكاب الخطأ الذي نجم عنه الحادث - أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة - أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

#### ٣- تقيد جنحة بالمادة ٢٤٤/٢٠١ عقوبات :

تسبب خطأ في إصابة كل من فلان ، ..... ، ..... ، فلان ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله ( أو رعونته - أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فاندفع بها إلى أعلى للرصيف المعد لسيور المشاة واصطدم بالمجنى عليه وحدثت بهم إصاباتهم الموصوفة بالقرارات الطبية .

#### ثالثا : عقوبة الإصابة الخطأ :

تضمنت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ عقوبات بأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذاؤه .

ويستفاد من عبارة النص أنه يجوز للقاضي أن يقضى على الجاني بعقوبة الحبس وللغرامة معا أو بإحداهما ، وقد جعل للشارع لعقوبة الحبس حدا أقصى يقدر بسنة وللغرامة حدا أقصى قدره مائتي جنيه ولم يجعل للحبس أو للغرامة حد أدنى .

ومن ثم فإن المشرع قد وضع هذه العقوبة البسيطة لجريمة الإصابة الخطأ وهي التي لم يتوفر فيها ظرف من الظروف المشددة .

(١) نقض جنائي جلسة ١٢/٦/١٩٤٤ منشورة بمجلة المحاماة السنة ٢٧ للعدد الأول والثاني

ولقد جاءت بالظروف المشددة للعقاب كل من الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات سواء كانت هذه الظروف المتعلقة بجسامة الخطأ أو جسامة الضرر أو جسامة الضرر والخطأ معاً ، فقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ عقوبات على أن العقوبة تكون الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيهه أو إحدى هاتين العقوبتين في الحالات الآتية :-

١- إذا نشأ عن الإصابات عاهة مستديمة .

وهذا الظرف المشدد يمثل جسامة الإصابة التي تلحق بالمجنى عليه ، وقد جرى قضاء النفذ على أن العاهة هي فقد أحد أعضاء الجسم أو لحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليصها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليص قوة مقاومته الطبيعية ولم يحدد القانون نسبة معينة للنفذ الذي يكفى لوقوعهما وترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه بما يبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب<sup>(١)</sup>.

٢- إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني بإخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وتقليفته أو مهنته أو حرفته .

فيعد من الظروف المشددة للعقاب عن جريمة الإصابة الخطأ أن يكون الجاني قد ارتكب خطأ مهني جسيم ويشترط لتوافر هذا الظرف المشدد شرطين :

الشرط الأول : أن يكون الخطأ الواقع من المتهم مهيناً متعلقاً بوظيفته أو مهنته أو حرفته التي يحكم مباشرتها قواعد مقررة وأصول مرعية .

الشرط الثاني : أن يكون الخطأ جسيماً وتقدير ذلك متروك لقاضي الموضوع .

٣- تعاطي المسكر أو المخدر .

ومن الظروف المشددة لعقاب الجاني في جرائم الإصابة الخطأ أن يتعاطى الجاني عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه حادث الإصابة الخطأ مسكراً أو مخدراً ويتعين على القاضي الموضوع أن يستظهر توافر هذا الظرف

٤- نكول الجاني عن مساعدة المصاب .

ويتحقق هذا الظرف المشدد إذا نكل الجاني عن مساعدة المجني عليه للمصاب أو نكل عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ، لأن مساعدة المجني عليه في بعض الأحيان قد تؤدي إلى إنقاذ المجني عليه أو تجنب لدلحة الإصابة

وأما عن جسامة الضرر وجعله ظرفاً مشدداً للعقاب فيتمثل في أن ينشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص وتكون العقوبة في هذه الحالة هي الحبس وقد نصت على ذلك الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات التي تضمنت أنه إذا نشئت عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص وتوافر ظرف من الظروف الأربعة السابقة فإن عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين . وهذه الحالة هي التي تمثل جسامة الخطأ

والضرر معاً ومن ثم فإن الحبس في هذه الحالة الأخيرة حده الأدنى سنة لا يجوز التداول فيها وحد أقصى خمس سنين لا يصح تجاوزها .

(١) نفذ جنائي . الطعن ١٢٣٣ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ سنة ٢٦ ص ٧٥١ .

ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن: للفترة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات توجب الحبس دون الغرامة إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، ومن ثم فإنه إذا كان المسند إلي المتهم أنه اصاب عدة أشخاص بين ركاب ورجل . وأفرد الحكم اثنين من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليتأذى من ذلك إلي اعتبار المصابين الثلاثة أشخاص ، وقضي بإدانة المتهم بعقوبة الغرامة ، فإنه يكون قد شاب خطا في الإسناد أدى إلي وقوع عقوبة للغرامة طبقا للفترة الأولى من المادة ٢٤٤ المذكورة بدلا من عقوبة الحبس التي كان يتعين القضاء بها<sup>(١)</sup> .

رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الإصابات الخطأ :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلي المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجني عليه حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلي خطأ الجاني ومساهمته عنها طالما كانت تتفق والمسير العادي للأمر . كما أن خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى أستغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان للحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي أعمد عليها في ثبوت عنصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد استعمال المتهم قلند السيارة للسيونة والفرامل واصطدام المجني عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض دون استظهار كيفية وقوع الحادث وبحث موقف المجني عليه الذي كان منفصلا من الطريق الجانبي كيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان متى قدرة المتهم قلند السيارة في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى<sup>(٢)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : القانون لا يشترط لقيام الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئا عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه . فإذا كان الظاهر مما أوردته الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة ، إذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحيز ومخالفا للوائح بسيره إلى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا ينبغي مسؤوليته أن يكون المجني عليه قد ساعد على ذلك أيضا بأن أذعن إلى جهة السيارة فسقط بالقرب من دوليتها<sup>(٣)</sup> .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مجرد الإنحراف من جهة إلى أخرى لا يعتبر دليلا على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرره لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الشاغلين السيارة التي أمامه وانحرافه أقصى اليمين ما يوفّر الخطأ

(١) نقض جنائي - الطعن ٢١٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩

(٢) الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ ق ص ٢٠٩ جلسة ٢٠٨٣/٢/٨ .

(٣) الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ١٤ ق ، ص ٥٠٨ جلسة ١٢/١٢ / ١٩٤٤ .

في جنابة دون أن يستظهر مادية الحيلة والحد الذي ساء له عن عقوبته عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرته على تلافي الحادث واثار ذلك على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوفر رابطة السببية أو انتفاءها ، فإنه يَكُون معيياً بالفساد في الاستدلال والقصور<sup>(١)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم فساداً في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم<sup>(٢)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : من المقرر أنه لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذي ينسب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم تبريراً لقضائه بإدانة الطاعن مؤداه أنه لم يكن يقظاً وحذراً عند قيامه بالقطار فتحرك به قبل إتمام غلق الأبواب ولم يتوقف فور سماعه الاستغاثة وأنه لو كان يقظاً وتنبه للحادث لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتغادى الحادث الذي وقع بجوار مقدم القطار حيث مكان وجود السائق ، يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ - ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدي بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للاتحة السكة الحديد فحسب ما دام الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتراز وعدم الانتباه على الوجه بادي الذكر وما يكفي وحده لإقامة الحكم<sup>(٣)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : سلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ مشروطة ببيان ركن الخطأ وربطة السببية بين الخطأ والإصابة .

مجرد مصادمة لطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته ، لا تعتبر دليلاً على الخطأ<sup>(٤)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر أن تُلغى الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومنظياً مما يتعلق بالموضوع<sup>(٥)</sup>.

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها سلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ شرطها بيان الخطأ للمرتكب

(١) الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق ، ص ٥٨٧ جلسة ١٩٨٧ / ٤ / ٨ .

(٢) الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق ، ص ٤٥٣ جلسة ١٩٦٢ / ٥ / ٧ .

(٣) الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق ، ص ٧٩ جلسة ١٩٧٩ / ١ / ١١ .

(٤) مجموعة أحكام النقض السنة ٢٥ ص ٥٣٦ ، الطعن رقم ٢٠٨١ جلسة ١٩٧٦ / ٤ / ٦ السنة ٢٠ .

ص ٤٨٦ ، الطعن رقم ١٥٢٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢ / ٥ / ٩ .

(٥) الطعن جلسة ١٩٦١ / ١ / ٣٠ لسنة ١٢ ص ١٣١ ، والسنة ١٨ ص ٣٢٥ ، والسنة ١٩ ص ١٠٧ ،

والسنة ٢٠ ص ٨١٧ ، السنة ٢٢ ص ٤٢٠ والسنة ٢٤ ص ٥٢٢ ، وجلسة ١٩٧٨ / ٤ / ١ السنة ٢٩

ص ٣٤٢ ، وجلسة ١٩٧٩ / ١ / ١١ السنة ٣٠ ص ٧١ .

وإيراد الدليل عليه. السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة الإصابة الخطأ. هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف السرور ورومانه ومكانه وتقديرها موضوعى. مجرد مصادمة للطاعن بالمسيارة قيادته. للسيارة قيادة المحكوم عليه الآخر، لا يعد دليلا على الخطأ.

عدم استظهار سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة وموقف المجنى عليهم ومدى قدرته فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى إصابة المجنى عليهم وأثر ذلك على قيام واقعة السببية، قصور<sup>(١)</sup>.

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن: ما يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى الجرائم غير العينية؟

عدم بيان الحكم لعناصر الخطأ لذى وقع من الطاعن وكيف أنه كان سببا فى وقوع الحادث. قصور<sup>(٢)</sup>.

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأنه: من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة الإصابة الخطأ أن يبين وقائع الحادث وكيفية حصوله - وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم - وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهلته عنها طالما كانت تتفق والمسير المعادى للأمر.

كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية حين استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة.

لما كان ذلك وكان الحكم للمطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يبين كيف كان ذلك سببا فى وقوع الحادث - كما أن الحكم لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق وفق ما حصله من أقوال المتهم ليتسنى بيان مدى قدرة هذا الأخير فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية - فإن الحكم يكون معيبا بالقصور<sup>(٣)</sup>.

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأن: السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمتي القتل والإصابة الخطأ هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه. تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة من عناصر الخطأ. موضوعى<sup>(٤)</sup>.

مجرد انقلاب السيارة بركابها، لا يعتبر دليلا على الخطأ.

عدم استظهار الحكم سلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة والعناصر التى استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية وعدم بيانه موقف المجنى عليهم وقت ركوبهم بالمسيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها

(١) الطعن رقم ١١٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢.

(٢) الطعن رقم ١٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٨.

(٣) الطعن رقم ٩١٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧.

(٤) الطعن رقم ٧٥٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٦. والطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة

١٩٨٧/٢/٤.



الحادث علي تلافى وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية . قصور<sup>(١)</sup> .

١٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساهلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ يختلف تقديرهما بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي بحثت قدره محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية<sup>(٢)</sup> .

١٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين أو أكثر<sup>(٣)</sup> .

١٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الخطأ المشترك لا يخلو للمتهم من المسؤولية ما دام الحكم قد أثبت اتهامها في حقه<sup>(٤)</sup> .

١٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تعدد المشاركين بأخطائهم في وقوع النتيجة الضارة لا يرتب إغفاء أيهم من المسؤولية عنها<sup>(٥)</sup> .

١٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : جواز أن يكون الخطأ المسبب للحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم \_ ما لم يترتب عليه نفى أركان الجريمة<sup>(٦)</sup> .

١٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تعدد المشاركين بأخطائهم في وقوع النتيجة الضارة ، لا يرتب إغفاء أيهم من المسؤولية عنها ، يستوى في ذلك الخطأ المباشر وغير المباشر<sup>(٧)</sup> .

١٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : بيانات حكم الإدانة في جريمة القتل أو الإصابة للخطأ ؟

رابطة السببية . القضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . إدانة الطاعن بالقتل والإصابة الخطأ بمجرد عدم التزامه بالجانب الأيمن من الطريق أو عدم مراعاته للقوانين ، دون استظهار أنه لم يكن هناك ما يبرر ذلك من الظروف التي وقع فيها الحادث قصور . انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة ، امتناع مسؤولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة<sup>(٨)</sup> .

(١) الطعن رقم ٧٥٢٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٦ ، والطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٤ .

(٢) مجموعة أحكام النقض السنة ٧ ص ٦٧٠ ، السنة ١٢ ص ٧٤٣ ، السنة ١٨ ص ٣٢٥ ، السنة ٢٠ ص ٧٢٨ ، السنة ٢٤ ص ١٢١٣ ، السنة ٢٨ ص ٣٢٠ ، السنة ٦١٤ ، السنة ٢٩ ص ٣٢٢ ، السنة ٣٠ ص ٤٨٦ جلسة ١٩٧٩/٤/١٦ .

(٣) مجموعة أحكام النقض السنة ١٩ ص ١٠٧ .

(٤) مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ص ٣٥٢ ، السنة ٢٤ ص ١٢١٣ .

(٥) نقض جلسة ١٩٨٠/١/١٧ السنة ٣١ ص ٨٨ .

(٦) نقض جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ السنة ٣٠ ص ٩٥٤ .

(٧) الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٩ لسنة ٣٨ ص ٢٤ .

(٨) الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٧ .

- ١٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : استغراق خطأ المصاب خطأ المتهم تنحصر به مسئولية الأخير <sup>(١)</sup> .
- ٢٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : توافر الحادث القهري بشرائطه . أثره انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ .
- الدفع بوقوع الحادث بسبب اجنبى . جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه <sup>(٢)</sup> .
- ٢١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : الخطأ فى الجريمة غير العمدية هو الركن المميز لها .
- سلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ . شرطها : بيان الخطأ المرتكب وإيراد الدليل عليه .
- السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة الإصابة الخطأ ، هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه ، تقديرها . موضوعى .
- مجرد مصادمة الطاعن بالسيارة قيادته المحكوم عليه الآخر لا يعد دليلا على الخطأ .
- عدم استظهار سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة وموقف المجنى عليهم ومدى قدرته فسى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلاقى إصابة المجنى عليهم ولتر ذلك على قيام واقعة السببية . قصور .
- عدم امتداد أثر الطعن لمحكوم عليه لم يوصد أمام باب المعارضة فى الحكم ولو اتصل به وجه الطعن <sup>(٣)</sup> .
- ٢٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : مسئولية سائق القطار — ومسئولية الكمسارى — لآحثة المسكة الحديد توجب عدم تحرك القطار قبل تمام ركوب الركاب ونزولهم — مادة ١٨/٢ من اللائحة — كما توجب المادة ١٧/١٥٥ على السائق أن يكون حذرا يقطا ولا يجعل كل اعتماده على الإشارات وحدها <sup>(٤)</sup> .
- ٢٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة فى المادة ٢٤٤ عقوبات للعقاب على جريمة الإصابة الخطأ <sup>(٥)</sup> .
- ٢٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : العقوبة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات ( إصابة أزيد من ثلاثة أشخاص ) أشد من العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٣٨ عقوبات ( قتل شخص خطأ ) <sup>(٦)</sup> .
- ٢٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يتعين تطبيق المادة ٣٢ عقوبات للارتباط بين تهمة الإصابة الخطأ والقيادة بحالة ونجم عنها الخطر — ذلك لأن التهمة الثانية هى ركن

(١) مجموعة أحكام للنقض السنة ١٩ ص ١٠٧ .

(٢) الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ص ١٩٨٨/١٢/١ .

(٣) الطعن رقم ١١٦٤٤ لسنة ٥٩ ص ١٩٩١/٥/٢ .

(٤) نقض جلسة ١٢/٤/١٩٧٩ لسنة ٣١ ص ٨٧ .

(٥) مجموعة أحكام للنقض السنة ٢٤ ص ١٨٠ ، السنة ٢٠ ص ٢٠١ ، السنة ٢٩ ص ٦٤٥ .

(٦) مجموعة أحكام للنقض السنة ١٧ ص ٥٣٥ ، نقض جنائى جلسة ١٩/٢/١٩٦٨ لسنة ١٩ ص ٢٣٣ .

الخطأ في الجريمة الأولى وذلك بخلاف قيادة سيارة بدون رخصة وتهمة الإصابة الخطأ إذا لا ارتباط بينهما<sup>(١)</sup>.

٢٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فسي جريمة الإصابة الخطأ أن يبين وقائع الحادث وكيفية حصوله - ولكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم - وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور .

كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية حين استغرق خطأ الجاني وكان كافيًا بذاته لإحداث النتيجة .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يبين كيف كان ذلك سبباً في وقوع الحادث \_ كما أن الحكم لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره للطريق وفق ما حصله من أقوال المتهم ليتسنى بيان مدى قدرة هذا الأخير في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلاقي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية \_ فإن الحكم يكون معيباً بالقصور<sup>(٢)</sup> . ٢٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : إغفال حكم الإدانة ببيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما من واقع الدليل القني . قصور<sup>(٣)</sup>.

٢٨- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا كان هناك احتمال لوقوع الحادث بصورة لا تدخل للسائق فيها ، فإن مجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعة المحكمة تفهيمه يكفي للقضاء بالبراءة \_ إذ المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته لا يستطيع رفعه<sup>(٤)</sup> . ٢٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية كركن من أركان جريمة الإصابة الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما تتفق والسير العادي للأمور .

إغفال الحكم المطعون فيه للتعرض للدفع المبدئي من الطاعن بانقطاع رابطة السببية بسبب الحادث القهري المتمثل في انفجار إطار السيارة لبيان مدى قدرة الطاعن على تلاقي وقوع الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية - قصور<sup>(٥)</sup>.

٣٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في جريمتي القتل والإصابة الخطأ . مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .

(١) نقض جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ لسنة ٢٢ من ٥٥٣.

(٢) طعن رقم ٩١٩٩ لسنة ٥٩٩ جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧.

(٣) نقض جنائي جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ لسنة ٢٣ من ١٤٦٤ .

(٤) نقض جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ من ٩٤٣.

(٥) الطعن رقم ٧٠١٣ لسنة ٥٩٩ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣ .

رابطه السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهمته عنها . طالما تتفق والسير العادي للأمور ، خطأ المجنى عليه يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ للجاني وكان كافيا لإحداث النتيجة .

عدم استظهار الحكم أن السرعة كانت السبب في وقوع الحادث ، وكيف أنها استغرقت خطأ المجنى عليه بعبوره الطريق فجأة ، وعدم رده على دفاع الطاعن بانعدام رابطه السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى عليه . قصور (١) .

٣١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المقرر أن رابطه السببية تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهمته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور وأن خطأ للغير يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ للجاني (٢) .

٣٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : خلو حكم الإدانة في جريمة الإصابة الخطأ من بيان كيفية وقوع الحادث وسلوك المتهم أثناء قيادة السيارة أو أوجه الحيطه والحوادث الذي قصر في اتخاذها - وموقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وإغفاله الإشارة إلى التقرير الطبي، وخلوه من الإصابات التي شوهت بالمجنى عليه - قصور (٣) .

٣٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطه السببية ركن في جريمة الإصابة الخطأ - لقتضائها اتصال الخطأ بالجرح اتصال السبب بالمسبب - وجوب إثبات توافرها استنادا إلى دليل في (٤) .

٣٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : الخطأ في الجرائم العمدية هو للركن المميز لها سلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ شرطها : بيان الخطأ لمركب وإيراد الدليل عليه . السرعة التي تصلح أساسا للمعاملة الجنائية في جريمة الإصابة الخطأ . هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه ، تقديرها موضوعي ، مجرد مصداقة للطاعن بالسيارة قيادته . للسيارة قيادة المحكوم عليه الآخر ، لا يعد دليلا على الخطأ .

عدم استظهار سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة وموقف المجنى عليهم ومدى قدرته فسي الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليهم وأثر ذلك على قيام واقعة السببية ، قصور (٥) .

٣٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : رابطه السببية كركن من أركان جريمة الإصابة الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساهمته عنها طالما تتفق والسير العادي للأمور .

إغفال الحكم المطعون فيه التعرض للدفع المبدئي من الطاعن بانقطاع رابطه السببية بسبب الحادث القهري المتمثل في انفجار إطار السيارة لبيان قدرة الطاعن على تلافي وقوع الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطه السببية - قصور (٦) .

(١) الطعن رقم ٩١٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٥ .

(٢) الطعن رقم ٨٢٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٢/١/١٩ .

(٣) الطعن رقم ١٦٣٦١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٩ .

(٤) الطعن رقم ٢٠١٦٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/١٠/١٢ .

(٥) الطعن رقم ١١٦٤٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢ .

٣٦- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : جريمة القتل الخطأ تغاير جريمة الإصابة الخطأ ولا محل لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ . وجريمة المادة ٢٣٨ فقرة أولى عقوبات أخف من جريمة المائدة ٢٤٤ فقرة أولى وثلاثة عقوبات <sup>(١)</sup> .

(١) للظمن رقم ٧٠١٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣ .

(٢) نقض جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ السنة ١٩ ص ٢٣٣ .

## الفصل الثالث جريمة الإتلاف

### أولاً : الإتلاف عمدا :

تنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات على أنه كل من خرب أو أتلف عمدا أموالا ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالعقوبات الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين<sup>(١)</sup>. فإذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته خمسون جنيها أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جمل الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات إذا ارتكب الجريمة تنفيذا لغرض إرهابي<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : الإتلاف بإهمال :

ولقد نصت المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات في فقرتها السادسة على أنه يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيه من تسبب بإهماله في إتلاف شيء من منقولات الغير<sup>(٣)</sup> ويستفاد من هذين النصين أن أركان جريمة الإتلاف هي فعل مادي هو الإتلاف وأن يكون الشيء الذي أتلف منقولاً مملوكاً للغير وأن يكون ناتجاً عن إهمال المتهم .

#### ١- فعل الإتلاف :

ويشترط لتكوين هذه الجريمة هو وقوع عمل مادي من أعمال الإتلاف ، ولم ينص القانون على حصول الإتلاف بطريقة معينة فلا يهم حصوله باليد أو باستعمال أداة أو بواسطة سيارة أو غير ذلك ، كما أن الإتلاف يجوز أن يكون كلياً كما يجوز أن يكون جزئياً .

#### ٢- أن يكون الشيء الذي أتلف منقول مملوك للغير :

يقع الإتلاف على كل مال منقول ويخرج بالتالي الأموال الثابتة التي فرض لها القانون العقوبات عقوبات خاصة أشد من إتلاف المنقول ، ويجب أن يكون الإتلاف واقعاً على ملك الغير لأن المالك له حق للتصرف المطلق في ماله فله أن يتلف الشيء الذي يملكه دون يلحقه أي عقاب ، ولكن الشريك في الملك إذا أتلف الشيء المشترك يعتبر أنه أتلف شيئاً مملوكاً لغيره ، ويعاقب بمقتضى النص .

#### ٣- الإهمال :

وهو إغفال الجاني عن إتخاذ احتياطات يوجب الحذر ويمكنه الخبرة العامة على من طاق في مثل ظروفه ففي هذه الصورة يكون الجاني امتنع عن إتخاذ الحيطة اللازمة لمنع حدوث هذا الفعل نتج عنه إتلاف منقولات للغير .

(١) معنلة بالقانون ١٢٠ لسنة ٦٢ الجريدة الرسمية للعدد ١٦٨ في ٢٥ يولييه سنة ٦٢ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) أضيفت مدة للفترة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد "التطبيق على قانون العقوبات" ص ٣١ وما بعدها .

### ثالثا : القيود والأوصاف لجريمة الإتلاف :

١- جنحة بالمادة ٣٦١ / ١ من قانون العقوبات  
تلحق عمدا أو خرب ( أموالا ثابتة أو منقولة ) - لا يملكها أو جعلها غير صالحه للاستعمال .

#### العقوبة :

بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه - أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢- جنحة بالمادة ٣٦١ / ٢، من قانون العقوبات

تلحق عمدا أو خرب ( أموالا ثابتة أو منقولة ) لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال وترتب على ذلك ضرر مالي قيمته أكثر من خمسون جنيه .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحداهما .

٣- مخالفة بالمادة ٣٧٨ فقرة ٦ من قانون العقوبات

تسبب بإهماله في إتلاف المنقولات المبيّنة بالمضر والمملوكة لـ .. علي النحو المبين بالأوراق .

#### العقوبة :

غرامة لا تتجاوز خمسين جنيه .

### رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الإتلاف :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : كانت محكمة النقض تستلزم ان يبين الحكم كيفية الإتلاف بحيث يتسنى لها مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا ، فإذا اقتصر الحكم على القول بحصول الإتلاف كان باطلا لاشتماله على عيب جوهري يوجب نقضه <sup>(١)</sup> .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : ليس لجريمة الإتلاف قصد جنائي خاص بل هي تتحقق بمجرد تعدد الإتلاف <sup>(٢)</sup> .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يتحقق للقصد الجنائي في جريمة إتلاف الحدود بقصد ارتكاب الفعل مع تعدد قانونا <sup>(٣)</sup> .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال <sup>(٤)</sup> .

(١) الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٦ ق ، ص ٤٩٧ جلسة ١٩٢٥/١٢/١ ولكنها علقت عن هذا وقضت بأنه يكفي أن يثبت الحكم حصول الإتلاف ولا ضرورة لبيان الكيفية التي حصل بها .

(٢) الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٢ ق ، ص ١٥ جلسة ١٩٢٣/٢/٢٧ .

(٣) الطعن رقم ٥ لسنة ١٢ ق ، ص ٧ جلسة ١٩٣١/٢/١٥ . وجلسة ١٩٢٣/١١/١١ نبينة ٢٤

ص ٩٣٥ .

(٤) الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٧ ص ١٦ ص ٩٦٨ .

ونرى أن القانون المصري قد قرر هذه الجريمة بعد صدور هذا الحكم الذي أفكر وجودها ونلصق على الأخص في قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٩٦٦ الذي عرف جنائية الإتلاف بإهمال والتي تطبق على الإتلاف إهمالا للمعدات والأموال المملوكة للقوات المسلحة .

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة الإكلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات ، إنما هي جريمة عمدية يتحقق للقصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإكلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه<sup>(١)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة الإكلاف عمدية ، يتحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه ، وإتجاه إرادته إلى إحداث الإكلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، ضرورة تحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أورده من ما يكفي للدلالة عليه<sup>(٢)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : ليس لجريمة الإكلاف قصد جنائي خاص بل هي تتحقق بمجرد تعمد الإكلاف<sup>(٣)</sup>.

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إن القصد الجنائي في جرائم التخريب والإكلاف للعمدية ، سواء ما اعتبره القانون منهما جنايات ، وما اعتبره جناحاً كالجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ينحصر في ارتكاب الفعل المنهي عنه بارتكابه للتي حددها القانون ، مع إتجاه إرادة الفاعل لتي إحداث الإكلاف أو التخريب ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وبعبارة بقصد الاساءة التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الإكلاف العمدية الذي تقدم بيانه ، إذ نية الاضرار تتوافر قلونا لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره ، فمن يظف مالا لغيره عن قصد وبغير حق ، يضر بهذا الغير ، ويسئ إليه قصداً وعمدا وإن فمتى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن ، ومن كانوا معه ، أنهم كانوا يفتنون عربة للسكة الحديد بالحجارة وأن الطاعن كان يحمل في يده زقلة ويحطم زجاجها ، فأحدثوا بالعربة الإكلاف الذي أثبتته المعاينة ، والذي ترتب عليه ضرر مالي يزيد على عشرة جنيهات ودانهم من أجل ذلك بجريمة التخريب بقصد الاساءة تطبيقاً للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، فإن ، للحكم يكون صحيحاً في القانون<sup>(٤)</sup>.

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : القصد الجنائي في جريمة الإكلاف يتحقق متى تعمد الجاني إحداث الإكلاف أو التخريب أو التعطيل المشار إليها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه بأنه يحدثه بغير حق<sup>(٥)</sup>.

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تعمد الإكلاف وإن كان ركناً أساسياً في جريمة المادة ٣٢١ ع إلا أن نص المادة لم يرد فيه ذكر لفظ العمد ولذلك أصبح التعمد

(١) نقض جلسة ١٩٨٦/١٠/٩ - لسنة ٣٧ - ص ٧٢٣ ، نقض جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦ - السنة

٣٨ - ص ١٠٤٦ .

(٢) الطعن رقم ٧٠٥١ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٠/١/٢٨ .

(٣) جلسة ٢٧/ ٢/ ١٩٢٣ طعن رقم ١١١٠ سنة ٣٢ ق .

(٤) الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/٥٢ مجموعة الربع قرن ص ١٦ والسنة ١٧

ص ٩٦٨ .

(٥) جلسة ٤/ ٢/ ١٩٥٣ طعن رقم ٧٠٤ سنة ٢٢ ق .



متروكا لما يفهم من مجرد سياق عبارات الاحكام فتمتى لقادة السياق فالحكم صحيح لا شك فى صحته<sup>(١)</sup>.

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المخالفات . غير جائز . إلا ما كان مرتبطا منها بجناية أو جنحة . أساس ذلك ؟ العقوبة المقررة لجريمتى إتلاف منقول بإهمال وقيادة سيارة بحالة تعرض الأموال للخطر للفرامة التي لا تتجاوز حدود عقوبة المخالفة . مؤداهما : دخولها فى عداد المخالفات الملاءة ١٢ عقوبات . الطعن فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض . غير جائز . عدم جواز الطعن . يحول دون النظر فى إقتضاء الدعوى بمضى المدة . علة ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٢٣ طعن رقم ١٦٥٣ سنة ٣ ق .

(٢) (الطعن رقم ٢١٧٨٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٨) .

وقالت المحكمة فى أسباب هذا الحكم : لما كلفت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنائيات والأجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة قامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه تسبب بإهماله فى حدوث تلفيات بالسيارة رقم ..... لجرة إسكندرية ..... نقل صياط وقاد مركبة بحالة تعرضت الأموال للخطر الأمر المعاقب عليه طبقا للمادة ٦/٣٧٨ عقوبات والمولود ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ / ٧٧ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ بالفرامة التي لا تتجاوز حدود عقوبة المخالفة مما يدخلها فى عداد المخالفات طبقا للمادة ١٢ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز . وتقضى المحكمة بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة ولا يفير من هذا للنظر أن الدعوى الجنائية قد انتضت بمضى المدة لمرور أكثر من سنة من تاريخ التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بين تاريخ الجلسة التي نظر فيها الطعن إذ أن عدم جوازه يحول دون النظر فى ذلك ما هو مقر من أن المناط فى بحث هذا الأمر اتصال الطعن بمحكمة النقض اتصالا صحيحا يبيح لها التصديق لبحثه وإيداع حكمها فيها .



## الباب الثاني

### القيود والأوصاف الجنائية لجرائم المرور

تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الباب لبيان القيود والأوصاف الجنائية لجنح ومخالفات المرور وذلك في البلود التالية :

أولاً : جنح السيارات :

١- تفيد جنحة بالمواد (١)، ٣ ، ٤ ، ٧٥ مكرر (٧)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

حاز في السيارة أو استعمل فيها أجهزة تكثف أو تنذر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها ، ويعنى ذلك أن الحيازة دون للتشغيل معاقب عليه أيضاً .  
العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويتعين على المحكمة أن تقضى بمصادرة الأجهزة المضبوطة وهذه العقوبة وجوبية .

٢- تفيد جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٥/٢ ، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ٧٣ المعدل .

قاد سيارة غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت منها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .

٣- تفيد جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٧٥/١ ، ٧٨ من القانون ٦٦ المعدل لسنة ١٩٧٣ .

قاد سيارة بسرعة تجاوز للحد الأقصى للسرعة المقررة .

٤- تفيد جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٣٢ ، ٧٥/٣ ، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قاد سيارة بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادتها أو برخصة انتهت أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريتها ، والرخصة التي لا تجيز قيادة سيارة كان يقود من معه رخصة قيادة موتورسكل سيارة ، وأن يقود من معه رخصة قيادة خاصة سيارة نقل مثلاً .

٥- تفيد جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٧٥/٤ ، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
عدم حمل السيارة اللوحات المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها .

٦- تفيد جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٧٥/٥ ، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قاد سيارة خالية من القرامل بنوعها أو كانت جميع قراملها أو إحداها غير ضالحة للاستعمال .

(١) مستنبطة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مضافة بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .

٧- تقيد جنحة بالمواد ٤، ٦/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
تعد إثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في قانون المرور .

٨- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ للمعدل لسنة ١٩٧٣ المعدل.

تعد تعطيل المرور بالطرق العامة أو إغلاقها .

٩- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ٤، ١٧٥<sup>(١)</sup>، ٨/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

وهو سائق سيارة لجرة مرخصة بالعداد أو بدونه امتنع بغير مبرر عن نقل الركاب أو تشغيل العداد أو تقاضي لجرة أكثر من المقرر أو نقل عدد من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر ، أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة للسيارات الأجرة بدون عداد .

١٠- تقيد جنحة بالمواد ٣، ٤، ٩/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قام بتغيير بيانات أو لون للوحات المعدنية المقررة لمركبات النقل السريع .

١١- تقيد جنحة بالمواد ٤٣، ١٠/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يستوف إجراءات الترخيص بإنشاء أو إدارة مدرسة لتعليم قيادة السيارات .

العقوبة :

١- الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أى فعل منها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع الأحوال تتضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال سنة أشهر من ارتكابها .

٢- فضلا عما تقدم فإنه إذا حكم على قائد سيارة مرخص له بقيادة سيارة لارتكابه فعلا من الأفعال الموضحة بالأوصاف من (١) إلى (١٠) فيجوز للقاضي أن ضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالإكراه البدنى أو من تاريخ الحكم إذا كان مقرونا بوقف التنفيذ .

وفي هذه الأحوال يجوز للقاضي أن يأمر بتعليق إعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التي يحددها القاضي بإحدى مدارس أو مراكز تعليم القيادة المشار إليها بالمادة ٤٢ من قانون المرور<sup>(٢)</sup> وفي جميع الأحوال التي توقف فيها الرخصة إداريا

<sup>(١)</sup> مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

<sup>(٢)</sup> نص المادة (٤٣) من قانون المرور : لا يجوز لأحد ممارسة مهنة تعليم قيادة السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قسم المرور المختص .

ولا يجوز إنشاء أو إدارة مدارس لتعليم قيادة السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مدير الإدارة العامة للمرور بناء على عرض قسم المرور المختص ، وفي حالة المخالفة تغلق المدرسة إداريا بقرار من مدير الإدارة العامة للمرور إلى أن يستوفي مالك المدرسة أو المسئول عنها إجراءات الترخيص . =

بناء على نص آخر في قانون المرور تحسب مدة الوقف الإداري من المدة المحكوم بالوقف خلالها

ثانيا : مخالفات السيارات :

١- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤١/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصباح للكشفة على وجه مخالف للمقرر فسي شأن استعمالها .

٢- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٢/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . وقف بالسيارة أو أوقف السيارة ليلا بالطريق العام في الأماكن غير المضاءة بدون إضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .

٣- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٣/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . قاد السيارة ليلا بدون استعمال أنوارها الأمامية والخلفية أو عاكس الأنوار . ويلاحظ أنه يتم معاقبة المخالف حتى ولو كانت الأنوار غير مستعملة أو غير صالحة للاستعمال أو غير موجودة لأنه يفترض السلامة للتامة لجميع أجزاء السيارة

٤- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٤/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . سمح بوجود ركاب على جزء خارجي من السيارة .

٥- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٥/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . لم يلتزم الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .

٦- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

(أ) ترك سيارته في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة للخطر أو أمواله للخطر . (ب) ترك سيارته في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعطيل حركة المرور أو إعاقته .

٧- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٧/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل . وهو قائد سيارة وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص لم يهتم بأمر المصابين ولم يبلغ لفرق مرور أو إسعاف .

٨- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٨/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد سيارة أو حائزها أو المسؤول عنها لم يرشد رجال الشرطة أو المرور عن أسمم وعنوان من كان يقودها في وقت معين<sup>(١)</sup>.

٩- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٩/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قام بتكريب أجهزة تنبيه أو مصباح أو سيرينة هوائية بالمخالفة لأحكام القانون

- وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح الترخيص وإجراءاته ونماجه ومدة الترخيص وتجديده ونظم التعليم والامتحان بالمدارس المذكورة

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد : التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم : ص ٣٢ وما بعدها

١٠- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٠<sup>(١)</sup>، ٧٤/٦، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد سيارة أجرة قبل ركابا زيادة عن العدد المقرر .

١١- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٦٣، ٧٤/٧، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يتبع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .

١٢- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٢٩/٢، ٧٤/٨، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قاد سيارة نقل وحمولتها تزيد طولا وعرضا أو ارتفاعا أو وزنا عن المقرر .

١٣- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٦٩، ٧٤/٩، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

استعمل أجهزة للتنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .  
العقوبة :

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أى فعل منها بالغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد عن مائتي جنيه .

الوصف (١٢) والخاص باستعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر فإنه بالإضافة إلى عقوبة الغرامة يحكم بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب المخالفة .

وفي الوصف (٩) يجوز ضبط المحظورات والحكم بمصادرتها .

١٤- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٤ مكرر<sup>(٢)</sup>(١)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قاد سيارة بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة وترتب على ذلك إعاقة حركة المرور .

١٥- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٤ مكرر<sup>(٢)</sup>(٢)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

استعمل السيارة في غير الغرض المبين بإرخصتها .

١٦- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٤ مكرر<sup>(٢)</sup>(٣)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قاد سيارة في الطريق العام ولم يستخدم قائد السيارة ومن يركب بجواره حزام الأمان أثناء سيرها في الطريق . أو لم يستخدم قائد الدراجة النارية غطاء الرأس الواقى أو قاد السيارة

وأستخدم التليفون يدويا أثناء القيادة .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مادة ٧٤ مكررة مضافة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٩ .

(٣) استبدل البند ٣ من المادة ٧٤ مكرر بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

- ١٧- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٤ مكرر(٤)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
لم يضع للوحدات المعدنية للسيارة في المكان المقرر لها .
- ١٨- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٤ مكرر(٥)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
لم يزود السيارة بأجهزة الإطفاء الصالحة للاستعمال أو عدم جعلها في متناولها والركاب .
- ١٩- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٤٤ مكرر(٦)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
عدم حمل مركبة النقل البطيء لوحة المعدنية المنصرفة لها ، أو استعمال لوحة معدنية لغير المركبة المنصرفة لها ، أو تغيير بيانات أو لون للوحة المعدنية .  
العقوبة :  
الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أى فعل منها بالغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهات ولا تزيد على مائة جنيهها .
- ثالثاً : جنح الجرار :
- ١- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٥ مكرر<sup>(١)</sup>، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
حاز في الجرار أو استعمال فيه أجهزة تكشف أو تنذر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها .  
العقوبة :  
الوصف السابق يعاقب على ارتكابه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على الألف جنيه أو بأحد العقوبتين .  
بالإضافة إلى عقوبة الحبس والغرامة السابقين يتعين على المحكمة أن تقضى بمصادرة الأجهزة المضبوطة والمصادرة وجوبه .
- ٢- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٥ مكرر<sup>(٢)</sup>، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قاد جرارا بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .
- ٣- تقيد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٥، ٧٥ مكرر<sup>(٣)</sup>، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قاد جرارا غير مرخص به أو كانت رخصته قد انتهت منتهى أو سحبت رخصته أو لوحاته المعدنية .

(١) المادة ٧٥ مكرر مضاعفة بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .

(٢) المادة ٧٥ مستبدلة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

٤- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٣٢، ٧٥/٣، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قائد جرارا بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادته أو برخصة انتهى أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سرياتها .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ١٤، ٧٥/٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

عدم حمل الجرار للوحات المعدنية المنصرفة له أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة به

٦- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٥/٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قائد جرارا خاليا من الفرامل بنوعها أو كانت فرامله أو إحداها غير صالحة للاستعمال .

٧- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٥/٦، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد أو مالك جرار تعتمد إثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في القانون أو القرارات المنفذة له .

٨- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٥/٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد جرار تعتمد تعطيل المرور بالطرق العامة أو إعاقتها .

٩- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٥/٩، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قام بتغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية الخاصة بالجرار .

العقوبة :

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي فعل منها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال سنة شهور من ارتكابها .

رابعاً : مخالفات الجرار :

١- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤/١<sup>(١)</sup>، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .

٢- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤/٢، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وقف بالجرار أو أوقف الجرار ليلا بالطريق العام في الأماكن غير المضادة بدون إضاءة الأنوار للصغيرة الأمامية والأنوار الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .

٣- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤/٣، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قائد الجرار ليلا دون استعمال أنواره الأمامية والخلفية أو عاكس الأنوار .

٤- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤/٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يلتزم الجانب الأيمن من نهر الطريق للمعد السير في الاتجاهين .

(١) المادة ٧٤ مستبدلة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .



- ٥- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
ترك الجرار في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر
- ٦- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦٥، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
ترك الجرار في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعطيل حركة المرور أو إعاقته
- ٧- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦٧، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
وهو قائد الجرار وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص لم يهتم بأمر المصابين ولم يبلغ أقرب رجل مرور أو إسعاف .
- ٨- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦٨، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
وهو قائد جرار أو حائزه أو المسئول عنه لم يرشد رجال الشرطة أو المرور عن اسم وعنوا من كان يقوده في وقت معين .
- ٩- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦٩، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
قام بتركيب أجهزة تنبيه أو مصابيح أو سيرينة هوائية بالمخالفة لأحكام القانون .
- ١٠- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦٣، ٧/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
لم يتبع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .
- ١١- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٦٩، ٩/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
استعمل أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .  
العقوبة :  
الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي فعل منها بالغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن مائتي جنيه .  
الوصف (١) : والخاص باستعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف المقرر فإنه بالإضافة إلى عقوبة الغرامة يحكم بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب المخالفة .
- ١٢- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤ مكرر(١)<sup>(١)</sup>، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قاد جرارا بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة وترتب على ذلك إعاقلة حركة المرور .
- ١٣- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٣٢، ٧٤ مكرر(٢) ، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
استعمل الجرار في غير الغرض المبين برخصته .

(١) المادة ٧٤ مكرر مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

١٤- تنفيذ مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤ مكرر(٤)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يضع اللوحات المعدنية للجرار في المكان المقرر لها .

١٥- تنفيذ مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤ مكرر(٥)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يزود الجرار بأجهزة الإطفاء للصالحه للاستعمال .  
العقوبة :

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أى فعل منها بالغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد على مئة جنيه .

ويلاحظ أنه فى جميع الجرائم السابقة فى الجرارات والسيارات فإنه بالإضافة للعقوبات التى توقع على المخالف فيجوز للقاضى أن يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالإكراه البدنى ، وفى هذه الأحوال يجوز للقاضى أن يأمر بتعليق إعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التى يحددها القاضى بإحدى مدارس تعليم القيادة . وفى جميع الأحوال التى توقف فيها الرخصة إداريا بناء على نص آخر فى قانون المرور تحسب مدة التوقف الإدارى من المدة المحكوم بالوقف خلالها .

خامسا : جنح الدراجات النارية :

١- تنفيذ جنحة بالمواد ١، ٣، ٧<sup>(١)</sup>، ١/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قاد دراجته النارية بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .

٢- تنفيذ جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٧، ٢/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قاد دراجة نارية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت منتهى أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .

٣- تنفيذ جنحة بالمواد ١، ٣، ٧، ٣٤، ٣/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قاد دراجة نارية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادتها أو برخصة انتهى أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريتها .

٤- تنفيذ جنحة بالمواد ١، ٣، ٧، ١٤، ٤/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

عدم حمل الدراجة النارية للوحات المعدنية المنصرفة له أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها .

(١) استبدلت عبارة " للدراجة النارية " بعبارة " للدراجة البخارية " كما حذفت الفقرة الأخيرة من المادة ٧ بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ التى قررت حذف عبارة " الدراجة الآلية " وكل ما يتعلق بها من أحكام لينما وردت فى قانون المرور .

٥- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ٧، ٥/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل  
قاد دراجة نارية خالية من القرامل بنوعها أو كانت مجموع قراملها أو إحداهما غير  
صالحة للاستعمال .

٦- تقيد جنحة بالمواد ٣، ٧، ٦/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
وهو مالك دراجة نارية تعمد إثبات بيانات غير صحيحة لدى النماذج أو الطلبات  
المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

٧- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ٧، ٩/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قام بتغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية الخاصة بدرجته النارية .  
العقوبة :

يعاقب على ارتكاب أى فعل من الأفعال الموضحة بالأوصاف المتقدمة بالحبس مدة لا  
تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو  
بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذلت نوع الجريمة خلال ستة  
شهور من ارتكابها . فضلا عما تقدم فإنه إذا حكم على قائد دراجة نارية مرخص له  
بالقيادة لارتكابه فعلا من الأفعال الموضحة بالأوصاف المتقدمة فيجوز للقاضي أن يضمن  
الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تجاوز سنة وذلك على النحو المبين بالمادة ٧٨  
من قانون المرور ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

سادسا : مخالفات الدرجات النارية :

١- تقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ١/٧٤<sup>(١)</sup>، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
استعمل الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة لدرجته النارية على وجه  
مخالفا للمقرر .

٢- تقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٢/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
لوقف درجته النارية ليلا بالطريق العام فى الأماكن غير المضاعة بدون إضاءة الأنوار  
الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عكس الأنوار .

٣- تقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٣/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قاد درجته النارية ليلا دون استعمال أنواره الأمامية والخلفية أو عاكس الأنوار .

٤- تقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٥/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
لم يلتزم بدرجته النارية الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للمسير فى الاتجاهين .

٥- تقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٦٥، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
ترك درجته النارية فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله  
للخطر .

٦- تقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
ترك درجته النارية فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعطيل حركة المرور أو إعاقته .

<sup>(١)</sup> معذلة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

- ٧- تعقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٦٧، ٦/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
وهو قائد دراجة نارية وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص لم يهتم بأمر  
المصابين ولم يبلغ أقرب رجل مرور أو إسعاف .
- ٨- تعقيد مخالفة بالمواد ٣، ٦٨٠٧، ٦/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
وهو قائد دراجة نارية أو حقزها أو المسئول عنها لم يرشد رجال الشرطة أو المرور عن  
إسم وعنوان من كان يتوعدا في وقت معين .
- ٩- تعقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٦٩، ٦/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
قام بتركيب أجهزة تنبيه أو مصابيح أو سيرينة هوائية بدرجته للنارية بالمخالفة لأحكام  
القانون .
- ١٠- تعقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٦٣، ٧/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
المعدل .  
لم يتبع بدرجته للنارية إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم  
السير .
- ١١- تعقيد مخالفة بالمواد ٣، ٧، ٦٩، ٩/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
المعدل .  
استعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .
- العقوبة :  
الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي فعل منها بالغرامة التي لا تقل عن خمسين  
جنيها ولا تزيد عن مائة جنيها .  
الوصف (١١) وللخاص باستعمال أجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر فإنه بالإضافة  
إلى عقوبة الغرامة يحكم بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب المخالفة - والمصادرة  
وجوبية .
- ١٢- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤، مكرر(١)<sup>(١)</sup> من القانون ٦٦ لسنة  
١٩٧٣ المعدل .  
قاد درجته النارية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة وترتب على ذلك إعاقه  
حركة المرور .
- ١٣- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٣٢، ٧٤ مكرر(٢) من القانون ٦٦ لسنة  
١٩٧٣ المعدل .  
استعمل درجته النارية في غير الغرض المبين بإرخصتها .
- ١٤- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٥، ٧٤ مكرر(٣) من القانون ٦٦ لسنة  
١٩٧٣ المعدل .  
قاد درجته النارية في الطريق العام ولم يستخدم غطاء للرأس الواقى أو استخدم التليفون  
يحدوا أثناء القيادة .

(١) استبطلت صدر المادة واليبدأ (٣) منها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

١٥- تقيد مخالفة بالمواد ٣٠١، ٥، ٧٤ مكرر(٤). ٧٨. من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يضع اللوائح المعدنية لدرجته النارية في المكان المقرر لها .  
العقوبة :

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي فعل منها بغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيهًا .

فضلا عما تقدم فإنه إذا حكم على قائد درجته نارية مرخص له بالقيادة لارتكابه فعلا من الأفعال الموضحة بالأوصاف السابقة فيجوز للقاضي أن يضمن للحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تجاوز سنة وذلك على النحو المبين بالمادة ٧٨ من قانون المرور لسنة ١٩٧٣ المعدل .

هذا ويعاقب على جميع جرائم المرور السابقة للسيارات والجرارات والدراجات النارية إذا ثبت أن قائد المركبة كان تحت تأثير خمر أو مخدر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فإذا عاد إلى ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي بالإدانة تضاعف العقوبة .  
سابعاً : جنح عربات الركوب (الحنطور)<sup>(١)</sup> :

١- تقيد جنحة بالمواد ٣، ١/٩، ١/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
وهو قائد أو مالك عربة ركوب (حنطور) تسد إثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في قانون المرور .

٢- تقيد جنحة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٧/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ المعدل لسنة ١٩٧٣ وهو قائد أو مالك عربة ركوب (حنطور) تسد تعطيل المرور بالطرق العامة أو إغلاقها .  
العقوبة :

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل على مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة إذا ارتكب الفعل نفسه خلال سنة شهور من ارتكابها .

ثامناً : مخالفات عربات الركوب (الحنطور) :

١- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٢/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وقف بعربة الركوب (الحنطور) ليلاً في الطريق العام في الأماكن غير المضاعة بدون إضاءة الأنوار .

٢- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٣/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قاد عربة الركوب (الحنطور) ليلاً دون استعمال أنوارها .

(١) عربة ركوب (حنطور) هي التي تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشخاص .

٣- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٥/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

لم يلتزم بعرشته الركوب (الحنطور) الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير في الاتجاهين .

٤- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٦٥، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

ترك عرشته الركوب (الحنطور) في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إعاقتها .

٥- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٦٧، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد عربة ركوب ( حنطور ) وقع منه حادث نشأت عنه إصابات لم يهتَم بِأمر المصابين ولم يبلغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف .

٦- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٦٨، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد عربة ركوب أو حائزها أو الممثل عنها لم يرشد رجال الشرطة والمرور عن اسم وعنوان من كان يقودها في وقت معين .

٧- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٧/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قائد عربة ركوب ( حنطور ) ولم يتبع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .

**العقوبة :**

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي فعل منها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد عن مائة جنيه .

٨- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٧٤ مكرر (٤)، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يضع اللوحات المعدنية لعرشته الركوب (الحنطور) في المكان المقرر لها .

٩- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٩، ٧٤ مكرر (٦)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

عدم حمل العربة الركوب (الحنطور) اللوحة المعدنية المنصرفة لها أو إستعمال لوحة معدنية منصرفة لغيرها أو تغيير بيانات اللوحة المعدنية .

**العقوبة :**

الوصفان السابقان يعاقب على ارتكاب أي منها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد على مائة جنيه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراك " للتطبيق على قانون العقوبات " ص ٣٢ وما بعدها .

### تاسعا : جنح عربات النقل (الكارو)<sup>(١)</sup>:

- ١- تغيب جنحة بالمواد ٣، ٢/٩، ٦/٧٥، ٧٨، من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
وهو قائد أو مالك عربة نقل (كارو) تعتمد إثباتات غير صحيحة فى النماذج أو  
الطلبات المنصوص عليها فى قانون المرور .
- ٢- تغيب جنحة بالمواد ١، ٣، ٢/٩، ٦/٧٥، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.  
وهو قائد عربة نقل (كارو) تعتمد تعطيل المرور بالطرق العامة أو إغلاقها .  
العقوبة :

يعاقب على ارتكاب أى فعل من الأفعال المبينة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر  
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى العقوبتين  
وتضاعف العقوبة عند ارتكاب ذات الفعل خلال ستة شهور من ارتكابها .  
إذا ارتكب قائد عربة الركوب (الحنطور) أو النقل (الكارو) أى مخالفة لقواعد المرور ثبت  
أنه كان أثناء القيادة تحت تأثير خمر أو مخدر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر  
ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى  
هاتين العقوبتين فإذا عاد إلى ارتكاب ذات الفعل خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي  
بالإدانة تضاعف العقوبة .

### عاشرا : مخالفات عربات النقل (الكارو) :

- ١- تغيب مخالفة بالمواد ١، ٢/٩، ٢/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .  
وقف بحريته النقل (الكارو) ليلا فى الطريق العام فى الأماكن غير المضاءة بدون إضاءة  
الألوان .
- ٢- تغيب مخالفة بالمواد ١، ٣، ٢/٩، ٣/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
المعدل.  
قاد عربة النقل (الكارو) ليلا دون استعمال عاكس أنوارها المقررة لها .
- ٣- تغيب مخالفة بالمواد ١، ٣، ٢/٩، ٥/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
المعدل.  
لم يلتزم بحريته النقل (الكارو) للجانب الأيمن من نهر للطريق المعد للمسير فى الاتجاهين
- ٤- تغيب مخالفة بالمواد ١، ٣، ٢/٩، ٦٥، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة  
١٩٧٣ المعدل .  
ترك عربة النقل (الكارو) فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله  
للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إغلاقها .
- ٥- تغيب مخالفة بالمواد ١، ٣، ٢/٩، ٦٧، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣  
المعدل .  
وهو قائد عربة النقل (الكارو) وقع منه حادث نشأت عنه إصابات لم يهتم بأمر المصابين  
ولم يبلغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف .

(١) عربة نقل (كارو) : وهى تسيير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشياء .

٦- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٢/٩، ٧٨، ٦/٧٤، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

وهو قائد النقل (الكارو) أو حائزها أو المسئول عنها لم يرشد رجال الشرطة والمرور عن اسم وعنوان من كان يقودها في وقت معين .

٧- تعقيد مخالفة بالمواد ٩، ٣، ٢/٩، ٧/٧٣، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

قائد عربة النقل (الكارو) ولم يتبع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .  
العقوبة :

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي فعل منها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد عن مائة جنيه .

٨- تعقيد مخالفة بالمواد ٩، ٣، ٢/٩، ٧٤ مكرر (٤)، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يضع اللوحات المعدنية لعربة النقل (الكارو) في المكان المقرر لها .

٩- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ١/٨، ٧٤ مكرر (٦)، ٧٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

عدم حمل العربة النقل (الكارو) اللوحة المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحة معدنية منصرفة لغيرها أو تغيير بيانات اللوحة المعدنية .  
العقوبة :

الأوصاف السابقة يعاقب على ارتكاب أي منها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد على مائة جنيه .

هذا ويلاحظ أن المادة ١٧٢<sup>(١)</sup> من قانون المرور تنص على أنه عند ضبط قائد أية مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للأداب العامة في المركبة أو إذا سمح بذلك ، يسحب ترخيص المركبة واللوحات المعدنية ورخصة قائدها لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ الضبط .

ولا يكون إلغاء ترخيص تسير المركبة إذا كان مالك المركبة حسن النية ولمالك المركبة استرداد رخصة المركبة ما لم يثبت علمه بالواقعة .

حادي عشر : بعض قيود وأوصاف لمخالفات بسيطة ومتنوعة :

١- تعقيد مخالفة بالمواد ١، ٢، ٣، ٨، ٧٧<sup>(٢)</sup> من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و١١٠ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .

( أ ) وهو قائد دراجة سار سيراً معوجاً إلى اليمين وإلى اليسار .

( ب ) وهو قائد دراجة الانفع بدراجته بسرعة خطيرة .

( ج ) وهو قائد دراجة سار بجوار غيره في الشوارع والأحياء المزدحمة .

( د ) قاد دراجة بحالة ينجم عنها الخطر على الجمهور .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٩ .



- ٢- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون ١٠٨ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- قد دراجة بدون الإمساك بمغودها أو أمسك بها بيد واحدة في غير حالة إصدار إشارة يدوية .
- ٣- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون ١٠٩ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- (أ) وهو قائد دراجة أمسك بمركبة أخرى أثناء السير .
- (ب) وهو قائد دراجة حمل أو رفع أشياء تعرقل السير أو كانت خطرا عليه أو على باقي مستعملي الطريق .
- (ج) وهو قائد دراجة قام بحمل بضائع على رأسه أو في يده أثناء السير .
- ٤- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١١٢ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- وهو من المشاة لم يمش بالسير على الأرصفة في حالة وجودها .
- ٥- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١١٧ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- وهو قائد سيارة قام بتعريض المشاة الذين يسيرون على الأرصفة وعلى جوانب الطريق للخطر .
- ٦- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٩٤ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- قام بنقل المفترقات أو المواد الخطرة في مركبته بدون تصريح خاص من المرور .
- ٧- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٨٤ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- استعمل أنوار القيادة في المناطق المأهولة رغم إضاءة الطريق بصورة كافية .
- ٨- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٨٩ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- وهو قائد سيارة مزودة بصندوق مخصص لنقل الثلج أو اللحوم أو الألبان أو بالأسماك أو الطيور المذبوحة لم يوفر في الصندوق الشروط اللازمة والإشتراطات الصحية<sup>(١)</sup>.
- ٩- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٩٠ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- هو قائد مركبة مجهزة بصندوق لنقل المياه أو المواد السائلة لم يوفر في الصندوق الشروط الواجبة طبقا للمادة ٩٠ من اللاحة .
- ١٠- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١٠٢ من اللاحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- وهو قائد سيارة لنقل الركاب تكلم مع أحد الركاب أو عمال المركبة .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أوامر وقرارات التصرف في التحقيقي الجنائي وطرق الطعن فيها " ص ٣٢ وما بعدها .

- ١١- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١٠٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
وهو قائد سيارة نقل عام قبل ركابا على السلم أو الزراف أو أى جزء خارجى للمركبة .
- ١٢- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٨، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ، ١١١ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
وهو قائد دراجة لم يتجاوز عمره ١٦ سنة لصطحب معه غيره على الدراجة نفسها .
- ١٣- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ، ١٤٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قاد سيارة دون أن تكون مزودة بعكسين خلفيين ممثلين لونها أحمر يمكن رؤيتها ليلا بوضوح فى جو صحو من مسافة ١٠٠ متر على الأقل .
- ١٤- تقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ١٣٣، ١٥١ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قاد سيارة دون أن تكون مزودة بمرآة عاكسة تمكنه من كشف لطريق خلفه بوضوح .
- ١٥- تقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ١٣٣، ١٥٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قاد سيارة دون أن تكون مزودة بمساحتي مطر تعملان آليا وتقايا بالغرض المطلوب .
- ١٦- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٤، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قاد دراجة دون أن تكون مزودة بوسيلة إرمالية .
- ١٧- تقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ١٩٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قاد دراجة دون أن تكون مزودة بجرس التنبيه .
- ١٨- تقيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يفسح الطريق لمركبات الطوارئ المعتمدة .
- ١٩- تقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
عدم السير بسرعة معتدلة عند الاقتراب من الخطوط الحديدية أثناء اجتيازها .
- ٢٠- تقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ١١ من اللائحة .  
لم يقف بمركبته قبل مزلقان للخطوط الحديدية عندما أعطى عامل المزلقان علامة بالوقوف<sup>(١)</sup> .
- ٢١- تقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يفسح الطريق لمرور الموكب الرسمية بمجرد الإعلان عن اقتربها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التحقيق الجنائي الفنى والبحث الجنائي " ص ٥٥ وما بعدها .

- ٢٢- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٧٧.٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يلتزم أقصى الجانب الأيمن من الطريق رغم أن السرعة الفعلية للمسير نقل كثير: عس الحد الأقصى المقرر للسرعة .
- ٢٣- تقييد مخالفة بالمواد السابقة .  
لم يلتزم أقصى الجانب الأيمن رغم عدم وضوح الرؤية بالطريق .
- ٢٤- تقييد مخالفة بالمواد السابقة .  
لم يلتزم الجانب الأيمن رغم تقابل مركبته بمركبة أخرى قادمة من الاتجاه المضاد .
- ٢٥- تقييد مخالفة بالمواد السابقة .  
لم يلتزم أقصى الجانب الأيمن رغم كونه سينحرف إلى طريق آخر يقع على يمينه .
- ٢٦- تقييد مخالفة بالمواد السابقة .  
لم يلتزم أقصى الجانب الأيمن رغم السماح للمركبة اللاحقة والقادمة من الخلف بتخطي مركبته .
- ٢٧- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يتخذ الاحتياطات اللازمة قبل تغيير اتجاهه وكذا عدم الإعلان عن نيته بوضوح أو قام بذلك بسرعة عالية .
- ٢٨- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٣٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يعطى إشارة مناسبة عند الخروج من عقار إلى الطريق أو جزء من الطريق إلى نهاره أو من مكان التوقيف أو الانتظار .
- ٢٩- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٨، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٣٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
وهو قائد الدراجة لم يلتزم المسير بالجانب الأيمن من نهر الطريق .
- ٣٠- تقييد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٩، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٣٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
وهو قائد مركبة نقل بطيء لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق .
- ٣١- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
عدم مراعاة القواعد الواجبة أثناء عملية التقابل وهي أن يقترب بقدر الإمكان من الحافة اليمنى للطريق وإذا لم يتيسر ذلك أن يهدهد من السرعة أو التوقف عند اللزوم إلى حين مرور مستعملي الطريق المقابلين في الطريق المضاد<sup>(١)</sup> .
- ٣٢- تقييد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ١/٦٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
توقف بسيارته أو مركبته في صف غير منتظم .

(١) انظر د . صيد الفلاح مراد ، التعليق على قانون العقوبات ، ص ٥٦ وما بعدها .

- ٢٣- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٢/٦٦ و ٦٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 تنتظر بيسارته فى الأماكن الممنوعة فيها الانتظار وهى التى نقل عن عشرة أمتار عن مفارق الطريق ومدخل الميادين وأماكن عبور المشاة ومحطات مركبات النقل العام والمزقات .
- ٢٤- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل و ٦٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 توقف أو تنتظر بيسارته أو مركبته فى الأحوال والأماكن الممنوعة فيها ذلك .
- ٢٥- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل و ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 تجاوز بيسارته مركبات النقل العام أثناء وقوفها فى المحطات .
- ٢٦- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل و ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 لم يهدئ سرعته أو لم يتوقف إذا ما لزم الأمر للسماح للسيارات المخصصة لنقل الطلبة لإجراء التحركات اللازمة لصعودهم أو نزولهم .
- ٢٧- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون والمادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 تنتظر بيسارته الأجرة أو عربات الحظوظ فى غير الأماكن المحددة للوقوف .
- ٢٨- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 تخطى السيارة المتقدمة من يمينها رغم وضوح الرؤية .
- ٢٩- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 تخطى المركبة التى تتقدمه دون اتباع القواعد الواجبة .
- ٤٠- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 لم يهدئ سرعته ولم يلتزم للجانب الأيمن فى حالة وجود مركبة أخرى تتخطاه .
- ٤١- عقيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
 تخطى مركبة أخرى أمامه فى الأحوال والأماكن الممنوعة فيها ذلك <sup>(١)</sup>

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل " ص ٦٦ وما بعدها.

- ٤٢- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٥٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يهدئ سرعة سيارته عند اجتياز المناطق المأهولة أو عند الدخول فى معطعات أو منحدرات أو تقاطعات أو عند الاقتراب من أماكن عبور المشاة أو ملاقة حيوانات أو خطيها .
- ٤٣- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٥٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يعطى الإشارة اليدوية أو يستعمل نور القرمال الخلفية عند تهدئة سرعة السيارة أو عند توقفها .
- ٤٤- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يقف وهو قائد سيارة قادم من طريق خاص ومناهب للدخول فى طريق عام أو من طريق غير مرصوف للدخول فى طريق معبد .
- ٤٥- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٦٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
توقف بالسيارة فجأة بدون إعطاء الإشارة الدالة على ذلك سواء إشارة ضوئية أو يدوية .
- ٤٦- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٢/٦٤ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
وهو قائد سيارة لم يستخدم إشارات التحذير الضوئية أو علامات تحذيرية عاكسة فى حالة وقوفها على نهر الطريق .
- ٤٧- تفيد مخالفة بالمواد ١، ٣، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قام بإطفاء مصابيح السيارة فى الأحوال الجوية التى يتعذر فيها الرؤية الأمانة ولو نهائياً .
- ٤٨- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
قام بتحميل السيارة أو تفريغ حمولتها فى الطرق العام فى غير الحالات العارضة .
- ٤٩- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يوجد السلاسل والأغطية اللازمة لربط الحموله وتنظيمها وحمايتها .
- ٥٠- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يثبت السلاسل والأغطية على الحموله تثبيتاً جيداً بما يمنع سقوطها أو انزلاقها .
- ٥١- تفيد مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٣/٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .  
لم يميز الحمولات البارزة بعلامات تحذير حمراء اللون أو برؤية حمراء بارزة أو بضوء أحمر ليلاً .

- ٥٢- تنفيذ مخالفة بالمواد السابقة من القانون و ٩٥ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- سمح بوجود أشخاص في الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل<sup>(١)</sup>.
- ٥٣- تنفيذ مخالفة بالمواد ١، ٣، ٩، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل و ٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بالقرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.
- وهو قائد عربة ركوب ( حنطور ) نقل ركابا أكثر من العدد المحدد<sup>(٢)</sup>.
- العقوبة :
- طبقا للمادة ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن خمسة وعشرون جنيها .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " للتعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل " ص ٥٤ وما

بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " للتطبيق على القانون المدني " ص ١٧ وما بعدها .

## الباب الثالث

### التعليمات العامة للنيابات

#### في شأن جرائم القتل والإصابة الخطأ ونيابة المرور<sup>(١)</sup>

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الباب للتعليمات العامة للنيابات الصادرة من النائب العام بشأن جرائم القتل والإصابة الخطأ ونيابة المرور وذلك فيما يلي :

##### أولاً : التعليمات القضائية للنيابات الصادرة في شأن القتل والإصابة الخطأ :

١- تنص المادة ١٣١ من التعليمات العامة للنيابات : على أنه يجب على أعضاء النيابة أن يحققوا بأنفسهم الحوادث الجسيمة من وقائع القتل أو الإصابة بإهمال وكذلك ما يكون له أهمية خاصة منها ، كالتي يتعدى فيها المتوفون أو المصابون ، ولا يتولوا عن تحقيق تلك الوقائع كلما اقتضى الأمر ذلك .

كما أن عليهم إجراء المعاينة لمكان الحادث بأنفسهم في هذا النوع من القضايا كلما وجدوا فائدة من وراء ذلك ، مع إرفاق رسوم تخطيطية يراعى في إعدادها الوضوح والدقة<sup>(٢)</sup>.

٢- تنص المادة ٣٠٩ من التعليمات العامة للنيابات : على أعضاء النيابة أن يحرروا بأنفسهم معاينة لمكان الحادث في جرائم القتل والإصابة بإهمال كلما وجدوا فائدة من وراء ذلك مع إرفاق رسوم تخطيطية يراعى في إعدادها الوضوح والدقة .

٣- تنص المادة ٨٨٧ من التعليمات العامة للنيابات : بأنه على أعضاء النيابة سرعة التصرف في قضايا الإصابة الخطأ التي يتهم فيها عاملون ببيئة النقل العام أثناء ويسبب تأدية وظيفتهم .

٤- تنص المادة ٩٩٤ من التعليمات العامة للنيابات : يراعى أن تكون محاكمة المخالفين لأحكام القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المرور أو القرارات المنفذة له أمام المحكمة التي يقيم في دائرتها المتهم وكذا بالنسبة إلى القضايا التي تحرر طبقاً للمادة ١٧٠ مكرراً من قانون العقوبات<sup>(٣)</sup> ضد الذين يركبون القطارات أو غيرها من وسائل النقل العام ويمتنعون عن دفع الأجرة أو التفرامة أو عن دفع الفرق أو يركبون في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام ، ويكون الاختصاص المكاني في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية للجهة التي يضبط فيها المتهم وفي جرائم التسلل عبر الحدود يكون تحديد الاختصاص بمحل إقامة المتهمين .

٥- تنص المادة ١٠٤١ من التعليمات العامة للنيابات : إذا وقعت جريمة قتل خطأ أو إصابة خطأ بالسيارة ، وكان قلدها المتهم بالرتكاب الجريمة حائزاً على رخصة بالقيادة ،

(١) انظر تفصيلاً د. عبد الفتاح مراد ' التعليمات القضائية للنيابات ' ص ٧٣ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً د. عبد الفتاح مراد ' أصول أعمال النيابة ' ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) انظر تفصيلاً د. عبد الفتاح مراد ' التطبيق على قانون العقوبات ' ص ١٧ وما بعدها .

وثبت أنه خالف أحكام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المنفذة له أثناء قيادته مخالفة تترتب عليها وقوع الحادث ، فيجب على النيابة أن تقدم هذا المتهم للمحاكمة بتهمة القتل أو الإصابة الخطأ ، ومخالفة أحكام قانون المرور المذكور ، وأن تتطلب السى المحكمة الحكم بوقف سريان رخصة القيادة وتعليق إعادة صرفها على قضاء المحكوم عليه المدة التي تحددها المحكمة بإحدى مدارس أو مراكز تعليم القيادة وذلك كله طبقاً للمادة ٧٨ من قانون المرور .

ولا يخل ذلك بما للنيابة من حق في الأمر بوقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز شهراً وعرض الأمر على القاضي الجزئي إذا رأت مد الإيقاف ليأمر بالغائه أو امتداده للمدة التي يحددها طبقاً للمادة ٨١ من القانون المشار إليه .  
والأمر فيما سلف متروك لحسن تقدير أعضاء النيابة مسترشدين في ذلك بظروف كل قضية .

ثانياً : التعليمات القضائية للنيابات الصادرة في شأن نيابة المرور :

١- تنص المادة ١٦٦٠ من التعليمات العامة للنيابات : نيابات المرور نيابات متخصصة ، تختص بالتحقيق أو التصرف في الجرح و المخالفات المنصوص عليها في قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣<sup>(١)</sup> .

٢- تنص المادة ١٦٦١ من التعليمات العامة للنيابات : يتولى القيام بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المرور ضباط الشرطة الذين يندبون لذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب النائب العام .

٣- تنص المادة ١٦٦٢ من التعليمات العامة للنيابات : تختص بالانضال في الجرح والمخالفات المشار إليها في المادة الأولى محاكم المرور الجزئية التي تنشأ لذلك بقرار من وزير العدل<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر تفصيلاً للكتاب الأول من هذا المؤلف والخاص بالأصول التشريعية لقانون المرور ولائحته التنفيذية .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد ، إدارة المحاكم في مصر والدول العربية ، ص ٦١ وما بعدها .



## الباب الرابع

### الأصول الفنية لتحقيق ومعاينة حوادث المرور

#### وإعداد التقارير الفنية بشأنها

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الباب للأصول العلمية والفنية لتحقيق ومعاينة حوادث المرور وإعداد التقارير الفنية بشأنها<sup>(١)</sup> وذلك في البنود التالية .

#### أولاً : أنواع جرائم المرور :

إن جرائم المرور بصفة عامة تحدث في ثلاث صور .  
١- تصادم سيارة بأخرى أو بتراجة مع ما يصاحبها من تلف في جسم كل منهما وتضرور ركبهما .

٢- انقلاب سيارة ينتج عنها إصابة ركابها أو أقتلاف ما هي محملة به إذا كانت شاحنة لنقل للبضائع .

٣- صدم سيارة لجسم معين سواء كان ذلك إنسانا عابرا أو جسما صلبا .

#### ثانياً : أسباب حوادث المرور :

ترجع حوادث المرور إلى عوامل ثلاثة :

١- خلل في السيارة يسبب حوالي ٥% من الحوادث .

٢- عواقب على الطريق تسبب حوالي ١٠% من الحوادث .

٣- اضطراب أحوال السائق يسبب حوالي ٨٥% من الحوادث .

وسنتعرض لكل عامل على حده في البنود الآتية :

#### العامل الأول : خلل السيارة :

قد يكون رجعا إلى طريقة صنعها وهنا تبذل الشركات المنتجة كل ما في وسعها لعلاج هذا الخلل ، وقد سحبت شركة فولفو Volvo عام ١٩٧٢ حوالي ١٥٠,٠٠٠ سيارة لإصلاح خطأ في جهاز التوجيه ، كذلك فعلت شركة فورد موتور مع ٩١٥,٠٠٠ سيارة لعام ١٩٧٢ وأعلنت فحص جهاز التوجيه ، كل ذلك خوفا من فقد السيطرة على عجلة القيادة عند السرعة العالية جدا .

وقد يكون الخلل رجعا إلى السيارة ذاتها بسبب سوء الصيانة أو الأعطال المفاجئة ، وبدوام الفحص الفني المنتظم للسيارة يمكن الإقلال من عدد هذه الحوادث ، وهنا يلزم الإشارة إلى ضرورة توفير قطع غيار السيارات في الأسواق لإمكان إجراء الإصلاحات اللازمة للاحتفاظ بالسيارة في حالة تبعدها عن الحوادث .

(١) انظر د عبد الفتاح مراد التطبيق على القانون المعني - ص ٣٢ ومبعدها

### العامل الثاني : معوقات الطريق :

في لمواقف الزروة يتجه الناس إلى أعمالهم أو يعودون منها ، فإذا كان الطريق غير مصمم أصلاً لاستيعاب حركة السيارات بكفاءة عالية ، تقع الحوادث .

والطرق المتعرجة ذات المنحنيات الخطيرة مع السرعة العالية للسيارات على الطريق تصبح مصدراً للحوادث ، كذلك الطرق ذات الحفر والفجوات تؤدي إلى اختلال عجلة القيادة في يد السائق وقد تؤدي به إلى الانحراف يمينا ويسارا متسببا في وقوع حادث ، والطرق التي لا ينظم فيها عبور المشاة أو تكثر فيها التقاطعات أو تعجز فيها الإشارات الضوئية عن العمل تكثر فيها للحوادث .

### العامل الثالث : اضطراب أحوال السائق :

هذا هو السبب المباشر لحوالي ٨٥% من معظم الحوادث في العالم ، ومردده إلى العوامل النفسية والعصبية التي تنتج عن سوء التغذية ، وتناول الخمر والكيفيات ونقص فترة النوم ، وحالياً يزداد الاهتمام بنظرية طبية جديدة عن التغذية وأثرها المباشر على الحالة النفسية والعصبية للسائق ، وتؤثر على عمل المخ ، والاجتهاد النفسية والعصبية تقود السائق إلى مخالفة تعاليم المرور .

فهو يزيد السرعة خارج المدن عن الحد المسموح به وهو ٨٠ كيلو متر في الساعة على الطرق الطويلة مستجيباً لقوة محرك السيارة وسرعتها العالية ، أو يتجاوز السرعة المسموح بها لدخل المدن وهي تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ كيلومترا في الساعة .

وهو يعتز بمقرته - خصوصاً في مرحلة الشباب - فيندفع في القيادة مما يزيد من نسبة الحوادث بين الشباب بسبب رعونتهم .

وهو لا يعبأ بالمحافظة على السيارة التي يقودها خصوصاً في البلدان التي يقل فيها ثمن شراء السيارات وتولد فيها بكثرة ، وحيث مستوى الدخل مرتفع مما يمكن الإنسان من شراء السيارة بسهولة .

وهو يكثر من استعمال آلات التنبيه في المناطق الممنوعة ، وفي جميع الأوقات بسبب وبدون سبب ، ويزعج من حوله وينسى حقوق الغير عليه .

وهو لا يلتزم باليمين - ولا يراعي الأسيقية في المرور - ولا يترك مسافة مناسبة بينه وبين السيارة التي أمامه ولا يراعي إشارة المرور - ويعتبر استخدام المبهز لوسلاً حقاً له وحده دون مراعاة للسيارة التي تعبر في الاتجاه المضاد له<sup>(١)</sup> .

وهو يجهد نفسه طمعا في زيادة رزقه ، ففي الصباح يعمل في مؤسسة ، وبعد الظهر يقود التاكسي ولا ينام الليل ، ولا يعطى جسمه قسطاً من الراحة<sup>(٢)</sup> .

أو هو سائق تاكسي لا يحترم النظام ، ولا يقف في المواقف المخصصة للتاكسيات ، بل يظل يجب الطرقات بحثاً عن زبائن ويعطل المرور ويسبب الارتباك والحوادث .

أو هو فرد على غير دراية بقيادة السيارات ، فيقود سيارة بدون رخصة ويقع في المحذور ويرتكب الحوادث .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " للتطبيق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل من ٦٥ وما بعدها .

والملاحظة بصفة عامة عند تحليل حوادث السيارات ، أن معظمها يأتي من السيارات الملاكى التى يقودها أصحابها ، وتقل فى النقل والتكاسى حيث يحتل السائق أكثر ، نظرا لأنها سيارات تخدم القطاع الاقتصادى وبالتالي فترزقه مرتبط بها .

### ثالثا : طبيعة التحقيق الفنى فى جرائم المرور :

من المعلوم أنه كلما كانت الرقابة المرورية مكثفة وكلما كان الوعى المرورى موجودا كلما قلت الحوادث فمعظمها ينشأ من المخالفات المرورية . ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن مرتكبى الحوادث ليسوا مجرمين يعاملون كما يعامل المتهم فى قضية قتل أو سرقة وإنما هو شخص مخالف للأنظمة المرورية نجم عن مخالفته ارتكابه للحدث والمفروض هنا مع الاحتفاظ بحقوق جميع أطراف الحادث أن يكون المحقق ناصحا ومؤبنا فقط وألا يستخدم أية وسيلة أخرى مع السائقين وحتى محاضر التحقيق فى حوادث السيارات تختلف اختلافا كبيرا عن التحقيق فى القضايا الجنائية<sup>(١)</sup> . وليس معنى ذلك أن يتساهل المحقق فى جمع الأدلة من مكان الحادث أو عدم تدوين شهادة الشهود ولكن يجب على المحقق ألا يعرقل حركة السير بالتباطؤ وتوسيع شق الحادث بل عليه الاستعجال فى معاناة السيارات وتصويرها ورفع الحادث لعدم عرقلة حركة السير ومن ثم يمكن للمحقق أن يواصل عمل المحضر الكروكى ليحدد المسؤولية بعد ذلك على ضوء المعلومات التى لديه ومن معاناة موقع الحادث وألا يتعجل فى تحديد المسؤولية على أى الأطراف إلا بعد قناعته التامة وقناعة رئيسه المباشر فى ذلك فلا يكون رأيه عرضة للتراجع فيما بعد . وعليه كذلك مواساة أهل المتوفى أو المصاب ومشاركتهم أحزانهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم لا سيما أن كانوا من غير سكان المدينة . وأن يعامل شهود الحادث معاملة حسنة وألا يأخذ من وقتهم . وإذا ما كان الوقت متأخرا فعليه إيصالهم بسيارتهم إلى منازلهم وتوجيه الشكر لهم لمساعدته فى إظهار الحقيقة . وكذا من حاول أن يصف المصاب قبل حضور المحقق أو الإسعاف . ومن الأهمية فى محاضر التحقيق معاناة مكان الحادث . فكلما أضمن المحقق وامتد بصره يمينا ويسارا وكلما حاول البحث فى إمكانية الحادث كلما استطاع تحديد المسؤولية وحصرها . وكلما استعجل فى استجواب السائقين ودون ملاحظاته الهامة فى محضر التحقيق حال وقوفه على الطبيعة كلما خرج بنتيجة أقوى لتدعيم أدلة الإدانة .

وهناك جزاءات إدارية تضمنها قانون ولا بد أن يلم بها المحقق ليستطيع تطبيق تلك الجزاءات على أطراف الحادث مثل سحب الترخيصات لمدة معينة وعلى المحقق أيضا أن يطلع على كل جديد فى مجال مهنة التحقيق وأن يحاول معرفة ما يستجد على حوادث السيارات . وعلى المحقق توخى الصدق والتزيت فى نقل الوقائع من موقع الحادث إلى محضر المباشرة . كما أن على المحقق أن يصطبغ معه فى سيطرة الحوادث مثلثات عاكسة وبخاخ بوية لتخطيط مكان الحادث وحقيبة إسعاف أولى وكذا آلة تصوير . كما يجب على المحقق أن يشعر ذوى المتوفين من ولع هويتهم إن وجدت وإن يكون إشعاره

(١) وتتطلب هذه الحوادث من المحقق الدقة والسرعة وقوة الملاحظة . ففى ظروف كثيرة يكون المحقق مضطرا لاقتراف أثر سيارة وقع منها حادث وليتعدت عن مكانه إما جهلا بوقوعه ، أو نتيجة للخوف والاضطراب ، أو محاولة للتخلص من المسؤولية والهرب . وفى ظروف أخرى تفيد قوة الملاحظة فى الاستفادة من الآثار أو كشف أمر السائق المتأثر بالشراب .

بالباقية وإلا يستعمل عنصر المفاجئة لأهل المتوفين ولقاربهم. وهناك بعض الحوادث تتطلب سحب شخص أو أشخاص فيلزم على المحقق الاستعجال في رفع ملف الحادث ليت فيه من قبل القاضي . وعلى المحقق أن يستعجل في أخذ أقوال المصابين إذا كانت حالتهم تمكن من ذلك أو عمل المحاضر اللازمة موقعة من الطبيب المعالج والتي تثبت أنه لا يمكن استجوابهم . ولابد من تفتيش المصابين للتعرف على ذويهم وتحرير كل ما يوجد معهم بعد الحادث . وكثيراً ما تقع حوادث ويرتكب فاعلها الهرب بعد وقوع الحادث. وفي هذه الحالة يجب على المحقق أن يبحث عن أي وصف للسيارة الفاعلة التي هرب سائقها وعليه أن يجمع أي معلومات من مكان الحادث وأن يجد بعض من آثار السيارة التي تمكنه من الاستدلال على نوعية السيارة . ومن الأهمية للتعقيب على ورش الإصلاح ولابد من المتابعة للسرية بصفة دائمة ولا يمنع الإمتعانة بزملائه الآخرون من الضباط والأفراد في تلك المهمة .

رابعاً : واجبات المحقق عند الإبلاغ عن جرائم المرور :

- ١- معرفة مكان الحادث .
  - ٢- معرفة نوع الحادث ودرجة جسامته .
  - ٣- ما يلزم من مساعدات .
  - ٤- إذا كانت السيارة التي وقع منها الحادث قد هربت فيجب أن ينشر عنها فوراً .
  - ٥- إخطار المسؤولين ولتدابير الخبراء .
  - ٦- الانتقال السريع للحيلولة دون هرب الجاني أو تغيير معالم الجريمة .
- خامساً : واجبات المحقق في مكان الحادث :
- ١- على المحقق أن يترك سيارته في مكان مناسب بحيث لا تعرقل حركة المرور .
  - ٢- إبعاد الأهالي والسيطرة على الموقف .
  - ٣- تهئية الخواطر واستتباب النظام<sup>(١)</sup> .
  - ٤- إذا كانت حركة المرور معطلة فيجب العمل على إعادتها بسرعة .
  - ٥- إفساح طريق لتسهيل وصول سيارة الإسعاف إلى المصابين .
  - ٦- يجب أن يقرر المحقق في مثل هذه الظروف أن الجمهور ينظر إليه فلنكن تصرفاته سليمة وحكيمة وسريعة .
  - ٧- فحص المصابين وملابسهم وتحديد ما بهم من إصابات أو آثار مفيدة وإثبات شخصيتهم<sup>(٢)</sup> .
  - ٨- تفتيش ملابس القتلى وجرد ما معهم وإثباته .
  - ٩- نقل المصابين إلى المستشفى .
  - ١٠- نقل الجثث من الطريق وتغطيتها .
  - ١١- إثبات مذكرات بما قرره المصابون وحالتهم وما بهم من آثار .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها ' ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي ' ص ٥٦ وما بعدها .

### سادستا : كيفية إجراء المعاينة :

يجب أن تتضمن المعاينة ما يأتي :

- ١- مدى جسامه الحادث <sup>(١)</sup>.
- ٢- حالة المرور ومدى ضغطه بالمنطقة .
- ٣- حالة الطريق . جاف ، رمل ، مبل ، موحد...
- ٤- حالة الجو .. عادي ، به رياح ، عاصف ، مطر .
- ٥- حالة الضوء ... ضعيف ، ضباب ، مظلم ، نهار ، ليل .. إلخ .
- ٦- الموقع .. منحني ، تقاطع ، دوران .
- ٧- فحص السيارة ، ونقطة للتصادم خاصة .
- ٨- فحص المنطقة .
- ٩- تصوير الموقع ، والمباني ، والمصابين ، والدماء ، والحمولة للزائدة ، وعلامات الفرائم ، والآثار ، ومدى ضغط المرور عموما بمكان الحادث .
- ١٠- رسم مكان الحادث .
- ١١- أخذ المقاييس وتوضيحها على الرسم ، وتشمل بعد كل من البساتين عن بعضهما ، أو بعد السيارة عن المصاب ، طول علامات الفرائم ، عرض للشارع ، عرض الرصيف ، المسافة بين الرصيف والسيارة .
- ١٢- جمع كافة الأدلة الأخرى والتحفظ عليها .

### سابعا : تسجيل وقائع الحادث هندسيا :

يعتبر الرسم الهندسي أحد الدعائم الثلاث التي يستعين بها المحقق في تصويره للحادث تصويرا صادقا ، فالرسم الهندسي يكمل الوصف بالكتابة والصورة الفوتوغرافية ويظهر ما يعجز عن إيضاحهما ، كبيان العلاقة بين شئين عن طريق بيان حجمها وتحديد أبعادهما والمسافة بينهما ، كما أنه يجمع مكان الجريمة جمعا شاملا في مساحة صغيرة ، فالشكل الذي يظهره الرسم الهندسي لمكان الجريمة في حادث قتل مثلا يبين لنا بدقة مساحة المكان وطرق وصول الفاعل إليه والخروج منه كما يوضح المناطق المحيطة به أو طبيعتها ثم يوضح لنا مكان الجثة وبعدها أو قربها من الأماكن الثابتة وقطع الأثاث الموجودة مما لا يمكن للوصف بالكتابة أو الصورة الفوتوغرافية أن تبينه .

وتظهر أهمية الرسم الهندسي في جرائم معينة أهمها حوادث المصادمات على اختلاف أنواعها وحوادث للحريق المشتبه فيها وقضايا القتل والسرقة وهناك العرض .

وكثيرا ما يتوقف حكم القاضي في القضية خاصة في حوادث المصادمات على الرسم الهندسي لأنه يبين بطريقة دقيقة أساسها قياس حالة للطريق واتساعه وطول الفرائم واتجاهها وبعد السيارة التي نجم عنها الحادث عن غيرها وأماكن تناثر الزجاج .

وفي المدن الصغيرة غالبا ما يقوم المصور الجنائي بعملية الرسم الهندسي بعد تدريبه عليها ، أما في المدن الكبيرة التي بها معامل جنائية كبيرة فيخصص شخص مؤهل تأهيلا هندسيا للقيام بهذا العمل .

ولكي يحقق الرسم الغرض منه لا بد من <sup>(١)</sup> :

<sup>(١)</sup> انظر د . عبد الفتاح مراد \* التحقيقي الجنائي الفني والبحث الجنائي ' ص ٣٢ وما بعدها .

أولاً : سرعة انتقال الخبر إلى محل الحادث بمجرد الإبلاغ عنه قبل البدء فى تغيير الأماكن والأشياء المطلوب رسمها .

ثانياً : عليه أن يلم بتفاصيل قبل قيامه بالرسم وأن يعمل تحت إرشاد المحقق وما يريد منه أن يظهره فى رسمه .

ثالثاً : يقوم الرسام بعمل رسم تخطيطى ابتدئى للحادث يبين فيه إذا كان الحادث مصادمة مثلاً يبين موضع السيارتين المتصادمتين واتجاه كل منهما وطول فراملهما وموضعهما ومكان اللثة منهما وأماكن تتأثر الزجاج والآثار الأخرى كالشعر والملابس وعرض الطريق وأماكن الإضاءة وعلامات المرور .

رابعاً : عليه أن يحدد موقع المكان بالنسبة للجهات الأربع الأصلية برسم الأماكن الثابتة فى الحادث أولاً ثم ينصب الأجسام الأخرى إليها ويختار الأهم فالمهم منها .

وعند الانتهاء من عمل الرسم التخطيطى الإبدئى لمحل الحادث يقوم بقياس المسافات بين الأجسام بقياس مترى على أن يثبت ذلك على الرسم الإبدئى وذلك خشية أن ينسى الرسم بعض المقاييس عند انتقاله إلى المعمل لعمل الرسم النهائى .

خامساً : متى عمل الرسم النهائى لمحل الحادث عليه أن يحدد له مقياس رسم ثابت ويفضل أخذ مقياس رسم مناسب حتى يسهل رسمه على ورقة صغيرة المساحة .

سادساً : عند الانتهاء من الرسم عليه أن يثبت فى نهايته كافة البيانات الخاصة به مثل رقم القضية وتاريخها ونوعها والمكان الذى ارتكبت فيه ويبين الجهات الأربع الأصلية ومقياس الرسم وإسم من قام به .

ولاً : الأدوات اللازمة للقيام بأعمال الرسم الهندسى لمحل الحوادث :

يحتاج الرسام إلى بعض الأدوات اللازمة لأعمال الرسم الهندسى وهى فى أبسط صورها عبارة عن قلم رصاص ورق أبيض غير مسطر وورقة مربعات بالسنتيمتر وبوصلة ومقياس مترى ومسطرة ومثلث .

إلا أن عملية الرسم الدقيقة تحتاج إلى أدوات واستعدادات أخرى يبينها كما يلى :

١- منضدة رسم هندسى على قاعدة متحركة مزودة بمصباح كهربائى .

٢- جهاز يلتصج جراف معدنى أو خشبى للتكبير الأوتوماتيكى بالدرجة المطلوبة .

٣- مساطر حرف T مقاسات مختلفة .

٤- مثلثات باغة بحافة مشطوفة .

٥- مسطرة انكبل ٣٠ ، ٥٠ سم .

٦- استونج كامل المعدات .

٧- أقلام جرافوس مزودة بمجموعة سنون ذات كثافات مختلفة .

(١) بينت التعليمات العامة للتعليمات كيفية تسجيل مسرح الجريمة وذلك فى المادة (٣٠١) التى نصت على أنه " يجب أن يضع عضو النيابة رسماً تخطيطياً للمكان الذى قام بمعاينته ، يبين فيه مكان الحادث ، وما وجد به ، والمسافات المختلفة له ، وما يتعلق بما وجد من آثار مع بيان الجهات الأصلية فى الرسم ، حتى تكون الصورة واضحة لمن يطلع عليه ، وإذا تيسر الاحتفاظ ببعض الصور الفوتوغرافية للمكان ذلك أوفى بالفرض " أنظر نص تلك التعليمات فى كتابنا "التحقيق الجنائى والفنى والبحث الجنائى" ص ٢٨٨ وما بعدها .

٨- أفلام وصابن ذات كثافات مختلفة .

٩- ورق شفاف .

١٠- ورق رسم جراموند .

١١- قطع باغة للمنحنيات .

١٢- منضدة أستوديو شف .

- طريقة الجمع بين الصور الفوتوغرافية والرسم الهندسي :

إن أحدث طريقة للرسم الهندسي الجنائي هي التي تجمع بين الرسم الهندسي والتصوير الفوتوغرافي<sup>(١)</sup> إلى لوحة واحدة من ولق مقياس الرسم ذي نسبة ثابتة للصور والرسم وهذه الطريقة تستخدم أصلاً في رسم الخرائط المسلحة والجوية . وهذه الطريقة معروفة باسم فوتوجرامترى Photogrammetry ولها جهاز خاص مكون من جزئين للجزء الأول شريومترك كاميرا Steriometric Camera والجزء الثاني أوتوجراف Autograph .

ثامناً : كيفية إثبات التلفيات<sup>(٢)</sup> :

١- تحديد التلف ووصفه ومده .

٢- تجربة القرانل والنور .

٣- ملاحظة عداد السرعة .

٤- اختبار آلة التثبي (الكلكس) .

٥- عدم الخلط بين لتلف للحديث والتلف القديم .

٦- الإستماعة بالخبير القلى .

تاسعاً : كيفية إثبات المستندات :

١- فحص مستندات السائق (الرخص) .

٢- فحص مستندات السيارة .

٣- فحص مستندات الحمولة -فى السيارة لنقل .

عاشراً : كيفية سؤال الشهود :

١- اختبار الشهود ممن لديهم معلومات بحكم موقعهم المجاور لمكان الحادث أو بسبب وجودهم أثناء وقوعه .

٢- الحذر من الشهود المتحيزين .

٣- الاحتراس من الشهود الذين يحاولون مساعدة زملائهم .

٤- وكذلك الشهود الذين يريدون مجاملة الآخرين .

حادى عشر : تحديد الأسباب التى أدت إلى وقوع الحادث :

١- تحديد الأسباب أو السبب .

٢- هل كان السائق مخموراً أو تحت تأثير المخدر .

٣- هل كان مسرعاً أو مهملاً أو عنيفاً .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أوامر وقرارات التصرف فى التحقيق الجنائي وطريق الطعن فيها " ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التعليمات الإدارية للنيابات " ص ٣٢ وما بعدها .

### ثاني عشر : الاحتياطات الواجبة في مكان الحادث :

١- لا تترك شيئاً بمكان الحادث يؤدي إلى وقوع حوادث أخرى أو إلى الزحام  
٢- يلزم غلق السيارة إذا كانت سترك بالطريق وقتاً ما ويثبت ما بها ويعين عليها  
الحرس اللازم .

٣- ينظم المرور في مكان الحادث بحيث يتقادم وقوع حوادث أخرى .

٤- إذا كان الحادث قد أدى إلى سقوط أعمدة النور أو الترام أو للتليفون بالطريق فيخطر  
المختصون لإزالتها أو إصلاحها .

### ثالث عشر : الآثار الجنائية في حوادث المصادمات :

يتعين أن تكون لدى المحقق فكرة سليمة عما يمكن أن يستفيد به من الآثار المختلفة وكيف  
ولين يحددها وأهميتها في هذا النوع من الحوادث . وسنجد غالباً أنه تعرض لنا ثلاثة أنواع  
من المصادمات نوضحها فيما يلي<sup>(١)</sup>:

#### ١- حالة اصطدام سيارة بأخرى أو بجسم معين :

إذا وجد المحقق كلا من السيارتين بمكان الحادث ، فيسكون من السهل عليه العثور على  
الأدلة التي ترشده في التحقيق مثل موضع كل من السيارتين بالطريق ، وأثار إطاراتهما  
بالأرض ، وعلامات احتكاك إحداهما بالأخرى والتلف الحادث بكل منهما ، فضلاً عما  
يصل إليه من أقوال الشائتين والشهود .

ومن الحقائق المعروفة أن التصادم يؤدي إلى الاحتكاك بين السيارتين وبالتالي إلى انتقال  
المواد من إحداهما إلى الأخرى حسب نظرية تبادل المواد . ويفحص التلف الواقع بكل  
منهما يمكن العثور على ما إنتقل إليهما من مواد ، ويفحص آثار القرامل والزجاج المتناثر  
على الأرض نتيجة للحادث يمكن تكوين فكرة صحيحة عن كيفية وقوعه .

وقد يحدث في بعض الأحيان أن تهرب إحدى السيارتين أو تنبتد عن مكان الحادث عقب  
وقوعه وخاصة في وقت الظلام . وكلما طالبت المدة بين وقوع الحادث وضبط السيارة  
كلما كانت مهمة الاستعراف عليها شاقة ، ولذا فمن الضروري إتباع ما يأتي :

أ) كتابة مذكرات دقيقة عن التلف الذي وقع بالسيارة والذي بموجبه يمكن البحث عنها  
بنقطة .

ب) جمع شظايا وأثار المواد المختلفة التي يثر عليها بمكان الحادث .

ج) أخذ عدة صور لمكان الحادث والسيارة وحالة المرور .

د) التنبيه إلى ما قد يوجد من البويات الغريبة والطلاء وأثار المعادن والزجاج وما إليها .  
كذا لون السيارة التي حدث بها التلف وحالتها ، وقطع الزجاج وجمعها لمضاهاتها بما  
وجد من كسور في زجاج السيارة .

(١) تشمل آثار المركبات طبيعات مجلاتها على الأرض ، وقد يوجد أحياناً ما يدل على نوع معين  
من الصلوات كنزوع شجر متساقط من حافلة خشب أو رائحة زيت الوقود أو زيت تشحيم  
وبالاستعانة بطبقات المجلات يسهل تحديد اتجاه سير المركبة خاصة إذا كان بالطريق وحمل أو  
تراب ، وبملاحظة - أجزاء الأرض المحاذية لآثار العجلات فبها تنفع دالماً للأمام في ناحية  
إتجاه السيارة .



وحينما نبحث على السيارة مرتكبة الحادث يجب أن نلخص بنائهما فقد يوصلنا الفحص الدقيق إلى ما نبحت عنه من آثار وأدلة لها قيمتها ، وقد يظهر من الفحص الدقيق أن السيارة قد دهنت حديثاً ، وأن الطلاء الذي إنتقل إليها من السيارة الأخرى موجود تحت الطلاء الحديث . فإذا كان المالك هو الذى دهنها فمن الواجب البحث عن الأدوات المستعملة فى حيازته فى حالة إنكاره ذلك

٢- حالة اصطدام سيارة بدراجة :

ما لم يكن الاصطدام شديداً بين سيارتين فإن ركبهما فى العادة لا يصابون بسوء ، ولكن إذا ما صدمت سيارة راكب دراجة فإنه غالباً ما يصاب بإصابات جسيمة وقد تؤدي إلى قتله . ونجد أن أهمية نظرية تبادل المواد تبرز هنا أيضاً ، مما يجعل المحقق يتوقع دائماً إنتقال البويات من كل السيارة والدراجة إلى الأخرى وهذه الآثار فى غاية الأهمية فإنه فضلاً عن أنها تربط السيارة والدراجة إحداهما بالأخرى فإن موضعها فى أي منهما يحدد إتجاه الصدمة والاتجاه الذى كانت تسير فيه كل منهما عند وقوع الحادث .

ولما كان اصطدام السيارة بالدراجة يؤدي إلى سقوط ركبها فمن الواجب البحث أسفل السيارة عن كل ما يمكن أن يوجد من آثار علفت بها من الراكب أو الدراجة مع الإستمعانة بضوء قوى لأداء هذه المهمة بإتقان وعناية إلا نغفل أهمية الزجاج وغيره من الآثار التى يعثر عليه<sup>(١)</sup>.

#### ٣- حالة اصطدام سيارة بأحد المارة :

تختلف الآثار التى يتركها كل من راكب الدراجة أو الشخص السائر على قدميه بالسيارة ، فقد توجد أجزاء من الملابس أو شعر الرأس أو بقع دموية على أجزاء مختلفة منها صلب ظروف الاصطدام ، ولذا فمن الضروري أن نبحت عن مثل هذه الأشياء فى كل مكان وتحافظ عليها بقدر الإمكان وفى نفس الوقت يلزم أن نفحص المصاب أو القاتل بحثاً عن كل ما اتصل بجسمه أو بملابسه من آثار السيارة ، وقد نجد آثاراً خفيفة من البوية عالقاً بالملابس أو قشوراً من النيكل أو ذرات من الزجاج . وفى حالة وفاة الشخص يرعى البحث عن هذه الأشياء قبل تشريح الجثة وقبل نزع الملابس عنها حتى لا تضيع أو تلتف . فإذا كان المصاب قد نقل إلى المستشفى فالأفضل أن يتوجه إليه المحقق بسرعة ليخلصها

(١) حدث فى إحدى الجهات أن صدمت سيارة دراجة يركبها أحد رجال البوليس وتمكنت السيارة من الهرب عقب وقوع الحادث الذى أدى إلى وفاة رجل البوليس متأثراً بجراحه ، وحدث تلف بالدراجة وتهشم بزجاج فانوسها الأمامى . وقد اتصل المحقق بالورث الذى تقوم بإصلاح السيارات والجراجات الموجودة بالمنطقة وطلب منهم إخطاره عن أى سيارة تنقسم إليهم لإصلاحها وفعلما اتصل شخص بالمحقق وأبلغه عن سيارة موجودة فى مكان معين فى انتظار إصلاح ما بها من تلف . وانتقل المحقق على الفور فوجد السيارة بالمكان المعين ، وكان مالكها يحاول أن يعيد مقدم الرفوف الأمامى الأمين إلى مكان بعد أن نقوس للدخل وأقرب من العجلة اليمنى ولما سأله المحقق عن كيفية اصطدام سيارته ذكر ظروف أخرى لا تتصل بالحادثة السدى وقع لرجل البوليس . إلا أنه بفحص السيارة وجدت بها آثار من الزجاج جمعت وفحصت بالمعمل فأتضح أنها تماثل زجاج فانوس الدراجة المكسور كذلك عثر المحقق بمساحة المطر الموجودة فى مقدم زجاج السيارة والدراجة آثاراً للبويات التى انتقلت من الواحدة إلى الأخرى تحقيقاً لنظرية تبادل المواد . ولذا كل هذه الأدلة القوية أعترف المتهم بوقوع الحادث منه .

قبل ضياع الآثار لإثبات شكلها وحالتها وموضعها . ويجب ألا يفوتنا ما نتركه الإطارات من آثار مميزة لها بالملايس والجسم .

وقد لوحظ في حوادث الطريق أنه إذا صدمت سيارة شخصا مائلا تحدث بجسمه إصابات بمنطقتي الركبتين والرأس ، ويرجع هذا إلى أن الصدمة تحدث عند الركبتين تقر ١ وبما أن وضعهما من الجسم يقع أسفل مركز الثقل ، فيكون نتيجة لشدة الصدمة عند هذا الموضع أن يرتفع الجسم لأعلى ويميل للخلف فيصطدم رأسه وجسمه بزجاج السيارة الأمامي أو بسطحها حسب ارتفاعها وسرعتها ، حجم الجسم وفي بعض الأحيان يقذف الشخص بعيدا عنها . فإذا وقعت السيارة على العور أو كانت بطيئة السير فقد يقذف الشخص على الأرض .

وفي الحالة التي تكون فيها السيارة لوري تكون الصدمة فوق موقع الركبتين نظرا لارتفاع هيكل هذه الأنواع . وإذا يتأثر الريداتير نتيجة لاصطدامه بالجسم ، وفي أغلب الظروف يقع الشخص أمام السيارة وتحدث به إصابات أخرى جسيمة ، وقد تمر عليه عجلاتها فتؤدي إلى وفاته . وفي مثل هذه الأحوال نجد آثار الإطارات والطين والشحم الموجود بأسفل أجزاء السيارة عالقة بملايس القليل وجسمه . كذلك يعلق بأسفل السيارة وبأجزائها التي تلامسه آثار من دمائه وشعره وملايسه ، وقد توجد أجزاء من جلده أو لحمه أو أحشائه .

وفضلا عما أشرنا إليه من وجوب الالتفات إلى آثار الزجاج والخشب والبويات وقشور الطلاء وما إليها فمن الضروري بالنسبة للأشخاص البالغين الحصول على عينة من دماتهم ومتحصلات معدتهم لتحليلها بحثا عن وجود آثار للكحول أو المواد المخدرة بها<sup>(١)</sup>.

كثيرا ما يحدث وخاصة في ساعات الليل المظلمة أن تهرب إحدى السيارات التي ترتكب حادثا وتخفي لمدة طويلة ، مما لا شك فيه أنه كلما طالت المدة بين الواقعة وبين ضبط السيارة كلما ضعف الأمل في التعرف عليها . ولهذا كان من الواجب إجراء ما يأتي :

(أ) كتابة ملاحظات واقية ودقيقة عن التلف المحتمل أن يكون لحق بالسيارة وسرعة البحث عن السيارة التي قد يوجد بها .

(ب) التقاط سائر الأجزاء التي يثر عليها بمحل الحادث .

(ج) الحصول بوساطة المصور الأخصائي على صور لمحل الحادثة والسيارة أو الأشياء التي حصل فيها التصادم .

والمعلومات التي تأتي تحت "أ" تشمل وجود ومواقع الدهان الدخيل واثار المعادن والزجاج وغيرها . كذلك تسجيل لون ورفارف وعجل السيارة موضع البحث . والأشياء أو المواد المتوقع جمعها في "ب" تشمل أجزاء الزجاج والدهان وفي بعض الأحيان أجزاء من خشب أو معادن .

وأجزاء الزجاج التي توجد بمحل الحادثة أو بالسيارة موضع الفحص عظيمة الأهمية لأنها كثيرا ما تكون الدليل القاطع في الحادث .

هذا وتجب ملاحظة وإثبات آثار التصليح واثار الدهان الجديد في السيارة المشتبه في ارتكابها الحادث لمعرفة صلتها به وتاريخ وكيفية عمله .

(١) انظر د . عبد الفلاح مراد ' التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي ' ص ٣٢ وما بعدها .

وفى حوادث تصادم السيارة مع مترجل أو راكب دراجة ، تفحص مخالفات هذا على السيارة مثل بقع الدم ، قطع الملابس وأجزاء الجسم أو الشعر كما تفحص مخالفات السيارة على الشخص مثل أجزاء السيارة المختلفة ومنها للعجلات والردليتيير والتصميم والرفارف<sup>(١)</sup>.

ومن المستحسن أيضا فحص أسفل السيارة لأنه قد يوجد به مواد أو بقايا تفيد التحقيق ، كذلك يجب أخذ عينة من بول ودم القاتل فى حوادث السيارات لفحصها ومعرفة ما إذا كان متعلطا خمرًا أو غيره من المخدرات ، فقد يكون لهذه الحقيقة دخل كبير فى الحادث ، لأن القاتل يصبح أن يكون مترنحا وملقى فى عرض الطريق أو يقرر الصائق أن خطواته لم تكن مترنة وأنه تقدم فجأة أمام السيارة .

وسجل حوادث السيارات ملئ بحالات مرت فيها السيارة على أشخاص وجد أنهم كانوا مستقلين فى الطريق بحالة سكر شديد . وفى هذه الحالات تظهر بحالة واضحة إصابات من مرور السيارة على الجسم مع إنتشار رائحة الكحول المنبعثة من فم المصاب .  
رابع عشر : تقرير فنى هندسى بناء على قرار النيابة العامة بشأن الحراف أنوبيس وتصادمه مع سيارة ملاكى ومصرع قائلدها وإصابة الباقين :

تاريخ وقوع الحادث                      مارس ٢٠٠٠  
وقت وقوع الحادث                      الساعة الرابعة بعد الظهر

حينما تسير السيارة على طريق ما بسرعة منتظمة ، يتولد من محركها قوة جبر تتطلب على المقاومة الآتية :

- ١- مقاومة الحركة .
  - ٢- مقاومة الهواء .
  - ٣- مقاومة الانحدارات عند تساقطها .
- هذا بالإضافة إلى قوة الجبر الإضافية اللازمة لزيادة سرعة السيارة والتي يولدها المحرك كذلك ويهيمن بالدرجة الأولى فى هذا المقام : مقاومة للحركة ، فهذه المقاومة تنشأ عن ٣ عوامل :

- (أ) التصادق كاوئش الإطارات بالبروزات الموجودة على سطح الطريق .
  - (ب) الانزلاق بين الكاوئش و سطح الطريق (فى حالة وجود أمطار أو طين ... إلخ ) .
  - (ج) تغيير شكل الكاوئش على الطريق .
- هذا وتتوقف قيمة هذه المقاومة على :
- ١- سرعة السيارة .
  - ٢- وزن السيارة وحمولتها .

(١) وتطبيق قانون المبادلة "Exchange principle" — كما سبق للقول — يؤدي لجل الخسائر إزاء حوادث السيارات فيمقتضاه لابد وأن تترك آثار للسيارة على المترجل وعلى الدراجة وراكبها — كما أن الشخص والدراجة تترك آثارهما على السيارة ، فضلا عن أن هذه الآثار تبين موقع كل منهما وكيفية حصول التصادم وتعطى فكرة عن المخطئ .

- ٣- عدد طبقات كاوتش الإطار وحالته ، فإذا كان متأكلا رانت مقاومته<sup>(١)</sup>
- ٤- ضغط الهواء داخل الكاوتش ، فكما زاد الضغط نقل مساحة التلامس بين الأرض والكاوتش ، وبذا نقل مقاومة الاحتكاك .
- ٥- حالة الطريق (هل هو أرض ترابية أو خرسانة أو أسفلت أو زلط . إلخ )
- ٦- درجة حرارة الجو .
- وفي كثير من الأحوال لا يلتزم قائد السيارة بمسألة ضبط ضغط الهواء داخل الإطارات الكاوتش قبل بدء رحلته ، وينتج عن ذلك تحول الاحتكاك بين الأرض والإطارات إلى حرارة تزيد من ضغط الهواء داخل الإطارات وتعرضها للانفجار أثناء المسير بسرعات عالية على الطريق ، مما ينتج عنه انحراف السيارة بل وانقلابها على الطريق .
- وهذا ما حدث لأحد الأتوبيسات الذي انفجرت عجلته الأمامية اليسرى فاندفع إلى سيارة مرسيس رقم ١٣٥٢٢ جمر ك إسكندرية الآتية في الاتجاه المضاد وصدمها مما نتج عنه مصرع سائقها وإصابة باقي الركاب (وكلهم من الألمان) بإصابات مختلفة<sup>(٢)</sup>.
- خامس عشر : جدول يوضح سرعة السيارة ومسافة الفرامل على الطرق الجافة والمبللة والمسافة التي تقطعها السيارة عند التأخر في استعمال الفرامل :

سرعة السيارة بالكيلو متر في الساعة	المسافة التي تقطعها السيارة بالمتري عند استعمال الفرامل وحتى تتوقف في طريق مبلل	المسافة التي تقطعها السيارة بالمتري عند استعمال الفرامل وحتى تتوقف في طريق جاف	المسافة التي تقطعها السيارة بالمتر في الثانية عند التأخير في استعمال الفرامل
٣٠	١١,٤	٥,٨	٨,٣
٤٠	٢٠,٥	١٠,٥	١١,٥
٥٠	٣٢	١٦,٥	١٣,٩
٦٠	٤٨	٢٤,٥	١٦,٧
٧٠	٦٣	٣٢	١٩,٤
٨٠	٨٢,٥	٤٢	٢٢,٢
٩٠	١٠٤,٥	٥٣	٢٥
١٠٠	١٢٩	٦٥,٦	٢٧,٨
١١٠	١٥٦,٥	٧٩,٥	٣٠,٥

<sup>(١)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد " لوامر وتقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها " ص ١٧ وما بعدها .

<sup>(٢)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " للتحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي " ص ٣٢ وما بعدها

سادس عشر : أمثلة من التحقيق الجنائي الفني في بعض جرائم المرور :

والحوادث التالية نماذج من إصابات السيارات تبين مدى قيمة اشتراك المحقق والباحث مع خبراء المعمل في كشف حقيقتها :

أ) بينما كان رجل البوليس عائداً إلى منزله راكباً درجته بعد نوبة عمله ، صدمته سيارة "صالون" صدمة مميتة وولت الأذيال .

أصاب الدرجاة تلف شديد ، وتناثر منها زجاج المصباح الأمامي .

أسرع المحققون في اتخاذ اللازم نحو الحادث فاتصلوا بـتلفونيا بجميع الجراجات المحيطة في مدى ستة أميال وطلبوا من أصحابها الإتصال بهم إذا قصدهم سيارة لإصلاح أضرار حديثة لحقت بها .

ردا على هذا الاتصال وردت إشارة تفيد أن هناك سيارة "صالون" كبيرة بضوحي المدينة حدد مكانها مرسل الإشارة . لما توجه المحقق لمكانها وجد صاحبها يصلح اتباجاً في جناح السيارة الخارجي الأمامي وشوهدت عدة خدوش حديثة على دهان باب السيارة من الخارج لم يستطع صاحب السيارة الإدلاء بأسباب معقولة لسبب ما أصاب سيارته من التلف ونقلت السيارة للفحص .

أسفر فحص السيارة عن وجود شظايا من زجاج بتيتات عتية بابها ونسالة من لباد أزرق في اتباج حديث بميزاب المطر أعلى للجانب الخارجي من الشباك الأمامي .

ولفتت شظايا الزجاج في نوعها وطبيعتها نفس زجاج مصباح للدرجة أما نسالة اللباد الأزرق فولفت نسيج قيعه القليل التي ظهرت بها آثار تلف حديث .

وبفحص الدرجاة وجد على "البدا" بها آثار دهان من نوع الموجود بالجناح للتلف من السيارة ووجد دهان من بابها على يد فرملة الدرجاة وحرف مصباحها .

كانت هذه الآثار المتبادلة مع معلومات أخرى حصل عليها المحقق كافية للتعرف بصفة جازمة على السيارة وحكم على سائقها بتهمة القتل .

ب) والحادثة الثانية تتلخص في أن مترجلاً كان يسير أسفل الإريز في طريق قليل الإضاءة . كان هذا بعد ميعاد غلق المحلات . صدمته سيارة وواصلت سيرها دون توقف . كسر ساقه ولحقت به إصابات نقل بسببها إلى المستشفى دلت التحريات على أن السيارة التي صدمته كانت موتوريسكل بسبت جانبي ، وأن سائقه كان شعره أشهب ، وكان يلبس قيعه ، وكانت ترافقه سيدة بالسبت الجانبي ، وأن للموتوريسكل والسبت الجانبي كان يحدث صوتاً مما يدل على قدومه .

عثر على سيارة عليها الأوصاف السابقة بجراج صغير مغلق . ظهر أن صاحبه له شعر أشهب .

أسفر التحقيق على ما يأتي :

١- أنه كان موجوداً بمحل عمومي إلى ساعة قفل المحلات بأخر الطريق لأذى وقعت فيه الحادثة .

٢- كانت ترافقه في سيارته سيدة .

٣- وأنه كي يصل إلى الجراج الخاص به يجب أن يمر بالجزء من الطريق محل الحادثة في وقت متوافق مع وقت وقوعها .

بفحص جهاز السيارة وجدت شعرتان علفتان بجزء مغطى بالشحم في عمود الموتوسكيل الأمامي<sup>(١)</sup>.

فحصت هاتان الشعرتان بالمعمل ووجدتا أنهما لشعر رأس أمي لونغهما غامق وتدل أطرافها على أنها انتزعتا من مكانها بالقوة . وبمضاهاتهما على شعر المصاب ووجدتا مقطبتين معه في التكوين واللون والسمك .

وبفحص ملابس المصاب كذلك وجدت بثنية سترته منطية خشب صغيرة طولها نصف بوصة ويسمك الدبوس لونها بني فاتح وكأنها جزء من عصا مشقوقة .

وجد أن السبت الجانبي مثبت بعصا مشقوقة كانت غير ثابتة ووافقت في نوعها ومادتها للشظية التي وجدت بستره للمصاب .

وبالرغم من إنكار المتهم وادعائه بعدم علمه أى شئ عن الحادثة فإنه حكم عليه لإصابته المجنى عليه .

**سابع عشر : المشكلات العملية في معاينة حوادث المركبات :**

تعتبر آثار فرامل المركبات من الآثار الجنائية الهامة ، وذلك بعد إنتشار المركبات الآلية وزيادة للحوادث الناتجة عنها .

قد يصبح تحديد سرعة المركبة أمراً ضروريا في بعض الجرائم . فقد تكون سرعة المركبة هي صورة الخطأ الذي يتطلبه القانون في جرائم الإصابة الخطأ ( ٢٤٤ عقوبات ) أو القتل الخطأ ( ٢٣٨ عقوبات ) ، وذلك لتجاوز هذه السرعة ، السرعة المقررة في القوانين أو اللوائح . فإذا ما ثبت بالدليل المقنع أن قائد السيارة قد تجاوز الحد الأقصى للسرعة ، ثبت إهماله وخطؤه . وكلا النوعين من الجرائم في تزايد مضطرد في العصر الحديث .

وتثور في هذا النوع من الحوادث مشكلتان :

**الأولى :** كيفية تحديد سرعة السيارة وقت وقوع الحادث ، ليكون ذلك الدليل على توافر صورة من صور الخطأ بإثبات أن قائد السيارة قد جاوز السرعة المحددة في القوانين واللوائح أو القرارات ... الخ . ( مادة ٢٤٤ عقوبات ) .

**الثانية :** إثبات أن السيارة المضبوطة ، وذلك في الحوادث التي يهرب فيها قائدها ، عقب الحادث وهي التي تعرف بعبارـة Hit & Run ، هي نفسها ، السيارة التي تسببت في الحادث.

وهذه المشكلة تخضع ، في حلها ، إلى كافة وسائل الإثبات .

**أ- مذلول فرامل السيارة :**

عند استعمال فرامل السيارة للوقوف فجأة ، وخاصة عندما تكون السرعة عالية وقت استخدامها ، تترك عجلات السيارة أثارا لها على سطح الطريق إذا كان صلبا وليس ترابيا . وأول من استفاد من آثار الفرامل ، في تقدير سرعة السيارة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا الغربية وكان ذلك عام ١٩٣٠ . فعند الضغط على الفرامل ، تبدأ العجلات في التوقف عن الدوران ، إلى أن تقف تماما . فإذا كانت سرعة السيارة عالية - نوعا ما - فإن السيارة تستمر في انزلاقها حتى بعد توقف عجلاتها نتيجة لاستخدام

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول أعمال النيابة " ص ٣٢ وما بعدها .

الفرامل . وينجم عن هذا الانخفاض والعجلات لا تكرر ، احتكاك يبين العجلات وسطح الطريق . فإذا كان هذا الطريق صلبا ، ارتفعت درجة الحرارة ، فتتفصل ذرات من مادة الإطارات (كاوتش) ، تلتصق بسطح الطريق ، تاركة العلامات السوداء المعروفة . وهذه العلامات السوداء هي المقصود ، بأثار الفرامل . وطول هذه الأثار هو ما يعبر عنه بمسافة الوقوف . وكلما طالت هذه المسافة ، كلما دل ذلك على طول مدة الانزلاق ، الذى يشير الى سرعة عالية للسيارة .

وبناء على ذلك فإن طول مسافة الوقوف لا يعبر تعبيراً صادقاً عن المسافة التى قطعتها السيارة بعد استخدام الفرامل ، ذلك لأن هذه الأثار لا تبدأ فى الظهور إلا بعد توقف دوران عجلات السيارة . ولكن يعقب استخدام الفرامل باستمرار السيارة فى السير فى نفس الاتجاه ، فى الفترة ما بين العجلات فى التوقف حتى توقفها تماما ، ثم تبدأ السيارة بعدها فى الانخفاض تاركة أثارها على سطح الطريق . ويعبرة أخرى فإن طول هذه الأثار - هى فى الواقع الحد الأدنى لمسافة الوقوف ، وبناء على ذلك ، فإن اعتماد حسابات تقدير السرعة على هذه الأثار يعبر عن سرعة فى دائما ، أقل من الواقع . ومادام الأمر كذلك فتقدير الخبير لسرعة السيارة يكون دائما فى مصلحة المتهم ، وليس فى غير صالحه .

ب- العوامل المؤثرة على طول أثار الفرامل :

تتأثر أثار الفرامل بعوامل كثيرة . فنتأثر مسافة الوقوف تبعاً لذلك بالعوامل التالية :

أولا - العوامل الميكانيكية :

- ١- سرعة السيارة عند بدء استخدام الفرامل .
- ٢- طبيعة سطح الطريق - ترابى ، اسفلت ، خرسانى أو املس أو خشن ، معبد أم غير معبد ... الخ .
- ٣- حالة إطارات السيارة ، وهل هى جديدة أم متأكلة (ممسوحة) ؟
- ٤- حجم نقوش الإطارات ، وهل هى من النوع الضخم كما فى سيارات النقل او الجرافات ، أم هى دقيقة كما فى سيارات الركوب ؟
- ٥- درجة ضغط الهواء لدخل الإطارات .
- ٦- كفاءة الفرامل .
- ٧- طبيعة الطريق هل طريق صاعد أم طريق هابط أو دائرى .

ثانيا - العوامل النفسية :

وهذه العوامل النفسية تتعلق بالسائق ، وتؤثر هى الأخرى فى طول أثار الفرامل أى تؤثر فى طول مسافة الوقوف :

- ١- يقظة السائق ودرجة انتباهه .
- ٢- سرعة الاستجابة ، أو زمن التلبية .
- ٣- زمن الاستجابة .

يمكن الاعتماد عند تقدير يقظة السائق ودرجة انتباهه على الظروف ، والملابس المحيطة بالحدث ، وهى الظروف السابقة والمعاصرة ، واللاحقة للحدث . أما فيما يتعلق بزمن الاستجابة أو التلبية ، فيمكن قياسه . وهو عبارة عن الفترة الزمنية التى تمر منذ حدوث التنبيه للسائق ، أى منذ اللحظة التى يرى فيها السائق الخطر ،

ولحظة بدء استخدام الفرامل للوقوف . وهذه الفترة تختلف من شخص لآخر ، بدءاً من ¼ الثانية . وتقطع السيارة هذه الفترة ، بنفس السرعة التي كانت تسير عليها ، ثم تبدأ هذه السرعة في التناقص مع بدأ استخدام الفرامل <sup>(١)</sup>.

ثالثاً - عوامل أخرى قد تؤثر في طول أثار الفرامل ويمكن إجمالها :

وهذه العوامل مؤثرة ، يمكن إجمالها والتجاوز عنها ، دون أن يترتب علي هذا التجاوز . أي خطأ ملموس في تقدير السيارة .

ومن أمثلة هذه العوامل :

- اتجاه الرياح وسرعته .

- درجة حرارة الجو . فارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلي الإقلال من مقاومة الاحتكاك بين سطح الطريق ، وإطارات السيارة .

- حالة النقوش الخاصة بالإطارات من جده أو قدم ، ومن ضخامة أو صغر .

- ضغط الهواء داخل الإطارات . فالضغط العالي يقلل الاحتكاك ، بينما الضغط المنخفض لداخل الإطارات ، يزيد من مقاومة الاحتكاك .

- حمولة السيارة ، وهذه الحمولة تضغط علي الإطارات "تفلطحها" مما يزيد من السطح الملامس لسطح الطريق . الأمر الذي يقلل من معامل الاحتكاك .

ويلاحظ أن بعض هذه العوامل يزيد من مسافة الوقوف والبعض يقلل منها ، وفي كلا الحالتين للتأثير طفيف حتى يمكن التغاضي عنها .

- المعلومات التي يجب أن يتضمنها التحقيق :

في مثل هذه الحوادث ، يجب لم يتأكد القاضي أن المحقق قد جمع البيانات التالية في تحقيقه ، وأنها كانت في متناوله أثناء التحقيق ، حتى تكون الحسابات والتقديررات التي تمت صحيحة ومطابقة للواقع :

١- هل الآثار الموجودة في محل الحادث ، هي أثار فرامل للسيارة التي تعلقت بالحادث فعلاً ؟

٢- عدد أثار الفرامل المتروكة في محل الحادث . فالسيارة ، وهي تسير في خط مستقيم علي طريق ترابي أو ما يمثله ، لا تترك إلا أثار الإطارين فقط ، هما الإطاران الخلفيان ، أو الأماميان ، حسب اتجاه السيارة . فإذا كانت متقدمة ، كانت الآثار للإطارين الخلفيين ،

أما إذا كانت متقهرة ، كانت الآثار للإطارين الأماميين ، ولا تظهر آثار الإطارات الأربعة ، إلا أثناء الدوران . ولما كانت السيارة ، عند استخدام الفرامل ، وخاصة إذا

كانت بسرعة ، تأخذ طريقاً منحنيًا (دائرياً) بعض الشيء ، يضيق ، أو يتمتع حسب سرعة السيارة وقوة الفرامل ، وعندئذ تظهر آثار الإطارات الأربعة في منطقة الدوران .

٣- قياس أثار كل إطار ، ونحصل في النهاية علي متوسط مجموع القياسات .

٤- تقدير نسبة ميل الطريق في اتجاه السيارة . إذ تختلف مسافة الوقوف في حالة صعود مرتفع ، عنها في حالة هبوط منحدر ، فالسيارة للصاعدة ، تقف علي مسافة أقل منها في

حالة الهبوط ، علي نفس السرعة .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن

فيها " ص ٣٢ وما بعدها .



٥- معامل الاحتكاك ، وهو حصيلة العوامل السابق الإشارة إليها كمعامل مؤثرة في طول آثار الفرامل (مسافة الوقوف) . ويتغير معامل الاحتكاك ، تبعاً لسرعة السيارة . فمعامل الاحتكاك لسيارة ما ، على سرعة ٢٠ ميلاً في الساعة هو ٠.٧٢ ، ويصبح هذا المعامل لنفس السيارة ٠.٧٢ . وعلى سرعة ٤٠ ميلاً في الساعة .

$$\text{ذلك لأن معامل الاحتكاك} = \frac{\text{مربع السرعة}}{٣ \times \text{مسافة الوقوف}}$$

٦- إذا ظهرت آثار فرامل بعدد الإطارات ، دل ذلك على أن الفرامل كانت في حالة تشغيل كامل — أما إذا كان عدد الآثار أقل من عدد الإطارات ، دل ذلك على أن فرامل إطار أو أكثر لم تعمل ، ويجب تحديدها ، إن لمكن ذلك ، وبعض سيارات النقل (الأسرى) ليس لإطاراتها الأمامية فرامل . بل للفرامل مركبة على الإطارات الخلفية فقط . ويتم حسابات تقدير السرعة ، على أساس أن الفرامل جميعها ، قد تم استخدامها معاً ، وذلك من الناحية العملية فقط ، فإذا لم تستخدم إحداها ، أو فشلت في وظيفتها ، فإن مسافة الوقوف سوف تتأثر تبعاً لذلك ، وإذا ما يحدث في الدرجات البخارية (الموتوسيكلات) حيث يتم استخدام الفرامل الخاصة بالإطار الخلفي فقط دون الأمامي ، وإذا استخدمت الفرامل الأمامية كان ذلك بلطف .

٧- وقد يحدث أن تتزلق السيارة من سطح مرصوف إلى سطح خشن أو العكس ، وعندئذ يجب إجراء الحسابات لكل إطار على كل سطح . وإذا كانت آثار الفرامل على شكل دائري أو منحنى ، فيقاس نصف قطر الدائرة التي يكون هذا المنحنى جزء من محيطها . ذلك لأن ، عند وقوع حادث ، فإن العجلات تستمر في دورانها عادة ، وتكون آثارها عنيفة الانحناء . وفي هذه الحالة ينتقل ثقل السيارة من إطار إلى آخر . — تحديد سرعة السيارة :

تختلف تقديرات هذه السرعة باختلاف الظروف التي تمر بها السيارة عند تقدير سرعتها ، فالسيارة التي تسير في اتجاه مستقيم تختلف ظروفها عندما تكون هذه السيارة في حالة دوران عند منحنى الطريق أو هي صاعدة مرتفع أو هابطة على منحدر .

١- تحديد السرعة أثناء دوران المنحنيات :

لا يستطيع قائد سيارة الدوران عند المنحنيات على سرعة عالية . ذلك لأن السيارة أثناء الدوران تميل إلى الانزلاق في اتجاه خارج الدوران ، وإذا كانت السرعة مناسبة فإن دوران عجلة القيادة يسبب دوران العجلتين الأماميتين ، ومعامل الاحتكاك عند هذه السرعة يمنع الانزلاق خارج الدوران ، بل يجعل بقية السيارة تتبع مسار الانحناء بسهولة وعندما تكون السرعة عالية ، فإن الجزء الخلفي من السيارة يستمر في الاتجاه الأصلي بينما الجزء الأمامي — نتيجة دوران عجلة القيادة — دور مع الانحناء فينتسب الانزلاق . وفي هذه اللحظة يكون مطلوب معامل احتكاك كبير للمحافظة على الانسياب أثناء الدوران ، فإذا كانت السرعة عالية تتغلب السيارة على معامل الاحتكاك (الذي ينخفض كلما زادت السرعة) وعندئذ تتزلق السيارة طبقاً لنظرية الطرد المركزي  $Centerfugal\ force$  ، فتتفجع للجزء الخلفي من السيارة في اتجاه مستقيم . نما الجزء الأمامي منها قد تغير اتجاهه مع

الدوران ، فلما أن تنقلب السيارة ولما أن تخرج من طريقها وتشط خارجة عن الدوران وفي هذه الحالة يكون لدينا نوعان من آثار المعجلات :  
 — آثار فرامل للإطارات الأمامية في مدار الانحناء .  
 — آثار انزلاق Yaw friction للمعجلات الخلفية خارج مدار الانحناء العادي الإطارات الأمامية<sup>(١)</sup> .

ولتقدير سرعة السيارة أثناء الدوران ، نقيس نصف قطر الدوران الذي اتخذته السيارة منقوصا منه نصف عرض الشارع إذا كانت السيارة تسير في طريق عادي ، أما إذا كانت تسير في طريق واسع مقسم إلى "حواري" Lanes فينقص من نصف قطر دوران السيارة نصف عرض الحارة التي كانت تسير بدخلها للسيارة . ثم تعوض المعادلة التالية السرعة =  $3.87 \sqrt{\text{نصف القطر} - \text{نصف عرض الشارع}} \times \text{معامل الاحتكاك}$   
 ٢- تحديد السرعة أثناء صعود مرتفع أو هبوط من منحدر :

عندما تكون السيارة صاعدة على مرتفع تكون ضد الجاذبية الأرضية لذلك فسهي تحتاج للوقوف إلى مستوى أقل منها لو كانت نفس السيارة هابطة منحدر وعلى نفس السووعة<sup>(٢)</sup> . وذلك لأن الجاذبية في هذه الحالة تطيل منها . ولهذا تختلف المعادلة الخاصة بتحديد السرعة في الحالتين :

أ- السيارة صاعدة مرتفع :

$$\text{السرعة} = 3.0 \sqrt{\text{مسافة الفرامل} \times (\text{معامل الاحتكاك} + \text{نسبة ارتفاع الطريق})}$$

ب- السيارة هابطة :

$$\text{السرعة} = 3.0 \sqrt{\text{مسافة الفرامل} \times (\text{معامل الاحتكاك} - \text{نسبة ارتفاع الطريق})}$$

وتقدر نسبة الارتفاع للطريق ، سواء كان صاعدا أم هابطا ، بقياس مقدار الارتفاع على مسافة ١٠٠ بوصة<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التحقيق الجنائي التطبيقي ' ص ٥٥ وما بعدها

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي ' ص ٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التعليمات القضائية للنيابات ' ص ٦٥ وما بعدها

## الكتاب الثالث

### المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور والقتل والإصابة الخطأ

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الكتاب لشرح المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور والقتل والإصابة الخطأ وذلك في الأبواب التالية :

الباب الأول : للقواعد العامة في المسؤولية المدنية <sup>(١)</sup>.

الباب الثاني : للمسئولية عن الأشياء <sup>(٢)</sup>.

الباب الثالث : أهم القيود والأوصاف الجنائية وتطبيقات محكمة النقض المصرية للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المياريات <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد \* للتطبيق على القانون المدني \* ص ٣٧ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد \* أصول أعمال النيابة \* ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد \* الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية \* ص ٦٩ وما بعدها .



## الباب الأول

### القواعد العامة في المسؤولية المدنية

#### تمهيد وتقسيم :-

تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني على أنه ( كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ) ويتضح من نص هذه المادة أنها تتناول موضوع المسؤولية التقصيرية في القانون المدني والتي يتعرض لها الأشخاص نتيجة ما يقومون به من أخطاء تسبب ضرراً معيناً للغير ومدى ارتباط هذا الضرر بالخطأ المنسوب إليهم وبالتالي ينشأ الحق في التعويض المدني<sup>(١)</sup> عن هذا الضرر على عائق من ارتكب هذا الخطأ ويتبين من ذلك أن المسؤولية التقصيرية تتكون من ثلاثة أركان هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين هذا الخطأ وما ترتب عليه من ضرر ، وسوف نتعرض لأركان هذه المسؤولية في الفصول التالية :

#### الفصل الأول : الخطأ<sup>(٢)</sup>.

#### الفصل الثاني : الضرر .

#### الفصل الثالث : علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول أصول المحضرين في الإعلان والتفويض " ص ٣٢ وما بعدها .

## الفصل الأول الخطأ

للخطأ في المسؤولية العقابية كما هو متفق عليه هو إخلال بالتزام تعاقدي أى التزام منصوص عليه في بنود العقد وقد يكون هذا الالتزام بالتزام بتحقيق نتيجة كما قد يكون التزام ببذل عناية ، أما الخطأ في المسؤولية التقصيرية فهو إخلال بالتزام قانوني وهذا الالتزام القانوني هو التزام ببذل عناية دائمة ، ويقصد بهذا الالتزام أن يتوخى الشخص في سلوكه البقطة والتبصر حتى لا يضر بالغير فإذا ما انحرف عن ذلك وكان لديه القدرة على التمييز بحيث يدرك أنه قد انحرف ، اعتبر هذا الانحراف خطأ يستوجب مسؤوليته التقصيرية . وذلك فإن الخطأ الذى يستوجب مسؤولية الشخص التقصيرية يتكون من ركنين هما :

- ١- الركن المادى : التعدى .
- ٢- الركن المعنوى : الإدراك .

أولاً : الركن المادى :- التعدى :

الخطأ هو إنحراف في السلوك أى تعد يقع من الشخص في تصرفه ومجازة للحدود التي يجب عليه إلتزامها في سلوكه ، ويقع هذا التعدى أو الانحراف إذا تعدد الشخص الإضرار بالغير أو إذا هو دون أن يتعد الإضرار بالغير أهمل وقصر .

والمقياس الذى يحدد هذا الانحراف هو معيار الشخص المادى الذى يتجرد من الظروف الداخلية الملازمة لشخص المعتدى دون أن يتجرد من الظروف الخارجية العامة التي تحيط بالمعتدى وأهمها ظروف الزمان وظروف المكان .

وقد يكون الخطأ خطأ سلبياً أى يأخذ صورة ترك أو امتناع وهذا لا يتحقق إلا حيث يندل للترك أو الامتناع عن إعمال أو عدم احتياط والحيرة في ذلك بالظروف التي أحاطت الإنسان وقت أن صدر منه الترك أو الامتناع موضع المؤخذة ، وبالعادات والتقاليد التي تسود البيئة التي يعمل فيها ، وبأحكام القانون الذى يسيطر عليه ، وبناء على ذلك يعتبر الترك أو الإمتناع خطأ موجبا للمسؤولية في الحالات الآتية :

أ- إذا وقع الترك أو الإمتناع خلافا لما أمرت به القوانين واللوائح ، ولذلك يعد مخطئاً ومسئولاً عما يترتب على خطئه من ضرر قائد السيارة الذى لا يضى مصابيح سيارته ليلا مخالفاً ما يقضى به قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

ب- إذا كان الترك أو الإمتناع واقعاً على عمل تستدعيه حماية الغير ، ولهذا يعتبر مخطئاً ومسئولاً كل من أقدم على عمل ولم يتخذ له عدته من وسائل العناية والاهتمام خصوصاً إذا كان العمل محفوفاً بخطر يجب الحذر منه واتقاه .

ج- كذلك يعتبر المالك مسؤولاً إذا قصر في صيانة ملكه وتعهده بالعناية اللازمة متى ترتب على تقصيره ضرر أصاب الغير ، كما إذا ترك سيارته وأبوابها مفتوحة وبها مفتاح التشغيل فيتمكن شخص من سرقتها ولتأه قيادتها صدم شخص فقتله أو أصابه خطأ وكذلك يسأل مدنياً وخيفر مزلقان السكة الحديد الذى لا يطلق المزلقان أثناء مرور القطار وتصادف مرور سيارة فدهمها القطار فأدى ذلك إلى وفاة ركبائها .

وبناء على ما تقدم فإن ما يندب إليه الشخص أصلا دون أن يفرض عليه قانونا لا يعد تركه موجبا للمسؤولية .

### ثانيا : الركن المعنوي - الإدراك :

يعتبر إدراك الشخص لما في مسلكه من انحراف هو الركن المعنوي للخطأ ولذلك فإنه يشترط لقيام الخطأ ضرورة توافر التمييز في الفاعل حتى تتحقق مسؤوليته ، فالشخص الذي لا يدرك ما يصدره من عمل لا يجوز مساءلته لا مدنيا ولا جنائيا ، فلا مسؤولية دون تمييز .

وهذا ما استقر عليه الرأي الغالب في الفقه والقضاء حيث يتطلب لقيام المسؤولية التقصيرية توافر التمييز في مرتكب الخطأ ومع ذلك فإنه يسعى في نفس الوقت للتضييق من نطاق هذا المبدأ بوسائل شتى فزولا منه على اعتبارات العدالة ومنها :

- أ- إمكان الرجوع على المكلف بالرقابة بالتعويض إذا كان لعديم التمييز شخص يرعا .
- ب- ضرورة ثبوت إعدام التمييز إنعداماً كاملاً وقت وقوع الضرر .
- ج- ألا يكون إعدام التمييز راجعاً إلى فعل محدث الضرر كشرب الخمر أو تعاطي المخدرات .

ومع ذلك فإنه يمكن مساءلة عديم التمييز عن ما يقع منه من أخطاء تضر بالغير ولكن هذه المسؤولية تتميز بأمرين :

أولاً : يشترط ألا يستطيع المضرور الحصول على تعويض من شخص آخر غير عديم التمييز وألا يكون لعديم التمييز شخص آخر يكفله أو أن يكون شخص مكلف بالرقابة عليه ولكن تضرر الحصول على التعويض لانقضاء قرينة الخطأ في جانبه أو لأنه كان معسراً فنعندن برفع على عديم التمييز .

### ثانياً : أنها مسؤولية مخففة وجوازيه للقاضي .

وعموماً فإن عديم التمييز لا يكون مسؤولاً حتماً عن تعويض ما أحدثه من ضرر كاملاً لأنها لا تبني على الخطأ ولكن على تحمل التبعة والقانون لا يحمل عديم التمييز التبعة عن الأضرار إلا في حدود عائلة مراعيها في ذلك مركز المسؤول والمضرور يسراً أو عسراً ، ويجوز للقاضي ألا يقضى بتعويض أصلاً إذا كان عديم التمييز فقيراً وكان المضرور موسراً لأن الحكم بالتعويض جوازي له<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من أن الشخص المعنوي ليس له إدراك أو تمييز إلا أنه يباشر نشاطه عن طريق ممثلين من الأشخاص الطبيعيين الذين يتولاهم الإدراك والتمييز فإذا وقع الانحراف من تابع الشخص المعنوي فإن هذا التابع يكون مسؤولاً بصفة شخصية ويكون الشخص المعنوي مسؤولاً عنه بصفة تبعية وهي مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع ولكن للمسؤولية عن العضو كمجلس إدارة أو جمعية عومية فهي مسؤولية مباشرة ولذلك فإن مسؤولية الشخص المعنوي عن أعماله للشخصية يكفي لقيامها بالعنصر المادي في الخطأ وهو الانحراف دون اشتراط العنصر المعنوي وهو الإدراك<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التعليل على القانون المدني ' ص ٥٥ وما بعدها

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد ' إدارة المحاكم في مصر والدول العربية ' ص ٢٢ وما بعدها .

ولمحكمة النقض الرقابة على قيام ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية وإذا كان التعدي كعمل مادي يعتبر من مسائل الواقع إلا أن وصفه القانوني بأنه تعد لأنه انحرف عن المألوف من سلوك الشخص العادي يعتبر من مسائل القانون ، كذلك انتفاء المسؤولية ففى حالة الدفاع الشرعى وتنفيذ أمر الرئيس وحالة الضرورة واشتراط التمييز لقيام الخطأ والحدود التي يسأل فيها عديم التمييز كل هذا يعتبر من مسائل القانون ويخضع لرقابة محكمة النقض<sup>(١)</sup>.

ومن المبادئ التي يتسع فيها للمجال لوقوع الخطأ حوادث النقل وهى حوادث متنوعة تكجم عن وسائل النقل المختلفة وقد يكون النقل بأجر أو بدون أجر ، فالمسؤولية التي تنشأ ففى حالة النقل بأجر تكون مسؤولية عقدية تقوم بناء على التزام يترتب على عقد النقل وبالتالي لا يستطيع عامل النقل أن يخلص منها إلا إذا أثبت السبب الأجنبى . أما إذا كان النقل بدون أجر فإن المسؤولية التي تنشأ تكون مسؤولية تقصيرية يكفى لتحقيقها إثبات الخطأ ليسير وذلك طبقاً للقواعد العامة .

وقد تكون هذه المسؤولية ناشئة عن إصابة أحد المارة وليس الراكب مثل أن يقود شخص سيارة ويسير بسرعة ينجم عنها الخطر .

وكثيراً ما تقع الحوادث من قطارات للسكك الحديدية والمركبات الكهربائية وغيرها من وسائل النقل المختلفة والمسائق — وهو المسئول في هذه الحالة — استعمل رخصة أباحها له القانون حيث إتخذ وسيلة من وسائل النقل المعروفة فانحرف في إتيان هذه الرخصة عن السلوك المألوف للرجل العادى وأضر بالغير فكان هذا خطأ يستوجب المسؤولية وهذه المسؤولية تنبى على أساس حراسة الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة فيكون الحارس مسؤولاً ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه .

ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساواة المدنية في جريمة القتل الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيمتسبب من هذا التجاوز الموت ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة دافعة فى الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات والقواعد المنظمة للمرور ذلك أن استخلاص ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هى مسألة تقديرية متروكة لمحكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً بلا معقب عليها من محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن إسناد الحكم المطعون فيه الخطأ لمسائق السيارة الملاكى لأنه كان يسير بسرعة زائدة للأسباب السائفة التى أوردها يكون بمنأى عن رقابة هذه المحكمة ، ويضحي النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس<sup>(٢)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المقصود بالخطأ الجسيم الذى يقع بدرجة غير مسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً ، واستخلاص هذا الخطأ مما يدخل فى حدود السلطة

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية ' ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) لطنعان رقم ٥٦١ ، ٥٦٢ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ .



التقديرية لمحكمة الموضوع وتكييفه بأنه خطأ جسيم أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض<sup>(١)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المشرع لا يميز في نطاق المسؤولية التقصيرية بين الخطأ العمدى وغير العمدى ولا بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير فكل منهما يوجب تعويض الضرر للثانى عنه وأنه يكفى لقيام المسؤولية مجرد إهمال ما توجيه الحيلة والحذر<sup>(٢)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن حاصل ما ينعاه الطاعن بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ نفى الخطأ عن قائد السيارة تأسيساً على أقواله فى تحقيقات الجثة وما قرره فيها للمجنى عليه ، ودون أن يستظهر ما إذا كان السائق قد استخدم الإشارة الضوئية عند انحرافه لجهة اليمين فإنه يكون مشوباً بالتقصير وللصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا التلعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقعة فى الدعوى ، وتقدير ما يقدم إليها من أدلة وحسبها أن تقيم قضائها على أسباب ساقطة تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما استخلصه من تحقيقات الجثة ٩١١ لسنة ١٩٧٨ لزيوتين من أن " إصابة نجل الطاعن حدثت نتيجة استمراره مندفعاً بتراجته دون أن يهتئ من سيرها رغم انحراف السيارة للنقل - التلى تجاوزته - إلى جهة اليمين فاصطدم بمؤخرتها وسقط على الأرض وحدثت إصابته " ورتب الحكم على ذلك أن الضرر الذى لحق بالمصاب إنما وقع بخطئه وحده ، وإذا كان هذا الاستخلاص سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق وتنتفى معه مسؤولية قائد السيارة ، ويكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن التلعي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون فى حقيقته محض مجادلة فيما تستلزم به محكمة الموضوع وتتحصر عنه رقابة محكمة النقض<sup>(٣)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كانت رابطة السببية فى المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج للضرر ، وكان الخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة فى إحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر ، فإذا ما تعددت هذه الأخطاء اعتبرت أسباباً مستقلة متسلسلة تتوزع المسؤولية عليها جميعاً ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده . ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جساملة الخطأ الأشد فإنه لا يستغرق غيره من الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كافياً لإحداث النتيجة بالمصورة التى تمت بها مستغنياً بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى . لما كان ذلك وكانت أحكام المسؤولية التقصيرية لا تفرق بين الخطأ العمدى وغير العمدى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى انتفاء مسؤولية المطعون ضده الثانى عن خطئه غير العمدى على سند من إطلاق القول بأن للخطأ العمدى يستغرق حتماً الخطأ غير العمدى ورتب على ذلك وحده القضاء برفض دعوى الطاعن قبل للمطعون ضدتهما الثانى والثالث حاجباً نفسه عن بحث

(١) الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٩ ق ، جلسة ١٩٨٤/٢/٧ .

(٢) الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ .

(٣) نقض ١٩٩٠/١/٣٠ سنة ١٤ الجزء الأول ص ٣٣٤ .

مدى أثر خطأ المطعون ضده الثاني في إحداث الضرر موضوع الدعوى ، يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - معيبا بالقصور بما يوجب نقضه<sup>(١)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الخطأ المرفق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الخطأ الذى ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذى قسام به مائدا أحد العاملين بالمرفق ، ويقوم الخطأ على أساس أن المرفق ذاته هو الذى تسبب فى الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقا للقواعد التى يدير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أى وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق ، أو داخلية أى سنها المرفق لنفسه أو يقتضيها للسير العادى للأمور ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام الطاعن والمطعون عليه بتعويض المضرورين عن موت المجنى عليه أنه أسس قضاؤه بالتعويض التزاما بحجية الحكم الجنائى الذى أدان المطعون عليه فيما نسب إليه من إهمال قيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالمجنى عليه ولحقت به الإصابات التى أودت بحياته ، لما كان ذلك وكان ما صدر من المطعون عليه من خطأ رتب مسئوليته عن الضرر للموجب للتعويض المقضى به لا يعدو أن يكون خطأ شخصيا يسال عنه التابع ، وبالتالي يحق للمتدفع الكفيل المتضامن معه الرجوع عليه بما يوفيه عنه من تعويض للمضرور عملا بنص المادة ١٧٥ من القانون المدنى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر واعتبر أن ما صدر من المطعون عليه تابع للطاعنين خطأ مهنيا وأعمل حكم قانون العاملين بالولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد خالف القانون ، وأخطأ فى تطبيقه<sup>(٢)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة على أن تنقسم الطرق العامة إلى الأنواع الآتية : (أ) طرق سريعة. (ب) طرق رئيسية. (ج) طرق إقليمية. وتنشأ الطرق الرئيسية والسريعة وتحل وتحدد أنواعها بقرار من وزير النقل ، وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى ، أما الطرق الإقليمية فتشرف عليها وحدات الإدارة المحلية . وفى المادة الثالثة منه على أن " تتحمل الخزنة العامة للدولة تكاليف إنشاء الطرق الرئيسية والسريعة والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها.....، وتحمل وحدات الإدارة المحلية هذه التكاليف بالنسبة للطرق الإقليمية ". وفى المادة الخامسة من ذات القانون على أن " للمؤسسة ووحدات الإدارة المحلية ..... كل فى حدود اختصاصه تنفيذ الأعمال الصناعية بالطرق العامة ". والنص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ على أن " تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للطرق البرية والمائية تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة ..... " وفى المادة الثالثة على أن يكون للهيئة ١- صيانة الطرق السريعة والرئيسية والأعمال الصناعية المتعلقة بها..... ٨- تنفيذ قانون الطرق رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ على الطرق السريعة الرئيسية ، وفى المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى رقم

(١) نقض ١٩٨٦/٢/١ مجموعة المكتب الفنى سنة ٣٧ للجزء الأول ص ١٨١ .

(٢) الطعن رقم ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٠/٥/٥ ، الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ .

٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدن بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ الصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدن بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٣ على أن تبأثر المحفـضات في دائرة اختصاصها شئون النقل الآتية ١- إنشاء وصيانة الطرق الإقليمية وكذلك الأعمال الصناعية الخاصة بها ٢- تنفيذ قانون الطرق العامة والقوانين المعملة له بالنسبة للضرر الإقليمية الواقعة في اختصاص كل محافظة . إنما تـل هذه النصـوص في مجموعها على أن وحدات الإدارة المحلية هي التي تتولى إنشاء وصيانة الطرق الإقليمية والقيام بكافة الأعمال الصناعية الخاصة بها وتنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المعملة له بالنسبة للطرق الإقليمية الواقعة في دائرة اختصاص كل محافظة . أما كـل ذلك وكما أن الواقع الثابت في الدعوى وسجله الحكم المطعون فيه أن الطريق الذي وقع به الحادث من الطرق الإقليمية وأن مخيرية للطرق والنقل بمحافظة البحيرة - المطعون عليها الأخيرة - هي الجهة المسؤولة عن صيانتـه وجعله صالحا للمرور فيه والمسؤولة بالتالي عن تعويض الضرر الذي نتج عن خطئها وإهمالها صيانتـه وإدائـم الحكم المطعون فيه قصاهـم بمسـئـلـا الهيئـة الطاعـة بالتضامن معها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١)

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : ليس لمحكمة الموضوع أن تقيم المسؤولية التقديرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ مما يجب إثباته إذ أن عبء الإثبات يقع في هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور فلا يصح للمحكمة أن تتطوع بـبـيـات ما لم يثبتـه ، ومن باب أولى ما لم يدعه من الخطأ كما لا يجوز لها أن تتدخل ضرراً لم يقل به لأنه هو الملزم أيضاً بـبـيـات الضرر (٢).

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض لتوافر الخطأ الموجب لمسؤولية الطاعين لإخلالهم بالالتزام بتنفيذ عقد البيع الصادر منهم للمطعون ضده بحسن نية بوضعهم العراقيل التي أفضت إلى بطلان العقد وما أصاب المطعون ضده من ضرر وحرمانه من الأرض المبيعة ورتب على علاقة السببية بين الخطأ والضرر القضاء بالتعويض عما لحقه من خسارة وما فاتـه من كسب مؤداه . إنزال الحكم صحيح القانون في تقدير التعويض وفقاً لأحكام المسؤولية التقديرية المعـى عليه بالخطأ في تطبيق قواعد ضمان الاستحقاق . نعمي وارد على غير محل من قضائه (٣).

(١) الطعن رقم ٣٦٦٠ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٥/٢/١٩.

(٢) الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق ، جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ من ١٨ ص ١٣١٦ .

(٣) الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٩ . ولقد المحكمة في أسباب هذا الحكم أنه : لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قصاهـم بإجابة المطعون ضده إلى طلب التعويض على ما استخلصه من توافر الخطأ في حق الطاعين الموجب لمسؤوليتهم عن إخلالهم بالالتزام بتنفيذ عقد البيع الصادر منهم للأول بحسن نية بعد أن أصبحت الأرض المبيعة تقع على شارع للملك فوصل وذلك بوضع العراقيل التي حالت دون تنفيذ التزمهم بنقل ملكية المبيع إليه وأفضت إلى بطلان عقد البيع وما أصاب المطعون ضده من ضرر يتمثل في حرمانه من الأرض المبيعة بعد أن ارتفع سعرها وما أنفق عليها من بناء سور حولها ورتب على توافر العلاقة السببية بين ذلك الخطأ وهذا الضرر القضاء للمطعون ضده بالتعويض عما لحقه من خسارة متمثلة فيما أنفقـه من بناء سور حولها كلفه ٥٦٠ جنيه وما فاتـه من كسب نتيجة ارتفاع سعر الأرض المبيعة بمبلغ ١٣١٤٠٠ جنيه بخلاف تمسـر مـر الأرض ومقدار ٢٧٢٧ جنيه ككـر س قـر بطلان العقد فإنـ

## الفصل الثاني الضرر

الضرر هو الركن الثاني من أركان المسؤولية التقصيرية حيث لا يكفي لتحقيق المسؤولية وقوع الخطأ فقط بل لابد من أن يحدث هذا الخطأ ضرراً ، ويقع عبء إثبات وقوع الضرر على عاتق المضرور وله في سبيل إثباته استخدام جميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن لأنها ولقعة مادية .

والضرر نوعان ضرر مادي يصيب المضرور في جسمه أو ماله ، وضرر أدبي يصيب المضرور في عاطفته أو شعوره أو كرامته أو شرفه أو أى معنى آخر من المعاني التي يحرص الناس عليها .

**أولاً : الضرر المادي :**

هو الإخلال بمصلحة ذات قيمة مالية للمضرور ويشترط لذلك ما يلي :

١- أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور .

٢- أن يكون محققاً .

**١- الضرر إخلال بحق للمضرور :**

لكل شخص الحق في سلامة حياته وسلامة جسمه فالتعدي على الحياة ضرر ، وإتلاف عضو أو إحداث جرح أو إصابة الجسم أو العقل بأى أذى آخر من شأنه أن يخل بقدرة الشخص على الكسب أو يكبد نفقة في العلاج هو أيضاً ضرر مادي .

وأيضاً التعدي على الملك هو إخلال بحق ويعتبر ضرراً ، فكل إخلال بحق مالى ثابت عينياً كان هذا الحق أو شخصياً هو ضرر مادي ، وقد يصيب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فالقتل ضرر يصيب المقتول بأثره روحه وعن طريق هذا الضرر يصاب بضرر آخر أولاد المقتول وذلك بحرمانهم من عائلهم .

**٢- الضرر إخلال بمصلحة مالية للمضرور :**

ويمكن أيضاً أن يكون الضرر إخلالاً بمجرد مصلحة مالية للمضرور مثل أن يصاب عامل فيستحق معاشاً عند رب العمل فيكون المسئول عن الإصابة قد أصاب رب العمل في مصلحة مالية له إذا جعله مسئولاً عن معاش العامل .

والمصلحة المالية التي يعد الإخلال بها ضرراً هي المصلحة المشروعة أما المصلحة غير المشروعة فلا يمتد بها ولا يعتبر الإخلال بها ضرراً يستوجب التعويض .

**٣- تحقق الضرر :**

**أ - الضرر الحال والضرر المستقبل :**

من شروط توافر الضرر أن يكون هذا الضرر محققاً أى أن يكون قد وقع فعلاً أو سيقع حتماً والضرر الحال هو حدوث الوفاة أو الإصابة أما الضرر المستقبل الذي سيقع حتماً

---

= الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون في تقدير تعويض جابر للضرر وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية ومن ثم يضحى النعى بشأن خطئه في تطبيقه قواعد ضمان الاستحقاق وإراداً على غير محل من فضائله .

فمثاله أن يصاب عامل فيعجز عن العمل فيعوض ليس فحسب عن الضرر الذي وقع فعلا من جراء عجزه عن العمل في الحال بل وعن الضرر الذي سيقع حتما من جراء عجزه عن العمل في المستقبل ، فإذا كان هذا الضرر يمكن تقديره فورا فلهذا القاضي وحكم به كاملا أما إذا كان لا يمكن تقديره فقد يرجع ذلك إلى أن الضرر يتوقف تقديره على أمر لا يزال مجهولا ، وقد يرجع عدم إمكان تقدير الضرر إلى أسباب أخرى فيجوز للقاضي بعد أن يقدر الضرر وفقا لما تبينه من الظروف أن يحتفظ للمضروب بالحق في أن يطالب فيسي خلال مدة معينة بإعادة للنظر في هذا التقدير .

وقد يكون الضرر للمستقبل غير متوقع وقت الحكم بالتعويض فلا يدخل في حساب القاضي عند تقديره ثم تكشف الظروف بعد ذلك عما تغلق منه لذلك يجوز للمضروب أو لورثته أن يطالبوا في دعوى جديدة بالتعويض عما استجد من الضرر مما لم يكن قد دخل في حساب القاضي عند تقدير التعويض الأولى ، ولا يمنع من ذلك قوة الشيء المقضي به لأن الضرر الجديد لم يسبق أن حكم بتعويض عنه أو قضى فيه .

#### ب- الضرر المحتمل :

لا بد من التفرقة بين الضرر المستقبل والذي يمكن التعويض عنه كما بينا لفنا والضرر المحتمل وهو الذي قد يقع أو لا يقع فهو غير محقق وبالتالي فلا يكون التعويض عنه واجبا إلا إذا وقع فعلا والمثال على ذلك أن يحدث شخص بخطئه خلا في منزل جاره فيكون الضرر المحقق هو ما وقع من هذا الخل ويلتزم المسئول بإصلاحه وبالتالي فلا يلزم بإعادة بناء المنزل إذا لم يكن من المحقق أن الخل سيؤدي إلى انهدامه .

#### ج- تفويت الفرصة :

يجب أيضا التفرقة بين الضرر المحتمل لأذى لا يمكن التعويض عنه وتفويت الفرصة التي يعوض عنها وأساس ذلك أن الفرصة إذا كانت أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق ومثال ذلك أن تقصر جهة عقدت مسابقة في إخطار أحد المتسابقين عن ميعاد المسابقة فيفوت عليه التقدم إليها فإنه إذا كان لا يمكن القول أن المتسابق كان يفوز حتما في المسابقة لو أنه تقدم إليها فلا يمكن القول من جهة أخرى أنه كان لا يفوز حتما في المسابقة ولكن القدر المحقق من الضرر الذي أصابه أنه قد فوتت عليه فرصة الفوز .

لذلك فعلى القاضي أن يقدر هذا الضرر بأن ينظر إلى أي حد كان الاحتمال كبيرا في الفوز في المسابقة ومن ثم يقضى بتعويض يساوى هذا الاحتمال ولا مراء في أن مجال الاجتهاد يتسع ويختلف التقدير ولكن على القاضي أن يتوخى الحذر وأن يبتعد عن المبالغة في تقدير نجاح الفرصة<sup>(١)</sup>.

وقد جرى قضاء المحاكم المصرية على الإلزام بالتعويض عن تفويت فرصة النجاح في الامتحان وكذلك في كسب دعوى الشفعة وأيضا ترقية الموظف إلى درجة أعلى .

ثانيا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الضرر المادي :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التطبيق على القانون المعنى ' ص ٦٥ وما بعدها .

وقوعه في المستقبل حتميا ، فمناط تحقق للضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته فيقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل ، فإنه لا يكفي للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه بالنسبة للمطعون ضدهم الأولى ومن المبادىء إلى التاسعة على أساس تحقق الضرر المادي فيما أصاب كلا منهم من فقد عائلته وحرمانه من حقه في النفقة عليه وأطرح ما أثاره الطاعن من أن المورث لم يكن يعول أيا منهم بقوله " أنه يكفي في هذه الحالة أن يكون من فقد للعائل له حق في النفقة عليه ولو لم يكن يعال بالفعل إذ أن فقد للعائل يكون قد أضاع حقا ثابتا هو حقه في النفقة " دون أن تتحقق المحكمة مما إذا كان الضرر المادي متوقفا باستظهار ما إذا كان المجنى عليه - قبل وفاته - يعول المطعون ضدهم المذكورين على نحو دائم مستمر أم لا حتى يعتبر فقده إخلالا بمصلحة مالية مشروعة لهم ولم تحقق ما أثاره الطاعن في هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه التصور بما يوجب نقضه بالنسبة لما قضى به للمطعون ضدهم الأولى ومن السلاسة إلى التاسعة من تعويض<sup>(١)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مجرد احتمال وقوع الضرر لمسي المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة التي أبدت محكمة الاستئناف حكما قد قضت للمطعون ضدهما الأول والثاني بالتعويض عن الضرر المادي قولا منها بأن في مثل بيئة المطعون ضده الأول والقتيل ، يكون الابن عادة عدة أبوية وعمادهما ونحرا لهما ضد حاجة الزمن في الشيوخة ، دون أن تتحقق مما إذا كان العنصر للمادي متوقفا أو غير متوفر باستظهار ما إذا كان المجنى عليه - قبل وفاته - يعول والديه فعلا على وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته إخلالا بمصلحة مالية مشروعة لهما فضلا عن سكوتهما عن تبيان عناصر ذلك الضرر المادي الذي اكتسبها التعويض على أساسه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون الحاجة إلى بحث السبب الثاني من سببي الطعن<sup>(٢)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر المادي ، تنتقل هذا الحق إلى ورثته . مؤدى ذلك ، للورث المطالبة بالتعويض الذي كان لمورثه أن يطالب به لو بقي حيا<sup>(٣)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن هذا النوع في غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي بثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة ، وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما

(١) نقض ١٩٨٠/١/١٦ سنة ٣١ العدد الأول ص ١٧٩ .

(٢) نقض ١٩٧٦/٣/١٥ سنة ٢٧ الجزء الأول ص ٦٤٦ .

(٣) الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢ .

احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها زوجة للمجنى عليه ، ومن ثم فإن نفقتها تكون واجبة عليه طبقاً لنص الفقرة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة ، وتكون إعالتها ثابتة قانوناً ، ويتحقق بذلك الضرر المادى الموجب للتعويض وإذ قضى الحكم للمطعون فيه لها بالتعويض عن الضرر المادى فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ويكون النعي على غير أساس<sup>(١)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : للضرر المادى الذى يجوز التعويض عنه وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية يتحقق إما بالإخلال بحق ثابت للمضروب يكفله القانون أو بالإخلال بمصلحة مالية له . ولا ريب أن حق الإنسان في سلامة جسده يعد من الحقوق التى يكفلها له القانون وجرم التعدى عليه ، فإتلاف عضو أو إحداث جرح أو إصابة الجسم بأى أذى آخر من شأنه الإخلال بهذا الحق ويتحقق بمجرد قيام الضرر المادى ، فإذا ما ترتب على الاعتداء عجز للمضروب عن القيام بعمل يرتزق منه وتأثير على قدرته في أداء ما يتكسب منه رزقه أو تحميله نفقات علاج ذلك كله يعتبر إخلالاً بمصلحة مالية للمضروب يتحقق به كذلك قيام الضرر المادى<sup>(٢)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً ، وأن مناط تحقق الضرر المادى الذى يدعيه شخص نتيجة تعذيبه أن يكون من شأن هذا التعذيب إصابة الجسم أو العقل بأذى يخل بقدرة صاحبه على الكسب أو يكبد نفقات في العلاج<sup>(٣)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ولما بيان ذلك يقول أن الوالد هو المأزم قانوناً بالإتفاق على أولاده وأن القضاء للوالد ولأولاده القصر بالتعويض عن الضرر المادى يؤدي إلى التعويض مرتين عن ضرر واحد وهو ما يجب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قدر التعويض لوالد المتوفى ولأخوته القصر المشمولين بولاية والدهم بالتعويض عن الضرر المادى استناداً إلى ما استخلصه من الشهادات الإدارية المقدمة في الدعوى من ثبوت إعالة المتوفى لهم جميعاً وهو استخلاص سائق له أصله الثابت من الأوراق فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع لمقدار التعويض لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض<sup>(٤)</sup>.

(١) نقض ١٩٩٠/٢/٦ سنة ٤١ للجزء الأول ص ٤٥٩ .

(٢) الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٩٩٠/٦/١٤ .

(٣) الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٩٩٢/٤/١٦ ، تم العلون عن هذا المبدأ بالحكم الصلار من الهيئة العامة للمواد المدنية في الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٠ ق والذي سيأتى بيانه .

(٤) الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩ .

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذ لم يبين الحكم المصدر الذى استخلص منه ثبوت الواقعة التى أقام عليها قضاؤه فإنه يكون معيبا بالقصور ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالتعويض عن الضرر المادى على قوله " أن البين من الأوراق أن المصابة قد أصيبت بعدة إصابات فى أماكن متفرقة ولا شك أن المضرور قد أنفق مبالغ لمعالجتها مما ترى معه المحكمة من أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها زيادة التعويض عن الأضرار المادية إلى مبلغ اللتين جنيه دون أن يفصح عن المصدر الذى استقى منه هذا الذى أورده ومقدار تلك المبالغ والدليل على إنفاقيها فى العلاج ، وحال خلو الأوراق مما يفيد ذلك فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه لهذا السبب نقضا جزئيا<sup>(١)</sup> .

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : التعويض للمادى الناشئ عن الفرصة الفائتة . مناطه . قيام الفرصة وأن يكون الأمل فى الإفادة منها ما يبرره . قضاؤه للحكم بالتعويض عن نفوت الفرصة دون بيان الدليل الذى استمد منه ذلك . قصور<sup>(٢)</sup> .

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه إذا كان فعل الغير للضار هو السبب فى وفاة المضرور فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون المضرور فى هذه اللحظة أهلا لكسب حقه فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبتت له الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فى تركته ويحق لهم بالتالى مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم الموت الذى أدى إليه الفعل للضار باعتباره من مضاعفاته . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى أن وفاة مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول نتيجة صعقه بالكهرباء من سلك التليفونات المملوك للهيئة الطاعنة نتيجة انقطاعه وتكليه ملامسا لأسلاك الكهرباء لعدم متابعتها بالصيانة والمتابعة وانتهى إلى مسئولية الطاعن بصفته عن تعويض الضرر الذى أصاب المطعون ضدهم الخمسة الأول تعويضا شاملا لكافة الأضرار التى لحقت بهم مادية وأدبية ولوضح عناصر تلك الأضرار بأسباب سائغة كافية لحمل قضاؤه فضلا عن التعويض الموروث فإنه يكون قد التزم صحيح للقانون ويضحي النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس<sup>(٣)</sup> .

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا ما أدت الإصابة إلى وفاة الراكب من قبل رفع دعواه فإنه يكون أهلا فيما يسبق الموت ولو بلحظة لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه فى التعويض عن هذا الضرر المادى الذى لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فى تركته ويحق لهم المطالبة به<sup>(٤)</sup> .

١٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من القانون المدنى على أن " يشمل التعويض للضرر الأدبى أيضا ، ولكن لا يجوز فى هذه

(١) الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٤/٧/٢٠ .

(٢) الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٥/١/٢٥ .

(٣) نقض مدنى ١٩٩٠/٣/٣١ سنة ٤١ للجزء الأول من ٣٧٠ .

(٤) الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٤/٦/١٩ .



الحالة ان ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، وما ورد بالمنكرة الإيضاحية من أنه " استقر في العصر الحديث على وجوب التعويض عن الضرر الألبى بوجه عام بعد أن زال ما خامر الأذهان من عوامل التزبد في هذا الصدد " يدل على أن المشرع استهدف بهذا النص وجوب التعويض عن الأضرار الألبية التي تشمل كل ما يؤدي الإنسان في شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره ، لما عدا ذلك من مسائل بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله إما بالإخلال بحق ثابت يكفله له القانون أو بمصلحة مالية له فإنه يتوافر بمجرد الضرر المادى ، وكان حق الإنسان في الحياة وسلامة جسمه من الحقوق التي كفلها الدستور والقانون حرم التعدي عليه ، ومن ثم فإن المساس بسلامة الجسم بأى أذى من شأنه الإخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادى ، لما كان ذلك ، وكانت الأحكام الصادرة بجلسة ١٨٨٤/٣/٢٨ في الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٢ ق ، و بجلسة ١٩٢٢/٤/١٦ فى الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٦ ق ، و بجلسة ١٩٢٢/٤/٢٩ فى الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٩ ق قد خالفت هذا النظر و جرت فى قضائها على أن الضرر المادى يقتصر على المساس بمصلحة مالية للمضرور وهو لا يتحقق فى حالة الإصابة ما لم تفل بقدرة المضرور على الكسب أو تكبد نفقات علاج بما يقتضى الحلول عن هذا المبدأ وذلك بالأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية<sup>(١)</sup>.

١٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المساس بمصلحة مشروعة للمضرور فى شخصه أو فى ماله إما بالإخلال بحق يكفله القانون أو بمصلحة مالية له . يتوافر بمجرد الضرر المادى . حق الإنسان فى الحياة وسلامة جسمه من الحقوق التى كفلها القانون وجرم التعدي عليه . أثره . إلتاف عضو أو إحداث جرح أو إصابة للجسم بأى أذى من شأنه الإخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادى<sup>(٢)</sup>.

١٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : للنص فى المادة ٢٩ من القانون يدل على أن المشرع أحال فى بيان حقوق الحمل المستكن إلى القانون فليس له من حقوق إلا ما حددته القانون ، وقد نظم المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال الولاية على الحمل المستكن وأثبت له قانون الجنسية الحق فى اكتساب جنسية أبيه واعترف له قانون المواريث بالحق فى الإرث كما اعترف له قانون الوصية بالحق فيما يوصى له به أما حقه فى التعويض عن الضرر الشخصى المباشر الذى يلحق به من نتيجة الفعل الضار الذى يصيب مورثه قبل تمام ولادته حيا فلم يعنه القانون ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المعنى عليه الذى أصيب فى الحادث - سبب دعوى التعويض للرأفة - قد مات بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨ قبل ميلاد ابنته القاصرة الحاصلة فى ١٩٨١/١١/١ ومن ثم فإنها كانت فى هذا التاريخ حملا مستكنا فلا تستحق بعد ولادتها التعويض المطالب به ، لأن الحق فى التعويض عن الأضرار الشخصية المباشرة التى تدعى أنها أصيبت بها وقت

(١) الحكم الصادر من الهيئة العامة للمواد المدنية بجلسة ١٩٩٤/٢/٢٢ فى الطعن رقم ٣٥١٧

لسنة ٦٢ ق .

(٢) الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٥/٣/٢٦ .

أن كانت حملا مستكنا ، وكما سلف البيان ، ليس من بين الحقوق التي عينها القانون للحمل المستكن وحدها على سبيل الحصر<sup>(١)</sup>.

١٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية هم زوجة المجنى عليه الأول وأولاده ، هو ما لم يحدد الطاعن وكان ثبوت الإرث لهم من عنمه لا يتدرج في صفتهم كزوجة وأبناء للمجنى عليه المذكور ، وكونهم قد أصابهم ضرر من جراء فقد المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته ، وكانت للدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على انتصابهم مقام المجنى عليه من أولولة حقه في الدعوى إليهم ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير منبذ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بصوره موافقا للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسؤولية فإنه لا يبطله — في خصوص الدعوى المدنية — عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوما من الوقائع التي أوردتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعلبا رفضه موضوعا<sup>(٢)</sup>.

١٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : لمل الأبوين في أن يستظلا برعاية ولدهما في شيخوختهما . قيامه على أسباب مقبولة أيا كان عمر الابن . علة ذلك . تقويته بفعل ضرر غير مشروع . أثره . وجوب المسامحة بالتعويض<sup>(٣)</sup>.

#### ثالثا : الضرر الأدبي :

الضرر الأدبي هو الذي لا يصيب الشخص في ماله أو في مصلحة مالية له ولكنه الذي يصيب الإنسان في شعوره وكرامته ونفسه ، وهو ضرر يدخل في نطاق التعويض المطالب به .

ويتمثل الضرر الأدبي الذي يصيب الإنسان في الأحوال الآتية :

١- ضرر أدبي يصيب الجسم فما ينتج عن الضرر من جروح وتلف يصيب الجسم وما ينشأ عن ذلك من ألم بالإضافة إلى ما يسفر عنه من تشوه في الوجه أو الأعضاء أو في الجسم بوجه عام كل هذا يكون ضررا ماديا ولديا إذا نتج عنه إنفاق المال في العلاج أو نقص في القدرة على الكسب المادي ولكنه يعتبر ضررا لديا فقط إذا لم ينشأ عنه ذلك.

(١) الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٥/٦/٢٧ ، قرب الطعن رقم ٣٣١٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/١٩ .

(٢) نقض جنائي ، جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ سنة ٣٨ الجزء الأول ص ٣٠٥ .

(٣) الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/١٥ . ولقد قالت المحكمة في أسباب هذا الحكم أنه : إذ كان لمل الأبوين في أن يستظلا برعاية ولدهما في شيخوختهما لا يجد حده عند من مدينة يبلغها الابن ، وإنما يولد لتيهما منذ حملا بين أيديهما إذ يرجوان — وبدفع فطري — أن ينشأ عن الطوق ليكون فترة عين لهما ومنذا يمسح عنهما تعب السنين — ومن ثم فإن هذا الأمل — وأيا ما كان عمر الابن — يكون قائما على أسباب مقبولة ، وتقويته بفعل ضرر غير مشروع يوجب المسامحة بالتعويض .

- ٢- ضرر أدبي يصيب الشرف والاعتبار والعرض ، فالقذف والسب وهتك العرض وإيذاء السمعة بالتقولات والتخرصات والاعتداء على الكرامة ، كل هذه أعمال تحدث ضرراً أدبياً إذ هي تضرر سمعة المصائب وتؤذي شرفه واعتباره بين الناس
- ٣- ضرر أدبي يصيب العاطفة والشعور والحنان ، فانتراع المطلق من حض أمه وخطفه والاعتداء على الأولاد أو الأم أو الأب أو الزوج أو الزوجة كل هذه أعمال تصيب المضرور في عاطفته وشعوره وتدخل إلى قلبه الهم والأسى والحزن ويلحق بهذه الأعمال كل عمل يصيب الشخص في معتقداته الدينية وشعوره الأدبي .
- ٤- ضرر أدبي يصيب الشخص من مجرد الاعتداء على حق ثابت له ، فدخل شخص أرضاً مملوكة لآخر بالرغم من معارضة المالك جاز لهذا أن يطالب بتعويض عما أصابه من الضرر الأدبي من جراء الإعتداء على حقه ولو لم يصيبه ضرر مادي من هذا الإعتداء .

ويجب في جميع الأحوال أن يكون الضرر الأدبي مثل الضرر المادي ضرراً محققاً غير احتمالي .

والضرر الأدبي ضرر يعتبر قابلاً للتعويض وليس المقصود بالتعويض هنا أن يتم تعويض الضرر فيمحي أو يزال من الوجود لأن الضرر الأدبي لا يمحي ولا يزول بتعويض مادي ولكن يقصد بالتعويض أن يستحدث المضرور لنفسه بدلاً عما أصابه من الضرر الأدبي ، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها وبذلك يمكن تعويض الضرر الأدبي طبقاً لهذا المفهوم ، فمن أصيب فسي شرفه واعتباره جاز أن يعرض عن ذلك بما يرد اعتباره بين الناس ، وأن مجرد الحكم على الممسول بتعويض ضئيل ونشر هذا الحكم لكفيل برد اعتبار المضرور ، والألم الذي يصيب الجسم يمكن من أوجاعه مال يحصل عليه المضرور يرفه به عن نفسه .

أما تقدير مبلغ التعويض فليس أشد مشقة من تقدير التعويض في بعض أنواع الضرر المادي وما على القاضي إلا أن يقدّر مبلغاً يكفى عوضاً عن الضرر الأدبي دون غلو في التقدير ولا إسراف . وقد نص القانون للمدني على التعويض عن الضرر الأدبي وذلك في المادة ٢٢٢ منه<sup>(١)</sup>.

#### ١- مستحق التعويض عن الضرر الأدبي :

كل شخص يصاب بضرر أدبي ينشأ له الحق في المطالبة بالتعويض عنه . ففي حالة الضرر الأدبي الناتج عن وفاة شخص ، لابد من التفرقة بين الضرر الذي يصيب الميت نفسه والمراد لانتقال حق التعويض عنه بموته إلى ورثته ، وما يصيب أقارب الميت ونوّه من ضرر في عواطفهم وشعورهم للشخص من جراء موته . فالضرر الذي أصاب الميت نفسه لا ينتقل الحق في التعويض عنه إلى ورثته لأن التعويض عن الضرر الأدبي لا ينتقل بالميراث (إلا في حالة تحديده بمقتضى اتفاق أو

(١) نص المادة ٢٢٢ : (١) يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(٢) ومع ذلك لا يجوز للحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية صا يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .

مطالبة الدائن به أمام القضاء وهو في حالة الموت غير متصور لأنه لا يمكن أن يكون التعويض عن هذا الموت قد تحدد بمقتضى اتفاق مع الميت أو أن يكون قد طالب به أمام القضاء .

أما بالنسبة للضرر الأدبي للشخصي المباشر الذي يصيب الغير من جراء موت القاتل فلا يجوز الحكم بتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثالثة كما نضت علي ذلك المادة ٢٢٢ مني سابقة الذكر .

ولذلك فإن الحكم بالتعويض عن الضرر الأدبي يكون للزوج الحي وأقارب المتوفى إلى الدرجة الثانية وهم أبوه وأمه وجدته وأبيه وأمه وأولاده وأحفاده وأخوته وأخواته ومع ذلك فإن القاضي لا يعطي لهؤلاء جميعا تعويض وإنما يعطي التعويض لمن أصابه منهم ألم حقيقي بسبب الوفاة فإذا كان الأقارب لا يدخلون فيمن سبق ذكرهم لا يحكم لهم بتعويض عن الضرر الأدبي مهما كانت دعوام فيما أصابهم من ألام يموت للمصاب وبذلك فإن القانون قد حصر نطاق الإداء بوقوع ضرر أدبي للحد من المغالاة في ذلك منعا للاستغلال .

أما في المجالات الأخرى غير الوفاة فإن تعويض الأقارب عن الضرر الأدبي الذي لحق بهم يجب الأخذ فيه بحذر أكبر حيث لم يعرض نص المادة ٢٢٢ مني إلا لحالة الوفاة وترك غيرها لتقدير القاضي ، ومن غير المتصور أن يعطى تعويضا عن الضرر الأدبي في مثل هذه الحالات لغير الأم والأب .

## ٢- انتقال الحق في التعويض عن الضرر الأدبي :

الأصل في التعويض عن الضرر الأدبي أنه شخصي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره بالميراث أو للعقد أو غير ذلك من أسباب الانتقال إلا إذا أصبحت مطالبة المضرور به محقة .

ومع ذلك فقد حددت المادة ٢٢٢ مني حالتين ينتقل فيهما هذا الحق إلى الغير وهما :

الحالة الأولى : أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره فإذا تولى المضرور بعد هذا الاتفاق استحق ورثته التعويض ميراثا .

الحالة الثانية : أن يكون المضرور قد رفع دعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض إما لأنه لم يوفق في اتفاق مع المسئول وإما لأنه أقام الدعوى مباشرة دون أن يحاول الاتصال به ، فإذا توفي بعد ذلك وحكمت المحكمة بقطع سير الخصومة لوفاته طبقا للمادة ١٣٠ من المرافعات<sup>(١)</sup> جاز لورثته أن يجددوا السير في الدعوى وفق ما تقتضي به المادة ١٣٣

(١) نص المادة ١٣٠ من المرافعات " يقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاته أحد الخصوم ، لو بقلده أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من التائبين ، إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

ومع ذلك إذا طلب أحد الخصوم أجلا لإعلان من يقوم مقام الخصم الذي تحقق في شأنه سبب الانقطاع ، وجب علي المحكمة - قبل أن تقضي بقطع سير الخصومة - أن تنقله بالإعلان خلال أجل تحدده له ، فإذا لم يتم به خلال هذا الأجل دون عذر ، قضت المحكمة بقطع سير الخصومة منذ تحقق سببه . -

مرافعات<sup>(١)</sup> طالبي الحكم لهم بالتعويض الذي كان قد طلبه مورثهم كما أن لهم أن يحضروا إحدى الجلسات التالية للوفاة ويقرروا بالوفاة ويقدموا ما يدل أنهم ورثته ويطلبوا من المحكمة أن تستمر في نظر الدعوى ويتعين على المحكمة في هذه الحالة إجابتهم لطلبهم ولا يجوز لها أن تقضي بانقطاع سير الخصومة .  
ويستحق الورثة التعويض عن الضرر الأدبي أيضاً إذا كانت المحكمة قد قضت به فعلاً للمضرور إلا أن المنية عاجلته قبل تنفيذ الحكم .

### ٣- الضرر الأدبي المرتد :

إن الضرر الأدبي الأصلي الذي يسببه الفعل الضار لشخص معين قد ينتج عنه ضرر أخو يصيب للغير من ذويه مباشرة فيولد لهم حقاً شخصياً في التعويض مستقلاً عن حق من وقع عليه الفعل الضار أصلاً ومتميزاً عنه يجد أساسه في هذا الضرر المرتد لا الضرر الأصلي رغم أن مصدرهما فعل ضار واحد ، مثل أن لتوفى أحد الأمخاص في حادث قتل خطأ فيشهر به آخر ويدعى أنه قتل أثناء ارتكابه حادث سرقة ويكون قد حدث ضرر أدبي للقتيل من هذا التشهير وقد ارتد إلى ورثته فيجوز لهم أن يطلبوا بالتعويض عما أصابهم من هذا الضرر الأدبي من مساس بشرفهم واعتبارهم بحسبانهم أسرته وورثته ولكن المطالبة بهذا التعويض تظل أيضاً في نطاق الأقارب حتى الدرجة الثانية مع ترك تقدير تحقق الضرر أو انتفائه لقاضي الموضوع بقدرة في كل حالة على حدة على أن يقاس هذا التعويض بمقدار الضرر المرتد وليس الضرر الأصلي .

رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الضرر الأدبي :

- ١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : محكمة الموضوع . التزامها ببيان عناصر الضرر الذي قضت من أجله بالتعويض ومناقشة كل منها . عدم مراعاة ذلك قصور<sup>(٢)</sup>.
- ٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم ألزم الطاعن بأن يؤدي إلى ورثته ..... رافع للدعوى مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا عن الضرر الأدبي الذي أصابه بفقد ابنته في الحادث ، ومن هؤلاء الورثة أعمام المتوفاة ، وقرر الحكم أن المطعون عليها تمثل ورثة المدعى جميعا ، في حين أنه طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني لا يجوز لأخوة المدعى وهم أعمام المتوفاة أن يرفعوا بلشخصهم دعوى تعويض

= ولا تنقطع الخصومة بوفاة وكيل الدعوى ولا يزول وكالته بالتدعي أو بالعزل والمحكمة أن تمنح أجلا مناسباً للخصم الذي توفي وكيله أو انتقضت وكالته إذا كان قد باشر فعين له وكيلًا جديداً خلال خمسة عشر يوما التالية لانقضاء الوكالة الأولى<sup>(٣)</sup>.

(٢) نص المادة ١٣٣ من المرافعات : تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعان إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته ، بناء على طلب الطرف الآخر ، أو بصحيفة تعان إلى هذا الطرف بناء على طلب أولئك .

وكذلك تستأنف الدعوى سيرها إذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها وارث المتوفى ، أو من يقوم مقام من فقد أهلية للخصومة ، أو مقام من زالت عنه الصفة وبأثر السير فيها .

(٣) الطعن رقم ٩٠ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٩٨٣/٦/٢١ .

عن الضرر الأدبي أو أن يحكم لهم بتصحيح الشرع في المبلغ المطالب به وهو ما يجب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي مرنود ذلك أنه لما كانت المادة ٢٢٢ من القانون المدني تنص على أن (١) - يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء . ٢- ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .) مما مفاده أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوي المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، ولما كان الثابت أن مورث المظنون عليها عن نفسها وبصفتها وصى على ابنتها أقام الدعوى بطالب بحقه في التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفاة ابنته ثم توفي أثناء سير الدعوى فلان هذا الحق ينتقل إلى ورثته ، وإذا استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المظنون عليها التمس انتصبت خصما عن باقي الورثة طالبة الحكم للتركة بكل حقها وقضى الحكم المظنون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب لتصبتهم الشرعية فإن الحكم المظنون فيه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس<sup>(٢)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مفاد نصوص المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢٢١ من القانون المدني أن الضرر ركن من أركان المسؤولية ، وثبوته شرط لازم لقيامها والقضاء بالتعويض عنه ، يستوى في إيجاب التعويض عن الضرر الأدبي - وهو لا يمثل خسارة مالية - نحو هذا الضرر وإزالته من الوجود إذ هو نوع من الضرر لا يحى ولا يزول بتعويض مادي ، وكان يقصد بالتعويض أن يستحدث للمضرور لنفسه ديالا عما أصابه من الضرر الأدبي ، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها ، وإيس هناك من معيار لحصر أحوال التعويض عن الضرر الأدبي إذ كل ضرر يؤذى الإنسان في شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره يصلح أن يكون محلا للتعويض فيندرج في ذلك العدوان على حق ثابت للمضرور كالاعتداء على حق الملكية ، ولذا فلان إتلاف سيارة مملوكة للمضرور ويتخذها وسيلة لكسب الرزق والعيش يعتبر عدوانا على حق الملكية وحرمانه من ثمرته من شأنه أن يحدث لصاحب هذا الحق غما وأسى ، وهذا هو الضرر الأدبي الذي يسوغ التعويض عنه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد التزم هذا النظر في بيان التعويض عن الضرر الأدبي فأورد بأسبابه أن المظنون ضده فضلا عما أصابه من ضرر قد حاق به ضرر أدبي يتمثل فيما ألم به من هم وحزن لتحطيم سيارته وضياح مصدر رزقه فإنه يكون قد خلص صحيحا إلى كفاية واقعة إتلاف مال مملوك للمضرور بتعويض منه لتحقيق الضرر الأدبي ووجوب التعويض عنه<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض جلسة ١٩٧٥/١١/٤ سنة ٢٦ العدد الثاني ص ١٣٥٩ ، الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٩٩٠/١/٣١ .

(٢) طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٥ .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن مفاد نص المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ من القانون المدني أن الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي - فليس في القانون ما يمنع من أن يطالب غير من وقع عليه الفعل الضار بالتعويض عما أصابه من ضرر أدبي نتيجة هذا الفعل إذ أن الضرر الأصلي الذي يسببه الفعل الضار لشخص معين - تد يرتد عنه ضرر آخر يصيب الغير من نويه مباشرة فيولد له حقاً شخصياً في التعويض مستقلاً عن حق من وقع عليه الفعل الضار أصلاً وبتمييزاً عنه يجد أساسه في هذا الضرر المرتد لا الضرر الأصلي وإن كان مصدرهما فعلاً ضاراً واحداً . والتعويض عن الضرر الأدبي لا يقصد به محوه أو إزلاته من الوجود إذ هو نوع من الضرر لا يمحى ولا يزول بتعويض . وإنما المقصود به أن يستحدث المضرور لنفسه بدلاً عما أصابه من الضرر الأدبي . فالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوضها وليس هناك معيار لحصول أحوال التعويض الأدبي إذ كل ضرر يؤذي الإنسان في شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره يصلح أن يكون محلاً للتعويض . على أن ذلك لا يبنى أنه يجوز لكل من ارتد عليه ضرر أدبي مهما كانت درجة قربته لمن وقع عليه الفعل الضار أصلاً ، المطالبة بهذا التعويض إذ أن تقدير ذلك متروك لمحكمة الموضوع تقدره في كل حالة على حده . والتعويض هذا يقاس بقدر الضرر المرتد لا الضرر الأصلي وبحيث لا يجوز أن يقضى به لغير الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٢/٢٢٢ من القانون المدني أو استهداف بها<sup>(١)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مفاد نص المادة ٢٢٢ من القانون المدني أن الشارع قصر الحق في التعويض عن الضرر الأدبي للشخصي المباشر الذي يصيب الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية في عواطفهم وشعورهم من جراء موت المصاب على من كان من هؤلاء موجوداً على قيد الحياة في تاريخ الوفاة دون أن يتسع نطاق هذا الحق إلى من لم يكن له وجود حين الوفاة سواء كان لما يولد بعد أو كان قد مات قبل موت المصاب فإن أياً من هؤلاء يستحيل تصور أن يصيبه ضرر أدبي نتيجة موته<sup>(٢)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مفاد النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي وسواء نجم عن العمل غير المشروع للموت أم تقتصر على مجرد الإصابة لعنومية نص للفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ مאלفة الذكر وإطلاكه والذي لا يحد من عموميته أو يقيّد من إطلاكه ما تضمنته فقرتها الثانية من قصر الحق في التعويض عن الضرر الأدبي في حالة موت المصاب في أشخاص معينين على سبيل الحصر هم الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ذلك أن المشرع وإن كان قد عرض لحالة الموت وخص الأزواج والأقارب الذين حددهم بالحق في التعويض عن الضرر الأدبي فيها ، فلم يكن ذلك ليحرم هؤلاء من حق أصيل في التعويض عن الضرر الأدبي في حالة ما إذا

(١) الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠

(٢) الطعن ٣٣/٢ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٩٩٢/٢/١٩

كان الضرر قد لحقهم من جراء الإصابة فحسب لأن الشارع لو كان قد قصد منع تعويضهم عن الضرر الأدبي في حالة الإصابة وقصر حقهم في ذلك على حالة الموت لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما أتى به نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ من القانون المدني سالفة الذكر حيث حدد حصر الأشخاص الذين يحق لهم التعويض عن الضرر المادى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن للضرر المادى الذى حاق المطعون عليه الأول عن نفسه يتمثل فى إنفاقه المال والوقت فى علاج ابنه المصابة والذى استطلال بما يجاوز العام وهو ما يعنى إخلالا بمصلحة مالية له ، وأن الضرر المادى الذى حاق بابنته المصابة للمشغولة بولايته يتمثل فى الاعتناء بجسمها وما ترتب على ذلك من جروح وتشوه وعامة بالعين مصدر الإضرار ، فإنه لا يمكن أن قد قضى للطمعون عليه بتعويض الأضرار المادية كما أنه قد قضى بتعويضه عن الأذى الشخصى المباشر الذى لحقه من جراء إصابة ابنته القاصر بعامة فى عيها يكون قد التزم صحيح القانون<sup>(١)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : التعويض عن الضرر الأدبي . تقرير المشروع الحق فيه دون تخصيص حالاته وأسباب استحقاقه مع تقييده بالنسبة لأشخاص مستحقية . قصره فى حالات الوفاة على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية . مؤلده . انطباقه بدوره فى تحديد المستحقين للتعويض عن الضرر فى حالات الإصابة من باب أولى . م ١/٢٢٢ منى<sup>(٢)</sup>.

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان المماس بسلامة الجسم يتوافر بمجرد قيام الضرر المادى على النحو السالف بيانه ، وكان الأصل فى التعويض عن الضرر أنه إذا ثبت الحق فيه للمزور فإنه ينتقل إلى ورثته ، ويستطيع الوارث أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حيا ، وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من القانون المدني على أن يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ... وفى الفقرة الثانية على أنه " ومع ذلك لا يجوز للحكم إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب " يدل على أن المشرع أجاز تعويض الضرر الأدبي بالمعنى السابق بيانه دون تخصيص ثم قيد هذا الحق من حيث مستحقية قصره فى حالة الوفاة على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، وهو تحديد لأشخاص من يحق لهم التعويض عن الضرر الأدبي وليس تحديدا لحالات وأسباب استحقاقه ، وهو ما ينطبق بدوره - ومن باب أولى فى تحديد المستحقين للتعويض عن هذا الضرر فى حالة الإصابة ، وإذا التزم الحكم للمطعون فيه هذا للنظر وقضى بتعويض المطعون ضدهم عن الضرر المادى للموروث والضرر الأدبي الذى أصاب المطعون ضدهم عدا الأولى ،

(١) الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٨ ق ، جلسة ١٩٩٤/٢/٢٠ .

(٢) الطعن رقم ٢٣٠٠ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٥/١/١٧ ، الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٨ ق ١٩٩٦/٢/٢٤ .



ومن ثم فإن دفاع الطاعن الولد بسبب النعي لا يكون مستندا إلى أساس قانوني سليم فلا على الحكم المطعون فيه إن أغفل الرد عليه ويضحي النعي على غير أساس<sup>(١)</sup>.

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : طلب الضرر للتعويض المادى المورث عن المجنى عليه مع طلب التعويض عما لحق به من ضرر لبيى من جراء وفاة المورث لا يعتبر جمعا بين الممولىتين العقبة والتقصيرية عن ضرر واحد لاختلاف موضوع كل من الطرفين والدائن فيهما<sup>(٢)</sup>.

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا ما أدت الإصابة إلى وفاة لراكب من قبل رفع دعواه فإنه يكون أهلا فيما يسبق الموت ولو للحظة لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه فى التعويض عن الضرر المادى الذى لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتقاسم ، ومنى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فى تركته ويحق لهم المطالبة به تأسيسا على تحقق المسؤولية الناشئة عن عقد النقل الذى كان المورث طرفا فيه ، وهذا التعويض غايير التعويض الذى يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية والأدبية التى حاققت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم وهو ما يجعل لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسؤولية التقصيرية ، وليس على سند من المسؤولية العقبة لأن التزامات عقد النقل إنما انصرفت إلى عاقبه ، فالراكب للمسافر هو الذى يحق له مطالبة الدال بالتعويض عن الإخلال بالتزامه بضمان سلامته دون ورثته الذين لم يكونوا طرفا فى هذا العقد<sup>(٣)</sup>.

١١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : طلب الطاعن التعويض عن الضرر الأدبى الذى أصابه شخصيا نتيجة تعذيب والده . رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب على أن هذا الضرر لم يتحدد بمقتضى اتفاق ولم يطالب به المورث أمام القضاء . خطأ<sup>(٤)</sup>.

١٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : للضرر الأدبى . المعبرة فى تحققه . إيذاء الإنسان فى شرفه واعتباره وإصابته فى إحساسه ومشاعره . تخلف ذلك . انشاء موجب للتعويض<sup>(٥)</sup>.

١٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : قصر الحق فى التعويض عن الضرر الأدبى فى حالة الوفاة على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما أصابهم من ألم . م ٢/٢٢٢ مدنى . مفاده . ثبوت القرابة بالمتوفى . عدم كفايته للحكم بالتعويض . وجوب استظهار الألم الذى يصيب قرابته من جراء موته . علة ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) الحكم الصادر من الهيئة العامة للموا المدنية بجلسته ١٩٩٤/٢/٢٣ فى الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٢ قضائية .

(٢) الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسته ١٩٩٤/٦/١٩ .

(٣) الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٦٠ ق ، جلسته ١٩٩٤/٦/١٩ .

(٤) الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٦١ ق ، جلسته ١٩٩٦/١/٢٥ .

(٥) الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسته ١٩٩٨/٤/٢٩ وقالت المحكمة فى أسباب هذا الحكم أن : المعبرة فى تحقق الضرر الأدبى أن يؤذى الإنسان فى شرفه واعتباره أو يصاب فى إحساسه ومشاعره وعاطفته فإن لم يتحقق شيء من ذلك انتفى موجب التعويض عنه .

(٦) الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسته ١٩٩٨/٤/٢٩ وقالت المحكمة فى أسباب هذا الحكم أن : النص فى المادة ١/٢٢٢ من القانون المدنى على أنه لا يجوز الحكم بالتعويض إلا للأزواج =

١٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تمسك الطاعة أمام محكمة الموضوع بشأن القاصرين لا يستحقان تعويضاً عن الضرر الأدبي على سند من أنهما في مرحلة المهد ولم تتكون لديهما ملكات الإدراك اللازمة للإنفعال بموت شقيقهما وما يستتبعه من ألم وحزن لفراقه لصغر سنهما وقت الحادث الثقافات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وقضائه بالتعويض لهما عن الضرر الأدبي رغم تخلف مناطه . خطأ في القانون<sup>(١)</sup>.

١٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا كان مستاجر السيارة التي وقعت منها الإصابة هو الذي اختار سائقها وكان له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والنهي ، فإنه يكون مسؤولاً عن الحقوق المدنية التي تترتب على خطأ السائق بقيادته السيارة بسرعة وهي في حالة لا تصلح معها للعمل . ولا وجه للتحدى في هذا الصدد باشتراك المجني عليه مع المستاجر في العمل الذي استخدمت فيه السيارة ووجوده بها وقت الحادث<sup>(٢)</sup>.

١٦- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دانه بالقتل خطأ وبين إصابته للمجني عليه بإصابات قاتلة ، بما يكفي لإثبات قيام هذه الرابطة بقوله "وحيث إن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن لغيره للجهة اليمنى حيث كان يسير المجني عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجني عليه"<sup>(٣)</sup>.

١٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية في جريمتي الموت والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح . وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع<sup>(٤)</sup>.

١٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني أن يكون السيد مسئولاً عن الضرر الناشئ عن خطأ خالمه سواء أكان الخطأ قد وقع أثناء

- والأغرب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب بما مفاده أنه لا يكفى ثبوت القرابة بالموتوى بل لا بد من استظهار الألم الذي يصيب قرابته من جراء موته إذ هذا معاً مناط الحكم بالتعويض .

(١) الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩ وقالت المحكمة في أسباب هذا الحكم أنه : لما كان ذلك وكالت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بدفاع حاصله أن القاصر ..... والقاصرة ..... لا يستحقان تعويضاً عن الضرر الأدبي لصغر سنهما وقت الحادث وابتدلت بما هو ثابت بالقيود المعائلي المرفق بالأوراق ولذا ثبت به أن الأول قد ناهز عصره السنتين بقليل وأن الثانية لم تتجاوز الشهرين وقت الحادث وكان مؤدى هذا الدفاع أن القاصرين إذ لم يتعديا وقت أن مات شقيقهما مرحلة المهد ولما تتكون لديهما ملكات الإدراك اللازمة للإنفعال بموت شقيقهما وما يستتبعه من ألم وحزن لفراقه - فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عنه وقضى بتعويضهما عن الضرر الأدبي رغم تخلف مناطه قد عاوه الخطأ في القانون .

(٢) الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٩ ق ، ص ٣ جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨ .

(٣) الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٦ ق ، ص ٦١٠ جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ .

(٤) الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق ، ص ٣٢٥ جلسة ١٩٦٧/٢/٦ .

تأدية الوظيفة أم كانت الوظيفة هي التي هيأت أو سهلت ارتكابه . فإذا كان الثابت بالحكم أن السائق وهو ينتظر زوجة مخدومه ترك السيارة وبها مفتاح الحركة في عهدة تابع آخر لمخدومه "خفيّر رراعة" فعبت هذا التابع وهو مجهول القيادة بالمفتاح ، فسانطقت السيارة على غير هدى ، وأصابت المجني عليهما ، وقضت المحكمة بإدانة السائق والخفير ولأزمتهما مع مخدومهما متصامنين بالتعويض المدني ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في اعتبارها المخدوم مسئولا مدنيا مع خلاميه ، لأن إصابة المجني عليهما قد تسببت عن خطأ للسائق أثناء قيامه بعمله عند مخدومه وعن خطأ للخفير وهو يؤدي لمسيده عملا ما كان ليؤديه لو لم يكن خفيرا عنده<sup>(١)</sup>.

١٩- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا كانت الواقعة حسبما أوردتها الحكم المظنون فيه ليس فيها ما يفيد أن الحادث كان - كما انتهت إليه المحكمة - نتيجة قوة قاهرة ، أو أن إرادة المتهم وقت وقوعه منه كانت متعمدة متلاشية ، بل تفيد أن المتهم إنما ارتكب ما ارتكبه مريدا مختارا بعد أن ولزن بين امرين : القضاء على حياة الخلام الذى أعترض سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة على إفريز الشارع حيث وقعت الواقعة ، فهذا الفعل أدعى إلى أن يوصف فى القانون بأنه من قبيل الفعل الضرورة التى تحدث عنها قانون العقوبات فى المادة ٦١ الواردة فيها الشروط الواجب توافرها فى حق من يصح له أن يتمسك بها . وهذه الشروط لتعلقها بالمسائلة الجنائية ، لا تأثير لها فى المسائلة المدنية التى مناطها دائما الخطأ . فتمت ثبوت وقوع الخطأ أو التقصير فقد حقق على من ارتكبه ضمان الضرر الناتج عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب عليها . وإذا كان الفعل المرتكب فى حالة الضرورة لا يتسبب بحال مع ما قصد تفاديه ، بل كان بالبداهة أهم منه شأنا وأجل خطرا وكبر قيمة ، فإن التعويض يكون واجبا إذا ما لحق الغير ضرر . وذلك على أساس توافر الخطأ فى الموازنة ، وقت قيام حالة للضرورة ، بين الضررين لارتكاب أخفهما<sup>(٢)</sup>.

٢٠- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يكفى فى مسائلة المخدوم مدنيا أن يثبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ خاتم له ولو تعذر تعيينه من بين خدمه . فما دام الحكم قد أثبت أن وفاة المجني عليه لا بد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين "للكمباري أو السائق" اللذين هما تابعان لإدارة النقل المشترك ، فإن مسائلة هذه الإدارة مدنيا تكون متعينة ، لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها فى أثناء تأدية خدمتهم . ولا يمنع من ذلك أن المحكمة لم تستطع تعيين المخطئ منهما . وليس فى إلزام الإدارة بالتعويض مع تبرئة الكمباري خروج عن التواعد الخاصة بالمسؤولية ، فإن هذه التبرئة قائمة على عدم ثبوت ارتكابه الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث . أما مسئوليتها هى مؤسسة على ما ثبت قطعا من أن الخطأ إنما وقع من أحد خدامها اللذين كانا يملان معا فى السيارة<sup>(٣)</sup>.

٢١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا كان المسئول عن الحقوق المدنية لم يتمسك أمام المحكمة بأن المتهم والمجني عليه كلاهما وقع منه خطأ كان له دخل فى الوفاة

(١) الطعن رقم ٥٦ لسنة ١١ ق ، ص ٣٢١ جلسة ١٩٤/١٢/٢٣ .

(٢) الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ١١ ق ، ص ٥٧٢ جلسة ١٩٤١/١٧/١١ .

(٣) الطعن رقم ٨ لسنة ١٤ ق ، ص ٣٤٠ جلسة ١٩٤٣/١١/٢٢ .

حتى كان يتعين على المحكمة توزيع المسؤولية بينهما بنسبة ما وقع من كل منهما ، بل تقتصر على القول بأن المجنى عليه هو الذى أخطأ وتسبب بخطئه فى وقوع الحادث ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تتحدث صراحة عن تقسيم المسؤولية ، فإذا هى قضت على المتهم وعلى المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض فذلك مفاده أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذى قدرته هو الذى يناسب الضرر الذى وقع من المتهم<sup>(١)</sup>.

٢٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المعير لسيارة مع تكليف سائقها التابع له بقيادتها يكون مسئولاً عن إهمال هذا السائق إذا نشأ منه حادث فى مدة الإعارة<sup>(٢)</sup>.

٢٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان الحكم المطعون فيه - على خلاف ما ذهب إليه الطاعن - بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . وفضلاً عن ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بين ولقعة الدعوى بما تتولاه به كافة العناصر للقانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التى دان الطاعن بها ، وهذا البيان يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض ، ولا تثير على المحكمة إذ هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدرت على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بخير معقب<sup>(٣)</sup>.

(١) الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ١٥ ق ، ص ١٧ جلسة ١٩٤٥/١٢/٣ .

(٢) الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ ق ، ص ١٨٥ جلسة ١٩٣١/١/٨ .

(٣) الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق ، ص ١١٥٨ جلسة ١٩٨٩/١٢/٧ .

## الفصل الثالث علاقة السببية

علاقة السببية بين الخطأ والضرر يقصد بها أن توجد علاقة مباشرة ما بين الخطأ الذى ارتكبه المسئول والضرر الذى أصاب المضرور ، فالسببية هى الركن الثالث من أركان المسؤولية وهى ركن مستقل عن ركن للخطأ والدليل على هذا الاستقلال أنها قد توجد ولا يوجد الخطأ ومثال على ذلك إذا تسبب شخص بفعل صدر منه لا يعتبر خطأ فى إحداث ضرر بشخص آخر فلا تقوم المسؤولية ليس بسبب تخلف السببية بل لانقضاء الخطأ وأيضا إذا تحققت مسئولية شخص على أساس تحمل اللبنة فهو لم يرتكب خطأ ولكن تابعه هو الذى صدر منه الخطأ فالسببية موجودة فى هذه الحالة بين خطأ التابع والضرر الحادث للغير ومع ذلك فقد حمل القاتلون المتنوع مسئولية الخطأ .

وكذلك يمكن أن يوجد الخطأ ولا توجد علاقة السببية مثل أن يصدم شخص آخر بسيارة فيدفعه بجانب الطريق ويحدث به إصابات طفيفة ثم تكتفى سيارة أخرى فتمر عليه فيفارق الحياة فهناك خطأ صدر من قائد السيارة الأولى ومع ذلك هو لا يسأل عن قتل المجنى عليه لأنه خطأ قائد السيارة الثانية .

ولعلاقة السببية أهمية كبرى فى مجال المسؤولية المدنية تتمثل فى الآتى :

١- هى التى تحدد الفعل الذى سبب الضرر وسط الأفعال المتنوعة المحيطة بالحادث فهى تستقل تماما فى كيانها عن الخطأ كما سبق أن ذكرنا ، فوقوع الضرر وكون السبب فى وقوعه هو الفعل غير المشروع للمدعى عليه ينشأ للمسئولية المدنية أما إذا ثبت أن الفعل غير المشروع الذى وقع لم يكن له أثر فى حدوث الضرر فإن المدعى عليه يلجأ من المسؤولية فى هذه الحالة .

٢- فى مجال المسؤولية عن الأشياء لابد أن يكون فعل الشيء هو الذى يسبب الضرر بالمدعى<sup>(١)</sup>.

٣- يتحدد على أساسها نطاق المسؤولية فالضرر فى بعض الأحيان يترتب عليه أضرار أخرى وبالتالي لابد من معرفة ما إذا كان للشخص الذى سبب الضرر الأول هو الذى سيتحمل كافة الأضرار الأخرى المترتبة عليه أم لا ؟

### للمبحث الأول

#### زوال علاقة السببية لوجود السبب الأجنبى

يمكن للمدعى عليه فى دعوى المسؤولية التصديرية أن يتخلص من هذه المسؤولية وذلك بإثبات أن هناك سبب أجنبى لا يد له فيه قد أدى إلى حدوث الضرر وبالتالي فإنه لا علاقة بين هذا الضرر وما صدر عنه من خطأ ، وقد تعرضت لذلك المادة ١٦٥ منقضى حيث تضمنت أنه " إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد له فيه كحادث

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول أعمال النيابةات " ص ٥٥ وما بعدها .

مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو الغير ، كان غير ملازم بتعويض هذا الضرر ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك " .

وطبق لهذا النص فإن السبب الأجنبي الذي يزول أو ينفي رابطة السببية بين الخطأ والضرر هو :

أ- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .

ب- خطأ المضرور .

ج- خطأ الغير .

أولا : القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ :

لا يوجد تفرقة بين القوة القاهرة والحادث المفاجئ فهما ليس شيئين مختلفين كسبب لنفس رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، فالقوة القاهرة في الواقع هي الواقعة التي لا يكون في طاقة الشخص أن يدفعها أو أن يمنع أثرها ، والحادث المفاجئ هو الواقعة التي لا يمكن توقعها .

ويقصد بالقوة القاهرة أو الحادث المفاجئ الواقعة التي يتعذر على الإنسان دفعها والتي لا تتوقع عادة ويمكن إسناد الضرر الحادث للغير إليهما بالرغم مما يمكن نسبته من خطأ إلى أي شخص من الأشخاص وكثيرا ما تكون القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ سببا للإعفاء من المسؤولية .

أ- شروط القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ :

لا بد في الواقعة التي تؤدي إلى قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر أن يتحقق شرطان هما :

١- أن تكون غير ممكنة الدفع .

٢- أن تكون غير متوقعة .

وإذا ما توفر هذان الشرطان كان للحادث أجنيا عن الشخص لا بد له فيه ، أما العكس فغير صحيح ، فقد يكون الحادث أجنيا عن الشخص لا بد له فيه ومع ذلك يستطيع توقعه قبل أن يقع أو يستطيع دفعه بعد وقوعه .

١- عدم إمكانية التوقع :

لا بد لكي تكون القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ قاطعه لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر أن لا يمكن توقعها ، فإذا كان ممكنا توقع الحادث وبالرغم من إستحالة دفعه لا يعتبر قوة قاهرة أو حادثا مفاجئا ، وعدم إمكانية التوقع لا تكون من جانب المدعى عليه فحسب وإنما تكون من جانب أشد الناس يقظة وبصيرا بالأمور لمعيار التوقع هنا معيار موضوعي وليس ذاتيا كما أنه لا يكفي فيه بمعيار الشخص العادي ويجب أن يكون عدم التوقع مطلقا لا نسبيا .

وعدم إمكانية التوقع تتوافر حتى ولو كان للحادث قد سبق وقوعه فيما مضى لأن الحادث قد وقع في الماضي ومع ذلك فإنه يكون غير متوقع الحوادث في المستقبل وذلك لكونه من الندرة بحيث لا يقوم سبب خاص لتوقع حدوثه وأوضح مثال على ذلك الزلازل فبرغم من أن مصر قد وقع بها أكثر من هزة أرضية في السنوات العشر الأخيرة إلا أن الزلازل لا تزال تظل مع ذلك غير متوقعة الحوادث في مصر فإذا تهدم منزل بسبب الزلازل لا يسأل

صاحبه عن ذلك أما في بلد مثل اليابان فإن وقوع الزلازل أمر وارد في أى وقت ولذلك يقيمون المباني وفق اشتراطات معينة لكي تستطيع الصمود في مواجهتها فإذا تسبب أحد هذه المباني بسبب الزلازل فمن الممكن أن تقوم مسئولية مالكه إذا لم يكن قد اتخذ الاشتراطات المطلوبة في عملية البناء . وعدم إمكانية التوقع في المسئولية التصديرية لأبد أن تتوافر في وقت الحادث ذاته أما في المسئولية العقيدية فيكون وقت ليرام العقد حتى ولو أمكن توقعه بعد ذلك .

## ٢- استحالة الدفع :

بالإضافة إلى عدم إمكانية التوقع لابد أيضا أن يكون الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة مستحيل الدفع ، وبالتالي فإنه إذا أمكن دفعه مع عدم إمكانية توقعه لا يعتبر قوة قاهرة أو حادث مفاجئ ، ويجب أيضا أن يكون للحادث سببا في كون تفساد الضرر مستحيلا استحالة مطلقة وليس استحالة نسبية للمسئول وحده فلا بد أن يكون استحالة بالنسبة لأى شخص يكون في نفس ظروف المسئول عن الضرر .

والإستحالة يستوى فيها أن تكون مادية أو معنوية ، والقوة القاهرة أو الحادث المفاجئ ظرف يقرر دائما بالنسبة لممالك شخص وموقفه من الواقعة المكونة لها بحيث لا تعتبر كذلك إلا إذا إنعدم خطأ ومع ذلك فهي من ناحية أخرى تكتسب قدرا من الإستقلال يظهر بصفة خاصة من تطلب القضاء فيها صفة الخارجية .

والاتجاه الذى يسير عليه القضاء في مصر هو عدم التفريق بين القوة القاهرة والحادث المفاجئ لا من حيث الأثر ولا من حيث المعنى ، فهما تطبق واحد للسبب الأجنبى . وتقدير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر قوة قاهرة أم لا مسألة موضوعية مما يدخل في اختصاص محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض على أن تقيم قضاها على أسباب سابقة .

وفي حالة إثبات المدعى عليه وقوع قوة قاهرة أو حادث مفاجئ وكانت هي السبب الوحيد في وقوع الضرر فإن علاقة السببية تنتفى وبالتالي تزول مسئوليته ويحكم برفض دعوى المسئولية ولا يجوز بعد ذلك للمحكمة أن تبحث في وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

وإذا دفع المسئول عن الضرر بالقوة القاهرة أو الحادث المفاجئ فإنه يقع عليه بالتالى عبء بقاء علاقة السببية بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد له فيه . ومن الجائز وفقا لنص المادة ٢١٧ منى الاتفاق على تشديد المسئولية التصديرية ولكن لا يجوز تخفيف هذه المسئولية أو الإعفاء منها وبالتالي فإنه يجوز للطرفين أن يتفقا على أن القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ لا تعفى المسئول من الزامه .

## ب- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لإعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه وكان هذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى - لذى تستقل محكمة الموضوع بتحصيل فهم من أوراها - وإذ كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية المطعون ضدها الثانية بسبب عدم توافر أى خطأ قبل تابعها قائد السيارة التى وقع لها الحادث وعدم ثبوت انحرفه بالمسيارة عن

الطريق ، ولنتهى إلى ثبوت وقوع الحادث بسبب أجنبي هو انفجار لغم بالسيارة وكان هذا الاستخلاص سابقا وله أصل ثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فسان المجادلة فى هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة هذه المحكمة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس<sup>(١)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن هذا النعى فى غير محله نللك أنه وإن كانت مسؤولية حارس الشئ المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على خطأ مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسؤوليته بنفسى علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير ، وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه بنفسى علاقة السببية بين خطأ تابع المطعون عليها الأولى والضرر الذى أصاب المجنى عليه على قوله " وحيث أنه وإن كان الثابت من الأوراق أن السائق قد قاد السيارة لمصلحته الشخصية فى غير الطريق المرسوم لها ثم تركها بجوار الدوار وتوجه لزيارة شقيقه ، فإن علاقة السببية منتفية بين هذا الفعل والضرر الذى لحق المجنى عليه ذلك أن الضرر الذى أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد للحارس فيه إذ أن أحدا من الغير وهو من يدعى ..... صعد تلك السيارة ولقادهما فى غيبة سابقهما فدم نجل المستأنف وقتله الأمر الذى يرفع المسؤولية عنه نزولا على حكم المادة ٢/١٧٨ مدنى " وكان هذا الذى حصله الحكم وأقام عليه قضاؤه بنفسى مسؤولية الحارس تابع المطعون عليها الأولى لاقطاع علاقة السببية بين خطأ والضرر الذى حاق بالمجنى عليه هو استخلاص سابق وصحيح فى القانون ، ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى رفع مسؤولية السائق الحارس ومتبوعه المطعون عليها الأولى فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون على غير أساس<sup>(٢)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : (١) من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان لمحكمة الموضوع تقدير ما إذا كانت الواقعة المدعى بها تعتبر سببا أجنبيا ينقضى به الإلتزام ويتنكى به المسؤولية إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضاؤها على أسباب سابقة تكفى لحمله .

(ب) لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بقيام السبب الأجنبى على مجرد قوله " وتخلص المحكمة من الملابس والظروف المحيطة بالواقعة أن الحريق انتدع فجأة بالسيارة وهو سبب أجنبى لا يد لأمين النقل فيه ، ولم يستطع هو وصاحب الأثاث دفعه أو توقيه وبذلك تنفك المسؤولية ... " دون أن يبين سنده الذى أقام عليه هذه النتيجة فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه<sup>(٣)</sup> .

(١) نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ سنة ٣١ الجزء الأول ص ٩٣٠ ، نقض ١٩٦٣/٦/١٧ سنة ٢٤ ص ٨٩٤ ، نقض ١٩٦٦/٥/١٧ سنة ١٧ ص ١١٢٩ ، نقض ١٩٦٥/٣/٢٥ سنة ١٦ ص ٣٩٦ .

(٢) نقض ١٩٧٨/٢/٩ سنة ٢٩ المجد الأول ص ٤٣٧ .

(٣) نقض ١٩٨٤/٥/٣١ سنة ٣٥ ص ١٥١٩ .



### ثانيا : خطأ المضرور :

إلى جانب وقوع خطأ من المدعى عليه فإنه يمكن أن يقع خطأ من المضرور في الوقت ذاته وبالتالي لابد من معرفة مدي تأثير هذا الخطأ في مسؤولية المدعى عليه ولتحقق ذلك يجب أن يكون ما وقع من المضرور يعتبر خطأ لأن مجرد صدور فعل من المضرور لا يكون خطأ ليس من شأنه أن يحمي أو يخفف من مسؤولية المدعى عليه ، ويقاس الخطأ في هذه الحالة أيضا بالمعيار المتعارف عليه وهو إحراف المضرور في سلوكه عن المألوف من سلوك للرجل العادي ، بالإضافة إلى كون الفعل خطأ يجب أن يكون هذا الخطأ قد أحدث تأثيرا في وقوع الضرر لأن المدعى عليه يحتج به لوجود علاقة بينه وبين ما وقع من ضرر .

إذا ما تحقق للفرض السابق فإنه لابد من معرفة ما إذا كان أحد الخطأين قد استغرق للخطأ الآخر لم يبق كل من الخطأين مستقلا عن الخطأ الآخر فينشأ عنهما خطأ مشترك .

#### ١ - استغراق أحد الخطأين للخطأ الآخر :

إذا استغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر لم يكن للخطأ المستغرق من أثر ، فإذا كان خطأ المدعى عليه هو الذي استغرق خطأ المضرور كانت مسؤولية المدعى عليه كاملة أما إذا كان خطأ المضرور هو الذي استغرق خطأ المدعى عليه فإن مسؤولية المدعى عليه ترتفع لانعدام رابطة السببية .

واستغرق أحد الخطأين للآخر يحدث في حالتين :

أ- إذا كان أحد الخطأين يفوق كثيرا في جسامته الخطأ الآخر .

ب- إذا كان أحد الخطأين نتيجة للخطأ الآخر .

#### أ- أحد الخطأين يفوق كثيرا في جسامته الخطأ الآخر :

لا يتصور أن يستغرق الخطأ الأشد الخطأ الأخف إلا في صورتين هما :

- إذا كان أحد الخطأين عمدي .

- إذا كان أحد الخطأين هو رضاء المضرور .

#### الصورة الأولى : إذا كان أحد الخطأين عمدي :

في هذه الحالة يكون أحد الطرفين المدعى أو المدعى عليه قد أُرَادَ إحداث الضرر متعمدا أما الآخر فصدر منه خطأ غير متعمد فإذا كان خطأ المدعى عليه عمدي كانت مسؤوليته كاملة حتى ولو كان خطأ المضرور غير العمدي له تأثير في إحداث الضرر ، أما إذا كان المضرور هو الذي تعدد إحداث الضرر بنفسه استغرق الخطأ الصادر منه خطأ المدعى عليه وارتفعت مسؤولية الأخير لانعدام رابطة السببية .

ومثال خطأ المدعى عليه العمدي أن يرى قائد سيارة رجلا كفيف البصر يعبر الطريق دون مرشد فيتعمد أن يصدمه ، أما بالنسبة لخطأ المضرور العمدي فمثاله شخص يريد الانتحار فينتهز فرصة أن قائد أحد السيارات يسير بسرعة كبيرة فيرمي نفسه أمامه فيؤدي إلى إصابته أو وفاته .

#### الصورة الثانية : إذا كان أحد الخطأين هو رضاء المضرور :

في هذه الصورة يكون المضرور رضي بما وقع عليه من ضرر وذلك يعتبر منزلة وسط بين إرادة المضرور إلحاق الضرر بنفسه ومجرد علمه بالضرر ، فمن الممكن أن يرضي

المضروب بالضرر ولكنه لا يريد كما أنه قد يعلم به ولكنه لا يرضاه ، وما يشغلنا في مثل هذه الحالة أن يكون المضروب قد رضى بالضرر فلا يصل إلى إرادة حدوث مثل هذا الضرر ولا يزل إلى مجرد العلم به .

والقاعدة أن رضاه المضروب بالضرر ليس من شأنه أن يزيل عن فعل المدعى عليه صفة الخطأ فلا يزال المدعى عليه خاطئاً حتى لو رضى المضروب بما وقع عليه من ضرر كل ما هنالك أن مثل هذا الرضا قد يخفف من مسئولية المدعى عليه إذا كان هذا الرضى في حد ذاته يعتبر خطأ فمن يركب سيارة غير سليمة وهو عالم بذلك يعتبر مخطئاً مما يخفف من مسئولية المدعى عليه .

#### ب- أحد الخطأين نتيجة للخطأ الآخر :

قد يكون خطأ المضروب نتيجة خطأ للمدعى عليه وبالتالي فإن خطأ المدعى عليه يستغرق خطأ المضروب ويعتبر خطأ للمدعى عليه هو الذي أحدث الضرر وتتحقق مسئوليته كاملة أما إذا كان خطأ المدعى عليه هو نتيجة خطأ المضروب فإن خطأ المضروب هو الذي يستغرق خطأ المدعى عليه لانعدام رابطة السببية بين الخطأ الصادر منه والضرر .

#### ٢- الخطأ المشترك :

قد لا يستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر وإنما يظل كل منهما متميزاً عن الآخر حيث لهما اشتراكاً معاً في إحداث الضرر وبالتالي أصبح للضرر سببان هما خطأ المدعى عليه وخطأ المضروب ، وبناء على ذلك فإن المسئولية تكون بالتساوي بينهما فإذا كان المدعى عليه شخصان وكانا هما والمضروب مسئولين بالتساوي فإن المضروب يرجع على أي منهما بثلثي الضرر وبذلك توزع المسئولية بين المدعى عليهما والمضروب على عدد الرؤوس وهذا يعتبر تطبيق خاص لقاعدة تعدد المسئولين ووجه الخصوصية في ذلك هو وجود المضروب بينهم .

وقد تعرض القانون المدني لمثل هذه الحالة في المادة ٢١٦ التي تنص على أنه يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه " فطبقاً لهذا النص لا يتقاضى المضروب تعويضاً كاملاً وإنما يتحمل نصيبه من المسئولية ، بالإضافة إلى ذلك فإن النص يعطى مجالاً للقاضي في أن يوزع التعويض على المسئولين المتعددين ومن بينهم المضروب نفسه لا على عدد الرؤوس أي بالتساوي فيما بينهم بل على أساس جسامه الخطأ الذي صدر من كل من المسئولين ، ولا يلجأ للقاضي إلى التوزيع على عدد الرؤوس إلا إذا لم يستطع يحدد جسامه كل خطأ ، ويمكن تطبيق هذه القاعدة في حالة ما إذا كان كل من الطرفين مسئولاً ومضروباً في الوقت ذاته .

#### ٣- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : خطأ المضروب قاطع لرابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً لإحداث الضرر . تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاها على أسباب ماثلة<sup>(١)</sup> .

(١) لظعن رقم ٢٣١١ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار من مسائل الواقع التي تستلزم بها محكمة الموضوع . وصنف الأفعال التي شارك بها المضرور في الحادث الضار . تكيف يخضع لرقابة محكمة النقض<sup>(١)</sup> .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإصابات التي لحقت بالمطعون عليها كانت نتيجة مباشرة لخطأ عامل المصعد وأنه وإن كان ثمة خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يمحو حق المصابة في التعويض وإن كان يؤثر في تقدير المبلغ الذي يقضى لها به ، فإن هذا الذي قرره الحكم هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه<sup>(٢)</sup> .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : خطأ المضرور الذي يقطع رابطة السببية بين فعل الشيء والضرر في المسؤولية الثبوتية . شرطه . صدور فعل عن المضرور من شأنه أن يحدث الضرر به ويكون السبب المباشر لهذا الضرر . علة ذلك<sup>(٣)</sup> .  
ثالثاً : خطأ الغير :

قد يقع خطأ من المدعى عليه ولكن يشترك معه في إحداث الضرر فعل الغير وبالتالي يؤثر هذا الفعل في مسؤولية المدعى عليه ولكن بشرط أن يكون الفعل خطأ له تأثير في إحداث الضرر ويقاس الخطأ بالمعيار المتعارف عليه وهو معيار الرجل العادي بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون الغير ليس من بين الأشخاص الذين يعتبر المدعى عليه مسئولاً عنهم فإذا كان منهم فلا يكون الخطأ للصادر منه أثر في مسؤولية المدعى عليه نحو المضرور ، ولا يشترط أن يكون هذا الغير معروفاً فقد يقوم الدليل على أن الحادث كان من بين أسبابه خطأ صدر من شخص ثالث وقد هرب دون أن يعرف ويبقى مع ذلك خطأ هذا الغير مؤثراً في مسؤولية المدعى عليه .

١- أثر خطأ الغير في خطأ المدعى عليه (استغراق أحد الخطأين الآخر) :  
إذا كان لكل من خطأ لمدعى عليه وخطأ الغير تأثير في إحداث الضرر واستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر ، اعتبر الخطأ المستغرق هو وحده السبب في إحداث الضرر ، فإذا كان خطأ المدعى عليه مستغرقاً لخطأ الغير فإن المدعى عليه وحده يكون هو المسئول مسئولية كاملة ، أما إذا استغرق خطأ للغير خطأ المدعى عليه فيعتبر الغير وحده هو المسئول مسئولية كاملة .

٢- تعدد المسئولين :  
قد لا يستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر وبالتالي يشتركان معاً في أن كلا منهما سبب في إحداث الضرر ولذلك فإن المسئول عن الضرر أصبح أكثر من شخص واحد وفي هذه الحالة فإن التعويض يقسم بين المسئولين بالتساوي أي على حسب عدد الأرووس ويكوّنوا ملازمين به بالتضامن فيما بينهم ولكن يمكن للقاضي أن يجعل للقسمة بحسب جسامه الخطأ.

(١) الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ .

(٢) الطعن رقم ٢٤٧ ، ٤٢٩ لسنة ٣١ ق ، جلسة ١٩٥٤/٥/٢٠ .

(٣) الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٣ ق ، جلسة ١٩٩٤/٦/١٥ .

### - اشتراك خطأ المدعى عليه وخطأ الغير وخطأ المضرور في إحداث الضرر :

يمكن أن يساهم في إحداث الضرر خطأ من جانب المدعى عليه وخطأ من جانب الغير وخطأ ثالث من جانب المضرور وفي هذه الحالة يتحمل المضرور جزء من التعويض يقدر بالتثالث إذا كان التقسيم بالتساوي علي حسب عدد السرووس إلا إذا رأى القاضي أن يكون التوزيع علي حسب جسامه خطأ كل منهم .

### ٣- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يشترط في خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب<sup>(١)</sup> .

٢- قضت محكمة النقض المصرية أيضاً بأن : المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة - أن فعل الغير أو المضرور لا يرفع المسؤولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها إلا إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الثاني

#### زوال علاقة السببية لأن السبب غير منتج أو غير مباشر

يمكن أن تتعدد أسباب الضرر ويكون خطأ المدعى عليه أحد هذه الأسباب ومع ذلك فإن هذا التعدد يؤدي إلى انقطاع الصلة ما بين الخطأ والضرر فتتعدى علاقة السببية ، وأيضاً يمكن أن يكون للضرر سبب واحد هو خطأ المدعى عليه ولكن الضرر ذاته هو الذي يتحدد فتتعلق الأضرار مما تؤدي إلى انقطاع الصلة ما بين بعضها وبين خطأ المدعى عليه من جراء تسلسل النتائج فتتعدى علاقة السببية فيما انقطعت فيه الصلة .

#### أولاً : تعدد الأسباب :

إذا تعددت الأسباب التي تتدخل في إحداث الضرر فلا بد من معرفة ما إذا كنا سنأخذ بها جميعاً كأسباب أحدثت الضرر أم أنه من الأفضل الوقوف من هذه الأسباب عند السبب المنتج دون غيره ونفزع عن ذلك فرضين :

١- استغراق أحد الأسباب لغيره .

٢- عدم استغراق أحدهما للآخر .

#### ١- استغراق أحد الأسباب لغيره من الأسباب :

رأينا كما سبق أن ذكرنا أن الاستغراق يحدث إذا كان أحد الخطأين متعدداً والآخر غير متعمد فيستغرق الخطأ العمدي الخطأ غير العمدي ويكون هو السبب الذي أحدث الضرر ويكون المسئول عنه هو المسئول وحده عن تعويض المضرور .

ويتحقق الاستغراق أيضاً إذا كان أحد الخطأين نتيجة للخطأ الآخر فيكون الأخير مستغرقاً للخطأ الأول ويصبح من قام به هو المسئول عن تعويض المضرور .

(١) الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٧٩/٣/٣٠ ص ٧٤٢ .

(٢) الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ .

## ٢- عدم استغراق أحد الأسباب للآخر :

قد تتعدد الأسباب دون أن يستغرق أحدها الآخر وفي هذه الحالة قد وضع الفقهاء نظريتان لتطبيق أحدهما في هذا الفرض وهما نظرية تكافؤ الأسباب ونظرية السبب المنتج ولكن نظرية السبب المنتج هي التي جري عليها العمل في الوقت الحالي ولذلك سنعرض لها بشيء من الإيجاز .

### - نظرية السبب المنتج :

تؤسس هذه النظرية على فكرة إمكانية حدوث الضرر نتيجة لسبب معين دون غيره من الأسباب الأخرى فإذا كان هناك عدة أسباب أدت إلى إحداث الضرر فالإختيار فيما بينها لا يكون بالنظر إلى النتيجة المادية وإنما لابد من الرجوع إلى نوع النتائج التي يمكن حدوثها وبالتالي يعتبر السبب منتجا للضرر الذي وقع إذا كان من شأنه أن يؤدي موضوعيا إلى حدوث نتيجة من نفس طبيعة الضرر كآثر ظهوره فقط وإلا فإنه يكون سببا عرضيا لا يهتم به القانون .

مثال ذلك أن يترك مالك السيارة سيارته في الطريق وأبوابها مفتوحة فاختلصها لص وقادها بسرعة فائقة فاصطدم بأحد المارة فأجهز عليه ، وبذلك يكون اجتماع سببين في إحداث ضرر هما خطأ صاحب السيارة وخطأ السارق ، الأول خطأ إهماله في المحافظة على السيارة حتى سرقت منه وإن كان له دخل في إحداث الضرر إلا أنه سبب غير مألوف لا يحدث عادة هذا الضرر فهو سبب عارض ، في حين أن فعل السارق وحده هو السبب المألوف والمنتج وبالتالي يجب الوقوف عند السبب المنتج وليس العارض ،

وخلاصة هذه النظرية أنه إذا كانت هناك عدة أسباب أدت إلى وقوع الضرر وكان كل سبب منها قد تدخل في إحداث الضرر فإن ما يؤخذ به في هذه الحالة هو السبب المنتج دون السبب العارض فإن كان كل سبب منها قد تدخل في إحداث الضرر فإن السبب المنتج هو السبب المباشر الذي يحدث الضرر بخلاف السبب العارض الذي لا يحدث عادة هذا الضرر .

وهذه النظرية هي أفضل النظريات التي ولجة علاقة السببية لقيامها على أساس قسوي حيث لا يمكن إعتبار كل العوامل والظروف التي ساهمت في إحداث الضرر متساوية في قوتها المؤدية إلى إحداث النتيجة الضارة وأيضاً لا يمكن أن نجعل السبب الأخير هو السبب المسئول عن وقوع الضرر بالرغم من أنه قد يكون تافهاً ولذلك فلاشك في أن ما يندب به هو السبب الذي ساهم في إحداث الضرر على نحو منتج وفعال .

## ٣- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سابقاً<sup>(١)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر . سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع ما دلم سابقاً ومستقداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى<sup>(٢)</sup>.

(١) الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨ .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع . وصنف الأفعال التي شارك بها المضرور في الحادث الضار تكييف يخضع لرقابة محكمة النقض<sup>(١)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها في إحداث الضرر دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مودياته أن اتهام تابع المستأنف عليها الأخيرة (المطعون ضدها الثالثة) قام على إهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح وإخلاله بإخلالا بما تفرضه عليه أصول مهنته لقيامته الجرار بمقطورة بالحالة التي وصفها المستأنف (الطاعنة) فسي استئنافها وسمح بركوب المجنى عليهما بها وسار بالجرار بسرعة كبيرة في طريق ضيق مما أدى إلى فصل المقطورة ووقوع الحادث وهو ما يكفي في مساهلة المستأنف عليها الأخيرة عن التعويض ، وإذ كان التأمين على الجرار لا جدال في قيامه فإن المستأنفة تكون ملزمة بتغطية التعويض ، أما مخالفة أحكام المرور بشأن المقطورة فلا تأثير له على حق المضرور في التعويض مما مفاده أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية التي تستقل بها قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر موضوع التقاضي بل وقع من الجرار المحرك لها ونتيجة لقيادة المتهم له بطريقة مخالفة وتهدد حياة الأشخاص بالخطر وهو ما أدى إلى وقوع الحادث وكان هو بدوره السبب المنتج للضرر وبالتالي تسأل الشركة الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا الجرار عملا بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وإذ كان هذا الذي ذهب وانتهى إليه الحكم سافقا ومتقفا وصحيح القانون فإن التي عليه بهذين السببين يكون على غير أساس<sup>(٢)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج للضرر ، والخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة في إحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر ، فإذا ما تعددت هذه الأخطاء اعتبرت أسباب مشكلة متسلسلة تنوزع المسؤولية عليها جميعا ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامه الخطأ الأشد فإنه لا يستغنى عنه من الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كافيا لإحداث النتيجة بالصورة التي تمت بها مستغنيا بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى ، لما كان ذلك وكانت أحكام المسؤولية التقصيرية لا تفرق بين الخطأ العمدى وغير العمدى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى انتفاء مسؤولية المطعون ضده الثالث عن خطئه غير العمدى على سند من إطلاق القول بأن الخطأ العمدى يستغرق حتما الخطأ غير العمدى ورتب على ذلك وحده القضاء برفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهما الثاني والثالث حاجبا نفسه عن بحث مدى

(١) الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٢ ق ، جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ .

(٢) الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٥١ ق ، جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ .

(٣) الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٧ ق ، جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ .

لتر خطاً المطعون ضده الثاني في إحداث الضرر موضوع الدعوى ، يكون - فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون - معيباً بالتصور<sup>(١)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكانت إحداها كافية لحمل قضائه فإن النعي عليه في الدعامة الأخرى أياً كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعن عن الضرر الذى أصاب المطعون ضده الأول على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، الأولى مسئوليته بصفته حارس للمسند الذى ارتكب به الحادث طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى والثانية تحقق مسئوليته عن الضرر لوقوع خطأ منه تمثل فى تسليم المسند - وهو خطر بطبيعته - إلى المطعون ضده الثانى دون تدبر وسماحه له بالعبث به قبل التحقق من خلوه من الطلقات وهو استخلاص سائغ - وكان الثابت وعلى ما سلف سانه أن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من أن هذا الخطأ يعتبر سبباً منتجاً فى إحداث الضرر هو استخلاص سائغ فإن هذه الدعامة الأخيرة تكون وحدها كافية لحمل قضائه ويكون للنعي على الحكم المطعون فيه الموجه إلى الدعامة الأولى أياً كان وجه للرأى فيه غير منتج<sup>(٢)</sup>.

ويترتب على تعدد الأسباب التى ساهمت فى إحداث الضرر ما سبق أن ذكرناه من إمكانية تقسيم التعويض طبقاً لعدد الرووس أو توزيعه وفقاً لجسامة الخطأ .

#### ثانياً : تسلسل النتائج :

يمكن أن تكون الأضرار الناتجة عن الخطأ متسلسلة يودى بعضها إلى بعض والمثال على ذلك أن يقوم أحد أصحاب الأراضي المستصلحة حديثاً بشراء آلات ولبور ويتعاقد على نقلها فى أحد القطارات فتقع لهذا القطار حادثة تؤدى إلى تلف هذه الآلات التى كانت معدة للتركيب على بئر ارتوازية ويسبب هذا التلف تعذر الانتفاع بالبئر مما أدى إلى تلف زراعة صاحب البئر الذى كان متعاقداً على أن يروى الأطنان المجاورة له فلم يستطع بسبب الحادث مما أدى إلى مطالبتهم له بالتعويض وأيضاً لم ينتفع صاحب الأرض بأرضه التى حفر البئر فيها والأرض التى أعدت لوضع الوبور مما أدى إلى تراكم الديون عليه حتى تم الحجز على أمواله وبيعها بأبخس الأثمان ونتج عن ذلك حدوث أزمة مالية للرجل أدت إلى وفاته .

ففى هذا المثال نجد أن الأضرار متعاقبة يجر بعضها بعضاً :

تلف الآلات ، تعذر الانتفاع بالبئر ، تلف الزراعة ، عدم القيام برى لطيان الغور ، مطالبتهم بالتعويض ، عدم الانتفاع بأرض البئر ، عدم الانتفاع بالأرض المعدة للوبور ، تراكم الديون ، الحجز على الأموال وبيعها ، الوفاة .

فى هذا المثال نجد أن الخطأ واحد ولكن الأضرار متلاحقة ومتعاقبة ومتسلسلة . فأى هذه الأضرار هى التى يقدر التعويض على أساسها ؟

القاعدة هى أن التعويض يكون عن الضرر المباشر فقط دون غيره من الأضرار .

(١) الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٨٦/٢/٦ .

(٢) الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٥٦ ق ، جلسة ١٩٩٢/٧/٣٠ .

### - معيار الضرر المباشر :

لا بد من التفرقة بين الضرر المباشر والضرر المتوقع ، فالضرر المتوقع هو ما كان محتمل الحصول مكانا وتوقعه وبذلك فهو ضرر مباشر وبالتالي فإن كل ضرر متوقع هو ضرر مباشر ولكن ليس كل ضرر مباشر يكون ضررا متوقعا ، فمن الأضرار المباشرة ما ليس محتمل الحدوث ولا يمكن توقعه .

والضرر المباشر هو كل ما كان نتيجة طبيعية للخطأ الذي حدث وهذه النتيجة الطبيعية هي كل ما لا يستطيع الشخص أو المضرور أن يتوقاه ببذل جهد معقول<sup>(١)</sup>.

ويتطبيق ذلك على المثال السابق نجد أن الضرر الذي يتم التعويض عنه هو تلف الآلات فقط لأن صاحب الأرض لم يكن يستطيع أن يتوقاه ببذل جهد معقول فيعتبر هو الضرر المباشر أما باقي الأضرار فهي أضرار غير مباشرة كان يستطيع توقيها ببذل جهد معقول وأساس ذلك أن المضرور إذا لم يبذل جهدا معقولا في توقي الضرر يكون قد أخطأ وبالتالي يوجد خطأ مشترك وعلى المضرور أن يتحمل تبعه خطئه بتحمل الأضرار التي نتجت عنه .

وبناء على ما تقدم فإن الأضرار المباشرة التي تكون نتيجة طبيعية للخطأ الذي أحدثها والتي كان المضرور لا يستطيع توقيها ببذل جهد معقول هي وحدها التي تحتفظ من الناحية القانونية بعلاقة السببية بينها وبين الخطأ ، أما الأضرار غير المباشرة التي لا تكون نتيجة طبيعية للخطأ الذي أحدث الضرر فإن علاقة السببية تنقطع بينها وبين الخطأ ولا يكون المدعى عليه مسئولا عنها .

ولقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : وحيث أنه عن طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمورث حال حياته فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفادى ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته ، وإذا كان الموت حقا على كل إنسان (إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمضرور ضررا ماديا محققا إذ يترتب عليه علاوة على ما يصاحبه من الآلام ، حرمانه من الحياة في فترة كان يمكن أن يعيشها لو لم يجعل المسئول عن الضرر بوفاته وإذ يبين من تقرير الطبيب ..... الذي أوقع الكشف على مورث الطالبات في أواخر سنة ١٩٧٠ أن المورث كان في حالة إعياء تامة ولا يكاد يستطيع الحركة وأن كبده ضامر الحجم من فيروس ، وفي حالة غير مرضية لدرجة توازي القتل التام فضلا عن وجود استسقاء في البطن وتضخم في الطحال وقرر دم شديد وبوالى بالجزء الأسفل من المريء وأنه يعاني

(١) تنص المادة ٢٢١/١ من القانون المدني على أنه "إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو نص في القانون ، فالقاضي هو الذي يقرره ، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول ."



من تليف بالكبد وتضخم بالطحال من فترة حوالي أربع سنوات سابقة على توقيع الكشف الطبي. وأنه تعرض لنوبات نزيف مموى من المريء بدأ حدوثها فسى عضشون النصف الأول من عام ١٩٧٠ وتكررت مما استلزم إجراء نقل دم له وأنه تعرض فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٩ والأشهر الأولى من عام ١٩٧٠ لارتفاع طارئ فى نسبة الحموضة فى المعدة أدى وساعد على حدوث للنزيف من الدوالى ومثل هذا النزيف يستمر فى كثير من الأحيان سنوات عديدة إلا أنه كان قاتلا بالنسبة للمورث نظرا لفشل الكبد والزيادة المستمرة فى الحموضة بالمعدة وكلاهما من الأمراض التى تزداد سوء وتقل فرص معالجتها فى حالة تزايد للتوتر العصبى والنفسى للمريض كما لاحظ الطبيب أنه كان يمانى من حالة اكتئاب نفسى شديد وضيق وتبرم مع توتر شديد فى حالته العصبية فهم من حديث معه أن ذلك راجع إلى عزله من منصبه فى النيابة العامة ونقله إلى وظيفة أخرى بوزارة الرى ورأى الطبيب أن حالة المورث النفسية البالغة السوء والتى طرأت عليه نتيجة فصله من عمله بالنيابة العامة أدت إلى ارتفاع كبير فى نسبة الحموضة بالمعدة مما مهد وساعد على حصول نوبات النزيف وتكرر حدوثها وشنتها وازدادت حالة للكبد سوء مما ساهم فى التعجيل بحدوث الوفاة فى اليوم للمحدد لسفره إلى لندن للعلاج على نفقة الدولة فى حدود مبلغ قدرته بألف جنيه وأثبت فى تقريره أن حالته الصحية عند فصله كانت من الناحية الطبية تسمح بامتداد عمره لمدة يمكن أن تزيد عن عشر سنوات . لما كان ذلك فإن فصل المورث من عمله يكون هو الذى أدى إلى ازدياد حالته سوء وعجل بوفاته وإذ لم يكن للفصل ما يبرره وتم على خلاف أحكام القانون فإنه يكون فعلا ضارا تتوافر به أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر ومن ثم يتعين إلزام المدعى عليهما بما يستحقه المورث من تعويض عما أصابه من ضرر مبادئ تدره المحكمة بمبلغ ألف جنيه يوزع بين الطالبات طبقا للقريضة الشرعية<sup>(١)</sup>.

(١) نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ سنة ٢٥ الجزء الأول ص ٦٠ .



## الباب الثاني المسئولية عن الأشياء

### تمهيد وتقسيم :-

تنص المادة ١٧٨ من القانون المدني على أنه (كل من تولي حراسة لأشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو آلات ميكانيكية يكون مسؤولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان سبب لجنبي لا يد له فيه ، وهذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة) ويتضح من هذا النص أنه يتناول المسئولية عن الأشياء في القانون المدني وهو لا يعمم هذه المسئولية على الجماعات بجميع أنواعها ولكنه يقصرها على أنواع خاصة منها وهي التي تتطلب حراستها عناية خاصة ، وحراسة الآلات ميكانيكية وسوف نتعرض لذلك تفصيلا في البنود التالية :

### أولاً : شروط تحقق المسئولية عن الأشياء :

لكي تحقق مسئولية الشخص عن الأشياء لابد من توافر شرطين :

١- أن يتولى هذا الشخص حراسة شيء تقتضي حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية .

٢- أن يقع الضرر بفعل الشيء .

**الشرط الأول : حراسة شيء تقتضي حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية :**

يقصد بالحراسة السيطرة الفعلية على الشيء قصدا واستقلا سواه استندت هذه السيطرة إلى حق مشروع أو لم تستند .

أ - النظريات الخاصة بكيفية تحديد الحارس :

وقد تردد الفقه والقضاء بين نظرتين لتحديد الحارس للمسئول وهما

- الحراسة القانونية :

هذه النظرية تشترط في الشخص لكي يعتبر حارسا أن تكون له سلطة قانونية على الشيء يستمدّها من حق عيني على هذا الشيء أو من حق شخصي منطبق به ، ويترتب على ذلك أنه لابد لإنتقال الحراسة من وجود تصرف قانوني ينقلها من شخص إلى آخر .

- الحراسة الفعلية :

هذه النظرية تجعل الحارس على الشيء هو كل من له سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة على هذا الشيء ، أي أن الحارس هو من تكون له السيطرة الفعلية على الشيء ولو لم تستند هذه السيطرة إلى حق ما وحتى لو كانت سلطته على الشيء غير مشروعة .

وقد أخذ القانون المدني بنظرية السيطرة الفعلية فاعتبر الحارس هو من تكون له وقت حدوث الضرر سيطرة فعلية على الشيء ذاته وعلى إستعماله .

وبناء على ذلك فإن المالك يعتبر هو حارس الشيء وعليه إذا رفعت دعوى المسئولية ضده أن يثبت أن الحراسة خرجت من يده وقت وقوع الحادث ، ويبقى المالك حارسا حتى لمو

أقلت الشيء من يده ما دام لم يتخل عنه فإذا ما تخلى عنه وأصبح سائبة زالت حراسته ولم تنتقل الحراسة إلي أحد ، وقد تنتقل الحراسة إلي غيره كالمنتفع والمرتهن رهن حياز : والحائز بنية التملك سواء حاز بحسن نية أو سوء نية مادامت السيطرة الفعلية علي الشيء قد انتقلت من المالك إلي واحد من هؤلاء ، والتابع لا يعتبر في العادة حارسا للشيء فحارس السيارة هو في الأصل مالكها حتى لو كان لها سائق ومع ذلك فقد ينقل المتبوع إلي التابع السيطرة الفعلية علي السيارة فيصبح التابع في هذه الحالة حارسا ، وعلي وجب العموم إذا خرج التابع عن تعليمات متبوعه فإنه يعتبر في هذه الحالة حارسا ويكون مسئولاً بمقتضى خطأ مفترض ويكون صاحب السيارة مسئولاً باعتباره متبوعا .

والحراسة عنصران هما :

**العنصر الأول : عنصر مادي :**

ويقصد به أن تكون للشخص سلطة استعمال الشيء وتوجيهه ورقابته ، وهذه السلطة لا تتطلب أن يكون للحارس واضعا يده علي الشيء ماديا أي لا تشترط الحيازة المادية للشيء فقد يكون الشيء في يد شخص آخر ويكون للحارس مع ذلك سلطة استعماله ورقابته

**١- الاستعمال :**

يقصد به سلطة الشخص في استخدام الشيء كأداة لتحقيق غرض معين وذلك لا يتطلب أن يكون الشخص مستحوزا علي الشيء من الناحية المادية ، فقد يثبت الاستعمال لشخص بينما يكون الشيء في حيازة آخر فالمهم أن يكون للحارس استخدام هذا الشيء لتحقيق ما يشاء من الأغراض سواء كانت أغراضا مادية أو أغراضا معنوية ، ولا يشترط أن يستعمل الشخص الشيء فعلا بل يكفي أن يكون في مقدوره في أي وقت أن يباشر هذا الاستعمال دون أن يمنعه أحد أو يعوقه عائق ، ولابد أن تتوافر سلطة الاستعمال في الوقت الذي حدث فيه الضرر من الشيء وهي قد تكون تقتضي حق عيني علي الشيء كالملكية أو حق شخصي .

**٢- التوجيه :**

المقصود به سلطة تقدير كيف يتم استعمال هذا الشيء ووقته وتحديد الغرض الذي يستخدم في تحقيقه وتعيين الأشخاص الذين يسمح لهم بالاستفادة من هذا الاستخدام .

**٣- الرقابة :**

يقصد بها سلطة فحص الشيء وتعهده بالصيانة والإصلاح واستبدال ما يتلف من أجزائه بأجزاء أخرى سليمة لضمان صلاحيته للاستعمال الذي أعد له .

**العنصر الثاني : عنصر معنوي :**

ويقصد به مباشرة سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة بقصد تحقيق مصلحة أو فائدة شخصية سواء كانت هذه المصلحة أو الفائدة مادية أو معنوية .

ولا يشترط أن يكون الحارس مميزا كما أنه قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو معنويا

**ب- انقضاء الحراسة :**

تتقضى الحراسة بطريقتين :

أ- أن ينتقل الشخص السيطرة علي الشيء دون أن يكتسبها أحد غيره وبالتالي يصبح هذا الشيء من الأشياء المتروكة ولا يكون حارس ما ، ومع ذلك فلا للمضرور يستطيع

لرجوع على الحارس السابق إذا لقرن تخليه عن الشيء بخطأ ما ، وتظل الأشياء المتروكة معتبرة من الأشياء الملحقة التي لا حارس لها حتى يستولي عليها شخص بنية تملكها ويصبح حارسها المسؤول .

ب - أن تتفكك السيطرة على الشيء من شخص لآخر إذ يرتبب علي هذا الأمر أن يفقد الأول صفة الحراسة ويكتسبها الثاني ، وقد يتم هذا الانتقال بناء علي عقد من العقود أو بتصرف قانوني صادر عن الإرادة المنفردة كالوصية أو بنص القانون كالميراث وقد يكون الانتقال رغم إرادة الحارس كما إذا سرق الشيء منه أو استولت عليه السلطة العامة

ج- إثبات الحراسة :

يقع عبء الإثبات علي المدعي فيجب عليه أن يقيم الدلائل علي توفر أركان المسؤولية عن الأشياء ومنها أن الشيء الذي أحدث الضرر كان في حراسة المدعي عليه وقت الحادث ، ويجوز إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة والقرائن .

كما أنه علي المضرور أن يثبت أن الضرر قد وقع بفعل شيء تقضي حراسته عناية خاصة أو بفعل آلة ميكانيكية ، ولكنه لا يكلف بإثبات أن الشيء قد تدخل إيجابيا في إحداث الضرر لأن هذا مفترض قبل الحارس ولكن بقرينة قابلة لإثبات العكس .

ويستل قاضي الموضوع بإثبات العناصر المكونة لحراسة دون رقابة عليه في ذلك ، أما تقدير كفاية هذه العناصر لإسباغ صفة الحارس علي شخص معين وتكييفها القانوني فيخضع لرقابة محكمة النقض .

د- الأشياء التي تدرج تحت نص المادة ١٧٨ مدني :

حدد المشرع نطاق تطبيق النص علي نوعين فقط من الأشياء هما :

١- الآلات الميكانيكية .

٢- الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة .

١- الآلات الميكانيكية :

لم يضع المشرع تعريفا للآلات الميكانيكية ولكن يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأجسام الصلبة الهدف منها تحقيق غرض معين وتستمد حركتها من محرك أو قوة دافعة غير يد الإنسان سواء كانت هذه القوة هي البخار أو الكهرباء أو البنترول أو الماء أو غيرها من مصادر القوة ولا يعيننا بعد ذلك الغرض الذي تستعمل من أجله الآلات ولا المواد المصنوعة منها ولا الشكل الذي تتخذه وسواء كانت من المنقولات أو كانت من العقارات وتقدر ما إذا كان الشيء الذي أحدث الضرر يدخل ضمن طائفة الآلات الميكانيكية أو لا مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض لتعلق الأمر بركن من أركان المسؤولية عن الأشياء وأذاً يجب علي قاضي الموضوع أن يصف الشيء الذي أحدث للضرر بأنه آلة ميكانيكية ، أما تقرير أن شيئاً بالذات هو الذي أحدث الضرر دون غيره من الأشياء لمسألة وقع يستل قاضي الموضوع بإثباتها دون معقب عليه<sup>(١)</sup>.

وفي حالة ثبوت أن الضرر نشأ عن آلة ميكانيكية فإنه لا بد من تطبيق المادة ١٧٨ ولا يجوز للقاضي أن يستبعد تطبيقها زاعماً أن الآلة ليست خطيرة أو لا تتطلب حراستها عناية خاصة .

(١) انظر د عبد الفتاح مراد ' التعليق علي القانون المدني ' ص ٣٢ وما بعدها .

## ٢- الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة :

يجب أن يكون الشيء يحتاج إلى عناية خاصة في حراسته إذا لم يكن من الآلات الميكانيكية حتى ينطبق عليه نص المادة ١٧٨ وهناك رأي يعتبر الشيء يحتاج إلى عناية خاصة وذلك بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى ظروفه وملابساته ، فالأسلاك الكهربائية والمواد الكيميائية تحتاج إلى عناية خاصة بطبيعتها .

أما الأشياء التي تتطلب عناية خاصة بالنظر إلى الظروف والملابسات التي وجدت فيها مثل الشجرة التي تنقلها الرياح وتنفذ بها في طريق الناس .

ولكن يوجد رأي آخر يعتبر الشيء يحتاج إلى عناية خاصة بالنظر إلى طبيعته فقط أي بالنظر إلى معيار موضوعي فينظر إلى الشيء في ذاته لا إلى كيفية استعماله وقت حصول الضرر ولا يعتبر بظروف الحادث في تقرير ما إذا كان الشيء خطرا أم غير خطر بل يجب إثبات أن الشيء خطر بذاته بطبيعته ، وبالتالي فلا علاقة لذلك بالضرر الواقع ولا بالظروف التي أحاطت بهذا الضرر .

### الشرط الثاني : وقوع الضرر بفعل الشيء :

لا بد أن يكون للضرر قد وقع نتيجة لفعل الشيء فلا يكفي أن يتدخل الشيء تدخل سلبيا بل يجب أن يكون تدخله إيجابيا ، وذلك يعتبر رابطة السببية التي هي أحد أركان المسؤولية فهي في حالة المسؤولية عن الأشياء تكون رابطة بين الشيء والضرر ،

وقد جرى لفقه والقضاء على اعتبار تدخل الشيء إيجابيا إذا كان وقت الحادث في موضع غير مألوف أو غير طبيعي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث ضرر بحكم السير العادي للأشياء ، وإعتبار التدخل سلبيا إذا كان الشيء في موضع مألوف ليس من شأنه أن يسبب ضررا في العادة .

ويفرق قاضي الموضوع بين الحالتين وفقا لخبرته العامة المجردة فلا يعتد بخبرة الحارس الشخصية ولا برأي المضرور ويهتدي في ذلك بالكشف عن الإستعمال المعد له الشيء في العادة .

والتدخل الإيجابي للشيء في إحداث الضرر لا يشترط الإتصال المادي المباشر فقد لا يتصل اتصالا ماديا مباشرا بمن وقع عليه الضرر ومع ذلك يتدخل إيجابيا في إحداث الضرر ويجب لكي يكون الشيء هو الذي تدخل لإحداث الضرر أن يكون الفعل غير متعمد وبالتالي فإن معيار التفريق بين ما ينشأ عن فعل الإنسان من أضرار وما ينشأ عن فعل الشيء هو قصد الإضرار فإذا توافر هذا القصد لدى الحارس اعتبر الضرر ناشئا عن فعل الإنسان ولا يكون للشيء إلا أداة في يده يستعملها لتنفيذ مقصده ، أما إذا لم يتوافر قصد الإضرار فالضرر يعتبر ناتجا عن الشيء ولو كان الإنسان يحركه وقت حصول للضرر<sup>(١)</sup>.

### ثانيا : أساس مسؤولية حارس الأشياء :

استقرت أحكام محكمة النقض المصرية على أن أساس هذه المسؤولية هو الخطأ المفترض وقوعه من الحارس إفتراضا لا يقبل للعكس .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التطبيق على القانون المدني ' ص ٥٥ وما بعدها .

ومع ذلك فإن "مدرس بسطيع" يتخلص من هذه المسؤولية إذا قام بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والصرور الذى حدث عن طريق إثبات أن الضرر قد وقع بسبب أجنبي لا يدل له فيه كفة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

ثالثا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن النص في المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن " كل من يتولى حراسة أشياء يتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدل له فيه " يدل على أن الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصدا واستعلاا ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن للشبكة الكهربائية داخل حوش عيسى مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - وهو الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه ، وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقا للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٠١٤ لسنة ١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانة وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جمل مادي تقاضاه منه شهريا ، ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس ، فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها بالتالى مسؤولا عن الضرر الذى تحدثه مسودته أساسها خطأ مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ولا تنفي عنه هذه المسؤولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدل له فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المصون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يؤثر فى ذلك ما قرره بشأن علاقة التبعية بين الطاعنين .... لأنه تزيد يستقيم الحكم بدونه<sup>(١)</sup>.

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثالى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولون أن تابعهم وقد أضى ببرايمته فى قضية الجندة ٤٣٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل التى أنهم فيها بقتل ولد المطعونون عليهما خطأ بأن تركه يستعمل المضرب مع وجود خال به ونفى الحكم الجنائى الخطأ عن المتهم ونسبه إلى المجنى عليه فإن هذا الحكم تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعوى المطروحة وتنفي تبعاً لذلك مسؤوليتهم عن الحادث ، غير أن الحكم المطعون فيه أهدر هذه الحجية وقضى بإلزامهم بالتعويض استنادا إلى مسؤوليتهم المفترضة طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني وهو ما يحبه بمخالفة القانون .

وحيث أن هذا الدعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ويوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا يكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه

(١) نقض ١٩٧٨/٥/٢٣ سنة ٢٩ العدد الأول من ١٣٠١ .

القانون \* وكانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أن لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً، فإن مفاد ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائي تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له . ولما كان من الثابت من الحكم الصادر في قضية اللجنة ٤٢٤٥ سنة ١٩٧٠ قصر النيل أن للدعوى التي تمت ضد نائب الطاعنين لأنه تسبب بإهماله في قتل ولد للمطعون عليها بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطلبت التغطية العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وقد حكمت محكمة الجناح ببراءته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قسوم الأولى خطأ جنائي واجب الإثبات ونسب إلى التابع في حين أن قسوم الثانية خطأ مفترض في حق الطاعنين باعتبارهم حراساً للمصعد فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أي خطأ لأنها مسئولة ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن الجريمة ، إذ كان ذلك وكانت حجة الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكد الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ودن أن تلحق الحجة الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، ولما كان يبين من الحكم الصادر في قضية اللجنة المشار إليها أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لانقضاء الخطأ من جانبه فذلك حسبه ويكون ما تطرق إليه عن خطأ المجنى عليه تزيدهم لم يكن ضرورياً لقضائه وبالتالي فلا حجة له أمام المحاكم المدنية ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ولم يعتد بحجة للحكم الجنائي في هذا الخصوص وناقش مسئوليته الطاعنين المفترضة طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني وانتهى إلى قيامها للأسباب الصحيحة التي أوردها فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله<sup>(١)</sup>.

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : وحيث أنه وإن كانت مسئوليته حارس الشيء المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على خطأ مفترض إفتراضاً لا يقبل إثبات العكس إلا أن الحارس يستطيع دفع مسئوليته بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذي وقع وذلك بإثبات أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه بنفي علاقة السببية بين خطأ تابع المطعون عليها الأولى والضرر الذي أصاب المجنى عليه على قوله \* وحيث أنه وإن كان الثابت من الأوراق أن المسائق قد قاد السيارة لمصلحته الشخصية في غير الطريق المرسوم لها ثم تركها بجوار الطوار وتوجه لريادة شقيقه ، فإن علاقة السببية تكون منتفية بين هذا الفعل والضرر الذي لحق المجنى عليه ذلك أن الضرر الذي أصاب للمضروب قد نشأ عن سبب اجنبى لا يد للحارس فيه إذ أن

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ سنة ٢٩ العدد الأول ص ١٠٩٤ .



أحدا من الغير وهو من يدعى .... صعد تلك السيارة وقادها فى غيبة سائقها فدهم نجل المستأنف وقتله الأمر الذى يرفع المسؤولية عنه نزولا على حكم المادة ٢/١٧٨ منى وكان هذا الذر حصله الحكم وأقام عليه قضاؤه بنفى مسؤولية الحارس تلج المطعون عليها الأولى لانقطاع عاقبة السببية بين خطئه والضرر الذى حاق بالمجنى عليه هو استخلاص سائق وصحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للتأثير بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى رفع مسؤولية المائق الحارس ومتبوعه المطعون عليها فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون والتنازل فى التسبب يكون على غير أساس<sup>(١)</sup>.

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان من الثابت من الحكم الصادر فى قضية اللجنة ١٢١١ لسنة ١٩٨٣ عسكرية شرطة أن الدعوى لقيت ضد تابع الطاعن بصفته لأنه تسبب برعوفته أثناء قيادة سيارة شرطة فى إصابة المطعون ضدها بالإصابة الموصوفة بالترير لطى وطلبت النيابة العسكرية معاقبته بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وقد حكمت المحكمة العسكرية ببرأته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة لم تنصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قول الأولى خطأ جنائى ولجب الإثبات ومنسوب الى التابع فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حق الطاعن بصفته باعتباره حارسا للسيارة ، فمسئولته تتحقق ولو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسؤولية ناشئة عن الشيء ذاته وليست ناشئة عن خطأ شخصى ، إذ كان ذلك وكانت حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو البراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق الحجة الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، ولما كان يبين من الحكم الجنائى سالف الذكر أنه وقد قضى ببراءة المتهم من تهمة الإصابة للخطأ لانتهاء الخطأ من جانبه فذلك حسبه ويكون ما تطرق إليه عن خطأ المجنى عليها - المطعون ضدها - تزييدا لم يكن ضروريا لقضائه وبالتالي فلا حجة له أمام المحاكم المدنية ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر مؤيدا ما انتهى إليه الحكم الابتدائى من نفي قيام السبب الأجنبى ولم يستد بحجة الحكم الجنائى فى نفي مسؤولية الطاعن بصفته المفترضة طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى - والتى عجز عن رفعها عنه بعدم تقديمه الدلائل على إثبات خطأ المطعون ضدها - وانتهى إلى قيامها للأسباب الصحيحة التى أوردها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله . ولما تقدم بتعيين رفض الطعن<sup>(٢)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : للمسئولية الشنيئة . قيامها على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء . نفيها لا يكون إلا بإثبات الحارس أن الضرر الذى وقع بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير<sup>(٣)</sup>.

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الأصل أن تكون الحراسة لمالك الشيء إلا أنه إذا باشر آخر خلاله السيطرة الفعلية على الشيء فى الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب

(١) نقض ١٩٧٨/٢/٢٩ سنة ٢٩ العدد الأول ص ٤٣٧ .

(٢) نقض ١٩٩٠/٢/٢١ سنة ٤١ الجزء الأول ص ٥٤٠ .

(٣) الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٥٧ ق ، جلسة ١٩٩٤/٢/٢٦ .

نفسه فإن الحراسة تكون له دون ملائكة ومواء إنتقلت له السيطرة الفعلية على الشيء بإرادة المالك أو دون إرادته<sup>(١)</sup>.

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المسؤولية التأمينية قيامها على أساس خطأ مفترض من جانب حارس الشيء . المقصود بحارس الشيء الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يكون له السيطرة الفعلية لحساب نفسه قصداً أو استقلاً . نفي المسؤولية لا يكون إلا بإثبات الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب لجبي لا يد له فيه . خطأ المضرور الذي يقطع رابطة السببية بين فعل الشيء والضرر في المسؤولية التأمينية . شرطه . صدور فعل عن المضرور من شأنه أن يحدث للضرر به ويكون للسبب المباشر لهذا الضرر وهو ما يعنى انقطاع السببية إذا كان تدخل الشيء في حدوث الضرر سلبيا محضاً حتى ولو كان خطأ المضرور ممكن التوقع أو يمكن تجنب آثاره<sup>(٢)</sup>.

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مسؤولية حارس الأشياء . مادة ١٧٨ مدنى . ماهيته . الشيء الذى لا يندرج فى منلول الآلات الميكانيكية . وقوع الضرر بفعل الشيء . مقتضاه . تدخل الشيء تدخلًا إيجابيًا فى إحداث الضرر بأن يكون وقت الحادث فى وضع غير مألوف أو غير طبيعي من شأنه أن يؤدى إلى حدوث الضرر عادة . لقاضى الموضوع التمييز بين الوضع المألوف للشيء والوضع غير المألوف . مادة ١٧٨ مدنى . استخلاص انقطاع علاقة السببية بين فعل الشيء وحصول الضرر من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سابقا . مثال بشأن وفاة عامل نتيجة سقوطه من علو فوق سقالة<sup>(٣)</sup>.

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأن : حجية الشيء المحكوم فيه . لا تلحق إلا منطوق الحكم وما يكون مرتبطاً بهذا المنطوق من أسباب ارتباطاً وثيقاً وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية . ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . قضاء المحكمة الجنائية ببراءة المطعون ضده الأول ورفض الدعوى المدنية قبله انتفاء الخطأ للتخصصى فى جانبه . لا يحول دون مطالبته بالتعويض أمام المحكمة المدنية على أساس المسؤولية التأمينية . مادة ١٧٨ مدنى . علة ذلك<sup>(٤)</sup>.

١٠- قضت محكمة النقض المصرية بأن : هيئة كهرباء مصر . اختصاصها بتشغيل وصيانة شبكة الكهرباء على الشبكات الرئيسية فى أنحاء الجمهورية وتخطيط عمليات الصيانة الأساسية وأعمال التجديدات والإحلال ومتابعة تنفيذها . اختصاص شركة توزيع كهرباء جنوب الصعيد بتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان على الضغوط ١١ ك ف ٣٨٠ فولت وللقيام بأعمال الصيانة والتجديدات والإحلال . ق ١٢ لسنة ١٩٧٦ ، وقرارى رئيس مجلس الوزراء ٢٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ٣٧٦ لسنة ١٩٧٩ . موله . اختصاص هذه الشركة بمزولة جزء من نشاط الهيئة .

(١) الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٤/٥/٨ .

(٢) الطعن رقم ٩٢ لسنة ٦٣ ق ، جلسة ١٩٩٤/٦/١٥ .

(٣) الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٦٠ ق . جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١ .

(٤) الطعن رقم ٣١٥٦ لسنة ٦٠ ق ، جلسة ١٩٩٥/٢/٩ .

تمسك الشركة بأن هيئة كهرباء مصر هي المسئولة عن حراسة المنول جهد ٣٣ ك ف المتسبب في حدوث الأضرار بوزارة الزراعة المطعون ضدهم . إلزام الشركة بالتعويض دون تحديد صاحب السيطرة الفعلية على هذا المنول<sup>(١)</sup>.

(١) الطعن رقم ٨٠٢٧ لسنة ٦٤ ق . جلسة ١/٢٣ / ١٩٩٦ .



### الباب الثالث

## أهم القيود والأوصاف الجنائية وتطبيقات محكمة النقض المصرية للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الباب لأهم القيود والأوصاف الجنائية وتطبيقات محكمة النقض المصرية للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وذلك في البندين التاليين :

أولاً : القيود والأوصاف الجنائية طبقاً للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات :

١- عقوبة جنحة بالمادتين ١، ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .  
وهو عضو مجلس إدارة (أو مدير هيئة - أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية) عقد عمليات تأمين بغير الأسعار (أو للشروط) المقررة<sup>(١)</sup>.  
العقوبة :

بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢- عقوبة جنحة بالمادتين ٢، ٩ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .  
وهو عضو مجلس إدارة (أو مدير هيئة - أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية) أصدر وثيقة التأمين المبينة بالأوراق على خلاف المقرر قانوناً .

٣- عقوبة جنحة بالمادتين ٢، ٢٩ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .  
بصفته السابقة : قام بتجديد التأمين لدى نفس المؤمن لم يرفق بطلب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو إخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة في الوثيقة الأصلية .

٤- عقوبة جنحة بالمادتين ٨، ٢٩ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .  
وهو مؤمن (أو مؤمن له) قام بإلغاء وثيقة على الرغم من أن الترخيص ما زال قائماً .

٥- عقوبة جنحة بالمواد ٨، ٩، ١٠، ١١، ٢٩ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ .  
وهو عضو مجلس إدارة (أو مدير هيئة - أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية) ألغيت وثيقة تأمين المؤمن له لديه ، لم يرد للمؤمن له جزءاً من باقي القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' أصول أعمال التهربات ' ص ٣٢ وما بعدها .

- ٦- تطبيق جنحة بالمادتين ٢٢، ٢٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .  
بصفته السابقة ، لم يقدم لمصلحة التأمين للبيانات المقررة قانوناً طبقاً للنمذج المحددة وفي  
المواعيد المقررة .
- ٧- تطبيق جنحة بالمادتين ٢٣، ٢٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .  
بصفته السابقة : لم يقدم احتياطي الأخطار السارية على وثائق التأمين من المسؤولية  
المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وفق الأسس المقررة قانوناً .
- ٨- تطبيق جنحة بالمادتين ٢٤، ٢٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .  
بصفته السابقة : حوالت إليه وثائق تأمين لم يخطر المؤمن لهم بالتحويل بكتاب موصى  
عليه يعلم الوصول .
- لم يرسل إلى قلم المرور المختص صورة من إخطار التحويل المرسل للمؤمن لهم .  
المقوية :

بالحبس مدة لا تجاوز شهراً وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيهاً  
أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
ثانياً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن التأمين  
الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات<sup>(١)</sup> :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إن مسؤولية عضو مجلس إدارة شركة التأمين  
طبقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية  
المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، عن عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط  
المقررة مسؤولية شخصية وليست مسؤولية مفترضة ، وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعاقد  
الذي يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازة صراحة أو ضمناً ومن ثم لا يكون مسئولاً عن تعاقد  
غيره من الوكلاء أو مندوبيه إذا تجاوز حدود وكالته في عقد عمليات التأمين إلى إضرار  
عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية " ص ٦٩ وما بعدها .

(٢) نقض جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ لسنة ٢٠ ص ١٤١ .

## الكتاب الرابع

### المسئولية التأديبية للعاملين على تطبيق قانون المرور ولائحته التنفيذية

#### تمهيد وتقسيم :-

تنقسم المسئولية القانونية إلى ثلاثة أقسام هي المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية والمسئولية التأديبية<sup>(١)</sup>.

وهذا التقسيم يكون طبقاً لنوع الواجب القانوني الذي قام الشخص بمخالفته فإذا كان واجباً جنائياً ترتبت المسئولية الجنائية كما سبق تناولها في الكتاب الثاني من هذا المؤلف ، وإذا كان واجباً مدنياً ترتبت المسئولية المدنية كما سبق تناولها في الكتاب الثالث ، وإذا كان واجباً وظيفياً ترتبت المسئولية التأديبية .

وسوف نعرض للمسئولية التأديبية للعاملين على تطبيق قانون المرور ولائحته التنفيذية كما يلي :

#### أولاً : تعريف المسئولية التأديبية :

يمكننا تعريف المسئولية التأديبية للعاملين على تطبيق قانون المرور ولائحته بأنها الاجرامات المترتبة على إخلال رجل المرور بواجب وظيفي أو أكثر والتي تنتهي بثبوت خطأ وتوقيع جزاء تأديبي عليه من السلطة التأديبية المختصة .

#### ثانياً : المقصود بالواجبات الوظيفية :

قد يرتكب رجل المرور دخل وظيفته أو خارجها بعض الأخطاء الوظيفية وهي تظهر عندما يخالف رجل المرور في عمله الواجبات الإيجابية أو السلبية المفروضة عليه صراحة . وكذلك عندما يخرج على مقتضيات العمل ولو لم تتضمنها نصوص مكتوبة .

ثالثاً : أهم صور الإخلال بالواجبات الوظيفية طبقاً لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ واللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ :

١- خالف نص المادة ٢٨ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ والمادة ٣٦٢ فقرة ٦ والمادة ٣٦٣ فقرة ٢ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠.

حيث لم يتم بمحور رخصة تسيير السيارة ورخصة القيادة بعد أن تبين له وجود خلل بعداد السيارة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة \* دراسة مقارنة - رسالة الدكتوراه الحائزة على مرتبة الشرف الأولى ص ٦١٤ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد \* للتطبيق على القانون المدني \* ص ٣٧ وما بعدها .

٧- خلف نص المادة ٣١ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

حيث صرح بنقل الموتى في غير المركبات المعدة لذلك دون أن يتم موافقة الجهة الصحية المختصة .

٣- خلف نص المادة ٣٣ من قانون المرور والمادة ٣٦٣ فقرة ٣ والمادة ٣٧٢ من اللائحة التنفيذية .

حيث استوفت مركبة لا تتوافر فيها شروط المتانة والأمن أو الشروط المنصوص عليها في الرخصة وقام بتوصيلها إلى أقرب مركز للشرطة أو المرور وتبين من الفحص الفني عدم توافر شروط المتانة والأمن أو الشروط المنصوص عليها في الرخصة ولم يتم سحب الرخصة ولم يتم سحب اللوحات المعدنية .

٤- خلف نص المادة ٣٥ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

حيث امتنع عن منح رخص القيادة رغم توافر الشروط اللازمة للتأريض في الطالب .

٥- خلف نص المادة ٥١ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

قام بتحويل رسوم أو ضرائب تزيد من المقرر بالجدول المرفق بقانون المرور والمروضة على ترخيص تسيير المركبات وتراخيص القيادة .

٦- خلف نص المادة ٥٦ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

ولم يتم برد جزءا من الضريبة المودعة عن المركبة يناسب المدة الباقية من المدة المودعة عنها الضريبة<sup>(١)</sup> وذلك عن المركبة التي استغنى عن تسييرها وردت رخصتها ولوحاتها المعدنية<sup>(٢)</sup>.

٧- خلف المادة ٦٥ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ والمادة ٣ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .

حيث صرح للهيئات أو المؤسسات أو الشركات العامة أو الخاصة أو غيرها أو للمقاولين وغيرهم بالعمل قبل أن يتأكد من إنجاز الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع تعريض المرور للخطر أو إعاقلته .

٨- خلف المادة ٦٦ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ والمادة ٣٦٧ فقرة ١ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .

ولم يتم بفحص حالة قائد المركبة بالوسائل الفنية أو لم يتم بإحاليته إلى أقرب جهة طبية مختصة لفحصه رغم التأكد من أن قائد المركبة كان يقودها وهو تحت تأثير خمر أو مخدر .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح للضرائب على الدخل والضريبة الموحدة " ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري " ص ٣٢ وما بعدها .



٩- خالف المادة ٧٠ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

ولم يتم سحب رخصة سائق السيارة الأجرة الذي استمتع بغير مبرر عن نقل الركاب أو لم يتم بتشغيل العداد أو تقاضى لجرأ أكثر من المقرر أو نقل عدداً من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة لسيارات الأجرة بدون عداد .

١٠- خالف المادة ٧٢ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

ولم يتم سحب رخصة تسيير المركبة ورخصة قائدها الذي ضبط مرتكباً فعلاً مخالفاً للآداب في المركبة أو سمح بارتكابه فيها .

١١- خالف المادة ٧٢ مكرر من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

ولم يتم سحب رخصة القيادة الذي ارتكب قائدها فعلاً من الأفعال الواردة بالمادة ٧٢ مكرر<sup>(١)</sup>.

١٢- خالف نص المادة ٣٠٦ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ . حيث أنه لم يتم بإيقاف سريان رخصة مركز أو مدرسة تعليم القيادة التي ثبت وجود مخالفات إدارية وقنية أثناء التفقيش عليها .

١٣- خالف نص المادة ٣٢٢ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ . حيث أنه لم يتم بإستعادة اللوحات المعدنية ورخصة السيارة التي انتهت رخصتها ولم يتم المرخص له خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء السنة الأولى الموداه عنها الضريبة بإداء الضريبة والرسوم<sup>(٢)</sup>.

١٤ - وبوجه عام خالف أحد الاحوال الواردة بنص المواد من ٣٦٣ إلى ٣٧٣ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التحاليل الجنائي الفني والبحث الجنائي " ص ٦٥ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري " ص ٩١ وما بعدها .



## الكتاب الخامس

### الأوراق والمناذج والصيغ القانونية

### المتعلقة بقانون المرور

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الكتاب للأوراق والنماذج والطلبات والصيغ القانونية المتعلقة بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠<sup>(١)</sup> وذلك فيما يلي :

- الصيغة الأولى : صيغة عقد صلح عن قيمة إتلاف سيارة وإصابة خطأ نتيجة حادث مروري والتنازل عن اللجنة المعررة عن الواقعة
- الصيغة الثانية : صيغة عقد بيع سيارة مع الاحتفاظ بحق الملكية للبايع .
- الصيغة الثالثة : صيغة دعوى تعويض عن إتلاف سيارة<sup>(٢)</sup> .
- الصيغة الرابعة : صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ .
- الصيغة الخامسة : صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ ضد حارس للشيء .
- الصيغة السادسة : صيغة دعوى إثبات حالة مستعجلة لسيارة تلت نتيجة حادث مرور .
- الصيغة السابعة : صيغة طلب إجراء معاينة لسيارة مرتكبة لحادث .
- الصيغة الثامنة : صيغة طلب تسليم سيارة بعد المعاينة .
- الصيغة التاسعة : نموذج وثيقة تأمين إجباري على سيارة .
- الصيغة العاشرة : نموذج لمحضر جمع استدالات عن حادث سيارة<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر د عبد الفتاح مراد ' التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي ' ص ٣٧ وما بعدها .

<sup>(٢)</sup> انظر د عبد الفتاح مراد ' التطبيق على قانون العقوبات ' ص ٦ وما بعدها .

<sup>(٣)</sup> انظر د عبد الفتاح مراد ' التحقيق الجنائي تطبيقي ' ص ٥٥ وما بعدها .



## الصيغة الأولى

### صيغة عقد صلح عن قيمة إتلاف سيارة وإصابة خطأ نتيجة حادث مروري والتنازل عن الجعنة المعروفة عن الواقعة

انه في يوم . للموافق . / . / ٢٠٠٠  
تم تحرير هذا العقد بين كل من :

- (١) السيد/ ..... ومهنته ..... ومقيم ..... قسم ..... محافظة .....  
يحمل بطاقة شخصية/عائلية رقم ..... تاريخ صدور ها ..... سجل مدني .....  
طـــرف أول
- (٢) السيد/ ..... ومهنته ..... ومقيم ..... قسم ..... محافظة ..... يحمل  
بطاقة شخصية/عائلية رقم ..... تاريخ صدور ها ..... سجل مدني .....  
طـــرف ثاني

أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتهما القانونية للتعاقد وقد اتفقا على الآتي :

#### تمهيد

بتاريخ .../.../... تصادم الطرف الأول بسيارته ماركه ... راسم ... ملاكي ... مع  
الطرف الثاني بسيارته ... رقم ... ملاكي ... مما نتج عن هذا الحادث تلفيات بالسيارة  
الخاصة بالطرف الأول قدرت بمبلغ ... وتلفيات بسيارة الطرف الثاني قدرت بمبلغ ...  
كما أصيب الطرف الثاني بأصابات موضحة بالقرار الطبي رقم ... المصادر من  
مستشفى ... ولقد تحرر عن هذه الواقعة الجعنة رقم ... لسنة ...  
ولرغبة الطرفان في إنهاء ذلك صلحا اتفقا على البنود التالية :

#### البند الأول

يعتبر التمهيد جزء لا يتجزأ من محضر الصلح ومكملا لبنوده .

#### البند الثاني

يقر الطرف الأول بأنه تنازل عن قيمة التلفيات التي أصابت سيارته رقم ... ملاكي ...  
والمقدرة بمبلغ ... ولا يجوز له الرجوع بأية مبالغ أو تعويضات على الطرف الثاني  
نتيجة ذلك .

#### البند الثالث

يقر الطرف الثاني بأنه تنازل عن قيمة التلفيات التي أصابت سيارته رقم ... ملاكي ...  
والمقدرة بمبلغ ... ولا يجوز له الرجوع بأية مبالغ أو تعويضات على الطرف الأول  
نتيجة ذلك ، كما يقر بأنه تنازل عن حقه في المطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار  
والناجمة عن إصابته الخطأ نتيجة ذلك الحادث .

### البند الرابع

يقر الطرف الأول بتحملة مصاريف الدعوى ومقابل تعاب المحاماة<sup>(١)</sup>.

### البند الخامس

وافق الطرفان على تقديم هذا المحضر للتصالح في اللجنة رقم . لسنة .. بمحكمة ... المحدد لنظرها جلسة ... لإثبات محتواه بمحضر الجلسة وإلحاقه به وجعله في قوة السند التنفيذي<sup>(٢)</sup>.

### البند السادس

يقر الطرفان بالحضور أمام المحكمة بجلسة .../.../... للتصديق على محضر الصلح وفي حالة تخلف إحداها عن الحضور يكون للطرف الآخر الحق في تقديمه مع إعلان الطرف المتخلف عن الحضور به وفي هذه الحالة يتحمل الطرف المتخلف عن الحضور كافة الرسوم القضائية المترتبة على تعطيله الفصل في الدعوى مع حفظ حق الطرف الآخر في طلب التعويض<sup>(٣)</sup>.

### البند السابع

حرر هذا المحضر من ثلاث صور بيد كل طرف صورة ولثلاثة لتقديمها بجلسة .../.../... أمام محكمة ... لإلحاقها بمحضر الجلسة .

الطرف الثاني

الطرف الأول

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والإجراءات والتحكيم " ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " التنفيذ الصلي " ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٦٩ وما بعدها .

## المادة الثانية

### صيغة عقد بيع سيارة

### مع الاحتفاظ بحق الملكية البائع

إيه فى يوم ..... الموافق ..../..../...

حرر هذا العقد بين كل من :

١ - بنك ناصر الاجتماعى ويمثله فى هذا العقد السيد الأستاذ الوزير / .....  
رئيس مجلس الإدارة بموجب القرار الجمهورى رقم ٦١٤ لسنة ١٩٨١ ويوقع نيابة عن  
سيدته السيد الأستاذ / .....  
المحامى بموجب التوكيل الرسمى رقم ..... لسنة ..... توثيق البتوك .

(طرف أول بائع)

٢ - السيد / ..... ومهنته .....

مصرى الجنسية بالغ ، وحمل بطاقة عائلية/شخصية رقم ..... بتاريخ ..../..../...

سجل مدنى ..... محافظة ..... مسلسل ..... والمقيم برقم .....

شارع ..... قسم ..... محافظة .....

٣ - السيد / ..... ومهنته .....

مصرى الجنسية بالغ ، وحمل بطاقة عائلية / شخصية رقم ..... بتاريخ ..../..../...

سجل مدنى ..... محافظة ..... مسلسل ..... والمقيم برقم .....

شارع ..... قسم ..... محافظة .....

(طرف ثان مشتري)

قد تم الاتفاق والتراضى بين الطرفين على ما يلى :

#### البند الأول

باع الطرف الأول مع احتفاظه بحق ملكية السيارة المبيعة كشرط أساسى لهذا البيع ووفقا  
للشروط والأوضاع المبينة فيما بعد إلى الطرف الثانى القابل لذلك ، سيارة نوع .....  
مونيل ..... إنتاج عام ..... موتور رقم ..... شاسيه رقم .....

#### البند الثانى

يقر الطرف الثانى أنه قد تسلم السيارة المبيعة جديدة وفى حالة صلاحية تامة لاستعمالها  
..... وذلك بعد معاينتها وفحصها وتجربتها للتجربة الكافية النافية للجهة بالمعرفة  
ومن انتدبهم لذلك وقبل شرائها بحالتها الراهنة ، وأصبح ممثلوا عنها مسئولية كاملة  
اعتبارا من تاريخ التوقيع على هذا العقد .

#### البند الثالث

تم هذا البيع مقابل مبلغ إجمالى قدره ..... (نقط ..... جنيه)  
شاملا ثمن البيع بالتقسيط وعلى أن يكون هلاك السيارة فى حالة التلف أو الهلاك الكلى أو  
الجزئى أو السرقة أو الحريق أو الحوادث يقع على مسئولية مالك السيارة بضمان .....

### البند الرابع

سند الطرف الثاني من إجمالي الثمن المشار إليه مبلغاً وقدره .....  
 (فقط ..... جنيه) نقداً (بموجب ..... ) وتمهيد بسداد  
 الباقي وقدره ..... (فقط ..... لا غير) إلى  
 الطرف الأول على أقساط شهرية عددها ..... قسطاً ، وقد حررت بها سندات إنفيه  
 لأمر الطرف الأول موقعا عليها من الطرف الثاني عددها ..... مندا تسدد في تاريخ  
 الاستحقاق المبين على كل سند .

### البند الخامس

لا تنتقل ملكية السيارة موضوع التعاقد إلى الطرف الثاني إلا بعد سداد كامل الأقساط  
 المستحقة والوفاء بجميع حقوق الطرف الأول المترتبة على هذا العقد وبموجب موافقة  
 كتابية من الطرف الأول .  
 ومن المنطق عليه صراحة أنه لا يحق للطرف الثاني أن يتصرف في السيارة المبيعة بأى  
 تصرف نال للملكية أو للتنازل عنها أو ترتيب أى حق عليها للغير أيضاً كان نوعه إلا  
 بموافقة كتابية من الطرف الأول ، وأى تصرف من هذه التصرفات يصدر من الطرف  
 الثاني يعد خيانة للأمانة يحق للطرف الأول مطالبتها مع حفظ حقه فى اتخاذ كل الإجراءات  
 المدنية والجنائية ضد المتصرف والمتصرف إليه .

### البند السادس

يتعهد الطرف الثاني بأن يحصل من الطرف الأول على شهادة تفيد سداذه لكل الأقساط  
 المستحقة عليه لكي يقوم بتجديد ترخيص السيارة سنوياً طوال مدة سريان هذا العقد وتعتبر  
 هذه الشهادة إحدى مستندات تجديد الترخيص .

### البند السابع

- يتعهد الطرف الثاني طوال مدة سريان هذا العقد بمراعاة الالتزامات الآتية :
- ١- قيادة السيارة بنفسه دون أن يعهد بها إلى غيره وإلا اعتبر تأجيراً من الباطن يحظر  
 إجراؤه فيما عدا حالات القوة القاهرة أو قيام حائل قانونى وبموافقة كتابية من الطرف  
 الأول .
  - ٢- صيانة السيارة موضوع التعاقد على نفقته الخاصة والمحافظة عليها والعناية بها عناية  
 الرجل الحريص ، كما يلتزم بعدم تغيير طبيعة استعمالها مدة ..... شهر تبدأ من  
 تاريخ استلام السيارة .
  - ٣- عدم تغيير أو محو معالم السيارة أو أرقامها طوال المدة المشار إليها .
  - ٤- إخطار الطرف الأول ( البنك - إدارة الشؤون القانونية ) خلال أربع وعشرين ساعة  
 على الأكثر فى حالة توقيف أية حوز تحفظية أو تنبؤية على السيارة .
  - ٥- إخطار الطرف الأول بالمكان الذى يقوم بإيواء السيارة فيه وبكل تغيير لاحق للمكان  
 المذكور خلال مدة لا تتجاوز يومين من وقت حصول التغيير .
  - ٦- عدم استعمال السيارة فى ارتكاب جريمة تهريب جمركية أو أية جريمة أخرى  
 ويترتب على مجرد ضبط السيارة فى أية جريمة تطبيق أحكام البند التاسع من العقد .



### البند الثامن

يلتزم الطرف الثاني بسداد القسط المستحق شهرياً وفقاً لما نص عليه في البند الرابع في تاريخ الاستحقاق وفي المكان الذي يحدده الطرف الأول ، ويحمل بغرامة تأخير قدرها ١,٥ % شهرياً من قيمة القسط الشهري بحد أدنى ..... جنيه عن كل أسبوع أو كسوره اعتباراً من الأسبوع الثالث . وفي حالة عدم سداد القسط خلال شهر واحد من تاريخ الاستحقاق تحل باقي الأقساط فوراً دون تنبيه أو إنذار ويحق للطرف الأول تحصيلها بطريق الحجز الإداري على أية أموال مملوكة للطرف الثاني بما في ذلك السيارة موضوع للعقد ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في فسخ العقد واسترداد السيارة بقوة العقد ودون حاجة إلى أية إجراءات قضائية واحتفاظه بما تم سداده من الثمن بمثابة تعويض عن فسخ العقد ، متفق عليه من الآن .

### البند التاسع

يتربط على إخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط للعقد المنصوص عليها في البنود السابقة ، أو على عدم صحة البيانات والإقرارات والمستندات المقدمة منه اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو أي إجراء آخر ، ويحق للطرف الأول استرداد السيارة من الطرف الثاني فوراً بقوة العقد والاحتفاظ بما تم سداده من الثمن ، مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني ببقي مستحقاته مضافاً إلى ذلك مصاريف المطالبة والتعويضات اللازمة .

### البند العاشر

يتحمل الطرف الثاني من تاريخ استلامه السيارة المبيعة بكافة الضرائب والرسوم والمخالفات والغرامات والتعويضات ولية إلتزامات أخرى كما يتحمل وحده رسوم وتكاليف تجديد رخصة السيارة .

### البند الحادي عشر

أي نزاع ينشأ بين الطرفين بشأن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره تختص بنظره والفصل فيه محكمة ..... الابتدائية أو إحدى محاكمها الجزئية وفق اختيار الطرف الأول وطبقاً لقيمة النزاع حسب قواعد الاختصاص النوعي<sup>(١)</sup>.

### البند الثاني عشر

يقر الطرف الثاني بأن محله المختار هو عنوانه المحدد بصدر هذا العقد ، وأي إخطار له على هذا العنوان يعتبر حجة عليه بما تضمنه ما لم يخطر للطرف الأول بتغيير هذا العنوان بخطاب مسجل موصى عليه وذلك في خلال ثلاثة أيام من جراه ذلك . .

### البند الثالث عشر

حرر هذا العقد من نسختين تسلم الطرف الثاني نسخة منها للعمل بموجبها .

الموقع الثاني

الموقع الأول

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد ' لتطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم ' ص ٣٢ وما بعدها

### الصيغة الثالثة

#### صيغة دعوى تعويض عن إتلاف سيارة

إنه في يوم ..... الموافق .../.../...  
 بناء على طلب السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم  
 برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 ومحل المختار مكتب الأستاذ / ..... للمحامى الكسائن برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت إلى محل إقامة :  
 السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....

#### وأعلنته بالآتسى

بتاريخ ..... وبينما كان الطالب يقف بسيارته الخاصة رقم .....  
 ملاكى ..... بإشارة المرور بشارع ..... قسم ..... فوجئ بسيارة  
 المعن إليه رقم ..... تصطدم به من الخلف بعنف مما أدى إلى إصابته بإصابات  
 تضمنها التقرير الطبي ، وإلى إتلاف مؤخرة السيارة تماماً مما تطلب تغيير .....  
 قيمتها ..... جنيتها ونفع أجور ممكدة ودهانات بلغت  
 قيمتها ..... جنيتها ، وترتب على ذلك حرمان الطالب من الانتفاع هو  
 وأسرته بالسيارة مدة الإصلاح التى استغرقت ..... يوماً واضطراره إلى  
 إستئصال سيارات الأجرة التى دفع أجوراً لها بلغت قيمتها ..... جنيتها  
 فضلاً عما كان يلاقيه من صعاب فى العثور عليها ومن ثم تكون قيمة الأضرار التى  
 لحقت بالطالب مبلغ وقدره ..... جنيتها .

وإذ كيدت الواقعة برمتها جنة برقم ..... لسنة ..... قيدتها النيابة العامة  
 ضد المعن إليه وأمرت بتقديمه لمحكمة الجنح لتسببه بإهماله فى إصابة الطالب بأن قاد  
 سيارته بحالة ينجم عنها خطورة على الأرواح والممتلكات مما أدى إلى اصطدامه بسيارة  
 الأخير وأحدث إصابته الميينة بالتقرير الطبي المرفق ، وكذلك إتلاف السيارة المملوكة له  
 ويجلسه ..... قضت المحكمة بإدانة المعن إليه وأصبح الحكم نهائياً  
 لعدم الطعن عليه ( لتأييد الحكم فى ثانى درجة ) .

و لما كان المقرر قانوناً أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم  
 المدنية وإنما أياح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى  
 الجنائية أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة  
 موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة ومن ثم انعقد  
 الاختصاص بنظر دعوى التعويض عن الأضرار التى لحقت بالسيارة للمحاكم المدنية إذ  
 لا يعرف القانون الجنائى جريمة إتلاف المنقول بإهمال .

ولما كانت الجريمة التي أُدين المعلن إليه فيها عن إصابة الطالب تدل على توافر الخطأ للتقصير في حقه وهو ذات الخطأ الذي أدى إلى إتلاف السيارة فيكون متوافراً إعمالاً لحجية الحكم الجنائي باعتباره خطأ مشتركاً بين الجريمة وواقعة الإتلاف التي يوجب القانون لذلك وقف سريان تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية .

لما كان ما تقدم وكان خطأ المعلن إليه ثابت بموجب الحكم الجنائي الصادر في الجنبه سالفة الذكر وقد أدى إلى الإضرار بالطالب على النحو المتقدم وكانت المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن " كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " .

#### بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه إلى محل إقامة المعلن إليه<sup>(١)</sup> وأعلنته بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الدائرة ..... بمقرها الكائن بشارع ..... وذلك بجاستها التي ستعقد علناً في يوم ..... الموافق .../.../... الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها لسماع الحكم بإلزامه بصفته بأن يدفع للطالب مبلغ ..... جنبيها على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل تعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة<sup>(٢)</sup> . مع حفظ كافة الحقوق . ولأجل العلم ،،،،،

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإدابات والتحكيم " ص ٥٥ وما بعدها

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية في القضاء المستعجل " ص ٦٥ وما بعدها .

## الصيغة الرابعة

### صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ

إنه في يوم ..... للموافق ..../.. /...  
 بناء على طلب السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... للمحامي الكائن برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت إلى محل إقامة :  
 ١- السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....  
 ٢- السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....

### وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ ..... تسبب للمعلن إليه الثاني في إصابة الطالب بـ .....  
 ..... حسيماً تضمنته التقرير الطبي الذي وقع عليه وتقرر لمعالجه مدة .....  
 وتحرر عن ذلك محضر اللجنة رقم ..... لسنة ..... قضى فيها .....  
 بجلسة ..... بإدانة للمعلن إليه الثاني وأصبح الحكم نهائياً ومن ثم يكون الخطأ قد .....  
 ثبت في حقه على نحو لا تجوز للمجادلة فيه لما هو مقرر من أن الأحكام الجنائية النهائية .....  
 لها حجية قاطعة قبل الكافة فيما تضمنته ، فقد خلص حكم الإدانة سالف البيان إلى أن .....  
 للمعلن إليه الثاني قد تسبب بخطئه في إصابة الطالب وكان ذلك ناشئاً عن إهماله بأن قاد .....  
 السيارة رقم ..... بحالة ينجم عنها الخطر فصدم الطالب وأحدث إصابته ، مما .....  
 أدى إلى إلحاق الضرر المادي والأدبي بالطالب بسبب قعوده عن أشغاله الشخصية لمدة .....  
 ..... من جراء تلك الإصابة واضطراره إلى التردد على الأطباء للعلاج .....  
 وشراء الأدوية ودفع أجور التمريض فضلاً عن الآلام النفسية التي ألمت به ، ويقدر مبلغ .....  
 ..... جنبها كتعويض له عن تلك الأضرار .

ولما كان المعلن إليه الثاني يعمل في خدمة المعلن إليه الأول ومن ثم فهو تابع له وعملا .....  
 بنص المادة ١٧٤ من القانون المدني يكون الأخير باعتباره متبوعاً مسؤولاً عن الضرر .....  
 الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع لوقوعه منه في حال تأدية عمله ويتهض هذه .....  
 المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل إثبات العكس أساسه سوء .....  
 لاختياره لتابعه وتقديره في رقابته ، وكل ما يتطلبه القانون لقيام هذه المسؤولية هو ثبوت .....  
 مسؤولية التابع عن الفعل للضرر ، وهو الأمر المتحقق على نحو ما تقدم .

## بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه إلى محل إقامة المعلن إليهما وأعلنتهما بصورة من هذا وكفنيهما بالحضور أمام محكمة ..... الدائرة ..... بمفرها للكانين بشارع ..... وذلك بجلستها التي ستعقد علنا يوم ..... الموافق / ..... الساعة التاسعة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بإلزامهما متضامنين بشأن ينبغي للطالب مبلغ ..... جنبيها على سبيل التعويض<sup>(١)</sup> والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ للمعجل بلا كفالة<sup>(٢)</sup>.  
مع حفظ كافة الحقوق .  
ولأجل العلم ،،،،

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد - التعليق على القانون المدني \* ص ٦٥ وما بعدها .  
(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد - المشكلات العملية في القضاء المستعجل \* ص ٣٢ وما بعدها .

## الصيغة الخامسة

### صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ

#### ضد حارس الشئ

إنه فى يوم ..... للموافق ..../...  
 بناء على طلب السيدة / ..... ومهنتها .....  
 عن نفسها وبصفتها وصية على القاصر ..... والمقيمة برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 ومحلها المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى للكائن  
 برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت الى مقر :  
 السيد المهندس / وزير النقل والمواصلات بصفته ويعن بقلم قضايا الحكومة الكائن  
 برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطبا مع .....  
 السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية بصفته ويعن بمقر عمله  
 للكائن برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطبا مع .....  
 السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم  
 برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطبا مع .....

#### وأعلنتهم بالآتى

بتاريخ ..... بينما كان للمرحوم ..... مورث الطالبين يقود سيارته  
 الخاصة رقم ..... ملكى ..... موديل ..... لتترب من مجاز السكك الحديدية  
 الواقع بمنطقة ..... والمعين لحراسته المعان إليه الثالث من قبل المعان إليه الثانى  
 ونظرا لعدم وجود الحارس فقد ظل المجاز مفتوحا مما يدل على عدم القتراب قطار السكك  
 الحديدية حسبما جرى العمل بهذا المجاز فاستمر مورث الطالبين فى قيادة سيارته وإذا  
 اقترب من العبور منه فوجئ بقوم القطار وبالتالي لم يستطع تفادى الاصطدام به مما  
 أدى إلى تحطيم السيارة تحطيمًا كاملاً ووقاته على الفور ، وتبين من تحقيقات الشرطة أن  
 المعان إليه الثالث - وهو معين لغلق المجاز عند اقتراب مرور القطارات - لم يكن  
 موجودا وقت الحادث فظل المجاز مفتوحا على نحو يئى عن انتقاء الخطر من المرور  
 عبر المجاز وهو ما أدى إلى وقوع الحادث الذى أودى بحياة مورث الطالبين .  
 وقيد المحضر برقم ..... لسنة ..... جنح ..... ضد المعان إليه الثالث  
 وقدمته النيابة العامة إلى المحكمة لتسببه بإهماله فى موت مورث الطالبين بأن ترك  
 المجاز المنوط به حراسته وقت مرور القطار دون إغلاقه مما أدى إلى وقوع الحادث  
 وبجلمة ..... قضت محكمة الجنح بإدانة المعان إليه الثالث وأصبح

الحكم بهائياً لعدم الطعن عليه (لتأييد الحكم في الطعن) ومن ثم يكون الحق في التعويض قد استقر بهائياً ولا يبقى إلا تحديد عناصر التعويض النهائي .  
 وإذا ثبت الخطأ التقصيري الذي أدى إلى وقوع الحادث بموجب حكم جنائي نهائي ومن ثم لا يصبح المجادلة في ذلك ولا يغير من ثبوت الخطأ نفي الحارس عن مقر حراسته أو وجوده به ذلك أو مرد الأمر ليس وجود الحارس في مقر عمله أو بعنايه عنه بل بفياضه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل في إقبال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه وهو ما فصر المعلن إليه الثالث في القيام به .  
 ولما كان هذا الخطأ قد ترتب عليه ضرر مادي وألمى بالطالبيين يتمثل في فقد عائلهم وحرمانهم منه وهلاك سيارته الخاصة التي بلغت قيمتها وقت الحادث مبلغ ..... جنيه .....  
 ..... جنيه ويقدر التعويض الجابر لهذه الأضرار بمبلغ ..... جنيه .  
 ولما كان المعلن إليه الثالث تابعا للمعلن إليهما الأول والثاني ومن ثم فهما كفيلا متضامنان معه فيما يسببه من أضرار للغير عملا بالمادتين ١٦٣ ، ١٧٤ من القانون المدني .

#### بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت إلى مقر المعلن إليهم<sup>(١)</sup> وأعلنت كلا منهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة ..... للادارة ..... بمقرها الكائن برقم ..... شارع ..... وذلك بجلستها التي ستعقد علناً يوم ..... الموافق / / الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها لسماع الحكم بالإنهم متضامنين بأن يدفعوا للطالبيين عن نفسها وبصفتها مبلغ ..... جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة<sup>(٢)</sup> وشمول الحكم بالنفاد المعمول بكافة<sup>(٣)</sup> .  
 مع حفظ كافة الحقوق .  
 ولأجل العلم ،،،

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ٣٦ وما بعدها .

(٢) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول المحاماة " ص ٣٧ وما بعدها .

(٣) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الفتى " ص ٥٥ وما بعدها .

## الصيغة السادسة

### دعوى إثبات حالة سيارة تلفت نتيجة حادث مروري

أنه في يوم .../.../٢٠٠٠  
 بناء على طلب السيد /..... للمقيم بشارع ..... قسم .....  
 ومحل المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي رقم ..... شارع .....  
 أنا ..... محضر محكمة ..... للجزئية قد انتقلت في تاريخه أعلاه إلى محل إقامة :  
 أولا : السيد / ..... والمقيم ..... مخاطبا مع .....  
 ثانيا : السيد ..... بشارع ..... مخاطبا مع .....

#### وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ .../.../٢٠٠٠ قام المعان إليه الأول ..... بمصادمة السيارة رقم ملكي ..... المملوكة للطالب بسيارة ... رقم ملكي ..... متسببا في إحداث تلفيات بليغة بسيارة الطالب وتسبب كذلك في إصابته وإصابة آخر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ..... لسنة ... جنح ..... الذي قضى فيه بجلصة .../.../٢٠٠٠ بإدانته بالحبس وقد أقر المعان إليه الأول بالتعهد بمقدار تكاليف الإصلاحات للسيارة المملوكة للطالب رقم ... ملكي ..... كما أقر المعان إليه الثاني بمباشرة الإصلاح للتلفيات وسكرة السيارة وتركيب الزجاج ودهان السيارة وما إلى ذلك حتى تكون صالحة للاستعمال على أن يتقاضى التكاليف من ملكه السيارة ... رقم ..... ملكي ..... مرتبة الحادث وهو المعان إليه الأول .  
 ولما كان يهم الطالب إثبات حالة السيارة المملوكة له رقم ..... ملكي ..... المسلمة للمعان إليه الثاني وبيان ما تم إصلاحه وما لم يتم مدى صلاحيتها للاستعمال والناقص من أوجه الإصلاح ومداه وأثره على صلاحية السيارة للعمل وقيمته ، وتكاليف إعادة السيارة إلى حالتها السابقة قبل الحادث <sup>(١)</sup>.

ولما كان قضاء الأمور المستعجلة هو الذي يحسم النزاع في إثبات حالة السيارة .

#### بناءً عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب بجميع أنواعها السابقة والحالية والمستقلة .  
 أنا المحضر سالف الذكر انتقلت إلى المعان إليهما مكلفا إياهما بالحضور أمام محكمة الأمور المستعجلة بجلستها المزمع انعقادها في يوم ..... الموافق .../.../٢٠٠٠ الساعة ٩ صباحا وما بعدها لسمعهما الحكم بصفة مستعجلة بتعيين خبير لمعينة السيارة ..... رقم ..... ملكي ..... ملك الطالب والمودعة بورشة المعان إليه الثاني وبيان حالتها وما تم فيها من الإصلاحات ومدى سلامته ومتانته من حيث السمكة واللوية والزجاج والأجزاء الثلاثة بصفة عامة نتيجة حادث التصادم وبيان الناقص منها وقيمته وتكاليفه لتعود إلى حالتها الطبيعية الأصلية قبل الحادث اللازمة لتصدير صالحة للاستعمال مع إيقاء للمصاريف ومقابل أعصاب المحملة لحين الفصل في الموضوع .  
 ولأجل .....

(١) نظرد . عبد الفتاح مراد \* التعليق على القانون المدني ص ٥٥ وما بعدها .



## المصيغة السابعة

### صيغة طلب إجراء معاينة لسيارة مرتكبة لمأذ

السيد الأستاذ / مدير نيابة .....

بعد التحية ،،،

يتقدم بهذا الطلب لميادنتكم ..... ومهنته ..... والمقيم .....

بدائرة..... قسم ..... محافظة .....

#### الموضوع

نسب إلي أنني تسببت في قتل ..... أو إصابة ..... وقد تم سؤالي في محضر جمع الاستدالات المحرر عن هذه الواقعة بيد أنه لم يتم معاينة السيارة المملوكة لي وإذ كان هذا الإجراء جوهريا ومؤثرا في الدعوى الأمر الذي أسعى من أجله لصنور قراركم بفحص السيارة ومعاينتها بمعرفة المهندس الفني .

#### تلك

أرجو من سيادنتكم التكرم بالموافقة على ندب المهندس الفني لمعاينة السيارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

الطالب

.....

## المصيغة الثامنة

### طلب تسليم سيارة بعد المعاينة

السيد الأستاذ / مدير نيابة .....

بعد التحية ،،،

يتقدم بهذا الطلب لميادنتكم ..... ومهنته ..... والمقيم .....

والمقيم..... بدائرة..... محافظة .....

#### الموضوع

نسب إلي مقدم الطلب ارتكابه الجثة رقم . . . . . قسم ..... وذلك عن

حادث اصطدام سيارته بالسيارة رقم ..... مما تسبب في إصابة .....

وبعد أن تمت معاينة السيارة بمعرفة المهندس الفني لم يعد هناك حاجة إليها .

#### لذلك

أرجو التكرم بالموافقة على تسليم تلك السيارة إلي الطالب .

وتفضلوا سيادنتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،

الطالب

## الصيغة الخامسة

## نموذج وثيقة تأمين إجباري على سيارة

## شركة ..... للتأمين

تتم الشركة بمحلية مصلحة الضرائب  
على الجمعيات المنسقة على هذا الشكل

هذه الوثيقة صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن المركبات وقواعد المرور والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات والقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

مميزات الحركة ..... رقم الوثيقة ..... مطاع ..... المنطقة ..... فرع الإصدار ..... الفرع المحول .....	اسم الفرع الذي أصدر الوثيقة ..... العنوان ..... العنوان للتطريحي ..... رقم التليفون ..... الوثيقة السابقة صدرت من شركة ..... للتأمين تحت رقم .....
--	---

تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوما التالية  
لإنهاء مدة المدة على الطريق

## رقم الوثيقة

وتتضمن عن المدة من ..... إلى ٢٠ ..... ٢٠

اسم المؤمن له ..... الوظيفة أو الصناعة .....  
 للمعولان ..... رقم التليفون .....

ويسرى مفعول هذه الوثيقة عن المدة المودعة عنها الضريبة ويبدأ مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لإنهاء هذه المدة وإذا كان تاريخ بدء سريان هذه المدة عنها الضريبة تأليفا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام ، امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

## بيانات السيارة

الجهة المقيد بها : ..... شكل السيارة : ..... جديدة أو مستعملة : ..... رقم الموتور : ..... سعة اسطوانة المحرك : ..... وزن السيارة بالكيلوجرام : ..... الغرض من الترخيص : ..... مصري / اجنبي : .....	رقم اللوحات المعدنية ونوعها : ..... ماركة السيارة : ..... صنع سنة : ..... رقم الشاسيه : ..... عدد السلاطرات : ..... عدد الركاب : ..... نوع الوقود : .....
---	---

ختم الشركة : ..... توقيع المؤمن : ..... التاريخ : ...../...../.....	قيمة القسط طبقا للبلد ..... من التغطية المقررة ..... قيمة أو الضمعة التأمينية ..... قيمة أو ضمعة الامتصاع ..... رسم الإشراف والرقابة ..... جملة المبلغ .....	فريش جانبه ..... ..... ..... ..... .....
---	--	--

## شروط عامة

١- يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع في جمهورية مصر من السيارة المثبتة ببياناتها في هذه الوثيقة وذلك عن مدة سرياتها .

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها وأصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الأتية :

- (أ) سيارة الأجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتي .
- (ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها .
- (ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو نقل موظفى وعامل الشركات والهيئات والسيارات السياحية .
- (د) سيارات الإسعاف والمستشفيات .

(هـ) سيارات النقل فيما يختص بالركاب المصرح بركوبهما ، طبقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ ما لم يشملها التأمين المصنوع عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٠ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج فائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارة الواردة بالفقرة (أ) ويعتبر الشخص ركابا سواء كان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة ببياناتها في هذه الوثيقة .

٢- يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته . ويؤدى للمؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه . وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للنظام المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني .

ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أى عرض فيما يختص بتعويض المضرور دون موافقة المؤمن كتابية ، ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن له والمضرور حجة قبل المؤمن إذا تمت دون موافقته .

٣- لا يجوز للمؤمن ولا المؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين لثناء مدة سرياتها مادام الترخيص للسيارة قائما . وفي حالة إلغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سرياتها عند إلغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل قيد ملكيتها ، يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة الباقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤشرا عليها بما يفيد إعلاقتها إلى المؤمن له ، وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ النشر . وللمؤمن أن يستمرل مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يتجاوز ٦% من القسط<sup>(١)</sup>.

٤- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة فسي حالة صالحة للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٣٢ وما بعدها .

ملحوظة : بمنظرة جسم المبلغ وجد أن به آثار خدوش وكدمات حديثة في الوجه والركبتين وينزف دما من عينه اليمنى ، تمت الملحوظة .

س : هل توجد لديك أقوال أخرى ؟

ج : ليوه أنا نسيت أقول أن هذا للشخص كان يرتدي ....

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

ج : لا .

تمت أقواله وتليت عليه وأقر بصحتها ويصم (إذا كان الشاكي لهما).

بحقه إيهام اليده اليمنى التوقيع / ... (أماور الضبط).

ويمناسبة وجود المواطن / ..... والذي قرر الشاكي أنه شاهد الواقعة فقد استدعيته لدخل المكتب وشرعت في سؤاله بالآتي لأجاب :

إسمى ..... منى ..... وأعمل ..... بجهة ..... وأقيم في العقار رقم ... شارع

... قسم شرطة ..... محافظة ..... وأحمل بطاقة عائلية رقم ... سجل منى ....

س : أنكر ما شاهدته تفصيلا بخصوص حادث السيارة المصاب فيه المواطن / (الشاكي).

ج : ..... (يسرد للشاهد شهادته) .

س : متى وأين حدث ذلك ؟

ج : ..... .

س : ما هي أوصاف مرتكب الواقعة ؟

ج : أنا كنت ولقا على بعد حوالي خمسين متر من السيارة على الرصيف خلفه ولم أرى

وجهه ولكن السيارة لونها ... ماركة ..... ملاكي ..... والمصباح الخلفي للسيارة

غير موجود وأرقامها تقريبا ..... أو ... وكان قائدها يرتدي جاكيت ..... اللون .

س : هل يمكنك التعرف على الجاني ؟

ج : لا . (وهكذا يستمر في استيضاح النقاط التي تفيد بحث الواقعة) .

س : هل لديك أقوال أخرى ؟

ج : لا .

تمت أقواله وتليت عليه وأقر بصحتها ووقع .

(توقيع الضابط) .

وأقل المضر علي ذلك عقب إثبات ما تقدم في ساعته وتاريخه وسوف ننقل لمعاينة

الحادث وإجراء رسم كروكي هنمى لمكان الحادث وإجراء التحريات اللازمة لمحاولة

الاستدلال علي مرتكب الواقعة ويعرض.

التوقيع / ..... (أماور الضبط) .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التحقيق الجنائي الفنى والبحث الجنائي " ص ٥٥ وما بعدها

ونظر أيضا " التحقيق الجنائي التطبيقي " ص ٣٢ وما بعدها .

علامات المرور

دستور

القيادة السليمة





ممنوع الاتجاه اليمين



ممنوع الاتجاه لليسار



ممنوع الدوران العكس

ممنوع المرور إلى الاتجاه المعين  
(طريق مغلق)

ممنوع مرور الدراجات البخارية



ممنوع مرور السيارات



ممنوع مرور الأتوبيسات



ممنوع مرور الشاحنات

ممنوع مرور السيارات  
والدراجات البخارية

ممنوع مرور الحيوانات



ممنوع مرور المقطورة



أقل مسافة بين سياراتين ٥ متر



ممنوع مرور الدراجات

ممنوع مرور العربات  
التي تسحب أو تجر باليد

ممنوع مرور المشاة



ممنوع استعمال آلة التنبيه



ممنوع بركة التنبيه



ممنوع الوقوف تقصياً



ممنوع الدخول



ممنوع الإلتظار



أعمال طريق



عبور مشاة



مدارس



إشارات مرور ضوئية



منحدر خطر



مرتفع خطر



إحذر لتوقف طارئ



منطقة زراعية



أسلاك كهربائية



صخور متساقطة

تقاطع سكة  
حديد بوابةتقاطع سكة حديد  
بدون بوابة

طريق زلق

مطار  
ملحق طيرانطريق غير مستوي  
(مطب سناهي)

جسر متحرك



منحنيان أولهما لليمين



منحنيان أولهما لليسار



منحنى يمين



منحنى يسار





مركز إسماعيل



مركز إسماعيل



محطة وقود



مطعم



تليفون



موقف (التوبيس)



مخيم



ممسك للشباب



موقف سيارات



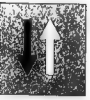
مستشفى



طريق مغلقة



طريق مغلقة

الطريق يسمح بمرور  
سيارة واحدة

المعوقين

طريق مخصص لسيار  
السيارات

طريق دولي



إلزام اليمين



إلزام اليسار



إلزام اليمين

إمامك إلتجاه إجباري  
لليمين

علامات المرور

دستور

القيادة السليمة

## قائمة بأهم مراجع البحث<sup>(١)</sup>

### أولاً:- الكتب :

- المستشار الدكتور / عبد الفتاح مراد
- أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه .
- التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .
- التحقيق الجنائي التطبيقي .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل .
- أصول أعمال النيابة .
- التعليق على قانون العقوبات .
- المشكلات العملية في القضاء المستعجل .
- التعليق على القانون المدني .
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- التعليمات الإدارية للنيابات .
- التنفيذ العملي .
- الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .
- شرح تشريعات الغش .
- شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية .
- شرح العقود التجارية والمدنية .
- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم .
- القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية.
- إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .
- الحجز الإداري علماً وعملاً .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .

### ثانياً:- الدوريات :

- الجريدة الرسمية والوقائع المصرية .
- مجلة للقضاء وملاحقها .
- مجلة هيئة قضايا الدولة .
- مجموعات الأحكام الصادرة عن المكتب الفني لمحكمة النقض .
- أحكام المحاكم الجزئية والابتدائية .

<sup>(١)</sup> توجد مراجع أخرى عربية ولجنسية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي البحث.

## كتب وأبحاث المؤلف

### أ- الكتب :

#### أولاً:- القانون الجنائي :

- شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية
- شرح تشريعات الغش .
- أصول أعمال النيابة .
- جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .
- التحقيق الجنائي للفني والبحث الجنائي .
- التحقيق الجنائي للتطبيقي .
- أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها
- شرح تشريعات المخدرات .
- التعليق على قانون العقوبات .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل .
- للتعليمات الإدارية للنيابات .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- شرح تشريعات البيئة .
- الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- التعليق على تشريعات المباني .
- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية .
- الأوامر الجنائية والأحكام .
- الجنحة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .
- الصلح الجنائي والمدني والتجاري .

#### ثانياً:- القانون المدني :

- اتحاد الملاك وملكية الشقق .
- دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري.
- موسوعة قوانين التعليم .
- التعليق على قوانين الإيجارات .
- موسوعة قطاع الأعمال العام .
- النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- للتعليق على القانون المدني .
- شرح تشريعات الشهر العقاري .
- شرح القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية ومشكلاته العملية

- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات إنجليزي - فرنسي - عربي.
- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي " .
- الغصب في القوانين العربية والشرعة الإسلامية .
- الموسوعة العقارية .
- معجم مراد للقانوني " إنجليزي - عربي " شرح باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية .
- معجم مراد للقانوني " عربي - إنجليزي " شرح باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية .
- القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن المحلات ولائحته التنفيذية.
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- صيغ الأحوال الشخصية للحدثة طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب - طبقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح تشريعات الملكية الأدبية والفكرية .
- أصول المحاماة .
- ثالثاً:- قانون المرافعات والإثبات :**
- القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسم ومكرته الإيضاحية.
- شرح القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسم.
- الحجز الإداري علماً وعملاً .
- شرح تشريعات للتحكيم الداخلي والدولي .
- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم .
- للمشكلات العملية في القضاء المستعجل .
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .
- دعاوى الحساب من الناحيتين القانونية والفنية .
- للتنفيذ العملي .
- إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .
- رابعاً :- القانون الدولي العام والتجارة الدولية :**
- شرح للنصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- شرح للنصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي " .
- الاتفاقيات العربية الكبرى .
- الاتفاقيات الدولية الكبرى .
- خامساً:- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب:**
- التطبيق على قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

- المقارنة بين قانون التجارة المصري الجديد والتشريعات السابقة عليه - دراسة مقارنة .
- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- شرح قانون التجارة للمصري الجديد .
- موسوعة القلقون البحري .
- موسوعة الاستثمار .
- موسوعة ضريبة المبيعات .
- الضريبة على العقارات المبنية .
- التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده .
- موسوعة البنوك طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- شرح الأوراق التجارية طبقا لقانون التجارة المصري الجديد .
- شرح العقود التجارية والمبنية .
- شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد.
- الصيغ التجارية الحديثة - طبقا لقانون التجارة الجديد .
- ساسا:- القانون الإداري والدستوري :**
- المسؤولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة - " دراسة مقارنة " .
- الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .
- سابعا:- المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمي:**
- كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي إنجليزي.
- جرائم الكمبيوتر والإنترنت .
- ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت<sup>(١)</sup> .
- الأصول القانونية للبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت .
- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي " .
- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي " CD ROM .
- شرح قانون التجارة المصري الجديد . CD ROM .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي - إنجليزي CD ROM .
- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي CD ROM .

(١) تطلب هذه المؤلفات من جمهورية مصر العربية-الإسكندرية-المنشئة ٤٨ القناد جوه - شقة ٢١ الدور الرابع ومن المكتبات الكبرى في مصر والعالم العربي.

## ب- الأبحاث العلمية والمقالات :

- ١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات لسبويه نشرها مجله الأهرام الاقتصادي خلال عامي ١٩٩٧/٩٨ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة بتأثيرات الجات ونظمة للتجارة العالمية .
- ٢- المسؤولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة أقيمت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٣- المسؤولية التأديبية لرجل القضاء ورجال النيابة العامة في مصر ، محاضرة أقيمت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥ .
- ٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة للقضاء الشهرية أعداد يناير - يونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاء الفصلية
- ٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاء الثغر التي يصدرها نادي فضاء الإسكندرية .
- ٧- الأسباب الإجرائية والموضوعية للبراءة في جرائم المخدرات .
- ٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدمنا إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمتها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ٢ عام ١٩٩٠ .
- ١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع ٣ ، ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع ٣ ، ٤ عام ١٩٩٢ .
- ١٢- جرائم المافيا ضد القضاء وضد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع ٥ ، ٦ عام ١٩٩٢ .
- ١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة أقيمت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .
- ١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
- ١٧- جرائم الإنترنت . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .
- ١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٦/١٢/١٥ .
- ١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٩/٢٥ .
- ٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١٠/٧ .

- ٢١- الغصب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
- ٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
- ٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٣/٧ .
- ٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة للتجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .
- ٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .
- ٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤ .
- ٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧/٢٧ .
- ٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٩/٢٥ .
- ٢٩- الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩ .
- ٣٠ - المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
- ٣١ - جرائم الساحب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٣ .
- ٣٢ - جرائم للمسحوب عليه طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣ .
- ٣٣- جرائم المستفيد طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
- ٣٤- جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير للشيك طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .



## فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف

٢	- حقوق الطبع .
٣	- قرآن كريم وإهداء
٤	- حديث نبوي شريف .
٥	- مقدمة .
٥	أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية .
٥	ثانياً : منهج البحث .
٥	ثالثاً : خطة البحث .
	الكتاب الأول .
٧	الأصول التشريعية لقانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإخلاف
٧	- تمهيد وتقسيم .
	الباب الأول
٩	الأصول التشريعية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
	بإصدار قانون المرور ولائحته التنفيذية
٩	مادة ١- بشأن العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .
٩	مادة ٢- بشأن اللاتحة والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون .
٩	مادة ٣- بشأن نشر القانون والعمل به .
١٠	الباب الأول : تنظيم المرور في الطرق .
١٠	الفصل الأول : استعمال الطريق في المرور .
١٠	مادة ١- بشأن تعريف الطرق وكيفية استعمالها .
١٠	مادة ٢- بشأن وجوب استخراج تراخيص لتسيير المركبات .
١٠	الفصل الثاني : للمركبات وأنواعها .
١٠	مادة ٣- بشأن المقصود بالمركبات وأنواعها .
١١	الفرع الأول : مركبات النقل السريع .
١١	مادة ٤- بشأن تعريف السيارات وأنواعها .
١٢	مادة ٥- بشأن تعريف الجرار .
١٢	مادة ٦- بشأن تعريف المقطورة ونصف المقطورة .
١٣	مادة ٧- بشأن تعريف للدراجة النارية .
١٣	الفرع الثاني : مركبات النقل البطيء .
١٣	مادة ٨- بشأن تعريف للدراجة .
١٣	مادة ٩- بشأن تعريف العربات وأنواعها .
١٤	الباب الثاني : رخص تسيير وإقادة مركبات النقل السريع .
١٤	الفصل الأول : رخص تسيير مركبات النقل السريع .

- مادة ١٠- بشأن طلب الترخيص ومستنداته وشروطه .  
 مادة ١١- بشأن شروط ترخيص تسيير المركبات .  
 مادة ١٢- بشأن سريان الرخصة .  
 مادة ١٣- بشأن اللوحات المعدنية .  
 مادة ١٤- بشأن تسيير المركبة بتخير لوحاتها .  
 مادة ١٥- بشأن ما يجب إتخاذاه فى حالة فقد اللوحات او الرخصة او سحبها .  
 مادة ١٦- بشأن تغيير محل الإقامة المثبت فى الرخصة .  
 مادة ١٧- بشأن تغييرات الأجزاء الجوهرية للمركبة .  
 مادة ١٨- بشأن تحديد المسئول عن إدارة للمركبة .  
 مادة ١٩- بشأن نقل ملكية المركبة .  
 مادة ٢٠- بشأن وضع المركبة تحت الحراسة أو ضمن تغليسة أو تصفية قضائية .  
 مادة ٢١- بشأن وفاة صاحب المركبة أو إعتباره مفقودا .  
 مادة ٢٢- بشأن مدة صلاحية ترخيص تسيير المركبة .  
 مادة ٢٣- بشأن طلب تجديد الترخيص وشروطه .  
 مادة ٢٤- بشأن عدم إستيفاء إجراءات التجديد .  
 مادة ٢٥- بشأن منح الرخص وللوحات المعدنية للتجارية وأهراض استعمالها .  
 مادة ٢٦- بشأن حالات منع رخص ولوحات معدنية مؤقتة .  
 مادة ٢٧- بشأن تراخيص مركبات الحكومة والجامعات ووحدات الإدارة المحلية .  
 مادة ٢٨- بشأن سلطة المحافظ فى تحديد عدد سيارات الأجرة المصرح بها وتعريف أجور السيارات (أجرة ، نقل موتى) .  
 مادة ٢٩- بشأن تحديد عدد ركاب كل سيارة وخط سيرها وحمولتها وارتفاع وعرض الحموله .  
 مادة ٣٠- بشأن سلطة وزير الداخلية فى الإقفاء من ترخيص للتسيير وشروطه وإجراءاته .  
 مادة ٣١- بشأن للتصريح بنقل الموتى فى غير المركبات المعدة لذلك .  
 مادة ٣٢- بشأن استخدام المركبة فى غير الغرض المبين برخصتها .  
 مادة ٣٣- بشأن سلطة رجال الشرطة فى إيقاف المركبات .  
 الفصل الثانى : رخص قيادة مركبات النقل السريع .  
 مادة ٣٤- بشأن أنواع الرخص المختلفة وشروط منحها وإمكانية الجمع بينها .  
 مادة ٣٥- بشأن الشروط الواجب توافرها فى طالب الترخيص .  
 مادة ٣٦- بشأن حالة الامتناع عن منح ترخيص القيادة .  
 مادة ٣٧- بشأن مدد سريان للرخص وتجديدها .

- مادة ٣٨- بشأن ما يجب مراعاته عند تغيير محل إقامة المرخص له . ٢٦
- مادة ٣٩- بشأن رخص القيادة الأجنبية أو الدولية . ٢٧
- مادة ٤٠- بشأن الجهات التي تتولى منح رخص القيادة الدولية . ٢٧
- مادة ٤١- بشأن الالتزام بحمل الرخصة أثناء القيادة . ٢٧
- مادة ٤٢- بشأن حالات سحب رخصة للمركبة ولوحاتها المعدنية . ٢٧
- مادة ٤٣- بشأن ممارسة مهنة معلم قيادة للسيارات وإنشاء أو إدارة مدارس لتعليم القيادة وشروط الترخيص بذلك . ٢٨
- الباب الثالث : رخص تسيير مركبات النقل البطيء . ٢٩
- الفصل الأول : رخص تسيير مركبات النقل البطيء . ٢٩
- مادة ٤٤- بشأن شروط منح ترخيص مركبات النقل البطيء . ٢٩
- مادة ٤٥- بشأن سريان الرخصة للمدة الموداة عنها الضريبة . ٢٩
- مادة ٤٦- بشأن سريان الرخصة في نطاق المحافظة التي تتبعها الجهة الصادرة منها . ٢٩
- مادة ٤٧- بشأن المواد التي تسرى على رخص مركبات النقل البطيء مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا الفصل . ٣٠
- الفصل الثاني : رخص قيادة مركبات النقل البطيء . ٣٠
- مادة ٤٨- بشأن أنواع رخص قيادة مركبات النقل البطيء وشروط وإجراءات منحها . ٣٠
- مادة ٤٩- بشأن مدة سريان رخصة القيادة . ٣١
- مادة ٥٠- بشأن شروط قيادة دراجات الركوب في الطريق العام وشروط مزاولة مهنة موجري دراجات للركوب . ٣١
- الباب الرابع : في الضرائب والرسوم . ٣٢
- مادة ٥١- بشأن الضرائب والرسوم التي تفرض على الترخيص وكيفية سدادها ومدة سريانها . ٣٢
- مادة ٥٢- بشأن الملزم بإداء الضرائب والرسوم . ٣٢
- مادة ٥٣- بشأن الجزاء الذي يوقع في حالة عدم سداد للضرائب والرسوم . ٣٢
- مادة ٥٤- بشأن حالة تسيير مركبة في الطريق بدون ترخيص . ٣٣
- مادة ٥٥- بشأن للتغيير في أجزاء المركبة الجوهرية الذي يؤدي إلى زيادة الضرائب والرسوم . ٣٣
- مادة ٥٦- بشأن حالة إعادة الرخصة واللوحات المعدنية إلى قسم المرور المختص . ٣٣
- مادة ٥٧- بشأن للمركبات المعفاة من الضرائب والرسوم . ٣٤
- مادة ٥٨- بشأن الإعفاء من رسوم رخص القيادة الخاصة . ٣٥
- مادة ٥٨ مكرر- بشأن إعفاء ذوي المعاقات من رسوم رخص القيادة الخاصة . ٣٥
- مادة ٥٩- بشأن إسترداد ما دفع غير مستحق من الضرائب والرسوم . ٣٥

- مادة ٦٠- بشأن كيفية الحصول على التراخيص الإضافية والإضافية والرسوم والغرامات عند عدم الوفاء بها . ٣٦
- مادة ٦١- بشأن حالة استدعاء المركبة للعمل طبقاً لأحكام القانون الخاص بالتفتيش العامة . ٣٦
- مادة ٦٢- بشأن حالة الاستيلاء على المركبة طبقاً لأحكام قانون للتفتيش العامة . ٣٧
- الباب الخامس : قواعد المرور وأدابه . ٣٨
- مادة ٦٣- بشأن الالتزام بقواعد المرور وأدابه . ٣٨
- مادة ٦٤- بشأن قيام قسم المرور المختص بإتخاذ ما يراه لازماً لصالح المرور أو الأمن العام أو الصحة العامة . ٣٨
- مادة ٦٥- بشأن ترك المركبات أو الحيوانات أو الأشياء في الطريق مما يسبب خطراً على حياة أو أموال الغير أو يعطل أو يعيق حركة المرور . ٣٩
- مادة ٦٦- بشأن حظر قيادة المركبات على من كان واقفاً تحت تأثير خمر أو مخدر . ٣٩
- مادة ٦٧- بشأن ما يلتزم به قائد المركبة الذي يقع منه حادث يؤدي إلى إصابات للأشخاص . ٣٩
- مادة ٦٨- بشأن الإرشاد عن اسم وعنوان من كان يقود للمركبة في وقت معين . ٤٠
- مادة ٦٩- بشأن تركيب مصابيح أو أجهزة تنبيه بالمركبة . ٤٠
- مادة ٧٠- بشأن مخالفات سائقي سيارات الأجرة والعقوبات المقررة لها . ٤٠
- مادة ٧١- بشأن المواد التي تسمى على تسيير وإدارة مركبات المترو والترايل . ٤٠
- مادة ٧٢- بشأن ارتكاب قائد المركبة فعلاً مخالفاً للآداب العامة بالمركبة أو سبله بذلك . ٤٠
- مادة ٧٣ مكرر- بشأن الأفعال التي تؤدي إلى سحب ترخيص القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً أو المدة الباقية من الترخيص أيهما أقل . ٤١
- مادة ٧٣ مكرر ١- بشأن إلغاء رخصة القيادة في حالة العودة إلى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٨ ، ٧٠ ، ٧٢ مكرر خلال سنة من ارتكاب الجريمة السابقة . ٤٢
- مادة ٧٣ مكرر ٢- بشأن الأفعال المعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيتها مع سحب رخصة القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً . ٤٢
- مادة ٧٣ مكرر ٣- بشأن قرار سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة والتنظيم منه أمام المحكمة المختصة . ٤٣
- مادة ٧٣ مكرر ٤- بشأن سلطة المحكمة المختصة في حالة سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة . ٤٣

- الياب السادس : العقوبات .
- ٤٤ مادة ٧٤- بشأن الأفعال التي يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتي جنيه .
- ٤٤ مادة ٧٤ مكرر- بشأن الأفعال التي يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه .
- ٤٥ مادة ٧٥- بشأن الأفعال التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو بإحداهما .
- ٤٦ مادة ٧٥ مكرر- بشأن الأفعال التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيهه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحداهما .
- ٤٦ مادة ٧٦- بشأن الأفعال التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيهه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحداهما .
- ٤٧ مادة ٧٧- بشأن الأفعال التي يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهها .
- ٤٧ مادة ٧٨- بشأن سلطة القاضي بالنسبة لقائد مركبة مرخص له بالتقادة حكم عليه لارتكابه فعلا معاقبا عليه بمقتضى المواد من ٧٤ إلى ٧٧ من هذا القانون .
- ٤٨ مادة ٧٩- ملغاة .
- ٤٨ مادة ٨٠- بشأن حالات التصالح .
- ٤٨ مادة ٨١- بشأن حالة ارتكاب جريمة قتل أو إصابة خطأ بالسيارة .
- ٤٨ مادة ٨١ مكرر- بشأن انقضاء الدعوى الجنائية فى المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون .
- ٤٩ الباب السابع : أحكام ختامية .
- ٤٩ الفصل الأول : للمجلس الأعلى للمرور .
- ٤٩ مادة ٨٢ - بشأن إنشاء واختصاصات المجلس الأعلى للمرور .
- ٤٩ الفصل الثانى : أحكام انتقالية .
- ٤٩ مادة ٨٣- بشأن سريان رخص تسيير المركبات وإيادتها الصادرة قبل العمل بهذا القانون .
- ٤٩ مادة ٨٤- بشأن الحاصلين على رخصة قائد سيارة خاصة أو لجرة عند العمل بهذا القانون .
- ٥٠ - جدول الرسوم والضرائب .
- ٥٠ أولا : الضرائب .
- ٥٢ ثانيا : الرسوم .
- ٥٤ - أحكام مكملة للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .
- ٥٥ - المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

- ٦٢ — مذكرة إيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ .
- ٦٤ — مذكرة إيضاحية لمشروع القرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .
- ٦٥ — مذكرة إيضاحية بشأن مشروع القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ .
- ٦٧ — مذكرة إيضاحية بشأن مشروع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .
- ٦٨ — تقرير اللجنة المشتركة عن القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ .
- ٧٠ — قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ بتعديل أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية للموارد المالية .
- ٧٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل ونظام عمل المجلس الأعلى للمرور .
- ٧٦ — قرار رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور .
- ٧٦ — المادة الأولى : بشأن العمل باللائحة التنفيذية المرفقة .
- ٧٦ — المادة الثانية : بشأن إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٣٣٠ لسنة ١٩٩٤ .
- ٧٦ — المادة الثالثة : بشأن نشر القرار وتاريخ العمل به .
- ٧٧ — اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ .
- ٧٧ — الباب الأول : تعريفات .
- ٧٧ — مادة ١ — بشأن المصوب بالاصطلاحات .
- ٧٩ — الباب الثاني : قواعد المرور وآدابه وعلامات وإشارات المرور .
- ٧٩ — الفصل الثاني : قواعد المرور وآدابه .
- ٧٩ — أولا : أحكام عامة تتعلق بالسير على الطريق .
- ٧٩ — مادة ٢ — بشأن مراعاة بذل أقصى عناية والتزام الحذر والاحتياط لكل مستعمل للطريق .
- ٧٩ — مادة ٣ — بشأن عدم إلقاء أشياء تعوق حركة المرور على الطريق أو تسبب خطرا على مستعمليها .
- ٧٩ — مادة ٤ — بشأن إلزام قائد المركبة بالتأكد من سلامة وصلاحية المركبة للسير .
- ٨٠ — مادة ٥ — بشأن مسئولية قائد المركبة عن عدم وجود ما يعوق رؤيته وعدم جلوس الأطفال حتى سن سبع سنوات بالمقاعد الأمامية .
- ٨٠ — مادة ٦ — بشأن إلزام القائد في حالة حدوث عطل للمركبة أثناء السير .
- ٨٠ — مادة ٧ — بشأن الإلتزام بإفساح الطريق لمركبات الطوارئ .
- ٨٠ — مادة ٨ — بشأن عدم جواز وضع أو استعمال أجهزة تنبيه صوتيه أو ضوئية مشابهة للخاصة بمركبات الطوارئ .
- ٨٠ — مادة ٩ — بشأن سلطة المحافظ في تحديد طلاء خاص بأى نوع من أنواع السيارات .
- ٨١ — مادة ١٠ — بشأن الإلتزام بالحذر والحيطه عند اجتياز للخطوط الحد

- مادة ١١- بشأن الإلتزام بالتوقف قبل المزلقان في حالة عدم سيولة المرور غيره . ٨١
- مادة ١٢- بشأن عدم جواز استعمال آلة التنبيه إلا في حالة الضرورة وعدم مخالفة قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ . ٨١
- مادة ١٣- بشأن حالات حظر استعمال أجهزة التنبيه . ٨٢
- مادة ١٤- بشأن عدم استخدام المركبات في موكب أو تجمعات ٨٢
- مادة ١٥- بشأن عدم وضع أية كتابة أو رسم أو الإعلان على جسم المركبة أو أى جزء من أجزائها . ٨٢
- مادة ١٦- بشأن الإلتزام بإسباح الطريق لمرور الموكب للرسمية وما فى حكمها . ٨٢
- مادة ١٧- بشأن عدم جواز إجراء سباق بالطرق العامة . ٨٣
- مادة ١٨- بشأن التوقف بالمركبة عند طلب رجال المرور ذلك. ٨٣
- ثانيا : قيادة واستخدام المركبات والحيوانات . ٨٣
- مادة ١٩- بشأن وجوب وجود قائد لكل مركبة . ٨٣
- مادة ٢٠- بشأن وجوب وجود قائد أو عدد كاف من القائدين للسوق وحيوانات الجر أو الحمل سواء كانت فرادى أو جماعات ٨٣
- مادة ٢١- بشأن عدم جواز ترك مركبات النقل السريع فى الطريق بغير قائدها . ٨٣
- مادة ٢٢- بشأن عدم إحداث إزعاج أو ضجة غير ضرورى أثناء استخدام المركبة . ٨٣
- مادة ٢٣- بشأن التزامات مستعمل المركبة لعدم تريض مستعملى الطريق للخطر . ٨٤
- مادة ٢٤- بشأن عدم جواز ترك المحرك يعمل بدون رجب . ٨٤
- ثالثا : قواعد السير . ٨٤
- مادة ٢٥- بشأن حالات وجوب أن يلزم قائد المركبة الجانب الأيمن للطريق . ٨٤
- مادة ٢٦- بشأن تعامل قائد المركبة مع تخطيط وتقسيم نهر الطريق إلى ممرات . ٨٤
- مادة ٢٧- بشأن واجبات قائد المركبة عند تغيير اتجاهه مسن طريق أو مسار إلى آخر . ٨٥
- مادة ٢٨- بشأن انعطاف قائد الدرجة . ٨٦
- مادة ٢٩- بشأن انعطاف قائد المركبة . ٨٦
- مادة ٣٠- بشأن واجبات قائد المركبة عند الخروج من عقار أو مكان انتظار أو وقوف إلى نهر الطريق أو العكس . ٨٧
- مادة ٣١- بشأن الرجوع بالمركبة إلى الخلف . ٨٧
- مادة ٣٢- بشأن كيفية سير الدرجة فى الطريق . ٨٧
- مادة ٣٣- بشأن وجوب التزام النقل البطيء للجانب الأيمن للطريق . ٨٧

### رابعاً : مسافات الأمان .

- ٨٧ مادة ٣٤\_ بشأن وجوب ترك فاصل للمركبة مسافة كافية بينه وبين المركبة الأمامية وعدم التوقف فجأة بغیر موجب قوى .
- ٨٨ مادة ٣٥\_ بشأن مدى التزام المركبات البطيئة والمركبات الأطول من سبعة أمتار بترك مسافة أمامها تكفى لسيارة .
- ٨٨ مادة ٣٦\_ بشأن وجوب ترك مسافة ٢٠ متر بين السيارات التى تسير فى مجموعة متصلة ببعضها حتى يمكن للأخريين تخطيهم.
- ٨٨ خامساً : التقابل .
- ٨٨ مادة ٣٧\_ بشأن واجب فاصل المركبة عند تقايله مع مركبة أخرى من الاتجاه المضاد .
- ٨٨ مادة ٣٨\_ بشأن تقابل المركبات فى الطرق الصعبة مثل المنحدرات .
- ٨٨ مبادىء : للتخطى .
- ٨٨ مادة ٣٩\_ بشأن وجوب التخطى من الجهة اليسار ولحظايات ذلك .
- ٨٩ مادة ٤٠\_ بشأن ولجبات فاصل المركبة عند التخطى .
- ٨٩ مادة ٤١\_ بشأن وجوب التزام المتخطى أقصى يمين الطريق بعد إنهاء التخطى دون مضايقة مستعملى الطريق .
- ٨٩ مادة ٤٢\_ بشأن وجوب فاصل المركبة عندما يتخطاه آخر .
- ٨٩ مادة ٤٣\_ بشأن تخطى للمركبات البطيئة .
- ٩٠ مادة ٤٤\_ بشأن التخطى عند الانحراف إلى اليسار .
- ٩٠ مادة ٤٥\_ بشأن كيفية تخطى المركبات المسيرة على الخطوط الحديدية .
- ٩٠ مادة ٤٦\_ بشأن الأحوال والأماكن التى يمتنع فيها التخطى .
- ٩١ مادة ٤٧\_ بشأن ولجبات تخطى المركبات الواقفة والعواقق على جانب الطريق .
- ٩١ مبادىء : السرعة .
- ٩١ مادة ٤٨\_ بشأن ضوابط سرعة المركبات على الطرق .
- ٩١ مادة ٤٩\_ بشأن عدم جواز إبطاء للسرعة بدون مبرر .
- ٩١ مادة ٥٠\_ بشأن الحدود القصوى للسرعة فى الطرق المختلفة .
- ٩٢ مادة ٥١\_ بشأن الحدود الدنيا للسرعة فى الطرق المختلفة .
- ٩٣ مادة ٥٢\_ بشأن الأماكن التى يجب فيها تقليل السرعة .
- ٩٣ مادة ٥٣\_ بشأن ولجبات من ينوى إبطاء سرعته .
- ٩٣ مادة ٥٤\_ بشأن عدم استعمال القراميل فجأة دون مبرر .
- ٩٣ مادة ٥٥\_ بشأن عدم جواز تخطى مركبات النقل العام أو البطيء بعضها البعض .
- ٩٣ ثامناً : التقاطعات وأولويات المرور .
- ٩٣ مادة ٥٦\_ بشأن الدخول إلى طريق رئيسى أو معبد .
- ٩٣ مادة ٥٧\_ بشأن أولوية المرور فى التقاطعات الغير منظمة مرورياً .
- ٩٤ مادة ٥٨\_ بشأن ولجبات صاحب المركبة تجاه صاحب أولوية المرور



- مادة ٥٩- بشأن تباطيء المرور عند التقاطعات . ٩٤
- مادة ٦٠- بشأن التنازل عن أولوية المرور . ٩٤
- مادة ٦١- بشأن حالات أولوية مرور المركبات المسيرة على خطوط حديدية . ٩٥
- تاسعا : التوقف . ٩٥
- مادة ٦٢- بشأن حالات وأوقات وأماكن التوقف ٩٥
- مادة ٦٣- بشأن واجبات قائد المركبة عند التوقف . ٩٥
- مادة ٦٤- بشأن للتوقف خارج المدن والمناطق غير المأهولة . ٩٦
- مادة ٦٥- بشأن للتوقف قرب المفارق والميادين وأماكن عبور المشاة ومحطات النقل العام والمزلقانات . ٩٦
- مادة ٦٦- بشأن شروط التوقف . ٩٦
- مادة ٦٧- بشأن وجوب أن يكون التوقف لا يعيق المرور أو الرؤية ٩٦
- مادة ٦٨- بشأن الأماكن التي لا يجوز التوقف أو الانتظار فيها ٩٦
- مادة ٦٩- بشأن توقف مركبات النقل العام . ٩٧
- مادة ٧٠- بشأن توقف مركبات نقل الطلبة . ٩٨
- مادة ٧١- بشأن توقف سيارات الأجرة وعربات الحنطور . ٩٨
- مادة ٧٢- بشأن حالة رفع المركبات وتكاليفه . ٩٨
- مادة ٧٣- بشأن إيواء المركبات وكيفية اعتبارها موقوفات وتصرف فيها . ٩٨
- عاشرا : الإشارة . ٩٩
- مادة ٧٤- بشأن حالات وجوب استخدام أنوار المركبات . ٩٩
- مادة ٧٥- بشأن التوقف على الطرق لثناء الليل . ٩٩
- مادة ٧٦- بشأن حيازة أجهزة لكشف أجهزة قياس سرعة للمركبات . ٩٩
- مادة ٧٧- بشأن أنواع الأنوار والإشارات في مقدمة ومؤخرة المركبة . ١٠٠
- مادة ٧٨- بشأن استخدام الأنوار والأجهزة العاكسة لمواكب المشاة وفئاتى الماشية ليلا . ١٠٠
- مادة ٧٩- بشأن استعمال نور خاص بالسير للخلف . ١٠٠
- مادة ٨٠- بشأن استعمال مركبات النقل السريع للأنوار . ١٠٠
- مادة ٨١- بشأن القيادة فى أحوال تعذر للرؤية . ١٠١
- مادة ٨٢- بشأن حالات وجوب إضاءة أنوار المركبة . ١٠١
- مادة ٨٣- بشأن حالات جواز استعمال الأنوار . ١٠١
- مادة ٨٤- بشأن حالات منع استخدام الأنوار واستثناءاتها . ١٠١
- حادى عشر : حمولة المركبات . ١٠٢
- مادة ٨٥- بشأن تحميل وتفريغ حمولات المركبات . ١٠٢
- مادة ٨٦- بشأن عدم جواز تعدى الحمولة المسموح بها . ١٠٢
- مادة ٨٧- بشأن إجراءات تأمين حمولات المركبات . ١٠٢

- مادة ٨٨- بشأن أدوات تأمين الحمولات . ١٠٢
- مادة ٨٩- بشأن صناديق مركبات نقل الثلج واللحوم والألبان والأسماء والطيور المذبوحة . ١٠٣
- مادة ٩٠- بشأن شروط يجب توافرها في صهاريج نقل المواد السائلة . ١٠٣
- مادة ٩١- بشأن نقل مواد مثيرة للخبار أو للروائح الكريهة . ١٠٣
- مادة ٩٢- بشأن الإلتزام بالأبعاد المنصوص عليها للمركبة . ١٠٤
- مادة ٩٣- بشأن حالات التحميل بأطوال أو ارتفاعات زائدة . ١٠٤
- مادة ٩٤- بشأن نقل المفرقعات والمواد الخطرة . ١٠٤
- مادة ٩٥- بشأن نقل الركاب في مركبات النقل . ١٠٤
- مادة ٩٦- بشأن الإلتزام بالعدد المسموح به من الركاب . ١٠٥
- مادة ٩٧- بشأن قطر المركبات المعطلة . ١٠٥
- ثاني عشر : مركبات الركوب الأجرة . ١٠٥
- مادة ٩٨- بشأن نظافة سيارات الأجرة وزى قائدها . ١٠٥
- مادة ٩٩- بشأن صلاحية سيارات الأجرة للسير . ١٠٥
- مادة ١٠٠- بشأن حظر الإمتناع عن نقل الركاب واستثناءاته . ١٠٥
- مادة ١٠١- بشأن حظر المطالبة بأزيد من الأجرة أو تحميل أكثر من طلب . ١٠٧
- مادة ١٠٢- بشأن منع قائد المركبة من التحدث مع الركاب . ١٠٧
- مادة ١٠٣- بشأن منع وجود ركاب على سلم المركبة أو أجزائها الخارجية . ١٠٧
- البيانات الواجب توافرها لدخل المركبة . ١٠٧
- مادة ١٠٤- بشأن بيانات مركبات الأجرة . ١٠٧
- مادة ١٠٥- بشأن بيانات سيارات النقل العام والنقل . ١٠٧
- مادة ١٠٦- بشأن نقاط تفتيش مركبات الأجرة . ١٠٨
- ثالث عشر : الدراجات . ١٠٨
- مادة ١٠٧- بشأن الركوب والنزول من الدراجات . ١٠٨
- مادة ١٠٨- بشأن حظر القيادة بيد واحدة . ١٠٨
- مادة ١٠٩- بشأن منع قائد الدراجة من الإمساك بمركبة أخرى أو فعل ما يعرقل سير الطريق . ١٠٨
- مادة ١١٠- بشأن منع قائد الدراجة من أى فعل يعرض الآخرين للخطر . ١٠٨
- مادة ١١١- بشأن شروط ركوب آخر مع قائد الدراجة . ١٠٨
- رابع عشر : قواعد مرور المشاة . ١٠٩
- مادة ١١٢- بشأن أماكن سير للمشاة . ١٠٩
- مادة ١١٣- بشأن أماكن سير مركبات المرضى . ١٠٩
- مادة ١١٤- بشأن ولجبات المشاة أثناء العبور . ١٠٩
- مادة ١١٥- بشأن إلتزامات المشاة قبل العبور . ١٠٩
- مادة ١١٦- بشأن حظر اختراق الصفوف العسكرية . ١١٠

- خامس عشر : سلوك قلدى المركبات تجاه المشاة .
- مادة ١١٧ \_ بشأن عدم تعريض المشاة للخطر .
- مادة ١١٨ \_ بشأن أماكن المشاة وعبورهم للطريق .
- مادة ١١٩ \_ بشأن أماكن عبور المشاة الغير منظمة مروريا .
- مادة ١٢٠ \_ بشأن تغيير اتجاه المركبة وعبور المشاة
- الفصل الثاثنى : علامات وإشارات المرور .
- مادة ١٢١ \_ بشأن تنظيم المرور طبقا لإتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٨ .
- مادة ١٢٢ \_ بشأن الإشارات والتعليمات التى لها الأولوية .
- مادة ١٢٣ \_ بشأن أشكال الإشارات اليدوية لرجال المرور .
- مادة ١٢٤ \_ بشأن أنواع علامات المرور .
- مادة ١٢٥ \_ بشأن عدم تعاضل أجهزة وعلامات المرور مع غيرها من الأجهزة والعلامات .
- مادة ١٢٦ \_ بشأن أشكال الإشارات الضوئية لتنظيم سير المرور
- مادة ١٢٧ \_ بشأن الإشارات الضوئية لحيور المشاة .
- مادة ١٢٨ \_ بشأن الإشارات الضوئية عند مزلقانات السكك الحديدية .
- مادة ١٢٩ \_ بشأن الحفاظ على حالة إشارات وعلامات المرور .
- مادة ١٣٠ \_ بشأن رسم خطوط لتنظيم المرور .
- مادة ١٣١ \_ بشأن أشكال الخطوط التنظيمية ومعاييرها .
- مادة ١٣٢ \_ بشأن أنواع الخطوط على سطح للطريق .
- الباب الثالث : شروط المثانة والأمن الواجب توافرها فى المركبات .
- مادة ١٣٣ \_ شروط المثانة والأمن الواجب فى للمركبات .
- الفصل الأول : الشروط الواجب توافرها فى مركبات النقل السريع .
- القسم الأول : الشروط العامة .
- مادة ١٣٤ \_ بشأن الشروط الواجب توافرها فى القاعدة ( الشاسيه ) .
- مادة ١٣٥ \_ بشأن الشروط الواجب توافرها فى الجنوط .
- مادة ١٣٦ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى الإطارات .
- مادة ١٣٧ \_ بشأن الشروط الواجب توافرها فى للتعليق .
- مادة ١٣٨ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى محاور العجلات (الأكسات).
- مادة ١٣٩ \_ بشأن الشروط الواجب توافرها فى للفرامل .
- مادة ١٤٠ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى للمحرك ( الموتور ) .
- مادة ١٤١ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى دورة الوقود .
- مادة ١٤٢ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى دورة للتبريد .
- مادة ١٤٣ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى جهاز القيادة .
- مادة ١٤٤ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى لأجهزة نقل الحركة وروافعها .
- مادة ١٤٥ \_ بشأن للشروط الواجب توافرها فى للشبكة الكهربائية .

- مادة ١٤٦- بشأن الشروط الواجب توافرها فى جسم السيارة (للكاروسيرى) .
- مادة ١٤٧- بشأن العرض الكلى للسيارة .
- مادة ١٤٨- بشأن الشروط الواجب توافرها فى الأنوار .
- مادة ١٤٩- بشأن الشروط الواجب توافرها فى العواكس .
- مادة ١٥٠- بشأن الشروط الواجب توافرها فى جهاز التنبيه .
- مادة ١٥١- بشأن الشروط الواجب توافرها فى المرأة العاكسة .
- مادة ١٥٢- بشأن الشروط الواجب توافرها فى مساحات المطر .
- مادة ١٥٣- بشأن الشروط الواجب توافرها فى حاجز التصادم .
- مادة ١٥٤- للشروط الواجب توافرها فى الطلاء .
- مادة ١٥٥- بشأن الشروط الواجب توافرها فى أجهزة الإطفاء .
- القسم الثانى : للشروط الخاصة .
- ١- السيارات الخاصة .
- مادة ١٥٦- بشأن شكل السيارة الخاصة وكيفية التصميم .
- ٢- مقطورات السيارات الخاصة (للكارافان) .
- مادة ١٥٧- بشأن شروط مقطورة السيارات الخاصة .
- ٣- سيارة ذوى العاهات .
- مادة ١٥٨- بشأن تجهيزات سيارات ذوى الاحتياجات الخاصة.
- ٤- السيارات الأجرة .
- مادة ١٥٩- بشأن لشروط الواجب توافرها فى سيارة الأجرة .
- مادة ١٦٠- بشأن لحد الأقصى لعدد الركاب .
- مادة ١٦١- بشأن تحديد اللون للخاص بسيارات الأجرة بالعداد .
- مادة ١٦٢- بشأن سيارات الأجرة بين المحافظات .
- ٥- سيارات الإطفاء الخاصة .
- مادة ١٦٣- بشأن تجهيزات سيارات الإطفاء .
- مادة ١٦٤- بشأن [٦] سيارات الإسعاف والمستشفيات .
- مادة ١٦٥- بشأن [٧] سيارات نقل الموتى .
- مادة ١٦٦- بشأن [٨] الدراجات النارية (الموتوسيكل) .
- مادة ١٦٩- بشأن الدراجات النارية المزودة بصندوق لنقل الأشخاص .
- مادة ١٧٠- بشأن الدراجات النارية المزودة بصناديق لنقل البضائع .
- مادة ١٧١- بشأن [٩] سيارات نقل الركاب (الأتوبيس) .
- مادة ١٧٢- الشروط الواجبة فى أبواب الأتوبيسات .
- مادة ١٧٣- الشروط الواجبة فى نوافذ الأتوبيسات .
- مادة ١٧٤- الشروط الواجبة فى سلام الأتوبيسات .
- مادة ١٧٥- الشروط الواجبة فى المقاعد وعند الركاب .
- مادة ١٧٦- للشروط الواجبة فى أسقف الأتوبيسات .
- مادة ١٧٧- للشروط الواجبة فى مكان سائق الأتوبيس .

- مادة ١٧٨\_ بشأن وجوب توافر معدات إسعاف بالأكوييس .  
 مادة ١٧٩\_ بشأن سنة صنع الأكوييس .  
 مادة ١٨٠\_ بشأن أبعاد سيارة النقل العام للركاب .  
 مادة ١٨١\_ بشأن [١٠] سيارات النقل .  
 مادة ١٨٢\_ بشأن تثبيت معدات رفع سيارة النقل .  
 مادة ١٨٣\_ بشأن أبعاد سيارة النقل بحمولتها وأوزانها .  
 مادة ١٨٤\_ بشأن [١١] سيارات النقل المشترك .  
 مادة ١٨٥\_ بشأن [١٢] الجرارات .  
 مادة ١٨٦\_ بشأن [١٣] المقطورات  
 مادة ١٨٧\_ بشأن الشروط المقررة لرباط المقطورات  
 مادة ١٨٨\_ بشأن وزن حمولة المقطورات وأبعادها  
 مادة ١٨٩\_ بشأن فرامل المقطورة ولقاطرة  
 مادة ١٩٠\_ بشأن [١٤] نصف المقطورة  
 مادة ١٩١\_ بشأن للمركبات المصممة لتكون آلات  
 الفصل الثاني : للشروط الواجب توافرها في مركبات النقل البطيء .  
 ( أ ) للدراجات :  
 مادة ١٩٢\_ بشأن طريقة صنع الدراجة  
 مادة ١٩٣\_ بشأن مقعد قائد الدراجة  
 مادة ١٩٤\_ بشأن جهاز القيادة (الجاذون) .  
 مادة ١٩٥\_ بشأن عجلات الدراجة  
 مادة ١٩٦\_ بشأن فرامل الدراجة  
 مادة ١٩٧\_ بشأن تثبيت سلة بالدراجة  
 مادة ١٩٨\_ بشأن تزويد الدراجة بالأضواء وعدسة عاكسة  
 مادة ١٩٩\_ بشأن تزويد الدراجة بآلة تنبيه  
 مادة ٢٠٠\_ بشأن للترمسكل وشروطه  
 ( ب ) العربات :  
 مادة ٢٠١\_ الشروط الواجبة في عربات الركوب ( الحظور) .  
 مادة ٢٠٢\_ للشروط الواجبة في عربات الركوب الأجرة .  
 مادة ٢٠٣\_ للشروط الواجبة في عربات نقل للموتى  
 مادة ٢٠٤\_ الشروط الواجبة في عربات نقل للبضائع (الكارو)  
 مادة ٢٠٥\_ بشأن تثبيت صهاريج بعربات الكارو  
 مادة ٢٠٦\_ بشأن أبعاد وحمولة العربة بما فيها حيوان الجر  
 مادة ٢٠٧\_ الشروط الواجبة في حيوان الجر  
 مادة ٢٠٨\_ للشروط الواجبة في عربات اليد  
 مادة ٢٠٩\_ الأماكن التي تسرى فيها رخصة مركبات النقل البطيء  
 الباب الرابع : رخص تسيير وإياداة مركبات النقل السريع .  
 الفصل الأول : رخص تسيير النقل السريع .

- مادة ٢١٠\_ بشأن طلب رخصة تسيير المركبة  
 مادة ٢١١\_ بشأن إثبات شخصية طالب الترخيص  
 مادة ٢١٢\_ بشأن إثبات إقامة مالك المركبة  
 مادة ٢١٣\_ بشأن إثبات صفة طالب الترخيص  
 مادة ٢١٤\_ بشأن إثبات ملكية المركبة  
 مادة ٢١٥\_ بشأن الفحص الفني للمركبة  
 مادة ٢١٦\_ بشأن ولجبات لجنة الفحص  
 مادة ٢١٧\_ حالة ما إذا أثبت الفحص الفني صلاحية المركبة  
 مادة ٢١٨\_ حالة ما إذا ثبت عدم صلاحية المركبة  
 مادة ٢١٩\_ بشأن بيانات رخصة المركبة  
 مادة ٢٢٠\_ بشأن تغيير محل الإقامة داخل المحافظة  
 مادة ٢٢١\_ بشأن تغيير محل الإقامة خارج المحافظة  
 مادة ٢٢٢\_ بشأن نقل ملكية المركبة  
 مادة ٢٢٣\_ بشأن تجديد ترخيص المركبة  
 مادة ٢٢٤\_ بشأن حالة عدم استكمال إجراءات التجديد  
 مادة ٢٢٥\_ لجزاءات الإجرائية والمالية عند عدم استكمال إجراءات التجديد  
 مادة ٢٢٦\_ بشأن مواعيد الفحص الفني للمركبات  
 مادة ٢٢٧\_ بشأن ما يعتبر تغييراً جوهرياً في أوصاف المركبة  
 مادة ٢٢٨\_ شروط تغيير أحد أجزاء المركبة الجوهرية  
 مادة ٢٢٩\_ الأوراق اللازمة للتغييرات الجوهرية في المركبة وإجراءاتها  
 مادة ٢٣٠\_ جهة تقديم طلب التغييرات الجوهرية في المركبة  
 مادة ٢٣١\_ أغراض إستعمال اللوحات والرخص التجارية  
 مادة ٢٣٢\_ المستندات المطلوبة لمنح للرخص واللوحات التجارية  
 مادة ٢٣٣\_ حالات منح رخص ولوحات مؤقتة وإجراءاتها  
 مادة ٢٣٤\_ بشأن تسيير الجرار في الطرق العامة  
 مادة ٢٣٥\_ شروط منح ترخيص تسيير جرار زراعي  
 مادة ٢٣٦\_ شروط منح ترخيص تسيير مركبة لنقل الحيوانات  
 مادة ٢٣٧\_ شروط منح ترخيص تسيير أتوبيس سياحي  
 مادة ٢٣٨\_ شروط منح ترخيص تسيير أتوبيس رحلات  
 مادة ٢٣٩\_ شروط منح ترخيص تسيير أتوبيس مدارس  
 مادة ٢٤٠\_ شروط منح ترخيص تسيير أتوبيس نقل عمال  
 مادة ٢٤١\_ حالات الترخيص لنقل عمال بأتوبيس سياحي  
 مادة ٢٤٢\_ جزاء مخالفة المادتين ٢٤٠، ٢٤١ من اللائحة  
 مادة ٢٤٣\_ بشأن الفحص الفني لعداد سيارات الأجرة  
 مادة ٢٤٤\_ إجراءات تركيب عداد لسيارة أجرة

- مادة ٢٤٥\_ جزاءات ضبط عداد غير معتمد بسيارة أجرة
- مادة ٢٤٦\_ جزاءات ضبط عداد به خاتل بسيارة أجرة
- مادة ٢٤٧\_ رسوم معاييرة عداد للسيارة الأجرة
- ١٦١ الفصل الثاني : رخص قيادة مركبات للنقل السريع .
- ١٦٢ القسم الأول : في رخص القيادة عموما
- مادة ٢٤٨\_ مستندات الحصول على رخصة قيادة
- ١٦٢ مادة ٢٤٩\_ بشأن إثبات شخصية طالب الترخيص ومحل إقامته
- ١٦٣ مادة ٢٥٠\_ بشأن إثبات سن طالب الترخيص
- ١٦٣ مادة ٢٥١\_ بشأن إثبات اللوالة الطبية لطالب الترخيص
- ١٦٤ مادة ٢٥٢\_ الشروط الواجبة في الشهادات الطبية المقدمة
- ١٦٤ مادة ٢٥٣\_ بشأن إثبات اللياقة الطبية لرخص القيادة المهنية
- ١٦٥ مادة ٢٥٤\_ إجراءات الكشف الطبي على طالب الرخصة
- ١٦٥ مادة ٢٥٥\_ بشأن القومسيون المختص بتوقيع الكشف الطبي
- ١٦٥ مادة ٢٥٦\_ بشأن اشتراط اللياقة الطبية عند كل تجديد
- ١٦٥ مادة ٢٥٧\_ بشأن تحويل قسم المرور للحصول على رخصة قيادة إلى القومسيون
- ١٦٥ مادة ٢٥٨\_ إمكانية إعادة الكشف الطبي في حالة الرسوب .
- ١٦٥ مادة ٢٥٩\_ بشأن تحويل الإدارة العامة للمرور لحامل الرخصة إلى القومسيون .
- ١٦٦ مادة ٢٦٠\_ بشأن كون قرارات الإدارة العامة للقومسيونات نهائية .
- ١٦٦ مادة ٢٦١\_ شروط القيادة مع وجود نظارة أو سماعة طبية
- ١٦٦ مادة ٢٦٢\_ اشتراط القراءة والكتابة للحصول على الرخصة
- ١٦٦ مادة ٢٦٣\_ بشأن الاختبار الفني لطالب رخصة القيادة
- ١٦٦ مادة ٢٦٤\_ إجراءات الاختبار الفني
- ١٦٨ مادة ٢٦٥\_ حالات الرسوب في الاختبار الفني
- ١٦٩ مادة ٢٦٦\_ بشأن إعادة الاختبار الفني عند الرسوب
- ١٦٩ مادة ٢٦٧\_ بشأن اختبار طالب رخصة للدرجة الأولى
- ١٦٩ مادة ٢٦٨\_ بشأن منح رخصة القيادة بعد استيفاء الشروط
- ١٦٩ مادة ٢٦٩\_ بشأن حالة تغيير محل الإقامة داخل المحافظة
- ١٧٠ مادة ٢٧٠\_ بشأن تغيير محل الإقامة خارج المحافظة
- ١٧٠ مادة ٢٧١\_ بشأن مستندات تجديد رخصة القيادة عامة
- ١٧٠ مادة ٢٧٢\_ بشأن مستندات تجديد رخص القيادة المهنية
- ١٧١ مادة ٢٧٣\_ بشأن إجراءات تجديد رخصة القيادة
- ١٧١ مادة ٢٧٤\_ حالة صرف تصريح مؤقت للقيادة للمهنية
- ١٧١ مادة ٢٧٥\_ بشأن بطاقة التعريف واستخدامها في القيادة المهنية
- ١٧٢ القسم الثاني : أنواع خاصة من رخص القيادة .
- ١٧٢ مادة ٢٧٦\_ حالات منح رخصة القيادة للتجربة

- ١٧٢ مادة ٢٧٧\_ بشأن قيادة المركبة لتجربتها وهي محملة
- ١٧٢ مادة ٢٧٨\_ شروط الحصول على رخصة قيادة مؤقتة للتعليم
- ١٧٣ مادة ٢٧٩\_ إجراءات منح رخصة قيادة مؤقتة للتعليم
- ١٧٣ مادة ٢٨٠\_ حالة منح رخصة قيادة عسكرية وشروطها
- ١٧٤ مادة ٢٨١\_ حالة منح رخصة قيادة شرطة وشروطها
- ١٧٤ مادة ٢٨٢\_ بشأن تعديل رخصة قيادة عسكرية أو شرطة لرخصة معاد
- ١٧٤ مادة ٢٨٣\_ بشأن منح رخصة قيادة لذوى العاهات وشروطها
- ١٧٥ مادة ٢٨٤\_ بشأن منح رخصة قيادة لخريجي المؤسسات المعاقبة وشروطها
- ١٧٦ مادة ٢٨٥\_ حالات صرف رخصة برغم توقيع عقوبة جنائية
- ١٧٦ مادة ٢٨٦\_ حالات الإمتناع عن صرف رخصة قيادة وفق المادتين ٢٨٤
- ٢٨٥ من اللائحة
- ١٧٧ الفصل الثالث : مدارس ومراكز تعليم قيادة السيارات .
- ١٧٧ مادة ٢٨٧\_ شروط إنشاء مدارس ومراكز تعليم قيادة السيارات
- ١٧٧ ( ١ ) رخصة معلم قيادة للسيارات
- ١٧٧ مادة ٢٨٨\_ شروط للحصول على رخصة معلم قيادة سيارات
- ١٧٧ مادة ٢٨٩\_ إجراءات الحصول على رخصة معلم قيادة سيارات
- ١٧٨ مادة ٢٩٠\_ رسوم وبيانات رخصة معلم قيادة السيارات
- ١٧٨ مادة ٢٩١\_ بشأن مدة سريان رخصة معلم للقيادة .
- ١٧٨ مادة ٢٩٢\_ بشأن واجبات معلم للقيادة .
- ١٧٩ ٢\_ رخصة إنشاء مدرسة أو مركز تعليم قيادة للسيارات .
- ١٧٩ مادة ٢٩٣\_ بشأن شروط الترخيص بإنشاء مدرسة أو مركز لتعليم القيادة .
- ١٧٩ مادة ٢٩٤\_ بشأن شروط مكان مدرسة أو مركز تعليم القيادة .
- ١٧٩ مادة ٢٩٥\_ بشأن تزويد المدرسة بالوسائل اللازمة لأداء وظيفتها وشروط سيارة التدريب .
- ١٨٠ مادة ٢٩٦\_ بشأن شروط هيئة للتدريب وواجبات مدير المدرسة .
- ١٨٠ مادة ٢٩٧\_ بشأن تقديم طلب إنشاء المدرسة وما يرفق به من مستندات.
- ١٨١ مادة ٢٩٨\_ بشأن معانة مكان إقامة المدرسة واللجنة المختصة بذلك .
- ١٨١ مادة ٢٩٩\_ بشأن صدور الترخيص ومدة صلاحيته .
- ١٨١ مادة ٣٠٠\_ بشأن منهج للتدريب فى مدارس تعليم القيادة .
- ١٨٢ مادة ٣٠١\_ بشأن ساعات التدريب .
- ١٨٢ مادة ٣٠٢\_ بشأن امتحان الدارسين وكيفية تقدير أدائهم .
- ١٨٣ مادة ٣٠٣\_ بشأن حالة رسوب الطالب فى أحد الامتحانين .
- ١٨٣ مادة ٣٠٤\_ بشأن منح الرخصة لمن أدى الامتحان بنجاح .
- ١٨٣ مادة ٣٠٥\_ بشأن إعداد سجلات تدون بها بيانات الدارسين .
- ١٨٣ مادة ٣٠٦\_ بشأن التفتيش على مراكز ومدارس تعليم القيادة .



- مادة ٣٠٧- بشأن قيام الجهات الحكومية المتعلق نشاطها بالنقل البرى بإنشاء مراكز تعليم للقيادة . ١٨٤
- مادة ٣٠٨- بشأن قيام المؤسسات الخاصة بإنشاء مراكز لتعليم القيادة . ١٨٤
- رخص القيادة الدولية . ١٨٥
- مادة ٣٠٩- بشأن مدة سريان رخص القيادة الدولية فى مصر والسيارات التى تسمح بقيادتها . ١٨٥
- مادة ٣١٠- بشأن رخص القيادة للأصلدة من دول الجامعة العربية ومدة سرياتها والسيارات التى تسمح بقيادتها . ١٨٥
- مادة ٣١١- بشأن استخراج رخصة قيادة مصرية فى حالة وجود رخصة قيادة دولية أو صادرة من إحدى دول الجامعة العربية . ١٨٥
- مادة ٣١٢- بشأن منح أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى رخص قيادة . ١٨٦
- مادة ٣١٣- بشأن منح رخص القيادة الدولية وشروط ذلك . ١٨٦
- مادة ٣١٤- بشأن نوع رخصة القيادة الدولية ومدة سرياتها . ١٨٧
- الباب الخامس : رخص تسيير وقيادة مركبات النقل للبضىء . ١٨٧
- الفصل الأول : رخص تسيير مركبات النقل للبضىء . ١٨٧
- مادة ٣١٥- بشأن طلب للحصول على الرخصة والمستندات المطلوبة . ١٨٧
- مادة ٣١٦- بشأن طلب الفحص الفنى واللجنة التى تقوم به وكيفية القيام به . ١٨٧
- مادة ٣١٧- بشأن حالة ثبوت صلاحية المركبة وسلامة حيوان الجر . ١٨٨
- مادة ٣١٨- بشأن صرف الرخصة واللوحات المعدنية . ١٨٨
- مادة ٣١٩- بشأن حالة عدم صلاحية المركبة وعدم سلامة حيوان الجر . ١٨٨
- مادة ٣٢٠- بشأن ترخيص تسيير دراجات الركوب أو عربات اليد . ١٨٩
- مادة ٣٢١- بشأن الياقات التى يجب تكييفها فى الرخصة . ١٨٩
- مادة ٣٢٢- بشأن مدة سريان الرخصة وكيفية تجديدها . ١٨٩
- مادة ٣٢٣- بشأن تغيير محل إقامة المرخص له داخل المحافظة . ١٨٩
- مادة ٣٢٤- بشأن تغيير محل إقامة المرخص له خارج المحافظة . ١٩٠
- مادة ٣٢٥- بشأن حالة نقل ملكية المركبة . ١٩٠
- مادة ٣٢٦- بشأن حالة تجديد الترخيص والمستندات المطلوبة . ١٩٠
- مادة ٣٢٧- بشأن أوقات الفحص الفنى . ١٩١
- الفصل الثانى : رخص قيادة مركبات النقل للبضىء . ١٩١
- مادة ٣٢٨- بشأن طلب للحصول على رخص قيادة طبقاً للمادة ٤٨ والمستندات المطلوبة . ١٩١
- مادة ٣٢٩- بشأن كيفية إثبات اللياقة الطبية للطلاب . ١٩٢
- مادة ٣٣٠- بشأن سلطة رئيس المجلس المحلى المختص فى إحالة الحاصل على الرخصة إلى طبيب الوحدة الصحية . ١٩٢
- مادة ٣٣١- بشأن الاختبار الفنى فى القيادة . ١٩٢

- مادة ٣٣٢- بشأن منح الرخصة ومدة سريتها .
- ١٩٢
- مادة ٣٣٣- بشأن تغيير محل إقامة المرخص له داخل المحافظة .
- ١٩٣
- مادة ٣٣٤- بشأن تغيير محل إقامة المرخص له إلى محافظة أخرى .
- ١٩٣
- مادة ٣٣٥- بشأن تجديد رخصة القيادة والمستندات اللازمة له .
- ١٩٣
- ترخيص مزاولة مهنة مؤجر للدراجات .
- ١٩٤
- مادة ٣٣٦- بشأن شروط من يرخص له بمزاولة مهنة مؤجر للدراجات .
- ١٩٤
- مادة ٣٣٧- بشأن الشروط الواجب توافرها في المحل الذي تتم فيه مزاولة هذه المهنة .
- ١٩٤
- مادة ٣٣٨- بشأن طلب الحصول على الترخيص والمستندات المطلوبة .
- ١٩٥
- مادة ٣٣٩- بشأن التفتيش على أعمال الترخيص .
- ١٩٥
- الباب السادس : اللوحات المعدنية .
- ١٩٧
- مادة ٣٤٠- بشأن أنواع اللوحات المعدنية .
- ١٩٧
- مادة ٣٤١- بشأن كيفية صرف اللوحات .
- ٢٠٠
- مادة ٣٤٢- بشأن شكل لوحات مركبات النقل السريع وكيفية الكتابة عليها .
- ٢٠٠
- مادة ٣٤٣- بشأن قيمة تأمين اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع .
- ٢٠٠
- مادة ٣٤٤- بشأن مكان وضع اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع .
- ٢٠٠
- مادة ٣٤٥- بشأن مكان وضع اللوحات المعدنية لمركبات النقل البطيء .
- ٢٠١
- مادة ٣٤٦- بشأن حالات رد اللوحات المعدنية .
- ٢٠١
- مادة ٣٤٧- بشأن كيفية رد اللوحات المعدنية .
- ٢٠١
- مادة ٣٤٨- بشأن حالات ليلولة قيمة تأمين اللوحات إلى الدولة .
- ٢٠١
- الضرائب والرسوم .
- ٢٠٢
- مادة ٣٤٩- بشأن كيفية أداء ضرائب ورسوم مركبات النقل السريع .
- ٢٠٢
- مادة ٣٥٠- بشأن كيفية أداء ضرائب ورسوم مركبات النقل البطيء .
- ٢٠٢
- مادة ٣٥١- بشأن كيفية تقدير سعة اسطوانة محرك الميارة .
- ٢٠٢
- مادة ٣٥٢- بشأن زيادة الضريبة طبقاً لنوع الوقود المستعمل .
- ٢٠٢
- مادة ٣٥٣- بشأن كيفية حساب مدة القسط المنصوص عليها في المادة ٢/٥١ .
- ٢٠٣
- مادة ٣٥٤- بشأن بدء مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادتين ٤٥٠٢٢ .
- ٢٠٣
- مادة ٣٥٥- بشأن عدم أداء الضرائب والرسوم خلال المدة المقررة .
- ٢٠٣
- مادة ٣٥٦- بشأن الأجزاء الذي يقع في حالة عدم أداء الضرائب والرسوم خلال الميعاد المقرر .
- ٢٠٤
- مادة ٣٥٧- بشأن حالة ترخيص سيارة خاصة أو تجديدها .
- ٢٠٤
- مادة ٣٥٨- بشأن حالة استغناء المرخص له عن رخصة تسيير المركبة .
- ٢٠٤
- مادة ٣٥٩- بشأن تغيير البيانات المدونة في الرخصة والتي يترتب عليها تغيير وزيادة الرسوم والضرائب المستحقة .
- ٢٠٥

- ٢٠٦ الباب السابع : استخراج بدل فاقد أو تالف من الرخصة .
- ٢٠٦ مادة ٣٦٠ - بشأن كيفية استخراج بدل فاقد أو تالف رخصة مركبة النقل السريع أو رخصة القيادة .
- ٢٠٦ مادة ٣٦١ - بشأن كيفية استخراج بدل فاقد أو تالف رخصة مركبة النقل النطوى أو رخصة القيادة .
- ٢٠٧ الباب الثامن : إلغاء رخص التسيير ورخص القيادة وسحب اللوحات المعدنية .
- ٢٠٧ مادة ٣٦٢ - بشأن حالات إلغاء ترخيص المركبة .
- ٢٠٩ مادة ٣٦٣ - بشأن حالات سحب رخصة المركبة .
- ٢١٠ مادة ٣٦٤ - بشأن حالات سحب اللوحات المعدنية للمركبة .
- ٢١٠ مادة ٣٦٥ - بشأن جواز سحب ترخيص تسيير سيارة أجرة بعداها خلال
- ٢١٠ مادة ٣٦٦ - بشأن حالات إلغاء رخصة القيادة .
- ٢١١ مادة ٣٦٧ - بشأن حالات وجوب سحب رخصة القيادة .
- ٢١٣ مادة ٣٦٨ - بشأن حالات وجوب سحب الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تزيد عن ستين يوما أو للمدة الباقية للترخيص أيها أقل .
- ٢١٤ مادة ٣٦٩ - بشأن حالة سحب الرخصة لعدم صلاحية المركبة فنيا أو عدم استيفائها لشروط المتانة والأمن .
- ٢١٤ مادة ٣٧٠ - بشأن صدور القرار في حالات سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة .
- ٢١٤ مادة ٣٧١ - بشأن سلطة المحكمة في حالة سحب الرخصة أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة .
- ٢١٥ مادة ٣٧٢ - بشأن كيفية التصرف في الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٣ .
- ٢١٥ مادة ٣٧٣ - بشأن حالات إلزام مالك المركبة برد اللوحات المعدنية .
- ٢١٦ الباب التاسع : حالات الصلح في مخالفات المرور وإجراءاته .
- ٢١٦ مادة ٣٧٤ - بشأن للحالات التي يجوز فيها الصلح بدفع مبلغ خمسة وعشرين جنيتها بصفة فورية .
- ٢١٧ مادة ٣٧٥ - بشأن حالات الصلح في المخالفات التي تقع من المشاة بدفع مبلغ خمسة جنيهات .
- ٢١٧ مادة ٣٧٦ - بشأن الأشخاص الذين لا يجوز قبول الصلح منهم في مخالفات المادتين ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
- ٢١٨ مادة ٣٧٧ - بشأن المختص بتحرير محاضر الصلح في المخالفات .
- ٢١٨ مادة ٣٧٨ - بشأن كيفية التصرف في حالة ضبط المركبة أو قائلها مرتكباً إحدى مخالفات المادتين ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
- ٢١٨ مادة ٣٧٩ - بشأن تطبيق نظام الصلح بالنسبة للمخالفات .

## الباب الثاني

- ٢١٩ الأصول التشريعية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات
- مادة ١ : بشأن الشروط الواجب توافرها في وثيقة التأمين . ٢١٩
- مادة ٢ : بشأن البيانات الواجب توافرها في وثيقة التأمين ومطابقتها لما هو وارد في تقرير معاينة السيارة الصادر من قلم المرور . ٢٢٠
- مادة ٣ : بشأن حالة تجديد التأمين لدى نفس المؤمن . ٢٢٠
- مادة ٤ : بشأن سريان مفعول الوثيقة عن المدة الموداة عنها الضريبة . ٢٢٠
- مادة ٥ : بشأن التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارة داخل الجمهورية ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض . ٢٢١
- مادة ٦ : بشأن عدم حجية التسوية الودية في أداء التعويض بين المؤمن له والمضروب قبل المؤمن إذا كانت دون موافقته . ٢٢١
- مادة ٧ : بشأن الأشخاص الذين لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق بهم . ٢٢١
- مادة ٨ : بشأن عد جواز إلغاء وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها . ٢٢١
- مادة ٩ : بشأن إجراء التعديل في بيانات الوثيقة بملحق الوثيقة . ٢٢١
- مادة ١٠ : بشأن إرفاق وثيقة تأمين جديدة بطلب نقل قيد الرخصة عند نقل ملكية السيارة والرخصة إلى المتنازل إليه ورد الوثيقة السابقة . ٢٢٢
- مادة ١١ : بشأن حالات إلغاء الوثيقة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها إلى المؤمن له . ٢٢٢
- مادة ١٢ : بشأن حفظ وثيقة التأمين بقلم المرور في الملف الخاص بالسيارة وعدم جواز سحبها مادام الترخيص قائما . ٢٢٢
- مادة ١٣ : بشأن متى يعتبر الشخص من الركاب في حكم المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ٢٢٢
- مادة ١٤ : بشأن التزام المؤمن بتعريف الأسعار بالجدول المعد لذلك . ٢٢٣
- مادة ١٥ : بشأن وجوب إثبات رقم الوثيقة واسم المؤمن له والمؤمن في محضر التحقيق عن حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية . ٢٢٣
- مادة ١٦ : بشأن جواز تضمين الوثيقة ببعض اللوائح المعمول على المؤمن والمؤمن له وبعض القيود على استعمال السيارة وما يترتب على الإخلال بتلك اللوائح أو القيود . ٢٢٣
- مادة ١٧ : بشأن رجوع المؤمن على المؤمن له بقيمة التعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه لوقائع جهرية . ٢٢٣
- مادة ١٨ : بشأن حالة رجوع المؤمن على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض . ٢٢٣

- مادة ١٩ : بشأن عدم المساس بحق المضرور في حالة رجوع المؤمن  
على المسئول عن الضرر .
- مادة ٢٠ : بشأن ضرورة إمسك المؤمن سجلا للوثائق وآخر للتعويضات
- مادة ٢١ : بشأن تقديم المؤمن البيانات الإحصائية إلى مصلحة التأمين  
على النموذج المعد لذلك في المواعيد المقررة .
- مادة ٢٢ : بشأن البيانات الواجب توفرها في النموذج المقدم لمصلحة  
التأمين .
- مادة ٢٣ : بشأن تقدير احتياطي الأخطار السارية من لوائح إلى  
الأساس النسبي لمدة التغطية بعد انقطاع ٦٪ من القسط .
- مادة ٢٤ : بشأن حالة التصفية الإجبارية لهيئة التأمين والتصفية  
الاختيارية لها .
- مادة ٢٥ : بشأن تقديم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين إلى  
لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ١٥٦ لسنة  
١٩٥٠ .
- مادة ٢٦ : بشأن جواز حرمان هيئة التأمين من مزاوله هذا النوع من  
التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية .
- مادة ٢٧ : بشأن عقوبة التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في  
المادتين ٢٠ و ٢١ من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .
- مادة ٢٨ : بشأن عقوبات عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط  
المقررة .
- مادة ٢٩ : بشأن عقوبات مخالفة المواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١١ و ٢٢ و ٢٣  
و ٢٤ من هذا القانون .
- مادة ٣٠ : بشأن الأشخاص الذين يمنحهم هذا القانون صفة مأموري  
الضبط القضائي لإثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون .
- مادة ٣١ : بشأن تنفيذ هذا القانون وصدر ما يقتضيه المصل به من  
قرارات ولوائح تنفيذية وتاريخ للعمل به .
- ٢٢٧ - المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ .
- ٢٣٣ - جدول تعريف أسعار التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من  
حوادث السيارات .
- ٢٣٩ - قرار وزاري رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنفيذ حكم المادة الثانية من  
القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية  
المدنية الناشئة من حوادث السيارات .
- ٢٤٦ - قرار وزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الإجراءات التنفيذية لأحكام  
المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين  
الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .
- ٢٦٤ - قرار وزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنفيذ حكم المادة ٢٠ من

القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .

- ٢٧٠ - قرار وزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنفيذ حكم المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .
- الباب الثالث

## ٢٧٥ الأصول التشريعية لنصوص قانون العقوبات المتعلقة بالقتل الخطأ والإصابة الخطأ والإلحاق

- ٢٧٥ - تمهيد وتقسيم .
- مادة ٢٣٨ : بشأن عقوبة من تسبب خطأ في موت شخص آخر وكان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة .
- ٢٧٥ مادة ٢٤٤ : بشأن عقوبة من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذاؤه وكان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة .
- ٢٧٦ مادة ٢٦١ : بشأن عقوبة كل من خرب أو أثلف عمدا أموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأية طريقة .
- ٢٧٦ مادة ٢٧٨ : بشأن عقوبة من تسبب بإهمال في إتلاف شيء من منقولات الغير .

## الباب الرابع

## ٢٧٧ الأصول التشريعية لنصوص القانون المدني المتعلقة بالمسؤولية المدنية

- ٢٧٧ - تمهيد وتقسيم .
- ٢٧٧ مادة ١٦٢ : بشأن الالتزام بالتعويض عن كل خطأ سبب ضررا للغير .
- ٢٧٧ مادة ١٦٥ : بشأن الإعفاء من تعويض الضرر متى أثبت الشخص أن هذا الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه .
- ٢٧٧ مادة ١٧٣ : بشأن كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه للغير بعمله غير المشروع .
- ٢٧٧ مادة ١٧٤ : بشأن كون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته أو بسببها .
- ٢٧٧ مادة ١٧٥ : بشأن حق الرجوع على المسئول عن عمل الغير في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر .
- ٢٧٧ مادة ١٧٨ : بشأن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه .

### الكتاب الثاني

٢٧٩ المسؤولية الجنائية عن جرائم المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف

٢٧٩ - تمهيد وتقسيم .

#### الباب الأول

٢٨١ أركان جرائم المرور وأنواعها وأركان جرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف

٢٨١ - تمهيد وتقسيم .

٢٨٢ الفصل الأول : أركان جريمة القتل الخطأ .

٢٨٣ المبحث الأول : ركن الخطأ .

٢٨٣ أولا : تعريف الخطأ غير العمدى .

٢٨٣ أ - الإخلال بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون .

٢٨٣ ب - توافر الصلة بين إرادة الجاني وللنتيجة الإجرامية .

٢٨٣ ثانيا : صور الخطأ .

٢٨٣ ١ - الإهمال .

٢٨٤ ٢ - الرعونة .

٢٨٤ ٣ - عدم الاحتراز .

٢٨٥ ٤ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ( الخطأ الخاص )

٢٨٥ ثالثا : أنواع الخطأ .

٢٨٥ ١ - الخطأ المادى .

٢٨٦ ٢ - الخطأ الفنى .

٢٨٦ رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن ركن الخطأ .

٢٨٩ المبحث الثاني : ركن النتيجة ( القتل ) .

٢٩٠ المبحث الثالث : علاقة السببية .

٢٩٠ أولا : عوامل انتفاء الخطأ .

٢٩٠ ١ - خطأ المجنى عليه .

٢٩٠ ٢ - الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر .

٢٩١ ٣ - القوة القاهرة أو الحادث المفجئ .

٢٩١ ثانيا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن علاقة السببية .

٢٩٤ ثالثا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن خطأ المجنى عليه .

٢٩٤ رابعا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن

الخطأ المشترك .

٢٩٥ خامسا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن

الحادث النجائى والقوة للقاهرة .

٢٩٧ المبحث الرابع : قيود وأوصاف وعقوبة القتل الخطأ .

٢٩٧ ١ - القيود والأوصاف لجريمة القتل الخطأ ،

٢٩٧ ٢ - عقوبة القتل الخطأ .

٢٩٧ أولا : الظروف المشددة لعقوبة القتل الخطأ .

٢٩٧ أ - الظروف المشددة التى ترجع إلى درجة جسامه الخطأ .

٢٩٨ ١ - الخطأ المهنى للجسيم .

٢٩٨ ٢ - السكر أو التخدير .

٢٩٨ ٣ - النكول عن المساعدة .

٢٩٩ ثانيا : الظروف المشددة المتوقف على درجة جسامه الضرر .

٢٩٩ ثالثا : لجماع جسامه الخطأ وجسامه الضرر .

٢٩٩ رابعا : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة القتل الخطأ .

٣٠٠ الفصل الثانى : جريمة الإصابة الخطأ .

٣٠٠ أولا : أركان جريمة الإصابة الخطأ .

٣٠٠ ١ - الفعل المادى وهو الإصابة ( الإيذاء ) .

٣٠٠ ٢ - خطأ ينتسب إلى الجائى .

٣٠١ ٣ - رابطة السببية بين الخطأ والإصابة ( الإيذاء ) .

٣٠٢ ثانيا : القيود والأوصاف لجريمة الإصابة الخطأ .

٣٠٢ ثالثا : عقوبة الإصابة الخطأ .

٣٠٤ رابعا : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الإصابة الخطأ .

٣١٢ الفصل الثالث : جريمة الإتلاف

٣١٢ أولا : الإتلاف عمدا .

٣١٢ ثانيا : الإتلاف بإهمال .

٣١٢ ١ - فعل الإتلاف .

٣١٢ ٢ - أن يكون الشيء الذى تلف منقول مملوك للغير .

٣١٢ ٣ - الإهمال .

٣١٣ ثالثا : القيود والأوصاف لجريمة الإتلاف .

٣١٣ رابعا : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الإتلاف .

### الباب الثانى

٣١٧ القيود والأوصاف الجنائية لجرائم المرور

٣١٧ - تمهيد وتقسيم .

٣١٧ أولا : جنح السيارات .

٣١٩ ثانيا : مخالفات السيارات .



- ثالثا : جنح الجرار .  
 رابعا : مخالفات الجرار .  
 خامسا : جنح الدراجات النارية .  
 سادسا : مخالفات الدراجات النارية .  
 سابعا : جنح عربات الركوب (الحنطور) .  
 ثامنا : مخالفات عربات الركوب (الحنطور) .  
 تاسعا : جنح عربات النقل (الكارو) .  
 عاشرا : مخالفات عربات النقل (الكارو) .  
 حادي عشر : بعض قيود وأوصاف لمخالفات بسيطة ومتنوعة .  
 الباب الثالث  
 التعليمات العامة للنيابات في شأن  
 جرائم القتل والإصابة الخطأ ونيابة المرور  
 — تمهيد وتقسيم .  
 أولا : التعليمات القضائية للنيابات الصادرة في شأن القتل والإصابة  
 الخطأ .  
 ثانيا : التعليمات القضائية للنيابات الصادرة في شأن نيابة المرور .  
 الباب الرابع  
 الأصول الفنية لتحقيق ومعالجة حوادث المرور  
 وإعداد التقارير الفنية بشأنها  
 — تمهيد وتقسيم .  
 أولا : أنواع جرائم المرور .  
 ثانيا : أسباب حوادث المرور .  
 ثالثا : طبيعة التحقيق الفني في جرائم المرور .  
 رابعا : واجبات المحقق عند الإبلاغ عن جرائم المرور .  
 خامسا : واجبات المحقق في مكان الحادث .  
 سادسا : كيفية إجراء المعاينة .  
 سابعا : تسجيل وقائع الحادث هندسيا .  
 ثامنا : كيفية إثبات التفتيات .  
 تاسعا : كيفية إثبات المستندات .  
 عاشرا : كيفية سؤال الشهود .  
 حادي عشر : تحديد الأسباب التي أدت إلى وقوع الحادث .  
 ثاني عشر : الاحتياطات الواجبة في مكان الحادث .  
 ثالث عشر : الآثار الجنائية في حوادث المصادمات .  
 رابع عشر : تقرير فني هندسي بناء على أقرار النيابة العامة بشأن  
 انحراف أتوبيس وتصادمه مع سيارة ملاكي ومصرع قائدها وإصابة  
 الباقيين .

- خامس عشر : جدول يوضح سرعة السيارة ومسافة التفرامل على اللطوق الجافة والمبللة والمسافة التي تقطعها السيارة عند التأخر في استعمال الفرامل .
- سادس عشر : أمثلة من التحقيق الجنائي للفنى في بعض جرائم المرور .
- سابع عشر : المشكلات العملية في معالجة حوادث المركبات .
- الكتاب الثالث
- المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور
- والقتل والإصابة الخطأ
- تمهيد وتقسيم .
- الباب الأول
- القواعد العامة في المسؤولية المدنية
- تمهيد وتقسيم .
- الفصل الأول : الخطأ .
- أولاً : الركن المادى - التمدى .
- ثانياً : الركن المعنوى - الإدراك .
- ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن .
- فصل ثانى : الضرر .
- أولاً : الضرر المادى .
- ثانياً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الضرر المادى .
- ثالثاً : الضرر الأبدى .
- رابعاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الضرر الأبدى .
- الفصل الثالث : علاقة السببية .
- المبحث الأول : زوال علاقة السببية لوجود السبب الأجنبى .
- أولاً : القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .
- أ- شروط القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ .
- ب- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن
- ثانياً : خطأ المضرور .
- ١- استغراق أحد الخطأين للخطأ الآخر .
- ٢- الخطأ المشترك .
- ٣- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن .
- ثالثاً : خطأ الغير .
- ١- أثر خطأ الغير في خطأ المدعى عليه (استغراق أحد الخطأين الآخر).
- ٢- تحدد المسئولين .

- ٣- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن. ٣٩٠  
 المبحث الثاني : زوال علاقة السببية لأن السبب غير منتج أو غير مباشر ٣٩٠  
 أولا : تعدد الأسباب . ٣٩٠  
 ١- استعراق أحد الأسباب لغيره من الأسباب . ٣٩٠  
 ٢- عدم استعراق أحد الأسباب للآخر . ٣٩١  
 ٣- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن. ٣٩١  
 ثانيا : تسلسل النتائج . ٣٩٣

### الباب الثاني

#### المسئولية عن الأشياء

- تمهيد وتقسيم . ٣٩٧  
 أولا : شروط تحقق المسئولية عن الأشياء . ٣٩٧  
 ثانيا : أساس مسئولية حارس الأشياء . ٤٠٠  
 ثالثا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في هذا الشأن. ٤٠١

### الباب الثالث

أهم القيود والأوصاف الجنائية وتطبيقات محكمة النقض المصرية  
 للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية  
 المدنية الناشئة من حوادث السيارات

- تمهيد وتقسيم . ٤٠٧  
 أولا : القيود والأوصاف الجنائية طبقا للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ٤٠٧  
 بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث  
 السيارات . ٤٠٧  
 ثانيا : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن  
 التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . ٤٠٨  
 للكتاب الرابع

المسئولية التأديبية للعاملين على تطبيق قانون المرور  
 ولائحته التنفيذية

- تمهيد وتقسيم . ٤٠٩  
 أولا : تعريف للمسئولية التأديبية . ٤٠٩  
 ثانيا : المقصود بالواجبات الوظيفية . ٤٠٩  
 ثالثا : أهم صور الإخلال بالواجبات الوظيفية طبقا لقانون المرور رقم  
 ٦٦ لسنة ١٩٧٣ واللائحة التنفيذية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ . ٤٠٩  
 للكتاب الخامس

الأوراق والنماذج والصيغ القانونية  
 المتعلقة بقانون المرور

- تمهيد وتقسيم . ٤١٣

- ٤١٥ - الصيغة الأولى : صيغة عقد صلح عن قيمة إتلاف سيارة وإصابة خطأ نتيجة حادث مروري وللتنازل عن اللجنة المحررة عن الواقعة .
- ٤١٧ - الصيغة الثانية : صيغة عقد بيع سيارة مع الاحتفاظ بحق الملكية للبائع.
- ٤٢٠ - الصيغة الثالثة : صيغة دعوى تعويض عن إتلاف سيارة .
- ٤٢٢ - الصيغة الرابعة : صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ .
- ٤٢٤ - الصيغة الخامسة : صيغة دعوى تعويض عن إصابة خطأ ضد حارس الشئ .
- ٤٢٦ - الصيغة السادسة : صيغة دعوى إثبات حالة مستعجلة لسيارة تلفت نتيجة حادث مرور .
- ٤٢٧ - الصيغة السابعة : صيغة طلب إجراء معانة لسيارة مركبة لحادث .
- ٤٢٧ - الصيغة الثامنة : صيغة طلب تسليم سيارة بعد المعانة .
- ٤٢٨ - الصيغة التاسعة : نموذج وثيقة تأمين إجباري على سيارة .
- ٤٣١ - الصيغة العاشرة : نموذج لمحضر جمع استدلالات عن حادث سيارة .
- ٤٣٣ - علامات وإشارات المرور الملونة ونسبوت القيادة العلمية للسلامة .
- ٤٣٧ - قائمة بأهم مراجع البحث .
- ٤٣٨ - كتب وأبحاث للمؤلف .
- ٤٤٣ - فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف .

رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب  
والوثائق المصرية

٢٣٥٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

### تحذير وتنبيه

قام بعض أدعياء البحث القانوني ومحترفي سرقة المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم. وذلك بالمخالفة للقانون والمعاهدات الدولية واتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ومثال ذلك كتابنا (شرم تشريعات الغش، شرم تشريعات المخدرات، المعجم القانوني رباعي اللغة، شرم الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية، ملكية الشقق واتحاد الملاك، وغيرها من مؤلفاتنا)، وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الهيئات والنقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها ،،،،

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجع إليها بين قوسين وأن يشير صراحة إلى اسم المؤلف واسم المرجع ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .  
ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

المستشار الدكتور

عيد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية  
دكتوراه في القانون المقارن مع مرتبة الشرف الأولى  
الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail: [mourad@alexcomm.net](mailto:mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>

# شرح قانون المرور للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد EXPLANATION OF TRAFFIC LAW

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

شرح تفصيلي لنصوص مواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ وشرح أركان جرمي القتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال ونصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وأركان المسؤولية المدنية والتأديبية الناشئة عن جرائم المرور وأحكام محكمة النقض المصرية بشأن تلك الجرائم وذلك فيما يلي :

أولاً : الأصول التشريعية لنصوص قانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات وأحدث أحكام النقض .  
ثانياً : شرح تفصيلي لنصوص وأركان المسؤولية الجنائية طبقاً لقانون العقوبات والمسؤولية المدنية طبقاً للقانون المدني الناشئة عن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال والتفريط والأوصاف الجنائية ومشكلاتها العملية المختلفة .  
ثالثاً : الأصول الفنية الصحيحة لتحقيق ومعاينة جرائم المرور وإعداد التقارير الفنية بشأنها ونماذج عملية لمحاضر جمع الاستدلالات والمعاينة والتعليمات العامة للنيابات والكتب الدورية بشأن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ .  
رابعاً : شرح أحكام المسؤولية التأديبية وصور الإخلال بالواجبات الوظيفية للعاملين على تطبيق أحكام قانون المرور ولائحته التنفيذية والجزاءات التأديبية للمخالفات .  
خامساً : الصيغ الجنائية للصلح في جرائم المرور ودعاوى إثبات الحالة والتعويض وعقود الصلح وبيع السيارات ونماذج وثائق التأمين الإجباري على السيارات .

التمن ثلاثون جنيهاً



# شرح

## قانون المرور

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

## EXPLANATION OF TRAFFIC LAW

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

شرح تفصيلي لنصوص مواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٧٧٧ لسنة ٢٠٠٠ وشرح أركان جرمي القتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال ونصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وأركان المسؤولية المدنية والتأديبية الناشئة عن جرائم المرور وأحكام محكمة النقض المصرية بشأن تلك الجرائم وذلك فيما يلي :

**أولاً :** الأصول السريعية لنصوص قانون المرور ولانحته التنفيذية وقانون التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات وأحدث أحكام النقض .

**ثانياً :** شرح تفصيلي لنصوص وأركان المسؤولية الجنائية طبقاً لقانون العقوبات والمسؤولية المدنية طبقاً للقانون المدني الناشئة عن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال والقيود والأوصاف الجنائية ومشكلاتها العملية المختلفة .

**ثالثاً :** الأصول الفنية الصحيحة لتحقيق ومعاينة جرائم المرور وإعداد التقارير الفنية بشأنها ونماذج عملية لمحاضر جمع الاستدلالات والمعاينة والتعليمات العامة للنيابات والكتب الدورية بشأن جرائم المرور والقتل والإصابة الخطأ .

**رابعاً :** شرح أحكام المسؤولية التأديبية وصور الإخلال بالواجبات الوظيفية للعاملين على تطبيق أحكام قانون المرور ولانحته التنفيذية والجزاءات التأديبية للمخالفات .

**خامساً :** الصيغ الجنائية للصلح في جرائم المرور ودعاوى إثبات الحالة والتعويض وعقود الصلح وبيع السيارات ونماذج وثنائق التأمين الإجباري على السيارات .

التمن ثلاثون جنيها